جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التنمية التحررية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967: المظاهر والتحديات

إعداد
عليان راجي عليان صوافطة

إشراف
د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2021م

التنمية التحررية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967: المظاهر والتحديات

إعداد

عليان راجي عليان صوافطة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/01/20م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:	**التوقيع**
1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. بلال الشوبكي / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى أصل الحكاية والابتسامة، شهد الحياة، وطوق النجاة نحو النجاح، أمي وأبي...

إلى عمي وصديقي البروفيسور رياض، ملهم هذا العمل حتى الحرف الأخير...

أخواتي، أخي وزوجته، وعائلتي في المهجر...

إلى التي نقشت معي الفكرة الأخيرة، وأنارتها، وزادتني إصراراً وأملاً...

إلى روح الخال العزيز زياد...

إلى معذبو الأرض، والوطن الغالي فلسطين...

أهدي عملي هذا

الشكر والتقدير

أوجه شكري الكبير، والمُذيل بوافر التقدير إلى الدكتور العزيز حسن أيوب، رفيقي في هذا العمل، والمشرف الرئيسي عليه، دليلي نحو الفكرة الصائبة، ومُلهمي نحو القراءة والبحث والكتابة، مُعلمي الذي نقلني بيسرٍ من عالم الهندسة إلى فضاء التخطيط والتنمية السياسية، فارتقيت بخليط الأول والثاني ثقافة وهدفاً وأملاً نحو التغيير.

أنقل شكري من القلب إلى لجنة النقاش الموقرة، والتي أعطت الفكرة قوتها، ونقدتها، ثم زادتها جمالاً ورونقاً. الممتحن الداخلي الدكتور رائد نعيرات الذي حاورني وحاورته مراراً وتكراراً حول فكرة الأطروحة، والممتحن الخارجي الدكتور العزيز بلال الشوبكي.

وافر شكري وتقديري إلى المكان الذي احتضنني مرتين (جامعة النجاح الوطنية). إلى قسم العلوم السياسية، وإلى زميلاتي وزملائي الذين كلما رأيتهم عرفت أننا نسعى نحو وطنٍ وحرية.

إلى أصدقائي وأحبتي جميعاً.

شكراً جزيلاً لكم..

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التنمية التحررية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967: المظاهر والتحديات

أقرُّ بأنّ ما اشتمّلت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمّـــت الإشارة إليه، حيث إن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجـــة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالب:** علياء راجي عليان حمودة
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:** ٢٠/١/٢٠٢١

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الأشكال	ك
	الملخص	ن
	الفصل الأول: خطة الدراسة	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	أهداف الدراسة	7
6.1	الدراسات السابقة	7
7.1	الإطار النظري	16
1.7.1	نظرية الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonial Theory (SCT))	17
2.7.1	النظرية البنيوية (Structuralism Theory)	18
8.1	الإطار المفاهيمي	20
1.8.1	الاقتصاد الريعي	20
2.8.1	الاقتصاد الريعي والتنمية	21
3.8.1	التنمية التحررية المرتكزة على الناس	22
9.1	فرضيات الدراسة	24
10.1	منهج الدراسة	25
11.1	نطاق الدراسة	26
12.1	فصول الدراسة	26
	الفصل الثاني: مظاهر تعذُّر "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على الناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	**29**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2	توطئة	30
2.2	في مفهوم التنمية	31
1.2.2	التنمية والانتقال من الفرد إلى البنية	31
2.2.2	عناصر مفهوم التنمية	33
3.2.2	المناخ الفلسطيني للتنمية	35
3.2	مظاهر تعذر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	36
1.3.2	الموارد الطبيعية	36
1.1.3.2	الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية	38
2.1.3.2	الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	40
3.1.3.2	إجمال: تعذر وصول الفلسطيني إلى الموارد الطبيعية	56
2.3.2	التجارة الخارجية	57
1.2.3.2	التجارة الخارجية في "السياق الفلسطيني"	58
2.2.3.2	الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري السلعي	59
3.2.3.2	الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الخدمي	62
4.2.3.2	جدلية "الرسملة" في واقع التجارة الخارجية الفلسطينية	65
5.2.3.2	إجمال: عجز صافي الميزان التجاري لصالح الواردات السلعية	69
3.3.2	البطالة والفقر	70
1.3.3.2	البطالة في "السياق الفلسطيني"	70
2.3.3.2	الفقر و"التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	74
3.3.3.2	الفقر في الأراضي الفلسطينية	76
4.3.3.2	إجمال: البطالة والفقر	78
4.2	خلاصة الفصل: تعذر نموذج التنمية	79
	الفصل الثالث: دور سياسات الاستعمار الاستيطاني في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	**81**
1.3	توطئة: وهم التنمية في سياق الاستعمار الاستيطاني	82
2.3	الاستعمار الاستيطاني والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية	83
1.2.3	إسرائيل ومصادرة الأرض الفلسطينية	83

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.1.2.3	التشريعات والقوانين	85
2.1.2.3	منطق الاستيطان، وإنتاج المعازل	87
3.1.2.3	الممارسات الاستعماري في سياق "العملية السلمية"	89
4.1.2.3	معضلة الفصل العنصري الإسرائيلي، وسياسات الجدار وضم الأراضي	92
2.2.3	مصادرة الموارد المائية الفلسطينية	97
1.2.2.3	المياه الفلسطينية في الأدبيات الصهيونية	98
2.2.2.3	السيطرة الإسرائيلية على المياه الجوفية	100
3.2.2.3	السيطرة الإسرائيلية على المياه السطحية	102
4.2.2.3	جدار الفصل العنصري والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية	104
5.2.2.3	قضية المياه في سياق "العملية السلمية"	104
3.2.3	الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة أملاح وموارد البحر الميت	110
4.2.3	الواقع الفلسطيني للموارد الطبيعية في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي	113
3.3	الاستعمار الاستيطاني والسيطرة على التجارة الخارجية الفلسطينية	115
1.3.3	التجارة الخارجية بين سندان الحصار ومطرقة الإغلاق	117
4.3	البطالة والفقر	119
5.3	خلاصة الفصل: تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	123
	الفصل الرابع: دور ريع الجهات المانحة في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	**128**
1.4	توطئة	129
2.4	"الريع": تأطير مفاهيمي	130
3.4	سياسات الجهات المانحة: بين الماضي والحاضر	134
4.4	منظومة الجهات المانحة	136
5.4	"السياق الفلسطيني" من وجهة نظر المانحين	138
6.4	خطاب الجهات المانحة في "السياق الفلسطيني": التنمية مشكلة تقنية	142
7.4	منطق سلوك المانحين وفعالية المساعدات: أجندات دولية، وليس حاجة محلية	145

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.7.4	مأسسة الحكم، وأمننة التنمية	148
2.7.4	هندسة المانحين لبروتوكول باريس	153
1.2.7.4	الوضع التنموي الفلسطيني في سياق اتفاقية باريس الاقتصادية	155
2.2.7.4	سياسات بروتوكول باريس تطوّق التجارة الخارجية الفلسطينية	156
3.2.7.4	اتفاقية باريس الاقتصادية: تعزيز للقيم الاستهلاكية على حساب البنى الإنتاجية	159
3.7.4	تفوُّق قطاع الخدمات على الإنتاج	161
4.7.4	التنمية الاقتصادية ولبرلة الاقتصاد الفلسطيني	163
5.7.4	المشاريع الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة	165
6.7.4	تجزئة الفلسطينيين	173
8.4	نموذج مساعدات التنمية: عجزٌ وتعذُّر للتنمية الفلسطينية	174
	الفصل الخامس: تحول الاقتصاد السياسي للنيوليبرالية عام 2007، وتعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	**180**
1.5	توطئة: من بناء السلام إلى نيوليبرالية بناء الدولة	181
2.5	إهاصات النيوليبرالية في السياق الفلسطيني	183
1.2.5	عن جدلية الدولة والمجتمع	183
2.2.5	حركات التحرر والنيوليبرالية	184
3.5	النيوليبرالية الفلسطينية الهشة	186
1.3.5	النيوليبرالية كنموذج اقتصادي – سياسي	187
1.1.3.5	"الفياضية" وانطلاق التغيير البنيوي	188
2.1.3.5	خطة التنمية الوطنية: مؤشر عجز التوجهات السابقة	196
3.1.3.5	أجندة السياسات الوطنية	199
2.3.5	النيوليبرالية وإعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية"	200
1.2.3.5	مدينة روابي وقلب مفهوم التنمية	204
4.5	النيوليبرالية وتعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	207
1.4.5	النيوليبرالية وفقدان السيطرة على الموارد الطبيعية	207
2.4.5	النيوليبرالية وعجز صافي الميزان التجاري	216

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.4.5	النيوليبرالية ومستويات البطالة والفقر	222
5.5	خلاصة الفصل: فشل النموذج التنموي	228
	الفصل السادس: نتائج واستنتاجات الدراسة	**230**
1.6	النتائج (Results)	231
1.1.6	نقطة التقاء العوامل الثلاثة: تعذُّر التنمية	231
2.1.6	مظاهر تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	232
3.1.6	دور الاستعمار الاستيطاني في تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	234
4.1.6	دور الجهات المانحة في تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	235
5.1.6	النيوليبرالية وتعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	235
2.6	استنتاجات الدراسة (Conclusion)	236
1.2.6	ارتكاز التنمية على ضرورة التحرر الوطني	236
2.2.6	التخطيط الجزئي بدلاً من التخطيط الشامل	237
3.2.6	أهمية تحديد طبيعة السياق الفلسطيني	238
4.2.6	ضرورة التغيير البنيوي	238
5.2.6	المؤشرات القياسية لنموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"	238
6.2.6	إدراج الاقتصاد السياسي في فهم التنمية	239
7.2.6	"الريع" أداة سيطرة أكثر من كونه أداة تنمية	239
	قائمة المصادر والمراجع	**241**
	Abstract	**b**

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	تقسيمات الأراضي التي يُسيطر عليها الفلسطينيون والإسرائيليون	43
شكل (2)	الأحواض الجوفية الأربعة الواقعة في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967	49
شكل (3)	المياه السطحية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967	50
شكل (4)	السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967	55
شكل (5)	قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية للأعوام 1995 – 2019	60
شكل (6)	قيمة الواردات السلعية الفلسطينية للأعوام 1995 – 2019	61
شكل (7)	صافي الميزان التجاري السلعي الفلسطيني للأعوام 1995 – 2019	62
شكل (8)	الصادرات والواردات الخدمية وصافي الميزان التجاري الخدمي الفلسطيني للأعوام 2000 – 2018	63
شكل (9)	البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 خلال الأعوام 1995 – 2019	72
شكل (10)	نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 1995 – 2019	73
شكل (11)	نسبة الفقر خلال العام 2017 في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967	77
شكل (12)	نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967	78
شكل (13)	اتجاه معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967	78
شكل (14)	اتجاه نسب الفقر نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967	79
شكل (15)	تناقص الأرض الفلسطينية مع الزمن	84
شكل (16)	المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية	87
شكل (17)	الطرق الالتفافية، والفصل العنصري	89
شكل (18)	تقسيم الضفة الغربية وفق اتفاق أوسلو (2)	91
شكل (19)	جدار الفصل العنصري، وسلب الأرض الفلسطينية	93
شكل (20)	حصار قطاع غزة براً وبحراً	95

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (21)	جغرافيا الأغوار الفلسطينية المهددة بالضم الإسرائيلي	96
شكل (22)	الموارد المائية وجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية	103
شكل (23)	التقسيمات المائية للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حسب اتفاقية أوسلو (2)	107
شكل (24)	الآبار التي يستخدمها الإسرائيليون والتي تقع ضمن إطار الحدود الفلسطينية	109
شكل (25)	تصنيف الأراضي المشاطئة للبحر الميت، والسيطرو الإسرائيلية الاستيطانية عليها	111
شكل (26)	الواقع الفلسطيني اليوم، وخارطة "صفقة القرن	114
شكل (27)	صافي الميزان التجاري السلعي للأعوام 1995 – 2019	116
شكل (28)	صافي الميزان التجاري الخدمي للأعوام 2000 – 2018	116
شكل (29)	نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 1995 – 2019	122
شكل (30)	مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967	122
شكل (31)	مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967	123
شكل (32)	ريع الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 1993 – 2018	138
شكل (33)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام 1994 – 2018	163
شكل (34)	الطرق التي نصت عليها خطة "نسيج الحياة" في عام 2004	168
شكل (35)	الخارطة اليابانية المفاهيمية لمشروع السلام والازدهار في الأغوار الفلسطينية	171
شكل (36)	خارطة توضيحية لمناطقية مشروع السلام والازدهار في أريحا	171
شكل (37)	حصة القطاعات من النفقات التطويرية لخطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)	191
شكل (38)	حصة القطاعات من النفقات التطويرية للخطة الوطنية العامة (2011 – 2013)	191
شكل (39)	مؤشرات البنك الدولي لفعالية حكم الحكومة الفلسطينية خلال الأعوام (2008 – 2013	195

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (40)	حصة القطاعات من النفقات التطويرية لخطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)	198
شكل (41)	موقع مدينة "روابي" في الضفة الغربية	205
شكل (42)	مخطط مدينة "روابي	206
شكل (43)	نمو المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية حتى عام 2018	210
شكل (44)	مساهمة قطاعي الزراعية والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال خطة الإصلاح والتنمية	218
شكل (45)	صافي الميزان التجاري خلال خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)	220
شكل (46)	التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (2008 – 2019)	224
شكل (47)	الآليات السببية لدور الجهات المانحة في تعذُّر نموذج التنمية محل الدراسة	235

التنمية التحررية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967: المظاهر والتحديات

إعداد

عليان راجي عليان صوافطة

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

بحثت هذه الدِّراسة في حقل التنمية في "السياق الفلسطيني" الموسوم بالاستعمار الاستيطاني، وحصراً في نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" باعتبارها ترتكز على أنَّ الإنسان غاية العمل التنموي ووسيلته. وتَأَتَّى ذلك البحث من خلال الإجابة على سؤال الدِّراسة الرئيسي والذي تمحور حول الكشف عن الكيفية التي عَمِلَت من خلالها منظومة التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، مع تحول الاقتصاد السّياسي نحوَ النَّموذجِ النُّيوليبرالي عام 2007 علىْ تعذُّر النموذج التنموي محل الدِّراسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

تمثلت الإجابة على أسئلة الدِّراسة في الارتكاز البحثي على المنهج التفكيكي النقدي القائم على دراسة استراتيجية سياسية – اقتصادية وجيوسياسية للمتغير التابع، وبالاعتماد على التفكيك والملاحظة، فإنَّ المنهج الاستقرائي يأتي كمنهج ثاني وأساسي في عملية التفسير والتحليل. ولتفسير تعذُّر التنمية، كان الإطار النظري خليطاً بين نظرية الاستعمار الاستيطاني، والنظرية البنيوية. بينما احتوى الإطار المفاهيمي على مفهوم "الريع"، وعلاقة "الريع" بالتنمية، ومفهوم "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" كمقاربة مناسبة للسياق الفلسطيني.

وقعت الدِّراسة في ستة فصول بحثية، وأفضت نتائجها إلى توافق كامل بين فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، والتي تبنت تعذُّر "التنمية التحرُّرية المُرتكزة علىْ النَّاس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. واستنتجت الدراسة أن النموذج التنموي الأكثر مواتاة "للسياق الفلسطيني" هو ذلك النموذج الذي ينطلق من تمثلات واعتبارات التحرر الوطني، وكلما

ابتعد ذلك النموذج عن ضرورات التحرر، يُصبح أداة تُعيد إنتاج ذات الاستعمار الاســتيطاني، وبضروراته المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الاستيطاني، الجهات المانحــة، الريــع، النيوليبراليــة، التنميــة التحررية المرتكزة على الناس، اقتصاد سياسي، موارد طبيعية، تجارة خارجية، بطالة وفقر.

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

منذُ إعلان الحقِّ في التنمية عام 1986، والتنميةُ ما فتئت حقاً من حقوق الإنسان، حق غير قابلٍ للتَّصرُفِ، إلَّا أنَّ التَّجارب التنموية الفلسطينية المُتتابعة، ومنذُ اللحظة الأولىْ لدخولِ السلطة الفلسطينية بقيت فاقدةً لحيويَّتها، ومُفرغةً منْ اعتبارها الحقيقي بأنَّ الإنسان هو وسيلة العمل التنموي وغايته، ولا سيَّما فيْ ظلِّ التعقيدات والمُتغيِّرات الداخلية والخارجية، التيْ تتفاعلُ معَ أيّ تجربةٍ تنمويةٍ فيْ الأراضيْ الفلسطينية المُحتلة عام 1967، ولا سيما أبرزها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

إنَّ تعامل الجهات المانحة لمنظومةِ التَّدخل الدولي فيْ سياق دعمِ "العملية السلمية" مع التجاربِ التنموية الفلسطينية،[1] باعتبارها عملية اقتصادية تقنية معزولةً عن أيِّ بُعدٍ سياسي، جعلها تُرحِّلُ أسباب فشل تلك التجارب إلى مُشاكلٍ داخلية متعلقة ببُنية النِّظام الفلسطيني، ولا سيّما فيْ عدمِ قدرة ذاك النّظام على إتمام المُتطلَّبات التقنية للتنمية. فَطَرَأَ فيْ العامِ 2007 تحوُّلٌ جديد في بنية الاقتصاد السياسي الفلسطيني نحوَ النموذج النيوليبرالي، في إطار منظومة ما يُعرف بالحكم الرَّشيدِ والمَأسَسَة. فيْ حين، بقيَ الاستعمار الاستيطاني ضمنَ ذلك الخطاب سَبباً خارجيَّاً غيرَ مُتمركِزٍ فيْ أسبابِ تعذُّر التجارب التنموية المُتتابعة، الأمرُ الذيْ حصَرَ دراسات تعذُّر التنمية في البُعد الاقتصادي، دون الوقوف وراء البُعدِ السِّياسي الذي أدى إلى تعذُّرها.

تأتيْ هذهِ الدّراسة فِيْ ظلِّ المرحلة الحَرِجَة التِيْ يمُرُّ بِهَا المُجتمع الفلسطيني، وبِهَدفِ جمع رواية ذاتَ منهجٍ تفكيكيٍّ نقدي، للكشف عن الآليات السببية التيْ أدت عبر التقاء كلّ من الاستعمار الاستيطاني، وسياسات الجهات المانحة، وتحول الاقتصاد السياسي الفلسطيني عام

[1] يقصد بالعملية السلمية التحول الذي طرأ على شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطات الإسرائيلية، والذي تجسد بطريق المفاوضات السلمية التي تكللت بإعلان المبادئ (أوسلو 1) في 13 سبتمبر من عام 1993، والتي نصت على نشوء سلطة فلسطينية ذات حكم ذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

2007 نحو النيوليبرالية إلى تعوّق التنمية، باعتبار المتغيرات الثلاثة السابقة مُتغيِّرات مُستقلة مُفسِّرة. وفي هذا الصَّدد فإنَّ فهمَ التنمية في دراستنا هذه يمتدُّ إلىْ محاولة الكشف عن تأثيرات تفاعل التزاوج الموضوعي والقائم بينَ الاقتصاد والسياسة، منْ أجلِ إنجاز معالجة لمحدداتِ عملية التنمية فيْ الأراضيْ الفلسطينية المحتلة عام 1967.

فرضت خصوصية "السِّياق الفلسطيني" نوعاً آخراً من نماذج التنمية،[1] ولهذا فإنَّ دراستنا هذه تعاملت مع مقاربة "التنمية التحرُّرية المُرتكزة على النّاس" باعتبارها المقاربة التنموية الأكثر ملاءمة.[2] وتهدفُ إلىْ تمكينِ المُجتمع الفلسطيني في خياراته التنموية، من خلال قدرته علىْ التحكم بالتجارةِ الخارجية، وسيطرته على الموارد الطبيعية، والوصول إلى العمل. ومن أجلِ ذلك فإنَّ الدّراسة تقعُ فيْ ستّةِ فصولٍ تهدفُ بمُجملِها لسبرِ أغوار عملية تعذُّر نموذج "التنمية التحرُّرية المرتكزة على الناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

2.1 مُشكلة الدِّراسة

لمْ تُتِح "العمليةُ السلمية" للبدءِ بمأسسةِ مرحلة جديدة موسومةً باستقلاليةِ القرارِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ للسلطةِ الوطنية النَّاشئة، ولاْ سيَّما القرار الذيْ يُجسِّدُ العملَ التنمويَّ فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عامْ 1967. من أجلِ توسيع خيارات مجتمع يقبع تحت الاستعمار الاستيطاني، وتعزيز قُدراتهِ علىْ تحريكِ النمو الدّاخلي. لقدْ باتَت التَّجارب التنموية الفلسطينية المُتتابعة والقائمة فاقدةً لحيويَّتها، ومُفرغةً منْ مادتها الأهم وهيَ الإنسان. ولذلكَ بقيتْ حالةُ تعذُّر "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" تطغىْ علىْ الحياةِ الفلسطينية،[3] رغمَ التَّدفُّق الهائل لحركةِ العون الخارجي المَشروط، والبالغ حجْمه مطلع العام 2019 قُرابة 35.4 مليار دولار أمريكي.[4]

---

[1] يُعرف السياق الفلسطيني باعتباره سياقاً يخضع لقوة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، مُفرغ من قدرة المجتمع فيه على التحكم بموارده الطبيعية، والتجارة الخارجية، وكذلك بظروف المعيشة والعمل.

[2] نخلة، خليل: **فلسطين: وطن للبيع**. ط1. فلسطين. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2011، ص20.

[3] المرجع السابق. ص20.

[4] Palestine Economy Portal. **Official Foreign aid given to Palestine During the Period between 1994 – 2017**. 22\1\2021. For more look: https://bit.ly/2NCGoEL

قولبت العديدُ منَ الأسبابِ الموضوعية والذاتية "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" لتُمسي عصيَّةً على التحقيق، إذْ أنَّ منظومة التَّدخل الدّولي فيْ سياقِ دعــمِ "العمليــة الســلمية" والمُتمثِّلة بثنائيةِ الاستعمار الاستيطاني والجهات المانحة،[1] مِنْ أهمِّ تلكَ الأسْبَاب التيْ قادَتْ إلــىْ تأطيرِ خياراتِ المجتمع الفلسطيني، من خلال اتفاقها علىْ تقسيمٍ حقيقيٍّ للعمل مــنْ أجــل إدارة الجغرافيا الفلسطينية بقوةِ المال والسِّلاح. تزامناً معَ اتباع السُّلطة الفلسطينية فــيْ عــام 2007 نموذج الاقتصاد السياسي النيوليبرالي المُعَوْلم، ومآلاته على المجتمع الفلسطيني.

ثمةَ ارتباطٌ عضويٌّ بينَ تفسير تعذُّر "التنمية التّحرُّرية المُرتكزة على النَّــاس"، وإدراج أدوات ماكرو تحليلة متمثِّلة بشكلِ الاقتصاد السياسي الذيْ تبنته السلطة الفلسطينية في ظلِّ فواعل الأسباب السابقة. وتأتي "التنمية التَّحرُّريّة المرتكزة على النّاس" في ظلِّ الحاجة الوطنية المُلحَّة لها، منْ أجلِ تعزيز قدرة المُجتمع الفلسطيني علىْ إعادةِ إنتاج ما يحتاج إليه لمواكبةِ مشــروعه الوطني التحرُّري. وفي سياق معالجةِ المُشكلة السَّالفة، فإنَّ سؤال الدِّراسة الرّئيسي يتمحورُ حولَ ما يلي:

كيف عَمِلَت منظومة التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، مع تحــول الاقتصــاد السّياسي نحوَ النَّموذجِ النُّيوليبرالي عام 2007 علىْ تعذُّر "التَّنميَة التَّحرُّريّة المُرتكــزة علــى النَّاس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؟

3.1 أسئلة الدِّراسة

يَسْعَىْ الباحثُ مِنْ خلالِ دراسته إلىْ الإجابةِ عنْ السؤال الرئيسيّ التالي:

- كيفَ عَمِلَت منظومة التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، مع تحــول الاقتصــاد السّياسي نحوَ النَّموذجِ النُّيوليبرالي عام 2007 علىْ تعذُّر "التَّنميَة التَّحرُّريّة المُرتكزة علــى النَّاس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؟

[1] حداد، توفيق: إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات العامة والحركة الوطنية. مجلة عمران. العــدد 8\2. 2014. 13\ 10\ 2019. للمزيد انظر: https://bit.ly/36vuMs2

وللوصولِ إلىْ إجابةِ السُّؤال الرَّئيسيّ، ثمة عدَّة أسئلة فرعية تمخَّضت عَنْ تحليلِ المُتغيِّرَات المُستقلة كَمَا يليْ:

1- مَا هِيَ مظاهر تعذُّر "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة علىْ النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967؟

2- ما هو دور الاستعمار الاستيطاني فيْ سياق "العملية السلمية" في تعذُّر نموذج "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967؟

3- كيفَ عَمِل "ريع" الجهات المانحة فيْ سياق "العملية السلمية" علىْ خلق بيئة غير مواتية "للتنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967؟

4- كيفَ عَمِل النَّموذجِ النُّيوليبرالي للاقتصاد السياسي منذ العام 2007 علىْ خلق بيئة غير مواتية "للتنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967؟

4.1 أهميَّة الدِّراسة

تكمنُ أهميّة الدِّراسة فيْ كونها محاولةً لتقديمِ تأطير نظريّ ومنهجي لفَحصِ تعذُّر "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس"، فيْ ظلِّ غزارةِ دراسات حقلِ التنمية فيْ السِّياق الفلسطيني، والتيْ خطىْ جمهورُها نحوَ تحليل السِّياسات الحكومية العامة، علىْ اعتبارها الوسيلة الوحيدة التيْ تنتجُ نجاحَ أوْ فشل العملية التنموية علىْ وجه العموم. ورغم أهمية السياسات العامة، إلَّا أنَّها تحجبُ جزءاً كبيراً منْ عملِ الكشفِ عن آليّاتٍ سببيّة، أو بُنَى بعينها أدَّت لعلة الظاهرة محلّ الدِّراسة، وخاصّةً في ظلِّ إطارِ تدفق "الريع"، وسيطرة الاستعمار الاستيطاني، إلى جانب تحول الاقتصاد السياسي نحو النموذج النيوليبرالي. ولذلكَ جاءت هذه الدِّراسة لتؤكد علىْ أهميةِ تبنِّي الاقتصاد السِّياسي باعتباره بنية ماكرو للتحليل الجامع بين السياسة والاقتصاد، وكذلك الوقوف وراء الأسباب السياسية والاقتصادية التي أدَّى اجتماعها إلى تعذُّر ظاهرة التنمية المدروسة في ظلِّ المُحدِّدات السابقة.

تجسد هذه الدراسة من خلالِ التركيز علىْ حقيقة وجودِ تقسيم عملٍ حقيقيٍّ بينَ منظومةِ التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، أي بين كلٍّ من الجهات المانحة والاستعمار الاستيطاني بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهو تقسيمٌ ليس ماديّا فقط، وإنَّما بيروقراطيّاً من أجل إدارة الجغرافيا الفلسطينية بقوة المال والسلاح. ويتأتَّى تقسيم العمل بهدف المحافظة على استمرارية "العملية السلمية"، وإبقاء علاقات القوّة داخل إطار النيوليبرالية، من خلالِ تقويض الهمِّ الجمعي للمجتمع الفلسطينيِّ بأزماتٍ اقتصاديةٍ فرديَّة، لتطفو نزعة الأنا فوق المشروع الوطني، وبالتالي تنعدم قدرة المُجتمع على البقاء دون ريع تقسيم العمل، والمتثمل بالمساعدات الخارجية المشروطة.

تنبعُ أهمية الدراسة منْ رافدٍ مهم، حيثُ أنَّ النيوليبرالية في سياقها الفلسطيني جاءت مِنْ أجلِ "هندسة المجتمع"،[1] وإعادة صياغة "السياق الفلسطيني" ليكون مواتياً لرتق ضرورات الاستعمار الاستيطاني، وبالبتَّة ليس لأولويات فتحِ الأسواق وتحرير التِّجارة فيْ كنفِ علاقة مُكبّلة باتفاقيات "العملية السلمية". وفي خضم ذلك تلاشت قدرة المجتمع الفلسطيني علىْ استمراريةِ عمله الوطنيّ التَّحرُّري أدراج الرِّياح. فالنيوليبرالية فيْ ظلِّ محدّدات منظومةِ التَّدخل الدّولي ل"العملية السلمية"، خلقت بيئةً غير مواتية "للتنمية التَّحرُّريّة المرتكزة على النَّاس".

تتأتّى أهمية الدراسة السياسية منْ خلال التنقيب عنْ شرخِ التكامل الوظيفي بينَ ما هو سياسيّ، وما هو اقتصاديّ في الواقع الفلسطيني، وعلاقتهما بالبنى الاجتماعية في إطار العمل التنموي. وخصوصاً في خضمِ الزّمن السياسي المُتمثِّل بمحاولات فرض بنود "صفقة القرن" على الشعب الفلسطيني. وإلى جانب ما سبق، تبرُز الأهمية الأكاديمية، والتيْ تنطلقُ منْ اعتبارِ هذه الدِّراسة مساهمةً للذَّهابِ نحوَ محاولة زجّ الاقتصاد السياسيّ فيْ دراساتٍ لاحقة لحقلِ التنمية، وواقعها وآفاقها، والتنمية التَّحرُّريّة التي ترتكز على النَّاس على وجه التحديد، باعتبارها واحدة من أشكال التنمية المواتية لخصوصية "السياق الفلسطيني".

[1] يُقصد بـ"هندسة المجتمع" إعادة ترتيب المجتمع، من خلال جعله أكثر مرونة في تعامله مع الواقع، بحيث يتقبل التغييرات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

5.1 أهداف الدِّراسة

تهدفُ الدِّراسةُ ببُنيتها، منهجها وبنائِها النَّظري، إلىْ إثباتِ الفرضيَّة الرئيسيةَ، والوصول إلىْ إجابةٍ علمية وموضوعية لأسئلةِ الدِّراسة منْ خلالِ:

1- الكشفُ عن مظاهر تعذُّر "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967.

2- محاولة وصف دور الاستعمار الاستيطاني فيْ سياقِ دعمِ "العملية السلمية" عبرَ ضَروراته وأولوياته المتمثلة بالأمن على خلق بيئة غير مواتية "للتنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967.

3- ستهدف الدِّراسة أيضاً إلى محاولة رصد كيفية عَمَل "ريع" الجهات المانحة في سياق دعم "العملية السلمية" علىْ خلق بيئة غير مواتية "للتنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967.

4- وأخيراً تسعى الدِّراسة إلى الوصول للكيفية التي من خلالها عَمِلَ تحول الاقتصاد السّياسي نحوَ النَّموذجِ النُّيوليبرالي عام 2007 علىْ خلق بيئة غير مواتية "للتنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967.

6.1 الدِّراسات السابقة

إنَّ دراسة **(قراءات نقدية فيْ العقيدةِ الاقتصادية المعاصرة، 2015) للكاتب رجا الخالدي**، جاءت تعالجُ بطريقةٍ نقْديَّةٍ عقيدةَ الاقتصادِ الفلسطينيّ المعاصر، وما يندَرِجْ عنْهُ منْ تحديدٍ سياسيٍّ للسلطة الوطنية الفلسطينية، وخيارات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. حيثُ مأسَسَ الخالدي دراسته علىْ ثلاثةِ أبوابٍ رئيسيّة، أولها طبيعة الفكرِ الاقتصادي الفلسطيني، وخلاله تبين أنَّ الاقتصاد الفلسطيني مشوهٌ بنيوياً. مُسْتنِداً في ذلك إلى عاملٍ موضوعيٍّ وهو الاحتلال وسياساته التي أدَّت إلىْ ابتلاعِ الاقتصاد الفلسطيني. وآخر ذاتيّ تمثَّلَ بتأطيرِ الاقتصاد

الفلسطيني بالفكر النيوليبرالي عام 2007. واعتبر الخالدي الفكر النيوليبرالي فكراً عاجزاً علىْ أنْ يكون أرضيةً مواتيةً للتَّحررِ واستراتيجيا التنمية الفلسطينية، خاصَّةً فيْ كنفِ علاقة كولونيالية وعدم تكافؤ الطَّرَفَينْ الفلسطيني والإسرائيلي. واعتمد الخالدي علىْ "الريع" السلبيِّ منْ زاويةِ التماسهِ وإدارته فيْ تفسيرِ تعذُّر التجربة التنموية الفلسطينية.[1]

فيْ ضوء ما سلفَ ثمةَ توافقٌ منهجي بين دراسة خالدي ودراستنا هذه، فكلتاهما يتَّخذان منَ الاقتصاد السياسي منظوراً لتفسير تعذُّر العمل التنموي في الأراضي الفلسطينية. فيْ ظلِّ ميزان قوىْ غير مُتكافئة ومنحدرٌ نحو مصالح الاستعمار الاستيطاني، وبدعمٍ مالي مشروط من قبل الجهات المانحة للطرف الفلسطيني، بقصدِ استساغة حياة المجتمع الفلسطيني اليومية واستدامة "العملية السلمية". الأمرُ الذي انعكسَ سلباً علىْ المجتمع الفلسطينيِّ وتطلعاته، بتأثير "الريع" ومآلاته المُتمظهرة في أمولة الحياة الفلسطينية، وتزاوج النُخب السياسية – الاقتصادية المعولمة، وتوزيع القوة والثروة اجتماعياً. ولذلك لمْ تُبَلْورْ ضرورات الاستعمار الاستيطاني، بالتوافق معَ النظام العالميّ، خطاباً تنموياً منْ شأنه أنْ يُعيد تراتبية علاقات القوة والسلطة وتراكم رأس المال. فذهب الخالدي في الفصلين اللاحقيْنِ إلىْ هذا البعد الذيْ يصف مستوى حلول المايكرو الإصلاحية وسياساتها بأنَّهما عوائق أمام التنمية الفلسطينية، وليست روافعاً لها.

إنَّ الباب الثاني من دراسة الخالدي وُسِمَ بالسياسة الاقتصادية المالية الفلسطينية، والتي رغم محدوديّة نطاقها إلا أنَّه وصفها بأنَّها جزءٌ لا يتجزء من النظامِ العالمي، وحزم سياسات ما بعد "إجماع واشنطن" المُسيطرة عالمياً.[2] ويتمخَّضُ ذلكْ عنْ ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بمؤسساتِ النِّظام المالي العالمي والجهات المانحة.[3] وقال أنَّ محاولات إنقاذ الوضع الاقتصادي التنموي الراهن بُنِيَتْ على سياساتِ مايكرو إصلاحية وليست ماكرو تمس البنى السياسية،

---

[1] الخالدي، رجا: **قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية المعاصرة**. رام الله. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). 2015. ص 19– 36 .

[2] يعبر إجماع واشنطن عن مجموعة من البنود التي صاغها جون ويليامسون عام 1989 لتكون علاجاً فعالاً للدول الفاشلة في مجالات الإدارة والاقتصاد والمال.

[3] الخالدي، رجا: **قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية المعاصرة**. مرجع سابق، ص 70–71.

والاقتصادية، والاجتماعية القائمة. وأنْهى الخالدي ببابِ استشراف التنمية الفلسطينية، وقال أنَّه ثمة علاقة اقتصادية ثنائية قائمة على عقيدةِ ابتلاع المركز الإسرائيلي لاقتصاديات قطاع غزة المحاصر، واقتصاد الضفة الغربية. ونتيجةً لذلك فإنَّ حقيقة التنمية الفلسطينية بحاجةٍ لرأس مال قوي مستقل وشجاع من أجل الاستثمار التنموي.[1] وهذا لن يتأتَّى إلا من خلال قدرة المُجتمع الفلسطيني على إعادة إنتاج نفسه، وتطوير البُنى الإنتاجية التي من شأنها إحداث رسملة حرة.

ونظراً لأهميَّةِ ومَبْلغَ دور إدراج الاقتصاد السياسي كأداة تفسيرية فيْ دراسةِ الباحث، ثمة دراسة أخرى وظَّفِ فيها توفيق حدَّاد الاقتصادِ السِّياسيّ كأداة تحليلية بعنوان **(إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية، 2014)** مِنْ أجلِ مَفْهَمَةِ الوضع الفلسطينيّ الرَّاهن، وحالته التنموية المُتأصِّلة في طبيعةِ التحديد البنيوي للنظام السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية فيْ كنفِ "العملية السلمية". وفهم الكل الاجتماعي الفلسطيني، عبرَ فهم ديناميات السلطة والسيطرة ضمن العلاقات القائمة بين الاقتصادي والسياسي، وما بينهما، وما بين البنية الاجتماعية.[2]

يقول حداد أنَّ الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية الحالية لمْ تتمظهر نتيجةَ إفرازاتٍ طبيعية للسوق، وإنما جاءت نتيجةَ اتِّفاق على تقسيم عالمي للعمل بين إسرائيل والجهات المانحة. فتقوم إسرائيل من جهتها عبر عقيدتها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية على مقاربةٍ تؤدي إلى تعذُّر التنميةِ في الاراضي الفلسطينية، من خلال إجهاض إمكانية تراكم رأس المال الناتج عن تطوُّر البنى الانتاجية الفلسطينية. إضافةً إلى تحكمها بتوزيع القوة بطريقةٍ تؤدي إلى عدم تمكن الاقتصاد الفلسطيني من خلق علاقات أفقيه بينه وبين المركز المهيمن من جهة، وبينه وبينَ النظام العالمي من جهة اخرى. وتقوم الجهات المانحة بدورها الدافع نحو المأسسة بذريعةِ التنمية، دون الإشارةِ إلى عقبةِ التنمية السياسية الأهم والمُتمثلة بالاستعمار الاستيطاني. فالجهات المانحة لمْ تأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى المتصارعة قُبيل تركيزها علىْ خطابِ التنمية

---

[1] الخالدي، رجا: **قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية المعاصرة.** مرجع سابق، ص 97، 98، 132، 161.

[2] حداد، توفيق: إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات العامة والحركة الوطنية. مجلة عمران. العدد 8\2. 2014. ص1-10. 13\ 10\ 2019. للمزيد انظر: https://bit.ly/36vuMs2

المؤسساتي. وما بينَ هذا وذاك اتفق الجناحان على وضع أدوات تنمية منتقاة، في ايدٍ فلسطينيةٍ منتقاة، وفي احوال منتقاة مُجسَّدةً بالفكر النيوليبرالي للتنمية.[1]

ما أشارِ إليهِ حدَّاد في أدبيته السابقة يُبيِّن أنَّ ثمةَ أهمية للاقتصاد السياسي في تحليل وتفسير وضع التنمية العصية على التحقيق، من خلال الأسباب أو الهياكل التي قادت إلى التعذر. ويُظْهِر أيضاً أنَ ثمّة اتفاق بين منظومةِ التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية" على أساس توزيع القوة وعلاقاتها، وتراكم رأس المال في المجتمع الفلسطيني، الأمرُ الذي يُجسِّدُ بطريقةٍ أو بأخرى التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، من خلال إعادة "هندسة المجتمع" الفلسطيني، واعتماديته المُطلقة على أموال المانحين. وفي صددِ حديث حدَّاد عن تأطير الاقتصاد الفلسطيني، والتحوُّلات السياسية والطبقية، فهناك أهمية بالغة لاستدعاء اتفاقيات "العملية السلمية"، والمُتفق عليها من قِبَل الجهات المانحة وإسرائيل، لتكون الحدِّ الفاصل دون قدرة الشَّعب الفلسطيني علىْ امتلاك أدوات التنمية التّحررية والمناسبة، دون عقيدة الانتقائية، وضرورات الاستعمار الاستيطاني الأمنية والاقتصادية.

جاءت **دراسة عمر عبد الرازق الموسومة بـ (تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدَّولية، 2002)** مراجعةً تقييمية لأربعةِ أنواعٍ منَ الاتفاقيات الاقتصادية التيْ أُبرمت بينَ السلطةِ الفلسطينيةِ وكل من إسرائيل، والدول العربية (مصر والأردن)، وأمريكا والاتحاد الأوروبي.[2] وكانتْ مُراجعتهِ ذاتَ شقَّيْن: الأول نظريّ ركز فيهِ علىْ محتوىْ الاتفاقياتِ وثغراتها، بينما الثاني عمليّ اهتم بآليات ومعيقات تنفيذ الاتفاقيات. واستندَ عبد الرازق إلىْ مجموعتين منَ المعاييرِ لمُحاكمةِ وقياس جدوىْ الاتفاقيات السّابقة فيْ مأسسة نظامٍ اقتصاديٍّ مُستقل مُنتج للتنمية، فالأولى هي المعايير العامة المُتعارف عليها في اتفاقيات التعاون التجاري، بينما الثانية هي المعايير الخاصة، ذات الخصوصية النابعة من "السياق الفلسطيني".[3]

---

[1] حداد، توفيق: **إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات العامة والحركة الوطنية**. مرجع سابق. ص5-18.

[2] عبد الرازق، عمر: **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية والدولية**. رام الله. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2002. ص9-14.

[3] المرجع السابق، ص 17-22.

إنَّ أيْ تجربة فلسطينية تنموية ناجحة يجب أنْ تتمركز علىْ تقليصِ الاعتماديـــة علـــى الاقتصادِ الإسرائيلي، ثمَّ تطوير التجارة معَ العالمِ العربيّ، وأخيراً إيجاد تنويـــع فـــيْ شـــركاء التجارة بشكلٍ يتناغم مع القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني. وعلى عكسِ ما سبق، فإنَّ مراجعة عبد الرازق بيَّنت أنَّ الاتفاقيات وجودياً هدفت لسيطرةٍ إسرائيليةٍ علىْ المعابر والحدود، وتحديـــدٍ تجاريٍّ معَ العالمِ الخارجيّ. ويقولُ عبد الرازق أنَّ الاتفاقياتِ نظرياً كانت مليئةً بالنُّصوصِ التيْ يعتمدُ تفسيرها على حسن نوايا إسرائيل، الأمر الذي أتاح لإسرائيل عملياً استغلال ثغراتها مـــن أجل تعظيم مكاسبهم الاقتصادية المنزوعة من الجانب الفلسطيني، ثمَّ جعل السيطرة مستمرة في "السياق الفلسطيني"، في ظلِّ مركز مُتقدم وهامش مُفتت ومُقيَّد.[1]

إنَّ تقييمَ عبد الرازق يُبيِّن بوضوح الكيفية التي تمَّ من خلالها التحديد البنيوي للاقتصـــاد السياسي الفلسطيني من قِبل منظومةِ التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية". وتُثري هذه الدِّراسة صحة الفرضية التي يتبنّاها الباحث، إذ أنَّ اتفاقيات "العملية السلمية" صُمِّمَت من أجـــلْ إعاقة قيام استقلالية اقتصادية وسياسية فلسطينية. وتُظهر مراجعة عبد الـــرازق أنَّ بروتوكـــول باريس الاقتصادي ما فتئ الأب الروحي لبقيةِ الاتفاقيات معَ الأطراف الدولية الأخرى، فيْ ظلِّ تنكُّرٍ صريحٍ للسيادة الفلسطينية على الأرضِ والتي تُعتبرُ وسيلة الإنتاج الأهم في ظـــلِّ الكتلـــة التاريخية التي يتملكها الشعب الفلسطيني في مجال الزِّراعة. إلى جانب سيطرة إسرائيلية مُطلقة على المعابر والحدود ونقاط التَّبادل، الأمرُ الذي من شأنِه نفي مقولـــة نيوليبراليـــة الاقتصـــاد الفلسطيني في ظلِّ استلاب الاحتلال لحريتيْ التجارة واقتصاد السوق.

استطردَ **خليل نخلة قوله من خلال كتابه (فلسطين وطن للبيع، 2011)** إلى نقدٍ جـــديٍّ وذاتيٍّ للعمل التنموي الذي ارتكز على تحالف النخب السياســـية الفلســـطينية مـــع كـــل مـــن الرأسماليين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المختلفة، لتُصبح التنمية مرهونـــة باقتصـــاد "الريع" ومساعدات المانحين. وجديرٌ بالذِّكر أنَّ نخلة عمل لسنوات في مؤسسة التعاون التنموية،

[1] عبد الرازق، عمر: **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية والدولية**. مرجع سابق. ص5 – 29.

ثمَّ مستشاراً في المفوضية الأوروبية. ويُظْهِرْ خلال ذلك أنَّ تعذُّر عملية التنمية جاءت من خلال "تجارة التنمية المعولمة" وهيمنة رأس المال.[1]

قدَّمَ نخلة عمله إنطلاقاً من نموذج "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس" في أربعةِ فصول، ركزَّ في الأول علىْ الكيفيةِ التيْ تتأثرُ فيها فلسطين بقوىْ العولمة العالمية كالمؤسسات المالية. ثم تضمنَ الثاني الدور الفعال الذي قام به رأسماليو فلسطين من خلال الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، عن طريق قنوات استثمار أجنبية في تعذُّر التنمية، وإبلاع هياكلهم للاحتلال في ظلِّ "السلام الاقتصادي". بينما في الثالث يركزُ نخلة علىْ دورِ المنظمات غير الحكومية المحلية التنموية وكيفية تقويض تنظيم الحركات الاجتماعية، عن طريق إعادة قولبة البرامج السياسية الغربية التي تحول دون تحقيق التنمية بقوالبٍ وطنية. ثمَّ في الرابع يقدم نخلة تحليلاً لوكلاء التمويل، ودورهم في خلق بيئة غير مواتية للتنمية. ويقول نخلة أنَّ التحليل الحصيف للتنمية يجب أن يكون على المستوى الشمولي (Macro)، وما عدا ذلك يبقى تفسيراً ضعيفاً.[2]

وأظهرَ نخلة مشهداً واقعيَّاً منْ خلالِ استئناسه بسرديات عمله واستنطاقها، حيثُ أشارَ إلىْ الدَّورِ الحقيقيّ للمنظَّماتِ الغير حكومية (NGO's) المحلية بوصفها مُجتمعاً مدنياً لا يتكامل وظيفيَّاً مع المُجتمع المحلي الفلسطيني في سبيل تحقيق "التنمية التَّحرُّريّة المرتكزة على النَّاس"، وإنَّما اتَّخذت تلكَ المُنظَّمات دورَ الوسيط بينَ المنظمات العابرة للقوميات والمجتمع المحلي. وحقيقة ما تقومُ به المنظمات الغير حكومية هو إعادة توجيه لرسائلِ النِّظام العالمي المعولم، بحيثْ تكونَ مُغلفةً بالهمِّ الوطنيّ الفلسطينيّ منْ أجلِ قطف ثمارِ "العملية السلمية"، أو استمرار مقولة "آن لو مور": "إثم السياسة، والمال المهدور".[3] وبالتالي تقوَّضَ جهوداً كبيرةً للمجتمعِ

---

[1] نخلة، خليل. مرجع سابق. ص20-27.

[2] المرجع السابق. ص63، 64 - 204.

[3] آن لو مور (Anne Le More): فرنسية الجنسية، رئيسة موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومستشارة أولى لرس اللجنة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وركزت على دراسات الصراع والنزاع، وصاحبة كتاب (International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money)، ومن خلاله وصلت لدراسة أصيلة حول جدوى المساعدات في السياق الفلسطيني.

الفلسطينيّ، ليُمسي غيرَ قادرٍ علىْ تنفيذ مقولة "الاعتماد على الذات"، وهذا ما اسْتدعى نخلة لصياغةِ التنمية بشكل "التنمية التَّحرُّريّة المرتكزة على النَّاس".

يُعالج **كتاب (وهم التنمية: فيْ نقدِ خطاب التنمية الفلسطينيّ، 2010)** موضوعَ التنمية الفلسطينية الشَّاملة فيْ أبعادِها الاقتصادية، الاجتماعية، الإنسانية والسياسية، منْ خلالِ دراسة مُركَّزة للقطاعاتِ الأساسية الأربعة الفاعلة فيْ عمليةِ التنمية، بدءاً بالقطاعِ الحُكومي، والقطاعِ الخاص، ثمَّ المنظمات غيرَ الحكومية والمؤسسات الدولية المانحة. وارتكزت منهجية الكتاب علىْ مراجعةِ خططِ تَّنمية السلطةِ الفلسطينية فيْ زمنٍ ما بعدِ أوسلو، حيثُ أجمعَ باحثوْ الكتاب علىْ أنَّه لا يُمكن تحقيق تنمية شاملة فيٍّ ظلِّ الاستعمار الاستيطاني، وهيمنة عولمة النظام العالمي.[1]

اسْتَهَلَّ إياد الرياحي فصله الأول منَ الكتابِ بِدَوْرِ القطاع العام فيْ العملية التنموية، فيْ ظلِّ المُحددات التيْ صاغَها مع جهات دعم "العملية السلمية"، حيثُ أطَّرت تلك المحددات دور السلطة لتكونَ مراقبةً علىْ الاقتصاد. تزامناً مع "ريعٍ" وفسادٍ كان يقصد بهما كعمليةٍ واعية منْ اجلِ إعادة توزيع الثروة وتقسيم القوة اجتماعياً. وبالتالي رفع تكاليف العودة عن العملية السِّلمية.

استأنفَ فراس جابر في الفصل الثاني بدورِ القطاع الخاص الفلسطيني في رسمِ العملية التنموية، من خلال العلاقة العضوية بين القطاعين الخاص والعام، وعلاقة القطاع الخاص الصغير في إطار عمل الشركات الاحتكارية. ويبين الكاتب أنَّ الاقتصاد السياسيّ أداة مهمة فيْ مفمهةِ مآلات المشروع الصهيوني الاقتصادي – السياسي المُسيْطر علىْ قوى ووسائلِ الإنتاج.

ذهبت أميرة سلمي في الفصل الثالث إلىْ إشكالية دور وخطابِ المنظمات الغير حكومية فيْ عملية التنمية في ظل الاحتلال من جهة، والنظام العالمي الرأسمالي المُنتِج لتقسيم العمل بين الدول من جهةٍ أخرى. وتؤكد سلمي على أنَّ المنظمات الغير حكومية أدَّت إلى تشكيل نخبة فلسطينية معولمة. بينما أنهى حازم النملة بالدور الحيوي للمانحين الدوليين في سياق عملية التنمية. وهنا ركز على الإطار العام للمارسة، على العكس من خليل نخلة الذي تطرق لنماذج

[1] جابر، وآخرون: **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**. رام الله. مركز بيسان للبحوث والإنماء. 2010. ص 9-10.

حية. ويقول النملة أنَّ سياسات المانحين أدَّت إلى "هندسةِ المُجتمع" الفلسطيني فيْ سياقٍ فكـــريٍّ تاريخيٍّ مُؤطر بهيمنةِ المركز الرأسمالي المعولم، وبالتالي إعادة صياغة الفرد وخياراتـــه فـــي سياق المجتمع.[1]

فيْ ضوءِ مَا تقدَم، ثمةَ معنىْ للعملِ التنموي مغايراً لِمَا تطرحه الجهات الفاعلة. فالعمل التنموي لا يُمكن تجزئته إلى ما هو اقتصاديّ فقط. بل هوَ توليفة بـــين الأبعـــاد الاقتصـــادية، السياسية، الاجتماعية والإنسانية. وعكس الخطاب الإصلاحي للنيوليبرالية مرحلةً جديـــدةً مـــن اللاتنمية، من خلالِ النَّظر إلىْ المُعضلة الفلسطينية باعتبارها ذات منشأ تكنـــوقراطي، وليســـت قضية سياسية بالدَّرجةِ الأولى، ولا سيّما في ظلِّ تدفُّق "الريع" الموجّه بطريقةٍ مقصودة منْ أجلِ اقتصارِ التنمية علىْ النمو الاقتصادي لفئةٍ مجتمعيةٍ ضيِّقة، في ظل إغراق الأخـــرىْ بالـــدُّيون، وتفقيرها، وتحويل الهمِّ الجمعي الوطني إلىْ أزماتٍ اقتصاديةٍ فرديَّة.

جاء **كتاب (نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري، 2013)** يناقش موضوع التنمية في كنف الاستعمار، إلى جانب شروط الانعتاق من السيطرة. إذْ حلّل آدم هنية الموضوع من زاوية التنمية كأداة للنضال، وقال أنّ علاقة السيطرة الرأسية المتفق عليها بينَ الجهاتِ المانحة وإسرائيل، أدت إلىْ تجسيدِ بنى الاستعمار الاســـتيطاني فـــي الحيـــاة الفلسطينية، من خلال طرح رؤى تنموية بمعزلٍ عن علاقات سيطرة القوة الحقيقية الموجـــودة على أرض الواقع.

قالتْ نيثيا ناغارجان أنَّ المُساعدات الدّولية اختزلت العمل التنموي في ظل الاســـتعمار في البعد النيوليبرالي والمأسسة. فالمنطق التنموي للجهات المانحة لمْ ينطلق من أرضية الصراع السياسي القائم بين الطرفين، بل انطلق من منطق الحياد، وبالتالي اعتُبِرَت المشكلة تقنية. بينمـــا قال عمر جعبري سلامانكا، أنَّ المشاريع التنموية التي قامت بها الجهات المانحة كانت مشاريع جيو–سياسية، أدَّت لمنع التنمية الفلسطينية، من خلال إعادة إنتاج الاحتلال وتدعيمه بإعادة إنتاج أنماط جديدة من الفصل العنصري ومآلاته في تشكيل الزمان والمكان الفلسطيني. وركز الكاتبُ

[1] جابر، وآخرون. مرجع سابق. ص11، 189.

على أنَّ الاستعمار الاستيطاني زجَّ خطابه العام في قشرةٍ إنسانية بهدف شرعنة علاقة المستوطن مع المنظمات الداعمة للتنمية والمؤسسات الإنسانية. واتَّخذَ الكاتب مشاريع البنية التحتية مثالاً في ظلِّ تعامل إسرائيل مع الحركة والتنقل باعتبارها أداة لتيسير وسائل الإنتاج في المجتمع، وبالتالي منعها يساعد هو تعذُّر حقيقي للتنمية.[1]

قدم توفيق حداد نظرةً شُمولية فيْ تحليلِ التنمية الفلسطينية من منظور الليبرالية الجديدة، وقالَ أنّ النيوليبرالية جسَّدت أولوية تعزيز الأمن الإسرائيلي، على حساب حرية التجارة وانفتاح الأسواق الفلسطينية في ظل المحددات والضرورات الكولونيالية. وانطلقت الباحثة ليندا طبر في ورقتها الخاصة من نقد المساعدات الغربية، واعتبرتها نسقاً متفق عليه، وهي المرآة التي تعكس الفصل الحقيقي بين العمل الانساني والعمل السياسي. فالمساعدات ما فتئت تنظر للقضية الفلسطينية ببعدٍ إنساني إغاثي مرتبط بفشل عمل بيروقراطي، وليست قضية سياسية ذات منشأ من الاستعمار الاستيطاني. إلى جانب تركيزها على أهمية التكامل الوظيفي بين فئات المجتمع، من أجل إعادة تكتل المجتمع الفلسطيني المُجزء في إطار وطني واحد مناهض للنظام الاستعماري.[2]

إنَّ قراءة المجموعة السابقة من الأوراق العلمية لُمختلفِ الباحثين تُبيِّن أنَّهُ ثمّة إذعان تمارسه الجهات المانحة لضرورات الاستعمار الاستيطاني بهدفِ ضمان مصالحه، وإعادة إنتاج الفصل العنصري عبرَ نماذجٍ مغلفةً بقشرةٍ إنسانية (المساعدات)، إلى جانبِ استلاب آفاق التنمية الفلسطينية. إذْ أنَّ العملَ التنمويُّ على مرِّ مقاطعٍ زمنية مُتتابعة كان أداةً لتجزئةِ المجتمع الفلسطيني، أكثرُ منها أداةً لتوحيده على استراتيجية تنموية تخدم تطلعات الكل الفلسطيني. والتجزئة هنا ليست بالضرورة جغرافية فقط، وإنِّما تجزئة الكل الفلسطيني في نضاله، وفي إنتاجه، مما أدى إلى مرحلةٍ بات يُستعصى بها خلق تراكم رأسمالي حر من أجل مناهضة المشاريع الكولونيالية الهادفة إلى السيطرة على الأرض والإنسان.

---

[1] طبر، وآخرون: **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**. رام الله. مركز دراسات التنمية – جامعة بير رزيت. 2013. ص54 – 94.

[2] المرجع السابق. ص107 – 230.

بينما جاءت **دراسة آية حمدان بعنوان "المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، 2010"**،[1] قراءة نقدية لطبيعة المساعدات الأجنبية وأثرها على تشكيل الزمان والمكان الفلسطينيين المرافقين لتجارب التنمية في ظل الاستعمار، ولا سيما أثر تلك المساعدات على النخب الفلسطينية وإعادة "هندسة المجتمع". وخلُصت الدراسة إلى أنَّ المساعدات الخارجية لم تؤدِّ إلى تحقيق التنمية المرجوة للمجتمع الفلسطيني، ولم تساهم في إنهاء الفقر أو الحد منه، وكذلك بقيت حالة سيطرة الاستعمار الاستيطاني قائمة. وأشارت الدراسة إلى أهمية المساعدات الخارجية، لكن هناك إمكانية لتوظيفها بطرقٍ أنجع من التي هي قائمة.

تُبين الدراسات السابقة أنَّ فشل العمل التنموي الفلسطيني يعود لوجود ثلاثة متغيرات عاملة في "السياق الفلسطيني"، وتتمثل تلك المتغيرات في سياسات الاستعمار الاستيطاني أولاً، و"ريع" الجهات المانحة ثانياً، ثمَّ نموذج الاقتصاد السياسي الفلسطيني النيوليبرالي. وفي ذلك توافق منهجي مع دراستنا هذه، إلَّا أنَّ الدِّراسات السابقة لم تأخذ العوامل الثلاثة باعتبارها منظومة تدخل واحدة في سياق "العملية السلمية". ولذلك فإنَّ دراستنا هذه تذهب نحو تفسير تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" بالاعتماد على المتغيرات المستقلة السابقة، الأمر الذي يجعل من الإطار النظري مرتكزاً على نظرية الاستعمار الاستيطاني، والنظرية البنيوية. بينما يتمثل الإطار المفاهيمي في الريع، ونموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

7.1 الإطار النَّظري

يأتي الإطار النَّظري والمتمثل في كل من نظرية الاستعمار الاستيطاني، والنظرية البنيوية، من أجل تفسير تعذُّر "التنمية التَّحررية المرتكزة على النَّاس". وينْصبُّ تركيز الأولى على السيطرة التي تفرضها مجموعةٌ ما على مقدرات وأدوات ووسائل سكان أصليين لجغرافيا ما، وبالذات تلك المستخدمة في تجارب التنمية. بينما ينصبُّ تركيز المظرية الثانية علىْ البنىْ الكليَّة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وقيودها التي تفرضها لجعل العمل التنموي متعوق،

[1] حمدان، آية: **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله. 2010.

ولا سيَّما الاقتصاد السياسي النيوليبرالي المعمول به في المناطق الفلسطينية المحتلة لعام 1967، باعتباره أحد أهم أسباب تعذُّر ظاهرة التنمية المدروسة.

1.7.1 نظرية الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonial Theory (SCT))

إنَّ تأطير الاستعمار الاستيطاني مرتبطٌ بالهدف الحقيقي الكامن وراءه، والمُتمثِّل من وحي التجارب المُختلفة بالقضاءِ علىْ وجودِ السُّكانِ الأصليين، والاستيلاء علىْ أرضهم، واستخدامها بطريقةٍ إحلالية إلىْ الأبد.[1] وانطلاقاً مِنْ ذلك فإنَّ "إيلان بابيه"،[2] يُشير إلى أنَّ الاستعمار الاستيطاني يبقىْ المنظور الأكثر غزارة بالفائدة والمفهمة فيْ سياق الصِّراع الإسرائيلي – الفلسطيني.[3] وهذا ما يُعطي الأهمية الفائقة لبرادايمِ الاستعمار الاستيطاني علىْ الاستعمار بمعناهِ الكلاسيكي. فثمةَ مفارقة مهمة مفادها أنَّ ديناميات الاستعمار الاستيطاني تسعى للاستغلالِ والبقاء، بعدَ القضاءِ علىْ السُّكان الأصليين، بينما يتمحور الاستعمار حولَ منطق الاستغلال المؤقت، الأمرُ الذي يُعطي الاستعمار الاستيطاني سمة البنية (Structure)، وليس الحدث المؤطر زمنياً (Event) كالاستعمار. أي أنَّ الاستعمار الاستيطاني عند الغَزْوِ يضعُ بنيةً مستدامة تاريخياً، وذات ميل مؤسسي هادف إلى القضاء على السُّكان الأصليين.[4]

تبرز أهمية توظيف نظرية الاستعمار الاستيطاني، والبرادايم الخاص بها في دراستنا هذه، في تفسير دور ذلك الاستعمار فيْ تعذُّر المحاولات التنموية التي شرعت بها السلطة الفلسطينية. وأيضاً من أجلِ الكشف عن تأثيرات التفاعل بين تزاوج السياسة والاقتصاد، وذلك منْ خلالِ اعتبار الاستعمار الاستيطاني عاملاً متأصلاً، وله صفة الوجودية فيْ الحياةِ الفلسطينية، وليسَ ظرفاً خارجياً كمَا يُساق فيْ خطاباتِ التنمية للجهاتِ المانحة.

كان الاستعمار الاستيطاني وعَلَىْ مرِّ سنواتٍ مديدة، يفرضُ حالةً مِنَ السَّيطرةِ علىْ الخياراتِ الفلسطينيةِ بقوةِ السِّلاح، إلى جانبِ سيطرته علىْ الأرضِ ذات الرمزية السياسية

---

[1] Morris, Amanda: **What is settler colonialism**. Teaching Tolerance magazine. January 22, 2019. For more look: https://bit.ly/39KTKV4

[2] أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولة في جامعة إكسيتر في المملكة المتحدة.

[3] Busbridge, Rachel: *Israel-Palestinian and the Settler Colonial 'Turn': From Interpretation to Decolonization*. **In: SAGE Journal**. January 23, 2017. For more look: https://bit.ly/2T5cAj9

[4] Ibid.

والمادية باعتبارها أحد أهم وسائلِ الإنتاج فيْ المجتمع الفلسطيني. وبالتـــاليْ، فـــإنَّ الاســـتعمار الاستيطاني جعل الاقتصاد السِّياسي النيوليبرالي المعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مشوَّهاً بنيويّاً، وكذلك جعل من المساعدات وبالتوافق مع منظومة التَّـــدخل الـــدَّولي أداةً لضمان استمرار "العملية السلمية"، ورفع تكاليف العودة عنها. وعملَ أيضاً على خلق اقتصـــاد استعماري استيطاني خاص به، عن طريق استلاب وسائل الاقتصاد الفلسطيني، الـــذي أمســـى اقتصاداً مُبْتَلَعَاً من قبل اقتصاد الاستعمار الاستيطاني، في ظلِّ علاقات عدم التكافؤ بين الطرفين، والمنحدرة لصالحِ الاستعمار الاستيطاني، الأمرُ الذي يؤدي إلى لعبةٍ صفرية بين الطرفين.

2.7.1 النظرية البنيوية (Structuralism Theory)

تخالفُ النّظرية البنيويّةَ إطارَ وجوهر الفردية، أيْ أنَّ الفرد (الإنسان) المنعوتُ بإرادتـــه لمْ يعُد فاعلاً رئيسيَّاً وفقَ الفكرِ البنيوي، ولمْ يَعُدْ أيْضاً وحدةً أساسيّةً وحيدةً فيْ محاولات تفسيرِ وتحليلِ الظَّاهرة الاجتماعية محطَّ الدِّراسة، بل هناك بنى كلية تؤثر وتقيد سلوكه ليمسي من شكلٍ إلى آخر. إنَّ البنيوية وفقاً لما تقدم تفترضُ أنَّ بُنىْ الدَّولة السياسية، الاقتصـــادية هـــيْ العامـــلُ المؤثر، والفردُ تابعاً لهذهِ البنى، وليسَ لهُ أيّ دورٍ مُستقلٍ فيْ إطارِ هذهِ البُنىْ، خلافاً لافتـــراضِ المُفكِّر "ناعوم تشومسكي" المُتَمَثِّل فيْ قدرةِ الإنسان علىْ الإبداع البنيوي.[1] على اعتبار أنَّ البنى السَّابقة هي بُنى كلية، والأفراد مُتَأَثِّرون بالكليّ.

فيْ سياق جعل الصُّورة العامة لإطار النَّظرية البنيوية قابلةً للفهم، فإنَّ البنيـــةَ تَوْصَـــفُ بأنَّها نظامٌ ذو مزيجٍ مِنْ عدةِ عناصر، وكل العناصر مُجتمعةً تُنتجُ "واقعةً كلية"،[2] وهـــذه هـــي الطبيعة البنيوية بحدِّ ذاتها، أي طبيعة العلاقة بين العناصر.[3] ولذلكَ فإنَّ البحثَ فيْ البنيةِ يكـــونَ بحثاً شمولياً للبنيةِ ككل، وليس للعناصر باعتبارها مُستقلةً عنْ بعضها، الأمرُ الذيْ ينآىْ بالدِّراسةِ عنِ البحث في خصائصِ العناصر المُشيِّدة للهيكل البنيوي، وإنَّما يدفعُ نحوَ البحثِ منْ أجلِ سبر

---

[1] فيلسوف أمريكي، وأستاذ لسانيات فخري في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

[2] واقعة تقتضي الارتباط والاختلاف بين العناصر، وليسَ الانفصال والتشابه.

[3] ليشته، جون: **خمسون مفكراً أساسياً معاصراً: من البنيوية إلى ما بعد الحداثـــة**. ط1. لبنان. مركز دراســـات الوحـــدة العربية. أكتوبر 2008. ص 19.

غور العلاقات الكامنة بينَ عناصرِ البُنى محطَّ الدِّراسة، أيْ العلاقات التيْ تُعطي لعناصرِ البنية قيمتها. إلىْ جانبِ دراسة العلاقة بينَ البنى السياسية والاقتصادية التيْ تجعلُ الظَّاهرة موضوعاً مُلحَّاً للدراسة. ويأتي استخدام النَّظرية البنيوية في دراستنا هذه باعتبارها "منهج يمكن تطبيقه على أي نوع من الدراسات"،[1] وهذا ما قاله العالم الفرنسي "كلود ليفي شتراوس".[2]

ما يُعطي النظرية البنيوية أهميةً بالغةً لاستخدامها في دراستنا هذه، أنَّها تُقدم براديم تفسيري للقيودِ التي تُمارسها البنية عن طريق إخضاع أنواع معينة منْ سلوكِ ومُعتقداتِ عناصر البنية، ولا سيّما الاتجاه البنيويّ السِّياسي وتأثيراته الغير مرئية علىْ الفاعل، وهي ما تُذكر "بأولوية الكل على الأجزاء".[3] أيْ قدرة تلك البنىْ على تأطيرِ فعلِ الفاعلين وليسَ العكس. ولكن ثمَّة ما يجبُ الانتباه إليه في التعامل مع البنية، وهو أنَّ البُنيةَ لا تُحدِّدُ بالضّرورةِ وتؤطِّرُ أشكالاً وأنماطاً معينةً من السلوك فقطْ، وإنَّما توفر فرصاً بقدرِ توفير تلكَ القيود أيضاً، وهذا ما قاله أنتوني جيدنز في تفسير علاقة البناء بالفعلِ والسلوك.[4] أيْ أنَّ البنية تخلقُ نوعاً منَ التَّمايز بينَ بنى المُجتمع.

وبالتَّزامن مع الإطار النظري السابق، فإنَّه سيكون ثمةَ توليفة بين الإطار النظريّ والإطار المفاهيمي اللاحق. منْ أجلِ استكمال ما قد تعجز على الوصول إليه كلا النَّظريتين، ولا سيَّما مفاهيم "الريع" وأثره علىْ التنمية. إلىْ جانبِ تخصيص مفهوم التنمية فيْ "التنمية التّحرُّرية المرتكزة على النَّاس"، لأنَّه مفهوم له بُعده الخاص فيْ "السِّياق الفلسطيني" المُرتهن للاستعمار الاستيطاني، ولريع أموال المانحين، إلى جانب تحول الاقتصاد السياسي نحو النموذج النيوليبرالي في العام 2007.

---

[1] الجامعة الإسلامية. غزة. المنهج البنيوي 2010. 26\11\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/35BRo9d

[2] كلود ليفي شتراوس هو عالم اجتماع وانثروبوبوجي فرنسي (1908 – 2009).

[3] جونز، فيليب: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**. ط1. القاهرة. مؤسسة مصر العربية للنشر والتوزيع. 2010. ص 181.

[4] المرجع السابق. ص 295.

8.1 الإطار المفاهيميّ

يتضمن الإطار المفاهيمي أهمّ المفاهيم المستخدمة في دراستنا هــذه، مثــل: الاقتصــاد الريعي، وآثاره على التنمية تحديداً. ثمَّ سيكون هناك محاولة لتأطيرِ مفهوم "التنميــة التَّحرريــة المرتكزة على الناس"، وتحديد ماهيتها وورافعها.

1.8.1 الاقتصاد الريعي

إنَّ توظيفَ مفهوم الاقتصادِ الريعي فيْ دراسةِ ظاهرة تعذُّر "التنمية التّحرُّرية المرتكزة على النّاس" في السِّياق الفلسطيني، لهُ خصوصيَته النابعة من رافدها الأهم، وهو وجود تحديــد بنيويّ للاقتصاد السياسي الفلسطيني جرَّاء "العملية السلمية" بشقيها السِّياسي والاقتصــادي (أي أوسلو وباريس على الترتيب). وتأتيْ أهمية الاقتصاد الريعي فيْ إسقاطه مفهوماً تفسيريَّاً عاملاً فيْ هذهِ الدِّراسة مِنَ سنواتِ التجربة الفلسطينية، التيْ مَا فَتِئَتْ تُعيَّش حالةً مِنْ استخدام "الريــع" منْ قبلِ الجِّهات المانحة وإسرائيل كأداةِ ضغطٍ، ووسيلة لإدارة الجغرافيا الفلسطينية، منْ أجــلِ تنظيم "السياق الفلسطينيَ" بشكلٍ يتناسبُ واستمرار "العملية السلمية". لــذلك فــإنَّ إدراج هــذا المفهوم له قدرة كبيرة علىْ إثراءِ تفسيرِ الكيفية التيْ تمَّ بها هندسة الاقتصاد السياسي الفلسطينيّ، بشكلٍ يعتمدُ فيْ ايراداته علىْ "الريع" السلبي والغير مُنتج. الأمرُ الذي أدى إلىْ نتجيــةٍ حتميّــةٍ مفادها نشوء بيئة غيرَ مواتية لنموذج "التنمية التَّحرُّرية المُرتكزة على النّاس".

إنَّ المراجعةَ الكرونولوجية لتطورِ واستخدامِ مفهومَ الاقتصاد الريعــي تُشــيرُ إلــىْ أنَّ الجذورَ الأولىْ لتوظيفهِ كمفهومٍ باعتباره مردوداً مالياً تعودُ إلىْ الاقتصاديِّ "آدم سميث"، وتحديداً فيْ الكتاب خاصته المُعَنْوَن بِــ "ثروة الأمم".[1] بينما ربط "ابن خلدون" فــي مقدمتــه "الريــع" بالجُّهد، وقال أنَّ "الريع" هو كل عائدٍ ماديٍّ يتمخضُ عنْ دونَ جهدٍ مبذولْ، ووصفه بــ "ابتغاء الأموال".[2] ووظَّفَ كارل ماركس المفهومَ بشكلٍ أوليٍّ، وكنمطٍ اقتصاديٍّ في كتابِ "رأس المال".

---

[1] آدم سميث هو عالم اقتصاد اسكتلندي (1723 – 1790).

[2] ابراهيم، غسان: **الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية**. جامعة دمشق. سوريا. ص4.

وقال ماركس أنَّ "الاقتصاد الريعي فيه تقوىْ علاقات العصبية والقرابة".[1] ومن قـولِ مـاركس يُمكن تفسير المُحاباة، وتقاطع رأس المال مع السِّياسة منْ أجلِ ضمان استمرار المصالح المُتأتِّية من "الريع". فالريع فيْ "السياق الفلسطيني"، هو حالة وجودية وحتمية، وبدونه باتـت اسـتحالة تخيّل حياة طبيعية للمجتمع الفلسطيني في ظل فقدان مفاتيح البقاء الاقتصادي المُستقل.

إنَّ توظيفَ مفهوم الاقتصاد الريعي فيْ هذه الدَّراسة مشروطاً بمعرفةِ أثره علىْ السِّياق الذيْ يعملُ فيه، أي أثر "الريع" على التنمية محلّ الدِّراسة، ودراسته بالتوازي مع آفاق العمـلِ التَّنموي. ولكن قبلَ ذلك، يجب الاشارة إلى أنَّ للاقتصادِ الريعي ثلاثَ روافعٍ داعمةً لاسـتمرارِه كَرَيْع، باعتباره مُشَوِّهاً حقيقيَّاً للاقتصادِ الفلسطينيّ، ومن أسباب تعذُّر ظاهرة التنمية المدروسة، وتتمثَّلُ الرافعة الأولىْ بتوليدِ "الريع"، ثمَّ الثَّانية بالتماسهِ، وأخيراً إدارة "الريع"، وقُصد بالأخيرة كمرحلةٍ واعية منْ أجلِ الحدَّ منَ هدرِ المال.

2.8.1 الاقتصاد الريعي والتنمية

يقولُ "جورج قرم" أنّه ثمةَ نتائجٌ بائسةٌ وُلِدت فيْ رحمِ أزمة التبعية التيْ اعتادت فيهـا الدولة العربية على عائدات "الريع" الأجنبي، والمصادر المُصدِّرة لهُ علىْ وجهِ التَّخصـيص.[2] "الريع" لم يكنْ مُدرجاً ضمنَ استراتيجية تنموية وطنية تدفعُ نحوَ التكامل الوظيفي بينَ القطاعين العام والخاص، من أجلِ تعزيزِ وتطوير البنىْ الإنتاجية المحلية، وإنتاج سلعة وطنية.[3]

إنَّ الطريقة التي تبنت فيها السلطة الفلسطينية لاقتصاد السوق المفتوح دعمت "الريـع"، وبالتالي تمحورَ اقتصاد السلطة حول "الريع"، وسَادَ العمل حول أولوية رفع مستوى "الريع" إلىْ الحدِّ الأقصى، دون أدنى توظيف له فيْ نشاطِ الإنتاج والتصـنيع الهـادف لإحـداث التـراكم والرسملة، أوْ فيْ تمكينِ الوحدات الإنتاجية الصغيرة والصغيرة جداً، بغيّة حفاظ المجتمع علـى

---

[1] إيمان، إيمان: تشخيص اعراض المرض الهولندي على الاقتصاديات الريعية (حالة الجزائـر 2000–2012). (رسـالة ماجستير منشورة). جامعة 8 ماي. الجزائر. 2017. ص 44. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/35sk5oI

[2] جورج قرم هو خبير مالي واقتصادي لبناني (1940 – الآن).

[3] قرم، جورج: إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي. مجلة القبس. إبريل 2010. ص49. للمزيـد انظـر التـالي: https://bit.ly/32aCTH4

قدرته المُتمثلة في إعادة إنتاج نفسه، ولا سيّما إنتاج ما يلزمه اقتصادياً. بلْ أدى توليد "الريع" والتماسه إلىْ مأسسةِ بنى اقتصادية – اجتماعية معبأةً بثقافة الاستهلاك، إلى جانبِ جعل ميزان القوة منحدراً نحو مصالحِ منظومةِ التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، والمُتمثلة بالاستعمار الاستيطاني والجهات المانحة. الأمرُ الذيْ فاقمَ منَ محدودية سيطرة المجتمع الفلسطيني على موارده الطبيعية، والبطالة، إلىْ جانبِ رهن النشاط الإنتاجي ليكون ضمن إطار اقتصاد ريعيّ محكوم عليهِ من قبل الجهات المانحة وإسرائيل.

فيْ ضوءِ تأطير مفهوم الاقتصاد الريعي، يتبيَّنُ أنّه ثمةَ تفسيرٌ كامنٌ فيْ ذاتِ المفهوم لخيارات الإنسان الفلسطينيّ، مِنْ خلالِ تأثيرِ "الريع" علىْ جهود التنمية الهادفة إلى تمكينِ الإنسان، وتوسيع خياراته. فثمةَ ما يؤدي إليه "الريع" مُتجسِّداً بهدمِ محاولات تطوير البنىْ الإنتاجية القائمة، أو الحفاظ عليها. فالنيوليبرالية فيْ السِّياق الفلسطيني دعمت الاقتصاد الريعي، بل وفاضلت بين الاقتصاد والسياسة، لتكون الغلبة للأول، من خلالِ دعمها لإدارة "الريع" والتماسه علىْ حسابِ العمل التنموي، وتمكين المجتمع الفلسطيني من أجل استئنافِ المشروع الوطني الفلسطينيّ. فلذلكَ باتَ من المُهم أنْ نُزامنَ مفهوم الاقتصاد الريعي بمفهومٍ آخرٍ وهُوَ "التنمية التَّحرُّرية المُرتكزة علَىْ النَّاسْ".

3.8.1 التنمية التّحرُّرية المرتكزة على الناس

باتَ المُجتمعُ فيْ "السِّياق الفلسطيني" مُقيّداً فيْ محاولاته التنموية، وذلك وفقاً لمحددات منظومةِ التَّدخل الدّولي والنموذج النيوليبراليِّ للتنمية، إذْ أنَّ الاستعمار الاستيطاني يُسيطرُ علىْ الأرضِ والموارد، في حين يعتبر ريع الجهات المانحة أداة من أدوات ضبط السياق الفلسطيني، ويأتي التَّحول الذي طرأ على الاقتصاد السياسي نحو النموذج النيوليبرالي نتيجةَ مسار "الفيَّاضية" في العام 2007 باعتباره محدداً ثالثاً.[1] وتعمل المحددات السابقة على جعل السياق

[1] تُنسب الفياضية إلى رئيس الحكومة الفلسطيني الأسبق سلام فياض، وهي برامج التنمية والمتمثلة في خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)، والخطة الوطنية العامة (2011 – 2013)، وتعتبر الفياضية انطلاقة حقيقية لنيوليبرالية الاقتصاد الفلسطيني، وجاءت الفياضية باعتبارها نموذج فكري للبنك الدولي، دعم مالياً من الاتحاد الأوروبي، وسياسياً من أمريكا.

الفلسطيني ذو خصوصية عالية في التعامل مع النماذج التنموية، ولهذا فإنَّ "التنمية التّحرُّرية المُرتكزة على النَّاس" باتت منَ المُقاربات الأهمْ في دراسة حقل التنمية.

تنطلقُ مقاربة "التنمية التَّحررية المرتكزة على النَّاس" من أولوية مفادها أنَّ العملَ التنمويُّ يجب أنْ يرتكز في البداية علىْ رأسِ المال البشري، من أجلِ تحسينِ رفاهية السُّكان والأفراد، من خلالِ مشاركتهم في إنتاج التنمية وقطف ثمارها بطريقةٍ عادلة. ولا سيَّما أنه ركَّز على أنَّ إعمال التنمية يتطلبُ القضاء علىْ انتهاكاتِ الاستعمار، والفصل العنصري، من أجل إيجاد ظروف مواتية لتنمية الأفراد والإنسانية.[1] وهذا ما يندرجُ تحته "السياق الفلسطيني"، فالمجتمعُ بطبيعتهِ محيطٌ زاخرٌ بطاقات البشرِ وقدراتهم الغير مُنظمة بصورتها الأولى، وتنظيمها يجعل من الإمكانيات الاجتماعية رأس مالٍ اجتماعيٍّ، متوافقاً مع تطلعات الأفراد، ويستثمر طاقاته في سبيل توسيع الخيارات الجماعية، ونقل المجتمع من حالة إلى أخرى.[2]

تعود استراتيجية "التنمية المرتكزة على النَّاس" إلى ديفيد كورتين المستشار الإقليمي السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية (USAID) في عام 1984، حيثُ اقترح آنئذٍ استراتيجيةً تنمويةً من شأنِها تتصف بقيمِ الشمول، والعدالة والاستدامة.[3] ولكن سيكون تأطيرَ مفهوم "التنمية التحررية المُرتكزة على النَّاس" كما جاء به خليل نخلة، باعتبارها "مقاربةٌ لتدخلاتٍ هادفة، والغرض العام منها هو توسيعُ خيارات الإنسان الفردية والجماعية إلىْ أقصى الحدود (خيارات الفرد، المواطن العادي)، وهي مقاربةٌ مُستدامة منْ جيلٍ إلىْ جيل".[4] وركز نخلة على أنَّ مقاربة "التنمية التحررية المرتكزة على النَّاس" هي من أجلِ الإنسان وبواسطته، فالإنسان هو الغاية وهو الوسيلة من هذا النَّهج التنموي. إذْ يتم إحلال نهج الإنتاج بدلاً منَ الإستهلاك، وبهذهِ الطَّريقة تقودُ مقاربة "التنمية التحررية المُرتكزة على النّاس" إلى المحافظة على الموارد (ومنها

---

[1] الأمم المتحدة. إعلان الحق في التنمية. 21\ 10\ 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2KQh4qo

[2] Nagan, Winston: *The Concept, Basic and Implication of Human-Centered Development*. **In: Cadmus**. Volume3. October 18, 2016. For more look: https://bit.ly/339zh8M

[3] Korten, David: *Voluntary Organizations and the Challenge of Sustainable Development.* **Australian Development Studies Network**. No. 15. Australia. April 1990. Page 4. For more look: https://bit.ly/3sVqdm6

[4] نخلة، خليل. مرجع سابق. ص20.

البشرية على وجه التخصيص)، والاعتماد على الذات، أيْ أن تكون تنمية متمحورة حول الذات ومن أجلها.

وفي ضوءِ ما سبق، فإنَّ دراسة مفهوم "التنمية التحررية المُرتكزة على النَاس" تتطلبُ تحديداً منهجياً لذلك النَّوع من التنمية، من خلال تفكيك المفهوم السَّابق إلى مؤشرات قابلة للقياس، ومفردات عاملة مُتمثِّلة في واقع وصول الفلسطينيون إلى مواردهم الطبيعية، وحجم التجارة الخارجية، إلى جانب مستويات الفقر والبطالة. وفي هذا السياق فإن المحاولة في أي عمل تنموي تتمحور حول إزالة القيود المفروضة على المؤشرات الثلاث السابقة.

9.1 فرضيات الدِّراسة

تعتبر فرضيات الدِّراسة بمثابة إجابة أولية على أسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية، ولذلك فإنَّ الدِّراسة تتبنى خليطاً من الفرضيات الفرعية العاملة، إلى جانب الفرضية الرئيسية التالية:

عملَ التَّمفصل القائم بينَ منظومةِ التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، والمتمثلة بالاستعمار الاستيطاني والجهات المانحة، مع تحوُّل الاقتصاد السِّياسي نحوَ نموذج النيوليبرالية الذي بدأ في العام 2007 على تعذُّر "التنمية التحرُّرية المُرتكزة علىْ النَّاس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

تتأتى الفرضيات الفرعية من تفكيك المتغيرات المستقلة، لضبط مجالاتها البحثية في مواضيع محددة كما التالي:

عمل الاستعمار الاستيطاني من خلال منظومات السيطرة الخاصة به، كالجدار، والفصل العنصري، وسياسات الإغلاق والحصار، ومصادرة الأراضي، والتشريعات والقوانين، على تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

قاد "ريع" الجهات المانحة إلى خلق بيئة غير مواتية "للتنمية التحررية المرتكزة على الناس" من خلال التعامل مع "السياق الفلسطيني" باعتباره "سياق ما بعد نزاع" ذو محددات نظرية تتجاهل وجود الاستعمار الاستيطاني كمسبب رئيس في تعوّق التنمية.

تمثلت خطط التنمية الفلسطينية الأربعة بعد عام 2007 في جملة من الأفكار الاقتصادية – السياسية باعتبارها برادايم اقتصادي – سياسي عزز من الخوف السياسي، والنزعة الفردية، والنزوع العام نحو الاقراض، وثقافة الاستهلاك، وبالتالي خلقت بيئة غير مواتية "للتنمية التحررية المرتكزة على الناس" وبالتالي تعذُّر نجاحها.

10.1 منهج الدِّراسة

يعتبرُ منهج الدِّراسة (Mythology) في دراستنا هذه، أدوات ووسائل الباحث النوعية التي من خلالها تكتسب المَعرفة فِيْ مَوْضُوعِ دراسةَ تعذُّر "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على النَّاس" فيْ الأراضيْ الفلسطينية المُحتلة عامْ 1967. وترتكز هذه الدّراسة على استخدام البيانات الرقمية، والمنحنيات، والخرائط، والأرقام المُستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن مختلف الدراسات والأبحاث السابقة.

إنَّ دراسة تعذُّر نموذج التنمية المقصودة ذاتَ مساعٍ مُتعدِّدة، تُختزلُ في مُحاولةِ وصف وتحليل ونقد خطاب التنمية الفلسطينية التي لها خصوصيَّتها نتيجةَ الاستعمار الاستيطاني، والانتقال في "السِّياق الفلسطيني" من مقاربات التنمية الشاملة إلى مقاربة "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على النَّاس". ثمَّ الكشف عنْ الآليات العليَّة (casual mechanism) التي أدَّت إلىْ تشكُّل المعلول المُتمثِّل بإعاقة النموذج التنموي محل الدِّراسة، وذلك من خلالِ إدراج مؤشرات قياسية تفسيريّة لربطِ تأثير المتغيرات المُستقلة الأساسية المُتمثِّلة بمنظومةِ التَّدخل الدّولي فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، أي كل من الجهات المانحة والاستعمار الاستيطاني، إلىْ جانبِ تحوُّل الاقتصاد السِّياسي نحو نموذج النيوليبرالية الذي بدأ في العام 2007، بقَصْدِ تجسيدُ الكيفية التيْ تعذَّرت فيها التنمية بفعلِ اجتماعِ وتمفصل المُتغيرات المُستقلة السابقة في "السياق الفلسطيني"، والمُستقاة بطبيعةِ الحال منْ التجربة الفلسطينية.

لا يتأتى حصر الدِّراسة في موضوعات واضحة وهادفة إلَّا من خلال ترجمة المتغير التَّابع المتمثل بـ"التنمية التحرُّرية المرتكزة على النَّاس"، إلى قيمٍ ومفردات عاملة، أيْ مؤشرات قياسية تؤدي إلىْ غرضِ الدِّراسة، وفي هذا سيتم تفكيك المُتغيّر التابع إلىْ قدرة المجتمع على

الوصول إلى موارده الطبيعية أولاً، ثم حجم التجارة الخارجية وصافي الميزان التجاري، وأخيراً معدلات البطالة والفقر.

تأتي دراسة مظاهر تعذُّر التنمية ومُسبِّباتها من خلال استخدام المنهج التفكيكي النقـدي القائم على دراسة استراتيجية سياسية – اقتصادية وجيوسياسية، ومَا يحتويه من تفكيك ودراسـةِ لمظاهر التنمية، منْ أجلِ جمع رواية كرونولوجية متينة تُبيِّن ولادة بيئة غيرْ مواتيـة "للتنميـة التحرُّرية المُرتكزة على النَّاس"، وتعذُّر العمل التنموي الفلسطيني. وفي ذاتِ الوقت، ومن خلال الاعتماد على التفكيك والملاحظة، فإنَّ المنهج الاستقرائي يكون كمنهج ثاني وأساسي في هـذه الدراسة، وهادف إلى وضع استنتاجات الدراسة، وإعادة بناء خطاب التنمية في سياقه الفلسطيني.

11.1 نطاق الدِّراسة

النطاق المكاني: تعتبرُ فلسطين المحتلة عام 1967 مكاناً أساسياً لدراسةِ ظاهرة تعـذُّر "التنمية التَّحرُّرية المُرتكزة على النّاس"، وتخصيصاً في كل من: الضفة الغربية بتقسيماتها (أ)، و(ب)، و(ج)، وقطاع غزة، وتستثنى القدس الشرقية من هذه الدِّراسة بسبب خصوصيتها الكاملة الاقتصادية والسياسية.

النطاق الزماني: إنَّ الفترة التيْ تزامنت معْ بدايات "العملية السلمية"، وتحديـداً اتفـاق المبادئ (أوسلو 1) عام 1993 حتى العام 2020 هيَ فترةٌ محورية للدِّراسة.

12.1 فصول الدِّراسة

تتألف الدِّراسة من ستة فصولٍ أساسية، وستكون كما يلي:

الفصل الاول: خطة الدّراسة

يُعرِّف هذا الفصل بأبرز ما تضمنته الدِّراسة. بدءاً بمقدمة الدراسة، وإشكالية الدِّراسـة، وأهميتها وأهدافها. إلىْ جانبِ أسئلة الدِّراسة الرئيسية منها والفرعية، ومنهج الدِّراسة المُسـتخدم في سبيل اكتساب المعرفة وتفسير الظاهرة محط الدِّراسة. ويشملُ هذا الفصـل أيضـاً بشـكلٍ

مُقتضبٍ أهم الدِّراسات السابقة والتعقيب عليها أخذاً ونقداً. ثمَّ الإطارين النظـــري والمفـــاهيمي المُستخدمان في تفسير ظاهرة تعذر "التنمية التحررية المُرتكزة علـــى النَّـــاس". إلـــىْ جانـــبِ فرضيات الدِّراسة، ونطاقات الزمان والمكان، وفصول الدِّراسة.

الفصل الثاني: مظاهر تعذُّر "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على الناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

يأتي هذا الفصل لمهمة تشخيص واقع التنمية المقصودة في "الســـياق الفلســـطيني"، أي إثبات تعذُّر نموذج التنمية، عبر استخدام جملة من الأداوت النوعية من أجل وصـــف مظـــاهر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، إذ سيتم توظيف العديد من الخرائط التـــي تدلل على واقع وصول الفلسطيني إلى الموارد الطبيعية، وكذلك سيتم استخدام البيانات الكميـــة التي تصف التجارة الخارجية وصافي الميزان التجاري، وكذلك مؤشرات البطالة والفقـــر فـــي "السياق الفلسطيني".

الفصل الثالث: دور سياسات الاستعمار الاستيطاني في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلســـطينية المحتلة عام 1967

يعالجُ هذا الفصل دور سياسات الاستعمار الاستيطاني في تعـــذُّر "التنميـــة التَّحرُّريـــة المرتكزة على الناس"، أي الأثر الذي تمارسه سياسات الاستعمار الاســـتيطاني علـــى المـــواد الطبيعية، وكذلكَ على حجم التجارة الخارجية، وأخيراً على معدلات البطالة والفقر. ويُظهر هذا الفصل نظرية الاستعمار الاستيطاني باعتبارها مفسرة لتعوّق نموذج التنمية محل الدراسة.

الفصل الرابع: دور ريع الجهات المانحة في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

في هذا الفصل سيتم دراسة دور ريع الجهات المانحة في تعـــذُّر "التنميـــة التَّحرُّريـــة المرتكزة على الناس"، من خلال دراسة أثر ذلك الدَّور على المؤشرات القياسية، أي تأثير ريـــع الجهات المانحة على السيطرة الفلسطينية على المواد الطبيعية، وكذلكَ علـــى حجـــم التجـــارة

الخارجية، وأخيراً على معدلات البطالة والفقر. ويبرز هذا الفصل الإطار المفاهيمي المتمثل في "الرّيع"، وتفسيره لتعوق نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

الفصل الخامس: تحول الاقتصاد السياسي للنيوليبرالية عام 2007 وتعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

يعالجُ هذا الفصل دور مآلات التحول النيوليبرالي للاقتصاد السياسي الفلسطيني في العام 2007، ولا سيَّما دور ذلك النموذج من الاقتصاد السياسي على "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على الناس"، أي الأثر الذي يمارسه الاقتصاد السياسي النيوليبرالي على السيطرة الفلسطينية على المواد الطبيعية، وكذلكَ على حجم التجارة الخارجية، وأخيراً على معدلات البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني. ويكون للنظرية البنيوية دور كبير في تفسير فشل العمل التنموي.

الفصل السادس: نتائج واستنتاجات الدِّراسة

يحتوي هذا الفصل على خلاصة الدراسة ونتائجها، واستنتاجاتها التي تضاف من الباحث كمساهمة أكاديمية في حقل دراسات التنمية وفق الفهم النظري والمنهجي، وخصوصاً التنمية في "السِّياق الفلسطيني" للأراضي الفلسطيني المحتلة لعام 1967، أي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثاني

مظاهر تعذُّر "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على الناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

الفصل الثاني

مظاهر تعذُّر "التنمية التَّحرُّرية المرتكزة على الناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

1.2 توطئة

أخذت مواضيع التنمية اهتماماً واسعاً بينَ صفوفِ الباحثين فِيْ المَجَالاتِ السِّياسية وَالاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما رافقها من دمارٍ وخراب. وبعد ذلك، انحصرت الدّول في تصنيفين رئيسيين بين الدّول المُتقدمة والدّول النامية، وفي كنف علاقة غير متكافئة بين تلك الدّول، قادت بدورها إلى تأثير وجودي لتلك العلاقة اللامتكافئة على آفاق التنمية في دول العالم الثالث. إلَّا أنَّ "السياق الفلسطيني" بقي نموذجاً مغايراً في حقل التنمية عن بقية الدول في القرن الواحد والعشرين على وجه التخصيص، إذْ أنَّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ما زال جاثماً على مُقدرات وأراضي الشعب الفلسطيني.

يرتكزُ هذا الفصل علىْ محورين أساسين: الأول هو التأطير النَّظري لنموذج التنمية المقصود في دراستنا هذه. ثمَّ ثانياً وهو الأهم، لأنه موضوع دراسة هذا الفصل الهادف لتبيان وسرد مظاهر ومعالم تعذُّر "التنمية التحررية المُرتكزة على النَّاس"، منْ خلالِ اسْتنطاق ثلاثة مؤشرات قياسية تُجسِّد مدى نجاح تلك التَّجربة من عدمها في "السِّياق الفلسطيني" الموسوم بالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وهنا يُقصد بالأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967 (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) باستثناء القدس الشرقية التي تأخذ خصوصية عالية جداً جرَّاء السيطرة الإسرائيلية المُطلقة عليها.

جاءت المؤشرات القياسية من معالجة نظرية "للتنمية التحررية المرتكزة على النَّاس"، من أجل ترجمة المتغير التَّابع إلى قيمٍ ومفردات عاملة، تؤدي إلىْ غرضِ الدِّراسة، وفي هذا سيتم تفكيك المُتغيّر التابع "التنمية التحرُّرية المرتكزة على النَّاس" في ثلاثةِ مُتغيرات عاملة كالتالي: قدرة المجتمع الفلسطيني على الوصول إلى موارده الطبيعية أولاً، مثل الأرض، والمياه وأملاح ومعادن البحر الميت. ثم حجم التجارة الخارجية الفلسطينية ثانياً، والمُتمثِّلة بحركة كل

من الصَّادرات الكلية، والواردات الكليّة وصافي الميزان التجاري بينهما. وأخيراً مُعدلات البطالة والفقر.

2.2 في مفهوم التنمية

خاضَ تأطير مفهوم التنمية مراحلاً كثيرة، وكانت التنمية فيْ فترةٍ ما بعدِ الحرب العالمية الثانية حتىْ بدايةِ سبعينيات القرنِ الماضي مُختزلةً فيْ تعبيرِ النمو الاقتصادي الكمي المجـرد، باعتبار تحقق النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول هو تحقيق مُطلق للتنمية، بينما يعتبر هـذا التأطير النظري اختزال بسيط لمعنى التنمية في مقياس رقمي واحد يناسب جميع الدّول بغـض النّظر عن الفروقات المادية والمعيشية بين مُختلف المجتمعات، أو حتى القيم والثقافات السائدة.

يُعبِّرُ النمو الاقتصادي عن مستوى دخل الفرد، وانطلاقاً مِنْ مُستوى دخلِ الفرد عُرِّفـت التنميةُ حينذاك بأنَّها "زيادةٌ مُستمرة وسريعة في مستوى دخل الفرد". إذ أنَّ مستوى دخل الفـرد في البلدان المُتقدمة كان المقياس المناسب لقياس تنمية البلدان النامية. فالنظرة السائدة آنذاك كانت نظرة "اقتصادوية"،[1] تنصبُّ على الإنتاج وزيادة الإنتاج والاستثمار والادخـار. ومـن أبـرز الأدبيات التي خاضت في فكر النمو الاقتصادي باعتباره فكراً تنموياً، هي نظرية "مراحل النمو الاقتصادي" للأمريكي "والت روستو" في عام 1959،[2] عندما طرح خمسة مراحل ينبغي علـى الدول النامية اقتفاء أثرها من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة وردم الفجوة بينهما.[3] إلَّا أنَّ هذه النَّظرة قابلتها العديد من الأدبيات الناقدة لها، في ظلِّ تركيز النمو الاقتصادي على البُعد الفردي، وفعالية الفرد وتأثيره في الكل.

1.2.2 التنمية والانتقال من الفرد إلى البنية

يمتاز الإطار المفاهيمي للتنمية بديناميكية التغير مع الزمن، فتطورَ مفهوم التنمية ليتضح أنَّه من غير الصواب حصر التنمية في عنق زجاجة النمو الاقتصادي فحسب، ولا سيما في ظلّ

---

[1] نعني باقتصادوية أنه يتم التركيز على التقدم الكمي دون الاهتمام بالتقدم النوعي لحياة الفرد.

[2] يقصد بنظرية مراحل النمو، المراحل الخمس التي ينبغي لمجتمعات العالم الثالث اتباعهـا حتـى تلحـق بالمجتمعـات الصناعية وما بعد الصناعية، وهي مرحلة المجتمع التقليدي، ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق، ثم مرحلـة الاتجاه نحو النضج، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الوفير.

[3] العيسوي، إبراهيم: **التنمية في عالمٍ متغير**. ط2. دار الشروق. مصر. 2001. ص13-14.

الحديث عن دول تَحَقَّقَ فيها معدل النمو الاقتصادي المُحدد في عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6%، إلّا أنَّها بقيت في مراحلٍ متدنية جداً في المجالات الجماعية العامة، كالصحة والتعليم والخدمات، ولا سيما ظهور معضلة الهوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء. إضافةً إلى أنَّ تحقق النمو الاقتصادي المطلوب في دولٍ بعينها لم ينعكس على تراتبية تلك الدول في تراتبية وهيراركية النظام العالمي، أي أنَّ الدّول التي حقَّقت مستويات النمو المطلوبة، عجزت على كسر قيود التبعية السياسية والاقتصادية، ولذلك فهي لم تنجح بوثبتها لتقفز عن جملة العوائق الخارجية.

جاء التطور اللاحق لمفهوم التنمية من قلب الدول النامية، ومفاده أنَّ روافع التنمية لا يمكن حصرها في مستوى دخل الفرد أي (البعد المادي الفردي) في ظل وجود مجالات إنسانية أخرى (الأبعاد المادية والرمزية العامة) مثل الصحة، والتعليم، والفقر، والتباين الاجتماعي، والعدالة، وفرص العمل، وسد الحاجات، والمشاركة السياسية، والحرية، إلى جانب النمو الاقتصادي. ولهذا انتقل فكر التنمية آنذاك من هامش النظرة الفردية "الاقتصادوية"، إلى متنِ التركيز على الإطار البنيوي الذي تجري فيه التنمية، ما دامت مشكلة التنمية مُشكلة بنيوية الأصل في دراستنا هذه.[1]

أُسندت مشكلة التنمية إلى طبيعة الهياكل الداخلية للدولة، مثل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب علاقات القوة التي تتشكَّل وتنشأ سواء داخل الدولة، أي بين فئات المجتمع، أو بين الدولة ذاتها وبين الدول الأخرى. وما ينشأ عن تلك العلاقات من سيطرة واستغلال وعدم تكافؤ بين المركزِ والأطراف على المستوى الوطني والعالمي.

أخذَت التنمية إطاراً مفاهيمياً يختلفُ تماماً عنْ النمو الاقتصادي الذي يُرَدُّ معكوسه إلى جميع الحالات الاقتصادية الواقعة بين درجة الركود الاقتصادي إلى الكساد. ولا يؤدي النمو الاقتصادي في أعلى مستوياته إلَّا إلى تطورٍ ماديٍّ وكميٍّ على مستوى المجتمع. إلَّا أنَّ التنمية هي "ظاهرة مركبة يكون فيها النمو الاقتصادي رافعاً هاماً لها وليس وحيداً، لأنَّها مقرونة

[1] العيسوي، إبراهيم. مرجع سابق. ص 14-17.

ومتمثلة بالتغيير النوعي الجوهري في الهياكل والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، وعكس التنمية هو التخلف.[1] وما يُميِّز التنمية أيضاً، أنَّها ذات تطور كمي ونوعي على مستوى المجتمع. ولذلك يُنظر إلى التنمية باعتبارها عملية (Process) أو "صيرورة"، وليست "حالة" نمو "اقتصادوي" مُجرّد. ويتأتى من ذلك أنَّ للتنمية عناصر مُختلفة، تُشكِّل مجتمعةً إطاراً ناظماً للعمل التنموي بحيث يكون شاملاً متكاملاً.

2.2.2 عناصر مفهوم التنمية

لا يمكن استئصال طرح النمو الاقتصادي من مُجمل قضايا وأدبيات التنمية، إلَّا أن الجوهر الأساسي لمقاربات التنمية هو أن النمو المُجرد ليس مكوناً وحيداً للتنمية أو مرادفاً لها، فالتنمية عملية شاملة متكاملة، واستمراريتها تحتاج إلى حد أدنى من النمو الاقتصادي. ولذلك فإنَّ التنمية تتضح ملامحها الحقيقية عند اجتماع ثلاثة عناصر مُركبة ومتفاعلة، مثل التحرر الإنساني، والتحرر من التبعية، والتنمية البشرية.

إنَّ أول هذه العناصر هو التحرر الإنساني، والربط بينه وبين التنمية، أي الامتثال لمقولة أنَّ "التنمية كحريّة" كما جاء بها المُفكر الهندي أمارتيا صن. وسواء كان ذلك التحرر تحرراً من الجهل والفقر والعوز والمرض والبطالة (أي تحقيق الحاجات الأساسية وتسهيل الوصول إليها إن كانت متوفرة)، ورفع المستوى العام للحياة البشرية، وتمكين الإنسان في الخيارات الاقتصادية الخاصة به، فإنَّ الهدف العام هو تمكين قدرته على السيطرة على مفاتيح بقائه وتطوره من حال إلى آخر، دون تبعية لطرف أقوى.[2] وهذا بدوره يؤدي إلى ردم الفجوة الحاصلة في زمن العولمة، سواء كانت فجوة قائمة على المستوى الوطني بين فئات المجتمع، أو على المستوى العالمي بين دولٍ غنية وأخرى فقيرة، بسبب نمط حياة الدول المتقدم، والمعتمد على إتلاف واستهلاك كم هائل من مقدرات الطبيعة.

---

[1] العيسوي، إبراهيم. مرجع سابق. ص 18.

[2] محسن، حاتم: التنمية كحرية: قراءة في نظرية أمارتيا سين. 25 نيسان 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UMg1gA

يأتي العنصر الثاني ليربط بين التنمية من جهة، وبين التحرر من التبعية التي تُرد بداياتها إلى ما بعد الاستعمار المتمثل في "النيوكولونيالية" من جهةٍ أخرى.[1] وفي سياق الحديث عن التبعية، ثمة تأطير لنظرية التبعية كمنتج أدبي لمفكرين وعلماء من دول العالم الثالث ولعل أبرزهم سمير أمين.[2] وتتمظهر التعبية في شكلِ العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الدول النامية والمُتقدمة، بحيث تكون البنية والإرادة الوطنية الخاصة بالأولى تابعة للثانية، الأمر الذي ينشأ عنه تقسيم عالمي للعمل بين المركز والأطراف. الأمر الذي قاد لاحقاً إلى إظهار التبعية والابتلاع الكامل لبنية الاقتصاد الفلسطيني لتكون ضمن إطار البنية الإسرائيلية.

يحتاج التحرر من التبعية إلى وجود تنمية وطنية مستقلة، أي أنَّها ذات برامج نابعة من الحاجة المحلية، وليست من أجندات خارجية، وبالتالي فإنَّه لا يُقصد بالتحرر الانغلاق على الذات، وإنما هي عملية يتحرر فيها الانسان من قيود الاقتصاد والسياسة الخارجية، ولذلك فهي بحاجة إلى بنى سياسية مستقلة لكي تقوم بمهمتها، وتنطلق من مبدأ مفاده أنَّ الانسان هو الغاية وهو الوسيلة من أي عملية تنموية.

يُعتبر التداخل بين التنمية والتنمية البشرية عنصراً ثالثاً من عناصر التنمية، إذْ ينصبُّ تركيز التنمية البشرية التي تبلورت في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1990، على الاهتمام بالبشر من خلال تمكينهم في خياراتهم، وإشباع حاجاتهم سواء كان ذلك بإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لهم، أو غير الاستهلاكية مثل المعدات اللازمة في الإنتاج. وكلّها تعتبر مُتطلبات مُسبقة لعملية التنمية التي تنبثق عن التراكم والرسملة، وتؤدي أيضاً إلى تعزيز المجتمع في خياراته الاقتصادية، وكذلك تعزيز وإشراك الناس في صنع القرار.[3]

إنَّ الجمع بين عناصر التنمية السَّابقة (التنمية كحرية، والتحرر من التبعية والتنمية المُستقلة، والتنمية البشرية)، وامتلاكها جميعاً ضمن إطار التنمية، يقودنا إلى ضرورة تحديد

---

[1] يقصد بالنيوكولونيالية الاستعمار الجديد من خلال أشكال جديدة تمثلت في العلاقات الرأسمالية في الإنتاج والاستهلاك بين دول العالم المتقدم، ودول العالم الثالث، وظهرت في الدول التي حازت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية.

[2] العيسوي، إبراهيم: مرجع سابق. ص 19-29.

[3] العيسوي، إبراهيم: مرجع سابق. ص 19-29.

طبيعة المناخ الفلسطيني للتنمية، وتأطير نموذج التنمية المقصود في دراستنا هذه، من أجل تحديد مظاهر تعذُّر ذلك النموذج في السياق الفلسطيني.

3.2.2 المناخ الفلسطيني للتنمية

إنَّ السّرد السابق والربط بين تاريخ التنمية، وتطورها مفاهيمياً، وتعدد روافعها لتمسي تنمية شاملة متكاملة، جعل من الحاجة ضرورة قصوى لتأطير نوع وحدود التنمية في الظواهر قيد الدِّراسة. لذلك، وبناءً على مُحددات "السّياق الفلسطيني"، فإنَّ التنمية المقصودة في دراستنا هذه هي "التنمية التحرُّرية المرتكزة على الناس".

يعود مفهوم "التنمية المرتكزة على النَّاس" إلى ديفيد كورتين المستشار الإقليمي السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدّولية (USAID) في عام 1984، وتُعتبر استراتيجية تنموية تتصف بالشمول والعدالة والاستدامة.[1] بينما يأخذ "السياق الفلسطيني" بُعداً آخراً من أبعاد "التنمية المرتكزة على الناس"، بُعداً تحررياً لتكون التنمية تحررية مُرتكزة على الناس، وتُعرف بأنَّها "مقاربة لتدخلاتٍ هادفة، والغرض العام منها توسيع خيارات الإنسان الفردية والجماعية إلىْ أقصى الحدود، وهي مقاربةٌ مُستدامة منْ جيلٍ إلىْ جيل".[2]

ركّز خليل نخلة علىْ أنَّ مقاربة "التنمية التحررية المرتكزة على النَّاس" هيَ مقاربة من أجلِ الإنسان وبواسطته، حيث أنَّ الإنسان هو الغاية وهو الوسيلة من هذا النموذج التنموي. إذْ يتم إحلال نهج الإنتاج بدلاً منَ الإستهلاك، وبهذهِ الطَّريقة تقودُ مقاربة "التنمية التحررية المُرتكزة على النّاس" إلى المحافظة على الموارد (و منها البشرية على وجه التخصيص)، والاعتماد على الذات، أيْ أن تكون تنمية متمحورة حول الذات ومن أجلها. وبالتالي فإنَّ تمكين الإنسان في خياراته الاقتصادية يقلل من البطالة والفقر والعوز في ظل العودة إلى الإنتاج بدلاً من الاستهلاك، وفي ظل التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية.

---

[1] Korten, David: *Voluntary Organizations and the Challenge of Sustainable Development.* **Australian Development Studies Network**. No. 15. Australia. April 1990. Page 4. For more look: https://bit.ly/3sVqdm6

[2] نخلة، خليل. مرجع سابق. ص20.

تتطلبُ دراسة تعذُّر "التنمية التحررية المُرتكزة على النَاس" تحديداً منهجياً لذلك النَّـوع من التنمية، من خلال تفكيك المفهوم السَّابق إلى مؤشرات قابلة للقياس، ومفردات عاملة مُتمثِّلـة في واقع وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية، وحجم التجارة الخارجيـة، إلـى جانـب مستويات البطالة والفقر في السياق الفلسطيني.

3.2 مظاهر تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

إنَّ تفسير تعذر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 عمل مُركب، ويتطلب توضيح المظاهر الأساسية لتعذر هذا النوع من التنمية في ظلِّ وجود فواعل محددة بعينها. ولتوضيح ما سبق، فإنَّ المزج بين البيانات الكمية القياسـية والنوعية أساسٌ لوصف واقع مؤشرات التنمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أي واقع قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مواردهم الطبيعية أولاً (مثـل الأرض، الميـاه، وأمـلاح ومعادن البحر الميت)، ثمَّ حجم التجارة الخارجية (حجم الواردات والصادرات السلعية والخدمية، وصافي الميزان التجاري بينهما)، وأخيراً مستويات البطالة والفقر في "السياق الفلسطيني".

1.3.2 الموارد الطبيعية

ثمةَ ربط قويّ بين قدرة وصول المجتمع إلى الموارد الطبيعية خاصته، وبين خيـارات تحسين مستوى معيشة وتطور وازدهار المجتمع ككل. وانطلاقاً من ذلك، فإنَّ الموارد الطبيعية كان لها دوراً كبيراً في خلق بيئة مواتية لتطور الإنسان الذي أقام في فلسطين، وسكن في رحابها قبل عشرات آلاف السنين. إذ كانت تلك الموارد، هي الأدوات الرئيسية التي يستخدمها الفرد في سبيل تطوير معيشته وتنميتها، وإذا ما امتلكها، امتلك خياراتها، واستطاع تجاوز العقبات التـي تواجهه، وذلَّل الصعاب، وحسَّن نوعية وعلاقات إنتاجه، حتى وصولنا إلـى الأنمـاط الحاليـة والمتعددة للعيش وعلاقات الإنتاج التي تعيشها البشرية.

على مدار العصور الغابرة والقديمة، ولفضلِ كون الموارد الطبيعية بُعداً أساسياً في حياة الإنسان، سُمِيَتْ تلك العصور والمقاطع الزمنية للتاريخ البشري برمته، بأسماء الموارد الطبيعية

المُستخدمة فيها والمُستخرجة من باطن الأرض، ونسبة إلى استخدام الإنسان الحجارة كأدة من أدوات توفير المَسكن وصناعة أدوات الزراعة والدفاع (كالحراب والفؤوس الحجرية)، سميَّت تلك الفترة الزمنية آنذاك بالعصور الحجرية (القديمة منها والحديثة)، وكذلك العصر النحاسي، والبرونزي، والعصر الحديدي.[1]

ثمة فهم للموارد الطبيعية باعتبارها متطلباً أساسياً للنمو والتطور والتنمية، بل وأنها لبنة أساسية تحكم نجاح التنمية أو فشلها. ولا سيَّما في ظل التكنولوجيا القائمة، وما أثَّرت به تلك التكنولوجيا في حقل الموارد الطبيعية وفي القدرة على الاستخراج والتنقيب والاستكشاف والتحويل والتصنيع.[2] وتعتبر قدرة المجتمعات نسبية كانت أو مطلقة على الوصول إلى موادرها الطبيعية، وكذلك الوصول إلى الأراضي الحاضنة لتلك الموارد، هو إنعكاس كامل لدرجة السيادة الوطنية التي تمتلكها الدول على مواردها تلك.

ثمة استنتاجان مفادهما أنَّ الموارد الطبيعية وفق سرديات التاريخ، ارتبطت بالصِّراع والنِّزاع أولاً، وأينما وجدت جغرافيا تلك الموارد وجدت أطماع الغرب، ووجد ذلك الصِّراع، وعليها قامت "النيوكولونيالية"، وهذا ما يُفسر بدايات الحركة الاستعمارية، والاستعمارية الجديدة وأطماعها في دول العالم الثالث. وثانياً، أنَّ عمليات الإنتاج والتصنيع على مدار عصور مديدة وعديدة بقيت مصحوبةً بشرطٍ مُسبق بوجود موارد طبيعية خام تُستخدم من أجل الوصول إلى المنتج النهائي، وفي هذا ربط بين قدرة المجتمع على وصوله إلى الموارد الطبيعية، وبين قدرته على خلق منتج للاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي، وما يتبع ذلك من قدرة المجتمع على تراكم رأس المال. ولكن، قبل كلّ شي، ثمة تساؤل يتمحور حول ماهية الموارد الطبيعية المقصودة في "السياق الفلسطيني"؟

إنَّ تحديد ماهية الموارد الطبيعية، والتي نعتبرها مؤشراً قياسياً من مؤشرات المتغير التابع في دراستنا هذه، يأتي من خلال الرجوع إلى مادة القانون الفلسطيني رقم (1) لعام 1999،

---

[1] مصطفى، وليد: **الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2016. ص2.

[2] المرجع السابق. ص3-4.

حيثُ حُدِّدت الموارد الطبيعية آنذاك بأنَّها "الثروات الطبيعية غير الحية اللافلزية منها والفلزية، والرمال والصخور والمواد الهيدروكربوينة، والأملاح الكامنة في باطن الأرض أو على سطحها، أو في المياه الإقليمية، ولا سيّما البحر الميت، أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، وجيولوجية المياه الجوفية وحركتها. وخصصت المعادن في المواد الخام الطبيعية المعدنية ذات القيمة الاقتصادية، وتشمل كل من الصخور والأملاح والرواسب المعدنية والمعادن".[1]

يعتبر التأطير السابق واسعاً للدراسة، وللتخصيص أكثر، فإن الموارد الطبيعية المقصودة في دراستنا هذه هي الأرض باعتبارها المورد الأهم، ذات البعد المادي والرمزي، ثمَّ المياه (الجوفية والسطحية)، وأملاح ومعادن البحر الميت. وتعتبر قدرة الفلسطيني على الوصول لكلٍ منهما، هو تعبير صريح عن قدرة المجتمع على التحكم بالموارد الطبيعية، وإدخالها في عجلة النشاطات الاقتصادية المختلفة. ولمفهمة ذلك، فإنَّه يوجد تداخل بين أدوات السياسة والاقتصاد.

1.1.3.2 الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية

إنَّ الحديث عن الموارد الطبيعية في دراستنا هذه، يجب أن يكون سارياً ضمن السياق السياسي، على المستويين العالمي والوطني. أيْ أنّ ثمة تأثير للموارد الطبيعية على السياسة، والعكس صحيح أيضاً. وهذا ما يقودنا إلى الفصول اللاحقة المُفسّرة لدور المُتغيرات المُستقلة الثلاثة في تعذُّر نموذج التنمية المقصود في هذه الدّراسة.

ثمة ربط وجودي وصريح بين كلٍّ مِن السياسة والموارد الطبيعية ببعدها الاقتصادي، لأنَّ تلك الموارد هي رديف آخر للثروة، وما تصنعه من تراكم رأس المال الصناعي، عندما تكون الموارد مدخلاً في عمليات الإنتاج الصناعي. وبالتالي، فإنَّ في ذلك صراع حول الثروة، لأنَّ الحالة تمسي مُتمفصلة حول معادلة التساوي بين من يسيطر على الموارد، فإنَّه بتحصيل حاصل يسيطر على الثروة، ومناهل وأدوات الرسملة، ويسيطر كذلك على مفاتيح الحكم والبقاء. وفي ذلك طرحين، الأول على المستوى الداخلي الوطني، والثاني على المستوى الخارجي العالمي.

[1] مصطفى، وليد. مرجع سابق. ص1.

تظهر على المستوى الوطني بعض مآلات التفاعل بين الموارد الطبيعية والسياسة، مثل السّيطرة المُتمثلة بمركزية السلطة، وتمركز الثروة في أيدي قلة قليلة (أي حكم الأوليجارشية)، وسياسة التخصيصات، والتمييز السلبي، عبر مقولة "من يأخذ ماذا؟"، وتأبيد الدكتاتوريات في الدول الريعية، وتأثير النخب السياسية على السوق، وكذلك تأثير النخب الاقتصادية على السياسات العامة، وقصور ديناميات المساءلة، وضعف مؤسسات الدول والنزاع الأهلي الداخلي.[1] ولكن هذا نموذج قاصر إلى حدٍّ ما في "السياق الفلسطيني"، بسبب وجود فضاء مختلف تماماً. وقدرة وصول السلطة الفلسطينية، باعتبارها نظاماً سياسياً حاكماً إلى الموارد الطبيعية الخاصة بأراضيها، محدودة جداً في ظل وجود الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، الأمر الذي يَحُوْل دون وجود تأثير كبير جداً للموارد الطبيعية على الجانب السياسي لأداء ووظيفة النِّظام السياسي الفلسطيني.

يكون الفهم الصحيح لاقتصاد الموارد الطبيعية السياسي ضمن أولوية التفسير الموضوعي لمنطق الاستعمار الاستيطاني، الذي بُني في بداية الأمر على الاستيطان، من أجل نهب مُقدرات الدول الغنية بالموارد، واستلاب خيراتها، وما تزامن معه من استلاب للتنمية بحد ذاتها. الأمر الذي يقود إلى حتمية عدم المساواة بين المجتمع الكولونيالي المُستجد المُستوطِن، وبين المجتمعات الأصلانية. إلى جانب مآلات الحرمان الاقتصادي والتهميش، وما رافق ذلك من صراعات دموية وحروب.[2]

يتجسد الطرح الثاني في "السياق الفلسطيني" بشكلٍ جليٍّ، لوجود قوة استعمار استيطاني تقوم على الإكراه المادي في السيطرة على الموارد الطبيعية الخاصة بالأراضي الفلسطينية، واستغلالها، وتحديد قدرة الفلسطيني على الوصول إليها. ولهذا، وفي ظلِّ وجود الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، فإنَّ هناك العديد من التحديات على مدارِ مقاطعٍ زمنية متعددة، ولا سيما جملة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، جراء

[1] الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية. معهد حوكمة الموارد الطبيعية. 17\ 12\ 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2YlmaS5

[2] المرجع السابق.

عدم تمكن الفلسطينيون من السيطرة على مواردهم الطبيعية، والواقعة في أراضيهم المنصوص عليها وفق المواثيق الدولية.[1] ولهذا، فإنَّ دراسة الموارد الطبيعية باعتبارها مؤشراً من مؤشرات تعذر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، لا يُمكن عزلها الإطار الاقتصادي – السياسي.

2.1.3.2 الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967

تعتبر الأراضي الفلسطينية إلى حدٍّ ما أراضٍ غنية بالموارد الطبيعية المختلفة، ولا سيما أملاح ومعادن البحر الميت، والمياه الجوفية والسطحية، وحجارة البناء، والفوسفات، إلىْ جانبِ الاكتشاف الحديث لحقول الغاز والنفط المختلفة. وعلى الرّغم من أن الفلسطينيون يمتلكون قدرة ضيقة جداً في استغلال بعض الموارد، مثل تلك المُستخدمة في إنتاج وتشكيل حجر البناء، واستخدامه في الانتاج الصناعي، إلَّا أنَّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يحرمُ الفلسطينيين من الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية ذات الميزة الصناعية الخاصة بأراضيهم، وخصوصاً في المناطق المُصنَّفة (ج)، وكذلك يحرمهم من الوصول الكامل إلى المياه، وأملاح البحر الميت في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمنع سلطات الاحتلال أي محاولة تقترب من أدنى حدٍّ للتنقيب والكشف عن أي موارد طبيعية في مناطق (ج) بحجج أمنية، مثل عمليات الكشف عن موارد المياه، والنفط والغاز، بل إنَّ تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى (أ)، و(ب)، و(ج) كان وفق منطق السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية. إذ تمنع الفلسطينيين من الاستثمار في أملاح البحر الميت، وتحرمهم من استخدام جزء كبير من الأرض. ولذلك بات الاقتصاد الفلسطيني مؤطراً بطريقةٍ تحرم المجتمع من الوصول والنفاذ إلى 40% من الموارد الخاصة به.[2]

---

[1] سعيد، الأغا: ***حماية الموارد الطبيعية طبقا لاحكام القانون الدولي العام: الحالة الفلسطينية نموذجا*. مجلة الجامعة العربية الأمريكية**، فلسطين، 2017. ص42-43.

[2] مصطفى، وليد. مرجع سابق. ص4-5.

يعتمد هذا الفصل كل من الأرض، والمياه، وأملاح وموارد البحر الميت، باعتبارها الموارد الطبيعية الأساسية الخاضعة للدراسة، من أجل تبيان عدم مقدرة المجتمع الفلسطيني على الوصول إليها عن طريق استخدام الخرائط الجغرافية والبيانات الكمية، والتحليل النوعي.

أولاً: واقع الأرض الفلسطينية

يأخذ الحديث عن الأرض أهميته السياسية والاقتصادية القصوى، انطلاقاً من اعتبارٍ مركزي مفاده أنّ الأرض ذات الرمزية السياسية هي الوسيلة الأهم للإنتاج الوطني الفلسطيني، إذ أنَّ ثمة كتلة زراعية تاريخية متأصلة في سرديات الإنتاج الوطني للشعب الفلسطيني على مدار سنوات طويلة.

إنّ المأسسة المجزوءة للدور الوظيفي للسلطة الوطنية الفلسطينية، على مساحة 22% من أراضي فلسطين التاريخية، باعتبارها نواة الدولة الفلسطينية المُستقلة، جاءت وفق انطلاق مجريات "العملية السلمية" التي دشَّنها اتفاق المبادئ (أوسلو 1) عام 1993، والموقّع في واشنطن العاصمة، ذلك الاتفاق الذي مأسس لقواعد لعبةٍ جديدة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بعد صراعٍ طال أمده منذ نكبة عام 1948.[1] بينما ركّز اتفاق أوسلو (2) الموقع لعام 1995 على ترتيبٍ مؤقت وانتقالي، مربوط بفترة زمنية خمسية السنوات بشأن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ونصَّ ذلك الاتفاق على ثلاثة تقسيمات للأراضي الفلسطينية المُحتلة، وهي تقسيمات (أ) و(ب) و(ج)، ولكلٍ تقسيم ترتيباته الخاصة في بنود الأمن والإدارة المدنية.[2]

تعتبر المنطقة (أ) بمساحة 17.2% من الضفة الغربية مناطق حضرية (مثل البلدات والمدن كالخليل ونابلس وطولكرم)، وتخضع تلك المنطاق أمنياً ومدنياً للسيطرة الفلسطينية. بينما تعتبر المنطقة (ب) بمساحة 23.8% من الضفة الغربية، مناطق ذات سيطرة مدنية فلسطينية،

[1] دائرة شؤون المفاوضات. اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ) – حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية). 16\1\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2VG2W8x

[2] دائرة شؤون المفاوضات. 2015. ملخص الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل ومدى التزامها بها. 16\1\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2C5dpmY

وسيطرة أمنية إسرائيلية، وتكون غالبيتها قرى مجاورة لمناطق (أ) المذكورة آنفاً. في حين تخضع المنطقة (ج) إلى السيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية المطلقة، وتحتوي مناطق (ج) على ما يقارب 59% من أراضي الضفة الغربية الغنية بالموارد الطبيعية، والمعروفة بخصوبتها مثل غور وادي الأردن (الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية).[1] وغالبيتها العظمى مناطق استيطانية، ومعسكرات لجيش الاحتلال، ومحميات طبيعية، ومناطق إطلاق نار إسرائيلية مُغلقة.

تُوصف مناطق (ج) بأنها الجغرافيا الاستراتيجية اللازمة لقيام دولة فلسطينية مُستقلة، لأنَّها غنية بالموارد الطبيعية، وذات ديمغرافيا ضئيلة، إذ يقطنها حوالي 200 ألف فلسطيني، وتأخذ موقع جيواستراتجي وجيوسياسي مميز جداً، علاوةً على كونها مناطق زراعية خصبة ومُثمرة.[2] ولذلك، تعتبر تلك المناطق مادة التنمية الحقيقية لأي تجربة تنموية فلسطينية، نسبةً إلى مساحتها وخصوبتها أولاً، ثم محتواها الاستراتيجي والطبيعي من الموارد الطبيعية ثانياً. فهي دون أدنى شك مفتاح الازدهار الوطني الفلسطيني، ودون تلك المناطق يبقى الحديث عن أي تجربة تنموية هشاً جداً.

بقي الفلسطينيون لا يستطيعون استخدام جزء كبير أرضهم، أو الوصول إليها. وبعد كلِّ الاتفاقيات التي جاءت في خضم "العملية السلمية"، كانت العلاقة بين قدرة الفلسطيني على الوصول إلى أرضه والزَّمن علاقة عكسية، أي أنَّ تلك القدرة أخذت تتلاشى رويداً رويداً مع الوقت، ولا سيّما في المناطق المُصنَّفة (ج). وتحولت الأراضي الفلسطينية داخل الضفة الغربية إلى "بانتوستانات" ومعازل، أي مناطق سكنية غير متصلة جغرافياً، وذلك بسبب منظومة السيطرة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية على جزء كبير من الأراضي الفلسطينية. وتبيّن الصورة اللاحقة رقم (1) حجم خسارة الفلسطيني لأرضه، وكذلك تعذُّر وصوله إليها لغايات عديدة وأسباب كثيرة ستتطرق إليها لاحقاً في الفصول التالية، الأمر الذي يجعل من هذا مؤشراً

[1] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA). المناطق (ج). 22\1\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cVVtcJ

[2] أبو جامع، أكرم: المنطقة (ج) وأهميتها في الاقتصاد الفلسطيني. الاقتصادي. 29\11\2015. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Ul2hsR

علىْ أنَّ قدرة الفلسطيني علىْ الوصولِ إلىْ جزءٍ كبير من أرضه باتت شبه معدومة، ومتناقصة مع الزّمن، لدواعٍ وضروراتٍ إسرائيلية أمنية في الدرجة الأولى.

لم تكن عملية إعادة تشكيل وهندسة الجغرافيا الفلسطينية في سياق "العملية السلمية" عملية آلية أو عفوية، بل كانت عملية واعية ومقصودة ضمن إطار كولونيالي مُمنهج، ووفق رواية صهيونية توسعيّة، من أجل نفي مقولة التنمية الفلسطينية الهادفة إلى استمرارية حياة المجتمع الفلسطيني وبقائه. ولا تنعكس مآلات تلك العملية على قدرة المجتمع الفلسطيني على إنجاح أي عملية تنموية ترتكز على الإنسان فقط، بل أيضاً ما ينتج عنها من سيطرة أمنية إسرائيلية، إلى جانب شرذمة المجتمع الفلسطيني، والتَّفتيت الجغرافي.

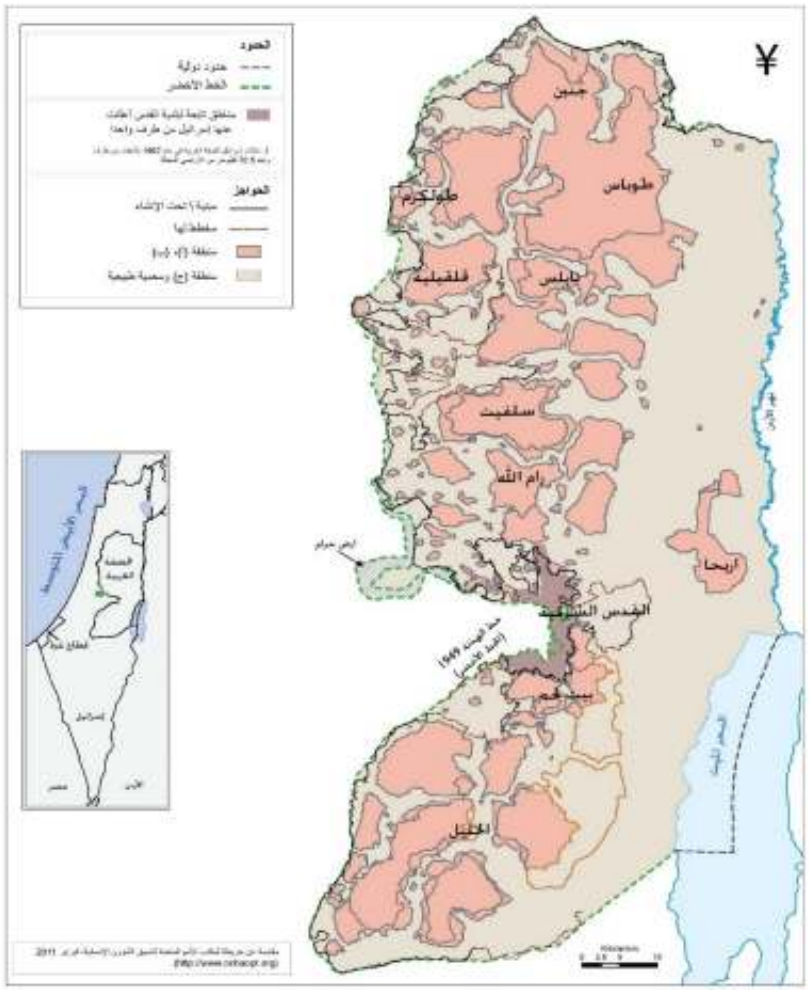

شكل (1): تقسيمات الأراضي التي يسيطر عليها الفلسطينيون والإسرائيليون.

[1] Palestinian Academy Society for the Study of International Affairs (PASSIA). **Area C**. 22\1\2020. For more look: https://bit.ly/34T1iob

تمثِّل المساحات الحمراء الظاهرة في الشكل رقم (1) مجمل الأراضي الفلسطينية من مناطق (أ وب) من المساحة الكلية للضفة الغربية. بينما الأراضي الأخرى، التي تظهر باللون الآخر هي مناطق (ج)، وهي كلها تحت السيطرة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية. وتنتشر فيها أحزمة المستوطنات، والمعسكرات الإسرائيلية التي تمنع من وصول الفلسطينيين إلى تلك المناطق، ولو لغايات يومية بسيطة كالزِّراعة والفلاحة.

إنَّ محدودية وصول الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية، ولا سيما مناطق (ج)، تحدُّ من القدرة العامة للمجتمع الفلسطيني الهادفة إلى استخدام تلك الأراضي في الزِّراعة والاستثمار، وكذلك في تطوير البنية التحتية، والمنشآت الصحية، والمرافق الأساسية والضرورية لخلق حياة كريمة لمجمل المواطنين الفلسطينيين الذين يسكنون تلك المناطق، وتحدُّ أيضاً من القدرة الوطنية الهادفة إلى استخراج مُقدّرات المياه والمعادن، ولا سيّما أملاح البحر الميت.

إنَّ السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الأرض الفلسطينية رفعت من تكاليف العديد من العناصر اللازمة لاستساغة الحياة اليومية الفلسطينية، مثل المياه، الأمر الذي يُقلل من الإنتاج، عبر زيادة تكاليفه. ووصف البنك الدّولي أنّ قدرة المجتمع الفلسطيني على النفاذ والسيطرة الكاملة على أرضه، يُمكن أن تزيد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 35%.[1] وبالارتكاز على العام 2019، كان الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين آنذاك قرابة 17058.7 مليون دولار أمريكي.[2] ولذلك، فإنَّ وصول الفلسطينيين إلى مواردهم يزيد من ذلك الناتج حوالي 5970.5 مليون دولار أمريكي ليصبح حوالي 23029.2 مليون دولار أمريكي.

تناقص الجغرافيا الفلسطينية من 22% إلى 15% من مساحة فلسطين التاريخية، يجعل الاستعمار الاستيطاني يسيطر على قرابة 85% من ذات المساحة. ولا سيما في ظل محاولة الصفقات الأخيرة (مثل صفقة القرن) شرعنة ذلك الوجود الإسرائيلي على مناطق (ج). وتُشكِّل

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): تقييم التعديلات الأخيرة (2914) لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطينية. تشرين أول 2014. ص6. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/3btsZFt

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2018، 2019 بالأسعار الجارية. 25\1\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2JV5sBJ

المستوطنات الإسرائيلية مساحة ما يُقارب 42% من الضفة الغربية، أي أنَّ 69% من مساحة مناطق (ج) مُسيطر عليها من قبل الاستعمار الاستيطاني، في حين يستخدم الفلسطينيون ما يُقارب 1% من مساحة المنطقة (ج)، وفي هذا السِّياق، يُذكر أنَّ تلك المنطقة (ج) تضم أكثر من 87% من موارد الضفة الغربية.[1]

تُدلِّل المؤشرات السَّابقة على أنَّ تعذُّر وصول الفلسطيني إلى أرضه، يأتي بسبب السيطرة الإسرائيلية بالدَّرجة الأولى. ولذلك فإنَّ النَّظرة إلى الأرض الفلسطينية ليست نظرة مجردة، باعتبارها دراسة جغرافية – جيولوجية فقط. وإنَّما لها أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية، فسيطرة منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على قرابة 60% من مساحة الضفة الغربية، وفي غالبها أراضي زراعية، تُحوِّل جزءاً كبيراً من العاملين في حقل الإنتاج الزِّراعي إلى حقل الخدمات، وعمال المياومة، أو إلى سوق العمل الإسرائيلي، وما يرتبط بذلك من مستويات بطالة وفقر، وكذلك تراجع لحجم الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية، لصالح تزايد نشاط البنى الإنتاجية الإسرائيلية.

إن اعتبار الأرض الحاضنة الأساسيّة للموارد الطبيعية، سواء كانت كامنة على سطها، أو في باطنها، يجعل من نفاذ الفلسطيني إلىْ المياهِ وأملاح البحر الميت ليس أكبر من نفاذه إلى الأرض. ولذلك فإنَّ المياه وأملاح وموارد البحر الميت ستكون ضمن إطار دراستنا هذه للمواد الطبيعية كما سيتضح لاحقاً.

ثانياً: واقع المياه الفلسطينية

تعتبرُ المياه واحدة من القضايا التي انشغلت بها الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مدار سنواتٍ عديدة، لأنها مورداً طبيعياً مُرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي للمجتمعات، وكذلك ارتبطت على مدار عقودٍ طويلة بالنزاعات بين الدّول، وهي أيضاً مادة أساسية لخلق تنمية اقتصادية – اجتماعية متكاملة قادرة على سدّ الحاجات المتنوعة للبشر.[2]

---

[1] الجزيرة: كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟. 22\5\2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39AMVF7

[2] عبده، فؤاد: *لتنمية ومشكلة المياه*. **المياه العربية وتحديات القرن الحادي وعشرون**. مركز دراسات المستقبل. أسيوط. 1998. ص837-838

فالمياه شرطٌ مُسبقٌ للحياة، وتُمثِّل قلب قضايا التنمية الشّاملة، والمُستدامة منها، وتمسُّ جميع الجوانب فيها، لأنها ضرورية في الإنتاج، والإنتاج الغذائي، وبقاء الإنسان، وهي الرَّابط الأساسي بين المجتمع البشري وبين البيئة التي يعيشُ فيها.[1] وفي "السياق الفلسطيني" تعتبر قضايا المياه ذات خصوصية عالية في التنمية، وفقاً لخضوعها لمسألة الحق في الاستخدام بين طرفين متصارعين عليها، وفي ظلِّ واقع فلسطيني مُرتهن للسياسات الاستعمارية، ومنظومات السيطرة الاستيطانية.

بقيت قضية المياه وشحّها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قضية مُركبة سياسية – اقتصادية، وذات بُعدٍ اجتماعي، ومتمحورة في الأساس حول السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الموارد الطبيعية المائية، ولذلك فإنَّ سببها الرئيسي الإنسان وليست الطبيعة. أي أنَّ شح المياه في السياق الفلسطيني ليس شُحاً طبيعياً ناتجاً عن تغير المناخ أو الجفاف، بل هو مفتعلٌ بفعلِ فاعلٍ واعٍ وقاصد، ويتجسدُ الفعل والفاعل بالسيطرة الاستعمارية الاستيطانية على مصادر المياه بالدرجة الأولى.

قادت السيطرة الاستعمارية الاستيطانية المُطلقة على المياه الفلسطينية، إلى تأطير الاقتصاد الفلسطيني بطريقةٍ تحرمه من الوصول والنفاذ إلى جُزءٍ كبيرٍ من موارده المائية.[2] وانطلاقاً من ذلك، أصبحَ يُنظر إلى مُشكلة المياه في فلسطين باعتبارها مُشكلة اقتصادية – سياسية بامتياز، وليست مُجرد قضية هيدرولوجية – جغرافية.

إنَّ ترحيل ملف المياه الفلسطيني في سياق "العملية السلمية" في ظلِّ ترتيبات اتفاقية المبادئ (أوسلو) إلى قضايا الحل النهائي، يُبين مَدى الأهمية الاستراتيجية لهذه الموارد المائية، وأهمية انعكاساتها على صعيد قيام دولة فلسطينية مُستقلة من جهة، وعلى المجتمع ككل من ناحية التنمية والازدهار من جهةٍ أخرى. ويُشار في ذلك، إلى أنَّ اتفاقيتي أوسلو الأولى والثانية، لم يَرِد فيهما نصاً واضحاً حول نطاق السيطرة الفلسطينية على المياه في جميع المناطق المُصنفة

[1] الأمم المتحدة. المياه. 2020\1\25. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UJssdj

[2] أبو يونس، هشام: السيادة الفلسطينية على الثروات الطبيعية من الثوابت. وكالة معاً الاخبارية. 2\2\2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2yPyXTd

سواء كانت (أ)، أو (ب)، أو (ج)، باستثناء بعض الصلاحيات المُشوَّهة والمحدودة في طريقة الإدارة اللوجستية، أو عملية التوزيع الخدماتية، والتي انبثق عنها سلطة المياه الفلسطينية.[1]

تحتوي فلسطين على مصادر مياه جيدة ومُتجددة، ولا سيما في ظل عَوْمِ الجغرافيا الفلسطينية على مخزونٍ كبير من المياه الجوفية. ولكن، يُشار إلى أنَّ حجم مُجمل الموارد المائية التي يُحرم منها المواطن الفلسطيني وصلت إلى أكثر من 85% من مجمل مصادر المياه.[2] وتعود تلك النسبة التي تعكسُ جوهر تعذُّر وصول الفلسطيني إلى موارده المائية إلى عدةِ أسباب، وأهمها السيطرة الاستعمارية الاستيطانية، إلى جانب دور مجتمع المانحين عن طريق ترسيخه للواقع الاستعماري الاستيطاني، إلى جانب طبيعة برامج وخطط التنمية النيوليبرالية التي ركّزت على المأسسة أكثر من تركيزها على الاستثمار في مصادر المياه. وستكون في الفصول اللاحقة دراسة مُفصّلة للمُتغيرات المُستقلة والأدوار السابقة.

إنَّ حرمان الفلسطينيين من 85% من مواردهم المائية، أدى إلى خلق أزمة مائية إنسانية في الكثير من المناطق ولا سيّما المناطق المُصنفة (ج). في حين استُخْدمت تلك المياه الممنوعة من الاستخدام الفلسطيني من قبل جهات أخرى كالمستوطنين، في مجالات الإنتاج والزراعة والشرب وغيرها. وبناءً على ذلك، باتت كمية المياه اليومية التي يستخدمها الفرد الفلسطيني أقل بكثير من الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية.

جاءت نشرات منظمة الصحة العالمية توصي بالحدّ الأدنى لمتوسط استهلاك الفرد يومياً من الماء الصالح للشرب، والذي لا يقل عن 100 لترافرد، بينما يُقاس متوسط استهلاك المواطن الفلسطيني من الماء بـ 73 لترافرد(يومياً)، وتصل في بعض المناطق المهمشة إلى 20 لترافرد(يومياً).[3] ويبين هذا المؤشر بوضوح شح كمية المياه التي يستخدمها المجتمع الفلسطيني،

---

[1] سلامة، عبد الغني: ***الصراع على المياه في فلسطين، واقع وحلول***. **مجلة شؤون فلسطين**. 2014. ص33-34

[2] دجاني، منى: **المقاربة "اللاسياسية" لأزمة المياه في فلسطين**. شبكة السياسات الفلسطينية. 30 يوليو 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UCrJJC

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان المحتل. 23 مايو 2017.. ص13. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/3fCGgyp

وما ينعكس من ذلك على قصور محاولات التنمية في شتى المجالات، ولا سيما تلك الهادفة إلى تمكين الإنسان الفلسطيني في أدنى حقوقه المُستمدة من مواد وميثاق الحق في التنمية.

يستوجب الفهم الحقيقي لظاهرة شح المياه في السّياق الفلسطيني توضيح أهم مصادر ومنابع المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إذْ يوجد مصدران أساسيان للمياه، وهما مصادر المياه الجوفية أولاً، ثم المياه السطحية ثانياً. وفي ظلّ تعذُّر وصول الفلسطينيين إلى المياه السطحية المُتمثلة بجريان نهر الأردن مثلاً، فإنَّ ارتكاز المواطن الفلسطيني بشكلٍ رئيسٍ بات ارتكازاً قائماً على آمال استخراج المياه الجوفية من أحواضها المُختلفة.

تقع المياه الجوفية في أربعةِ أحواضٍ بشكلٍ جزئيٍّ أو كليٍّ داخل حدود المناطق الفلسطينية المُحتلة لعام 1967، وتأتي الأحواض الأربعة كما يُوضحها الشكل اللاحق رقم (2) مُقسَّمةً كما التالي: الحوض الشمالي الشرقي، الحوض الشرقي، الحوض الغربي، وحوض قطاع غزة الجنوبي الساحلي. في حين يُوجد أربعة أخرى تقع بشكلٍ كليٍّ داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ويستخدمها الإسرائيليون بشكلٍ كامل بحكم سيادتهم المطلقة على تلك المناطق، ولا يستخدم الفلسطينيون أيَّ منها قط.

تُوفر الأحواض الأربعة الفلسطينية للمياه الجوفية، مع الأربعة الخاصة بالجانب الإسرائيلي ما يُقارب 2989 مليون متر مكعب سنوياً، ويستخدمُ الفلسطينيون 15% فقط من تلك المياه. أما بالنسبة لحوض قطاع غزة الساحلي، فإنَّ الفلسطينيين يستخدمون 18% فقط من ذلك الحوض، ويُشار إلى أنَّ الحوض الساحلي الجنوبي هو المصدر الرئيس والوحيد لسكان قطاع غزة. ومع ذلك، فإنَّ منظمة الصحة العالمية قدّرت نوعية المياه القابلة للاستخدام الآدمي لحوض قطاع غزة بنسبة 5% فقط.[1] الأمر الذي يفاقم من مُشكلة المياه في ذلك القطاع، ولا سيما في ظلّ الممارسات الإسرائيلية التي عملت على زيادة ملوحة ذلك الحوض بطرقٍ ووسائل عديدة ومقصودة.

[1] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية(PASSIA). المياه الجوفية. 19\2\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3b1jwF8

تُبين الخارطة الجغرافية التالية في الشكل رقم (2) توزيع الأحواض المائيـــة، والكيفيـــة التي تقع بها ضمن إطار الأراضي الفلسطينية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا أنَّه وفـــي ذات الوقت يتعذر على الفلسطينيين الوصول إلى الجزء الأكبر من هذه الأحواض. وهذا ما كان بالنسبة للمياه السطحية.

مقارنة بين الاستخدام الإسرائيلي - الفلسطيني لأحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية (مليون متر مكعب سنويا)

الأحواض الجوفية	إعادة التغذية السنوية	الاستخدام الإسرائيلي للمياه	استخدام المستوطنات للمياه	الاستخدام الفلسطيني للمياه	إجمالي استخدام المياه
الغربي	٣١٢	٣٤٠	١٠	٤٢	٣٧٢
الشمالي الشرقي	١٤٥	١٠٣	٥	٤٢	١٥٠
الشرقي	١٧٢	٤٠ من الآبار	٣٠	٥٤	٢٤٤
الساحلي	٢٥٠	٢٦٠	٠	٠	٢٦٠
ـ بما فيه غزة	٥٥	٠	٥,٦	٢٦٠	٢٦٠

Source: PASSIA, Water - Special Bulletin, p.3.

شكل (2): الأحواض الجوفية الأربعة الواقعة في الأراضي الفلسطينية المَحتلة عام 1967.[1]

[1] Palestinian Academy Society for the Study of International Affairs (PASSIA). **Ground Water**. 20\2\2020. For more look: https://bit.ly/30OkhPo

إنَّ وصول المواطن الفلسطيني إلى حصته من المياه السطحية والمتدفقة من روافدها الأساسية معدومة جداً، وتساوي الصفر (أي حرمان). رغم أنَّ القانون الدولي جعل كل من الأردن وإسرائيل وسوريا والضفة الغربية مناطق مشتركة في الحق المائي السطحي، لأنها مشاطئة لضفاف نهر الأردن، ووفقاً لخطة "جونستون" عام 1955،[1] إذ يملك الفلسطينيون الحق في استخدام 250 مليون ($م^3$) من المياه السطحية لنهر الأردن.[2] كما نصت العديد من القوانين الدولية على عدم تفرد أي طرف من الدول المشاطئة بحقوق الغير.[3] والشكل التالي رقم (3) يُبين منابع ومناطق المياه السطحية التي تشاطؤها الضفة الغربية.

شكل (3): المياه السطحية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967.[4]

[1] خطة "جونستون" هي خطة المياه الموحدة لنهر الأردن، وسميت نسبة للسفير الأمريكي إرك جونستون (1953 – 1954)، ونصت على التزام الدول المشاطئة بالحصص المائية.

[2] سلامة، عبد الغني: ***الصراع على المياه في فلسطين، واقع وحلول*. مجلة شؤون فلسطينية**. 2014. ص36.

[3] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA). المياه السطحية. 6\3\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2IUu3pN

[4] Palestinian Academy Society for the Study of International Affairs (PASSIA). **Surface Water**.6\3\2020. For more look: https://bit.ly/36KFbCI

بقيت محودية السيطرة على الموارد المائية تُشكِّل هاجساً كبيراً في حياة المجتمع الفلسطيني، لأنَّها مادة بقاء، ومصدراً أساسياً من مصادر الحياة، وما يتزامن مع ذلك من استخدامات واسعة للمياه في مجال الزِّراعة، والصناعة، والإنتاج. فالجغرافيا الفلسطينية لا تفتقر للموارد المائية، بل هي وفيرة بها، ولكن لا يُمكن استثمارها، أو استخدامها. ولذلك، فإنَّ تعذُّر وصول الفلسطيني لم يقتصر فقط على الوصول إلى الأرض والمياه فقط، بل إنَّ أملاح البحر الميت كانت من الموارد الطبيعية التي حُرِم الفلسطيني من الاستثمار فيها واستخراجها.

ثالثاً: واقع أملاح ومعادن البحر الميت

يقع البحر الميت بين كل من الأردن شرقاً، والضفة الغربية في الشمال الغربي. وتأتي تماماً جميع المناطق الفلسطينية المُشاطئة للبحر الميت ضمن نطاق المنطقة المُصنّفة بـــ (ج)، والخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. ويعتبر البحر الميت أخفض تجمع للمياه السطحية على كوكب الأرض، إذ أنَّه ينخفض بمقدار 400 متر عن سطح البحر.[1]

يعتبر البحر الميت ظاهرة طبيعية وجيولوجية فريدة في ظل انغلاق البحر الميت على نفسه، وعدم وجود أي اتصال مائي بينه وبين البحار المحيطة. ويتميز أيضاً بأنّه ذو مياه شديدة الملوحة، تُقدر ملوحته بعشرة أضعاف ملوحة المحيطات والبحار الأخرى، لتصل في العمق إلى 340 غم/ لتر.[2] وتُقدر نسبة الملوحة في طبقات المياه العليا للبحر حوالي 28%، وتكون 32.5% في الطبقات الدنيا، لتأخذ في معدلها نسبة 31.5%.[3] الأمر الذي يُعطي هذا البحر أهمية اقتصادية بالغة جداً لما يكتنزه من أملاحٍ ومعادنٍ متنوعة، وتدخل في كونها رافعة تنموية تُستخدم في مجالات الصناعة والتجارة.

---

[1] الرجوب، عوض: الاحتلال يحرم الفلسطينيين من البحر الميت. الجزيرة. 7\6\2007. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2yhGaeF

[2] الكيلاني، حبيب: ***جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر – الميت)***. **مجلة الجامعة الإسلامية**. غزة. 2007. ص285. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dCHit8

[3] مصطفى وليد: الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2016. ص39. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dAWJSS

يزخر البحر الميت بثرواتٍ كبيرة جداً من الأملاح والمعادن في باطنه، وتستمد أهمية تلك الثروات من القيمة الاقتصادية لها، أي قيمة الأملاح والمعادن. إذ أنَّها تدخل في أنواع متعددة من الصناعات، مثل صناعات الأدوية، ومواد البناء، والأسمدة، ومواد التجميل، وغيرها من الأملاح التجارية. ويشكل كل من البوتاس، والبروم، والمغنيسيوم، الموارد الطبيعية الأهم اقتصادياً ضمن أملاح ومعادن البحر الميت بالمجمل.[1] ولكن رغم وفرة أملاح ومعادن البحر الميت، إلَّا أنَّ الفلسطيني لمْ يستطع استخدامها واستثمارها، الأمر الذي يقود إلى حاجة سرد وتحليل تعذُّر وصول الفلسطيني إلى أملاح ومعادن البحر الميت.

رغم غني البحر الميت بالأملاح والمعادن، إلّا أنَّ ما يُعطي أهمية لبعض أنواع الأملاح والمعادن عن أخرى، هو كمية ونوع بعضها بالنسبة لتكلفتها الاستخراجية. ولذلك فإنَّ غزارة البوتاس، والبروم، والمغنيسيوم في البحر الميت، تجعل من عملية استخراجها عملية اقتصادية مُجْدية للغاية، لأنّها تصبح غير باهظة التكاليف، نظراً للكميات التي تتواجد فيها. وانطلاقاً من بيانات شركة الكيماويات الإسرائيلية (ICL)،[2] فإنَّ تكلفة إنتاج واستخراج البروم والبوتاس من البحر الميت، تعتبر أقل تكلفة في العالم.[3] نظراً للكمية المُجدية اقتصادياً أولاً، ثمَّ ارتباط عملية الاستخراج بالتبخر الناتج عن عملية طبيعية تُحرِّكُها حرارة المناخ الذي تتمتع به منطقة البحر الميت. ورغم ذلك، ثمة معيقات تحول دون الاستثمار الفلسطيني الاقتصادي المجدي في أملاح ومعادن البحر الميت.

تكمن المعضلة الأساسية في الوصول، أي في وصول الفلسطينيين إلى منطقةِ البحر الميت الخاصة بهم، وممارسة نشاطاتهم عليه، ولا سيما فيما يتعلق بوصولهم من أجل ممارسة

---

[1] الكيلاني، حبيب. مرجع سابق. ص285.

[2] شركة ICL: هي شركة إسرائيلة تجري عمليات تعدين واستخراج للأملاح في البحر الميت، بما في ذلك: البوتاس والبروم والصوديوم والمغنيسيوم وكلوريد المغنيسيوم والمغنيسيوم المعدني. بحيث تُستخدم الأملاح والمعادن المُستخرجة في إسرائيل وتُصدر أيضاً إلى العالم.

[3] The Applied Research Institute (ARIJ). **The Economic Costs of The Israeli Occupation of The Occupied Palestinian Territories**. Jerusalem. 2015. P27. For more look: https://bit.ly/3aqaoKy

الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والاستخراجية.[1] وبالتالي، فإن أي محاولة لتطوير أي صناعة كيميائية، أو مشاريع استثمارية واستخراجية في منطقة البحر الميت الفلسطينية، بقيت مرتبطة بقيودٍ خارجة تماماً عن السيطرة الفلسطينية، مثل القيود الاستعمارية الاستيطانية، الهادفة بطبيعتها إلى منع الفلسطيني من الوصول إلى تلك الموارد، وبالتالي تأطير الاقتصاد الفلسطيني، ونفي مقولة التنمية، وتحجيم خيارات الازدهار الفلسطيني.

تعتبر الموارد الطبيعية الفلسطينية والموجودة في منطقة البحر الميت، مادة مهمة جداً من أجل دوران عجلة التنمية والازدهار، ولا سيما بسبب قيمتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السِّياق، فإنَّه لا يُوجد رقم دقيق وواقعي بقيمة مساهمة تلك الموارد في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، لأنَّه لم يحدث وأنْ كان هناك استثمار فلسطيني مُطلق لأملاح وموارد البحر الميت منذ العام 1967 على أقل تقدير.

تتراوح القيمة الاقتصادية لموارد البحر الميت بين 917.7 – 2366.4 مليون دولار أمريكي، وهذا يُعادل تقريباً 6.65% – 17.15% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعامِ 2018. وتُقارب احتمالية متوسط المُساهمة في الإنتاج حوالي 1642 مليون دولار أمريكي، أي 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018. وقُدرت تلك البيانات وفق الإنتاج السنوي للأملاح الرئيسية الثلاثة (المغنسيوم، البوتاس والبروم) من قبل الأردن وإسرائيل، إذ يعتبر دخل شركة الكيماويات الإسرائيلية السنوي بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي.[2] بينا استخرج الأردن عن طريق شركة البوتاس العربية ما يقارب 750 مليون دولار أمريكي. ولذلك قُدر الإنتاج الفلسطيني باعتباره يتراوح بين الإنتاجين السابقين.[3]

---

[1] Ghattas and more: **Opportunities and Challenges of Palestinian Development Actions in Area C**. The Applied Research Institute (ARIJ). Jerusalem. 2016. P21. For more look: https://bit.ly/2QQltN8

[2] مصطفى وليد. مرجع سابق. ص42.

[3] The Applied Research Institute (ARIJ). **The Economic Costs of The Israeli Occupation of The Occupied Palestinian Territories**. Jerusalem. 2015. P27 – 19. For more look: https://bit.ly/2yge979

قدّر البنك الدولي عام 2013 دخل استغلال الفلسطينيين للموارد الطبيعية في منطقة البحر الميت إذا ما تمكنوا من الوصول إليها، بقيمة 918 مليون دولار أمريكي سنوياً، موزعة علىْ البوتاس بقيمة 624 مليون دولار، والبرومين بقيمة 276 مليون دولار.[1] ولهذا فإنَّ الأرقام السابقة، تؤكد أهمية أملاح ومعادن البحر الميت في أي خطة تنمية.

في ضوء الشكل اللاحق رقم (4)، يُلاحظ أن كل الجغرافيا الفلسطينية المُلوّنة باللون الأزرق (بمختلف درجاته) هي أراضٍ فلسطينية لكنَّها لا تخضع للسيادة الفلسطينية، بل ثمة سَيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية عليها. حيثُ ابتكرت إسرائيل تصنيف "أراضي الدولة" والتي تبلغ مساحتها حوالي 38% من مساحة الضفة الغربية. وبناءً على ذلك، قسَّمت تلك الأراضي إلى الأراضي "المُعلن عنها أراضي دولة" (Declared state land)، وهي جزء أصيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، واستخدمت كأراضي خاصة للتدريبات العسكرية ومرامي إطلاق النار في السبعينات، وبقيت تخضع للسيادة الإسرائيلية. أما الأراضي الأخرى "المُسجلة كأراضي دولة" (Registered state land)، فتعتبرها دولة الاحتلال مُلكاً حصرياً لها، بصفتها وريثة الحكم الأردني المنتهي عام 1967.[2]

[1] مصطفى وليد. مرجع سابق. ص46.

[2] مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). دولة إسرائيل المنتشية تتكل بحل الدولتين. 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Ur2f2O

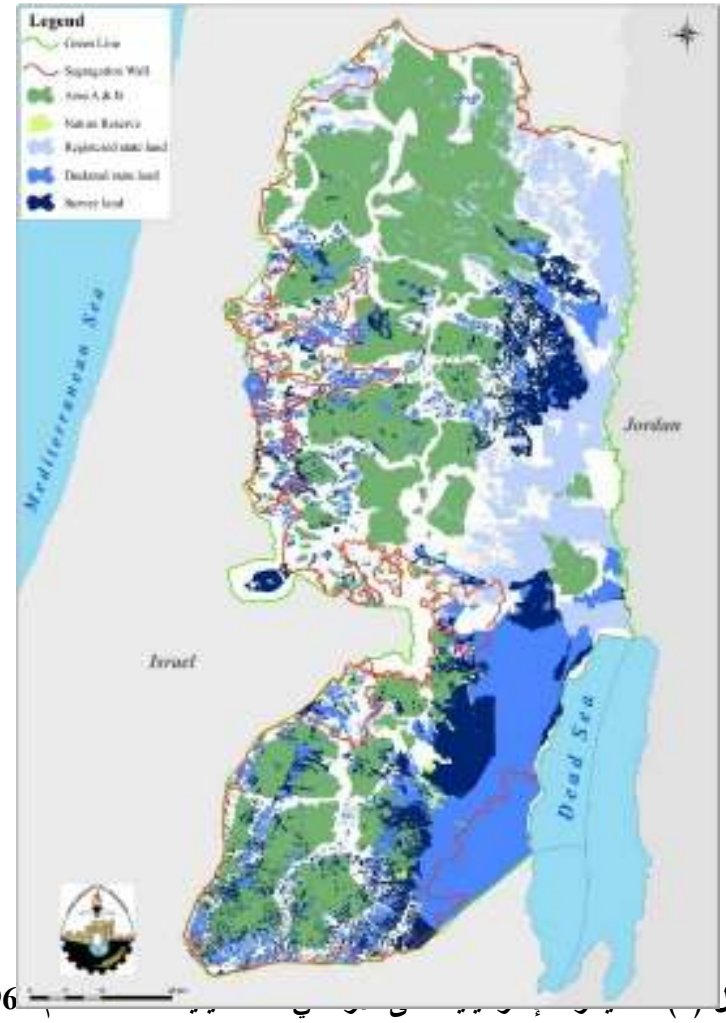

شكل ( ) [1].196

لا يُمكن اختزال دراسة الموارد الطبيعية في منطقة البحر الميت فقط في المساهمة المادية لتلك الموارد في الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين. بل تتعدى ذلك لتشمل قطاعات أخرى، مثل قطاع العمل، أي خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل الفلسطيني، وما يترتب عليه من تقليل لنسب البطالة والفقر في صفوف المجتمع الفلسطيني. علاوة على الاستثمار السياحي في تلك المناطق أيضاً، باعتبارها وجهة سياحية – علاجية. ولذلك فإنَّ تعذُر وصول الفلسطيني إلى تلك الموارد، هو ترجمة لحرمانه من خيارات عديدة يستطيع من خلالها المجتمع الفلسطيني أن يتطور ويزدهر.

[1] مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير والانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013. 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3kVQ1tW

3.1.3.2 إجمال: تعذُّر وصول الفلسطيني إلى الموارد الطبيعية

في ضوء بيانات المؤشر الأول، يتَّضح أنَّ ثمة تعذُّر حقيقي لوصول الفلسطيني إلى الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967 (أي كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة)، وخصوصاً موارد الأرض، والمياه، وأملاح ومعادن البحر الميت. وفي ظلِّ ذلك التَّعذُّر، فإنَّ نجاح نموذج "التنمية التَّحرُّرية المُرتكزة على الناس" يكون صعب المنال بسبب فقدان الأرض التي تعتبر الوسيلة الأهم للإنتاج الفلسطيني.

تتعدى أهمية الأرض الفلسطينية الأهمية الاقتصادية المتمركزة ضمن حدود الكتلة التاريخية الزراعية التي يمتلكها ويمتهنها الشعب الفلسطيني، لتكون ذات أهمية وطنية وسياسية لشعبٍ بأكلمه. فالأرض الفلسطينية ذات صفة مزدوجة، مادية ورمزية، تُعبر عن الهوية الجمعية الفلسطينية، والإنتماء للقضية الرامية إلى إقامة الدولة المستقلة، وحق تقرير المصير.

أظهر المواطن الفلسطيني على مدارِ سنواتٍ عديدة تجليات الدَّفاع عن الأرض التي بقيت محطَ نهبٍ واستلاب بعملياتٍ قيسيرية. إذ يُحيي الفلسطينيون في الثلاثين من مارس لكل عام يوم الأرض الفلسطيني، وتلتصق هذه الذكرى الوطنية والسياسية بالأرض الفلسطينية منذ العام 1976، بعد أن صادرت السلطات الإسرائيلية آلاف الدونمات الفلسطينية، وعلى اثرها هبت المظاهرات والحراكات الجماهيرية، وسقط من أجلها الشهداء والأسرى.

إنَّ الأرض الفلسطينية هي خزَّان استراتيجي لبقية الموارد الطبيعية مثل المياه، والأملاح والمعادن. وفي ظل الحديث عن فقدان الأرض، فإنَّ مروحة خيارات تطور المجتمع الفلسطيني وازدهاره، وآفاق التنمية ككل، تُصبح محدودة جداً في ظلِّ جدلية فقدان السَّيطرة على تلك الموارد الطبيعية، ونتيجة وجود منظومات سيطرة متمثِّلة معظمها في الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. الأمرُ الذي يقود دراستنا هذه إلى فحصِ المؤشر الثاني من مؤشرات نموذج التنمية محطّ الدِّراسة، ألا وهو مؤشِّر التجارة الخارجية الفلسطينية بأبعادها المُتمثِّلة بحجم الصادرات الكلية، وحجم الواردات الكلية، والميزان التِّجاري بينهما.

2.3.2 التجارة الخارجية

ثمة تيارين متصارعين في سبيل تحديد علاقة كل من الصادرات والواردات بتحفيز النمو والتنمية. وفي مطلع ثمانينيات القرن الماضي، سطع نجم رأي مفاده أن تشجيع الصادرات من أهم أداوت النمو والتنمية، انطلاقاً من مقولة أنَّ "النمو والتنمية يُقادان بالصادرات". بينما جاءت بعد ذلك وجهة نظرٍ أخرى تمحورت حول الواردات، مع تحديد أنَّ الواردات المقصودة هي تلك التي تساهم في تحريك عجلة التنمية، ولا سيما إذا ما كانت شرطاً مُسبقاً للبنى الإنتاجية، وحركة الإنتاج المحلي، مثل أدوات ووسائل الإنتاج، والمعرفة، والتكنولوجيا، والآلات والمعدات.[1]

تعتبرُ التجارة الخارجية وحركتها المُتمثّلة بالواردات والصادرات الكلية، وصافي الميزان التجاري بينهما، أداةً مهمةً مِنْ أدوات تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال مساهتمها في تعبئة عناصر الإنتاج، وتوظيفها بغية تعزيز حيوية الاقتصاد الوطني ونموه في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك دورها في تمكين السّوق في السّلع وعناصر الإنتاج الغير متوفرة محليّاً.[2] ولذلك، فإنَّ تطور التجارة الخارجية، وزيادتها وفق ضرورة وأولويات السياقات الوطنية والسياسات التجارية النابعة من بُنى وطنية مُستقلة خاصة بالدول، يساهمان في توسيع أفق العمل التنموي وفرصه الناجحة، من خلال التركيز على استيراد عناصر الإنتاج،[3] وزجُّها في سياقات

---

[1] زعرب، عبد المعطي: التجارة الخارجية الفلسطينية: واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله. وزارة الاقتصاد الوطني. نوفمبر 2005. ص3. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/38Cn2Gg

- الواردات: هي كل ما يتم استيراده من الخارج، سواء كانت سلع، أو خدمات، وعابرة عن طريق المنافذ البرية والجوية والبحرية، وتكون الحاجة لتلك الواردات إما من أجل الاستهلاك المباشر والنهائي، أو استخدام تلك الواردات من أجل إعادة تصديرها بعد التعديل عليها أو إعادة استخدامها في صناعات أخرى. ولذلك فهناك واردات سعلية تخص السلع فقط، وواردات خدمية تخص الخدمات فقط.
- الصادرات: هي مجمل السلع والخدمات المُصدّرة، أو المعاد تصديرعا خارج الوطن، إذ تنتقل خلال تلك العملية من اقتصاد إلى آخر في العالم، أو إلى مناطق جمركية حرة. وقد تكون الصادرات إما وطنية المنشأ، أو صادرات معاد تصديرها. وتقسم إلى الصادرات السّلعية، والصادرات الخدمية.
- صافي الميزان التجاري: الفرق بين حجم الواردات والصادرات المرصودة خلال فترة زمنية معينة، وساء كانت للسلعية أو الخدمية.

[3] ملك، محمود: الواقع التجاري للضفة الغربية وإمكانيات التطوير.المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار. رام الله. 30\12\2005. ص2. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Uh0xzU

عجلة الاقتصاد الفلسطيني كعملية إنتاجية تُحدث تراكم، وما يرتد من ذلك على محاولات العمل التنموي في الدول والبلدان.

1.2.3.2 التجارة الخارجية في "السياق الفلسطيني"

أقرَّت "العملية السلمية" بما أخرجته من اتفاقيات، كاتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، وحدة الكيان النظرية بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية السِّياسة والاقتصاد، رغمَ أنَّ ما هو موجود علىْ أرضِ الواقع باتَ مناقضاً لذلك تماماً، بسبب وجود التجزئة الجغرافية والسياسية والاجتماعية، والاختلاف في روح عمل الاقتصاد وطبيعته. إلَّا أنَّهما في ذات الوقت، كلاهما يدوران في فلك الاستعمار الاستيطاني، ذلك الفلك الذي يُحدِّدْ منظومات السيطرة، ويرسم القوانين التيْ تَحْكُم، والإطار الجُمركي للتجارة الخارجية، ويضع بالقوة معالم القيود والسيطرة الإسرائيلية على منافذ الضفة الغربية وقطاع غزة نحو العالم، وبالتالي فإنَّه يضعُ حدوداً للسيادة الفلسطينية، ويُحجِّم هامش الخيارات الوطنية للمجتمع والفرد.[1] ولذلك سيتم التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني من زاوية التجارة الخارجية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة باعتباره اقتصاداً واحداً، نظراً لارتهانه في كلا الجانبين إلى السياسات الإسرائيلية التي تؤطر العمل الفلسطيني.

نصَّت اتفاقية باريس الاقتصادية لعام 1994 على "تشكيل أرضية عمل من أجل تقوية الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب ممارسة الفلسطينيون الحق في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطتهم الخاصة للتنمية وأولوياتها".[2] وبناءً على ما ذكر آنفاً، فإنَّ المُتصوَّر أنَّ الاقتصاد الفلسطيني يتمتع بصلاحياتٍ تمكِّنه من النهوض بأي عملية تنموية. إلَّا أنَّ واقع التجارة الخارجية باعتباره مؤشراً من مؤشرات التنمية، كان وما زال في السّياق الفلسطيني مُرتبطاً بالعديد من المُحددات الداخلية والخارجية. وعلى صعيد المحددات الخارجية، بقي الواقع الاستعماري

---

[1] الخالدي، رجا: تطور الاقتصاد الفلسطيني "2". السفير العربي. 5\12\2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2WVjQlb

[2] قرش، محمد: ***أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية***. **مجلة شؤون فلسطينية**. 2014،ص80.

الاستيطاني أبرزها، إذ أنَّ ضروراته الأمنية جعلت من الاقتصاد الفلسطيني ذو اختلافاتٍ واضحة عن بقية دول العالم في شكل ذلك الاقتصاد، وطريقة عمله وتطوره.[1] وذلك من خلال السيطرة الإسرائيلية على مفاتيح ازدهار الاقتصاد الفلسطيني، والسيطرة على جميع نقاط تواصله مع العالم سواء كانت بريّة أو بحرية أو جوية، بل وإلحاقه ليكون مُبتلعاً وغير قادر على العمل بمعزلٍ عن الاقتصاد الإسرائيلي. وإلى جانب ذلك، ثمةَ مُحدِّدٌ آخر خارجي يتمثَّل بمنظومة التَّدخل الدّولي في سياق دعمِ "العملية السلمية"، أي الجهات المانحة على وجه التحديد.

إنَّ طبيعةَ النظام الاقتصادي – السياسي المذكور في نص القانون الأساسي الفلسطيني بأنَّه "يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر"[2]، والمعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، من أهم المُحددات على الصعيد الدَّاخلي، لأن ذلك النوع من بُنى الاقتصاد من شأنه أن يُقوّض العمل التنموي وآفاقه، بالتزامن مع ملامح واقع الخصخصة، وقيم الاستهلاك المجتمعي، وتقويض العمل الإنتاجي لصالح التجارة. وستكون الفصول اللاحقة هادفة لتفسير الكيفية التي يُؤثر فيها كل عامل مما سبق سواء كان داخلي أم خارجي، بشكلٍ مُستقل على التجارة الخارجية الفلسطينية، باعتبارها مؤشراً من مؤشرات قياس تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المُرتكزة على الناس".

إنَّ دراسة التجارة الخارجية مُرتبطة بشكلٍ وثيق بدراسة المؤشرات الكمَّية الثلاثة التالية: الصادرات السلعية والخدمية، والواردات السلعية والخدمية، وصافي الميزان التجاري بينهما، ضمن إطار الحدّ الزمني المُؤطَّر لدراستنا هذه، من أجل تحديد ماهية دور التجارة الخارجية الفلسطينية في عملية التنمية، وكذلك توضيح العجز فيها إن كان وارداً.

2.2.3.2 الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري السلعي

يُبيّن الشَّكل اللاحق حركة الصادرات السلعية الفلسطينية مع العالم الخارجي، إذ يُوضِّح أيضاً كل ما تم تصديره من سِلعٍ خلال السنوات بين الأعوام 1995 حتى أفول عام 2019.

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. واقع قطاع التجارة في فلسطين. 3\3\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2wbzpdE

[2] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. نص الدستور الفلسطيني. 14\2\2001. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2wRr5QB

ويُلاحَظ أنّ في سنة 2019 وصلت قيمة الصادرات السلعية إلى 1068.2 مليون دولار أمريكي كما جاء بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[1] انظر شكل رقم (5).

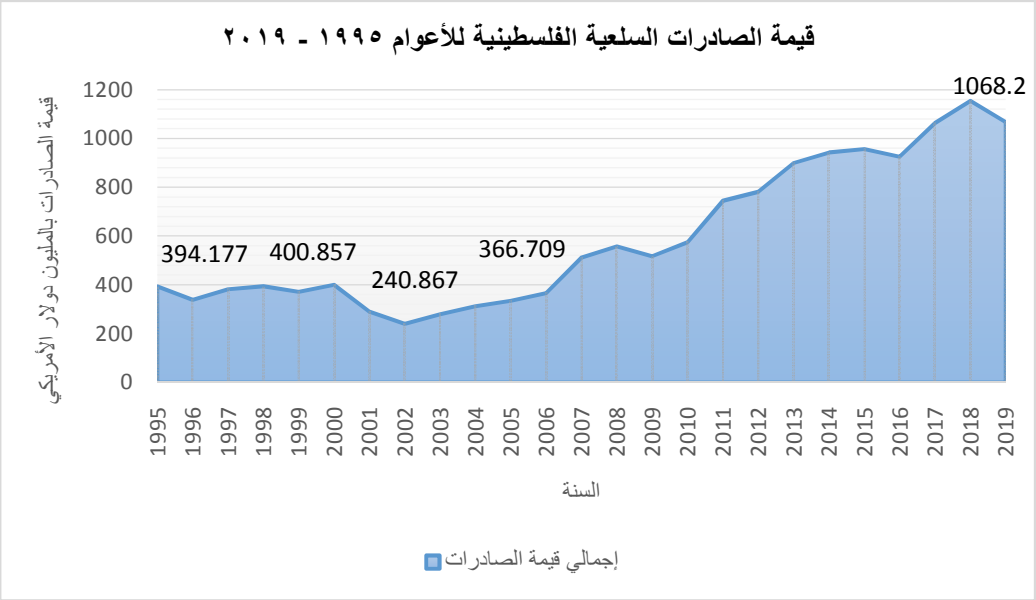

شكل (5): قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية للأعوام 1995 – 2019.[2]

بقيت الصادرات السّلعية الفلسطينية ثابتة نوعاً ما مع تذبذب طفيف صعوداً وهبوطاً خلال الفترة الزمنية الواقعة بين الأعوام 1995 – 2000، وبعد ذلك انخفضت حتى العام 2002 لتصل إلى أدنى مستوياتها وبقيمة 240.867 مليون دولار أمريكي. لكنها بدأت تزداد بشكلٍ طفيف منذ العام 2003 حتى العام 2006، واستمرت بعد ذلك بتذبذب، حتى انخفضت في عامي 2009 و2016، بينما بلغت في العام 2019 حوالي 1068.2 مليون دولار أمريكي.[3]

يُوضح الشكل رقم (6) أنَّ الواردات السّلعية في العام 1995 كانت بقيمة 1658.191 مليون دولار أمريكي، وأخذت في الصعود المتتالي والكبير حتى نهاية عام 1999، لتتضاعف في غضون أربع سنوات وتصل إلى 3007.227 مليون دولار أمريكي. إلّا أنَّ ظروف الحرب جعلت المنحنى يهبط في العام 2000، واستمر هبوطاً حتى نهاية العام 2002، ليصل حينذاك

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية* المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع لعام 2019. 17\3\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3iuZyXR

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). التجارة الخارجية في فلسطين. 8\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3eSVMWd

[3] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). التجارة الخارجية في فلسطين. مرجع سابق.

إلى 1515.608 مليون دولار أمريكي، وعُرفت تلك الفترة الزمنية بأنَّها فترة الـــزمن الملتهـــب للشعب الفلسطيني بفعل انتفاضة الأقصى التي بدأت في 28 سبتمبر لعام 2000.[1] وارتفعت قيمة الواردات مرة أخرى بعد ذلك، فمنذ العام 2003 حتى نهاية العام 2014، ثم انخفضت قليلاً في العامين 2015 و2016 على التوالي، لترتفع مرة أخرى، حيثُ بلغت الواردات السلعية في العام 2019 قيمة 5776.1 مليون دولار أمريكي، أي أنَّ الواردات السّلعية في هذه الفترة كانت تزيد عن خمسة أضعاف عن الصادرات السّلعية.[2]

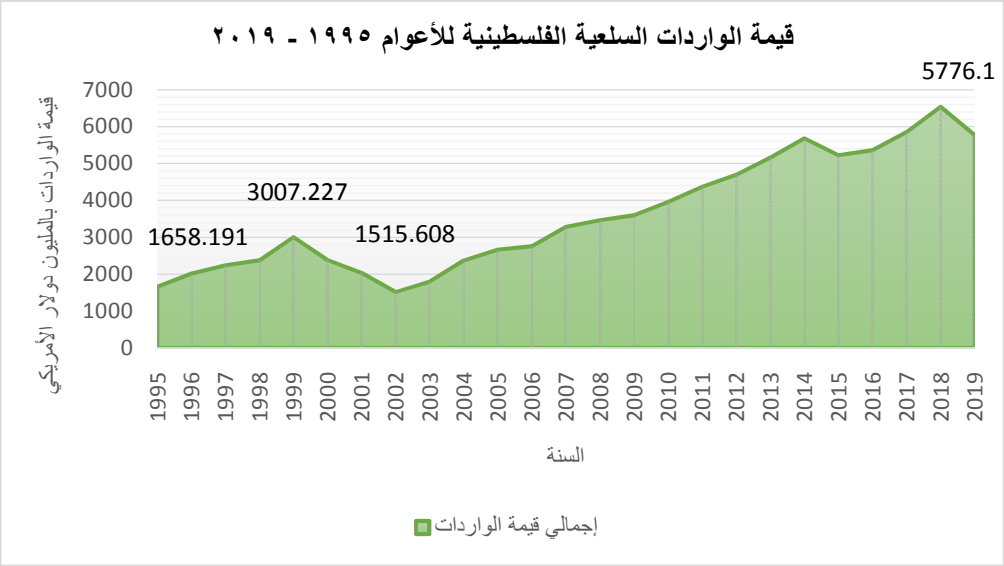

شكل (6): قيمة الواردات السلعية الفلسطينية للأعوام 1995 – 2019.[3]

في سياق البيانات السابقة، وبعملية رياضية بسيطة، فإنَّ الميزان التجاري السّلعي للفرق بين الصادرات والواردات السلعية بقي منحدراً لصالح الواردات، أي أنَّ الواردات على طـــول الفترة الزّمنية المُمتدة من العام 1995 حتى العام 2019 كانت أكبر بكثير من حجم الصادرات، لتكون الفجوة كبيرة جداً، حيث وصل صافي الميزان التجاري في العام 2019 حوالي 4707.9 مليون دولار أمريكي لصالح الواردات، أي أن هناك عجز تجاري قائم في الاقتصاد الفلسطيني، كما هو مُبين في الشكل اللاحق رقم (7).

[1] الجزيرة. الانتفاضة الفلسطينية الثانية. 28\9\2016. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2x90BcQ

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). **التجارة الخارجية في فلسطين**. مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

إنّ حجم العجز في الميزان التجاري لصالح الواردات، يُبين أنه ثمة سلوك استهلاكي كبير لدى المجتمع الفلسطيني أولاً، وأنَّ حركة الواردات الداخلة على الاقتصاد الفلسطيني هي واردات سلعية استهلاكية، ولم تُساهم في تطوير عجلة الإنتاج الفلسطيني إلَّا بشكلٍ طفيف جداً، لأن الاعتمادية على المنتج الخارجي كانت في ازدياد ملحوظ على مدار السنوات السابقة، باستثناء سنوات انتفاضة الأقصى (منذ عام 2000 حتى العام 2003)، والتي لها خصوصيتها وظرفيتها.

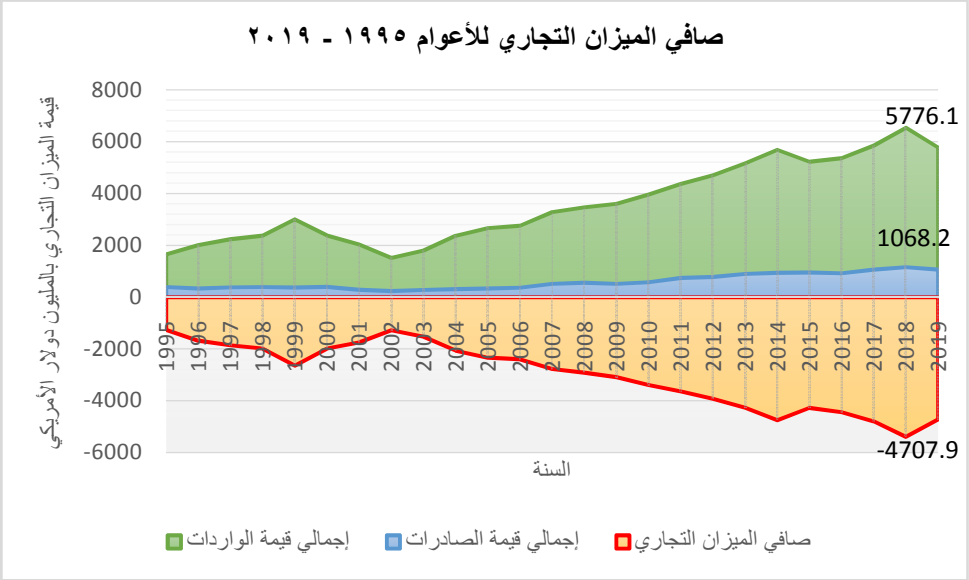

شكل (7): صافي الميزان التجاري السلعي الفلسطيني للأعوام 1995 – 2019.[1]

يُبين العجز في صافي الميزان التجاري السلعي، أن النظام الاقتصادي – السياسي الفلسطيني تم تأطيره عبر الأولويات الأمنية الإسرائيلية، وما تزامن معها من تقليص قيمة الصادرات إلى أدنى حد. ويبقى السؤال قائماً حول طبيعة الصادرات والواردات الخدمية في السياق الفلسطيني.

3.2.3.2 الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري الخدمي

إنَّ حجم الصادرات الخدمية الفلسطينية، والمُصدّرة إلى إسرائيل من خلال فاتورة المقاصة، تقاربت في معظم المراحل من حجم الواردات من إسرائيل إلى المناطق المُحتلة لعام

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). **التجارة الخارجية في فلسطين**. مرجع سابق.

1967. وتُعتبر تلك الصادرات أنّها صادرات خدمية تتمثّل بخدمات العمالة والتشييد والبناء، وخدمات النقل، وخدمات الأعمال الأخرى*. والشكل التالي يُبين حجم التجارة الخدمية خلال الأعوام المتتالية منذ عام 2000 حتى عام 2018.

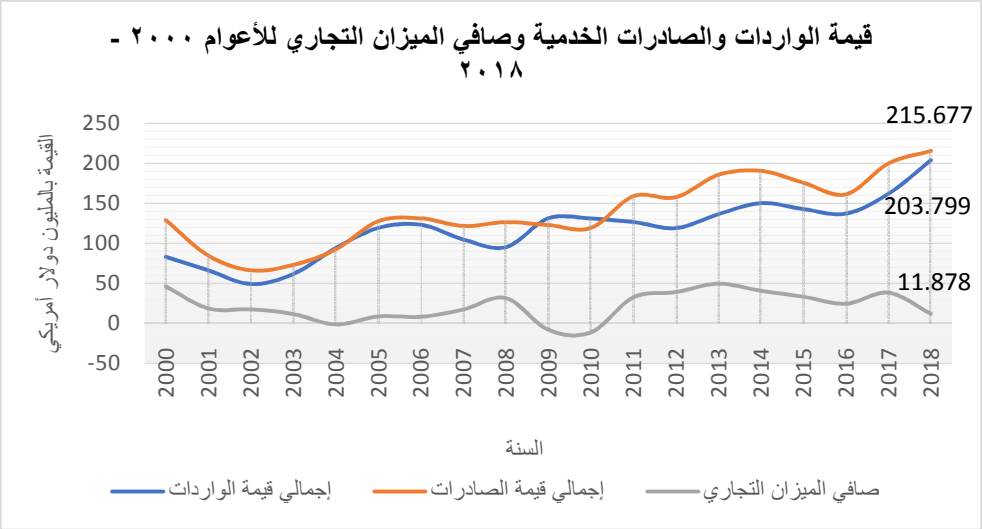

شكل (8): الصادرات والواردات الخدمية وصافي الميزان التجاري الخدمي الفلسطيني للأعوام 2000 – 2018.[1]

يُمثل المنحنى السابق قيمة الصادرات والواردات الخدمية من وإلى الأراضي الفلسطينية المُحتلة لعام 1967، وبقيت كلاهما في صعودٍ وهبوطٍ مُستمر، ولا سيّما الهبوط في قيمتهما بين الأعوم 2000 حتى نهاية 2002. وبقي الفرق بين الصادرات والواردات الخدمية قليل جداً حتى العام 2010. ووصلت قيمة الصادرات الخدمية عام 2018 إلى 215.677 مليون دولار أمريكي، بينما كانت الواردات الواردات الخدمية آنذاك حوال 203.799 مليون دولار أمريكي، وعليه فإنَّ صافي الميزان التجاري تشكَّل بفارق 11.878 مليون دولار أمريكي لصالح الواردات الخدمية.[2]

* فاتورة المقاصة: هي الفاتورة المُتعلقة بتحصيل قيمة الضريبة المضافة بين السلطة الفلسطينية للضرائب والسلطة الإسرائيلية، أي أنَّه عندما تكون هناك معاملة تجارية ما تخضع لضريبة القيمة المضافة بين طرف فلسطيني وآخر إسرائيلي، فإنَّ البائع يقوم بإصدار فاتورة تحت عنوان خاص يطلق عليها اسم "فاتورة مقاصة" ويسلمها للمشتري، بحيث يتم فيما بعد تقاص المبالغ الضريبية المدفوعة بين السلطتين.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين، 2018. 2020\4\9. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2NQjnLi

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين، 2018. مرجع سابق.

إنَّ مقارنة منحنى صافي الميزان التجاري الخدمي مع المنحنى الذي يُمثل قيمة الصادرات والواردات السلعية. فإنّه ثمة استنتاج مفاده أنّ الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدماتي وليس اقتصاد إنتاجي، لأنه اعتمد على تصدير الخدمة، ولا سيما إلى الجانب الإسرائيلي، ولا يعتمد على تصدير المنتج الذي يعمل على تراكم رأس المال الفلسطيني (الرسملة). الأمر الذي يزيد من اعتمادية الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أنَّ ذلك الاعتماد مُتجدد ومُرتفع الوتيرة في ظل تجدد وتزايد حجم الأيدي العاملة الفلسطينية المُتجه نحو سوق العمل الإسرائيلي، والتي بات يفوق حجمها أكثر بكثير من 100 ألف عامل.[1]

تُشير البيانات السابقة بما تتضمنها من أرقام وإحصائيات، أنَّ ثمة تزامن حقيقي وتفاعل وجودي بين الاقتصاد من جهة، والسياسة من جهة أخرى، على طول الفترة الزمنية الواقعة منذ بداية عمل السلطة الفلسطينية حتى العام 2019. وبناءً على ذلك، فإنَّه لا يُمكن وضع دراسة موضوعية لتفسير مظاهر وأسباب تعذُّر نموذج التنمية محط الدّراسة، دون أن يكون هناك رؤية جامعة بين الاقتصاد والسياسية كأداة مفسرة.

تُبرهن المؤشرات السابقة القصور الفلسطيني في مأسسة اقتصاد فلسطيني وقوي، في ظل عدم تمظهر أي نجاح لأية استراتيجية تنموية بعموميتها، ومرتكزة على الناس بخصوصيتها، ولو بالحد الأدنى. وعمل العجز في الميزان التجاري الفلسطيني والذي يُترجم إلى عجزٍ في الاقتصاد، على تضاؤل القدرة الفلسطينية على الإنتاج والتصدير وتراكم رأس المال. إذ أنّ ثمة محددات أدَّت إلى أن يكون المجتمع الفلسطيني مجتمع مُستهلك ذو ثقافة فردية – استهلاكية، ومُقيد في بنيته الاقتصادية المُنتجة، والتي أدَّت تلك البُنية إلى عدمية تراكم رأس المال الفلسطيني الحرّ، وما ترتب على ذلك من استلاب عناصر الإزدهار الوطني لصالح الاقتصاد الاستعماري الاستيطاني.

[1] الخالدي، رجا. مرجع سابق.

4.2.3.2 جدلية "الرسملة" في واقع التجارة الخارجية الفلسطينية

يعتبرُ تراكم رأس المال رافعة منْ روافعِ التَّنمية، سواء كان ذلك التراكم مادي (سّلعي)، أو مالي (نقدي) لأنَّه يُعبِّر عن عملية مأسسة للبُنى الإنتاجية. إلىْ جانب اعتباره غاية العمل الإنتاجي الهادف إلى التجارة. إنَّ تخيُّل تنمية بدون تراكم لرأس المال أمرٌ صعب المنال، إذْ لا يُمكن أيضاً استمرار التنمية بدون استدامة وتوسيع ذلك التراكم، ولا سيما في ظلِّ وجود علاقة شرطية بينَ التراكم، والعملية الإنتاجية، ومؤشر التجارة الخارجية، باعتباره مؤشراً من مؤشرات التنمية.

إنَّ واحدةً من غايات الإنتاج الحديث، وقد تكون أهمها، هيَ خلق ربح صافٍ فائض عن النَّفقات التيْ يتطلبها الإنتاج (تكاليف الإنتاج تحديداً)، بحيث يُعادُ استخدام الربح مُجدداً فيْ عمليات استثمارية جديدة لتطويرِ الإنتاج وتوسيع قدرته. وهكذا تحدثُ عملية تراكم رأس المال، والتيْ هيَ متأصلة تاريخياً ومفاهيميَّاً فيْ تعبيرات الأدبيات الماركسية، ولا سيَّما كتاب "رأس المال" لكارل ماركس. فالتَّوسع الإنتاجي هو شرطٌ مسبقٌ للتراكم (الرّسملة)، أيْ أنَّ التَّوسع الإنتاجي هو وسيلة لتراكم رأس المال.[1]

إنَّ الإنتاجَ بحدِّ ذاتهِ كعملية، لا يعني بالبتّة حدوث تراكم بشكلٍ تلقائيّ، فالتراكم لا ينبثق انبثاقاً من أي نشاط اقتصادي، بل ثمة شروط أخرى إذا ما تزامن التقاؤها مع الإنتاج تفاعلت بشكلٍ عضويٍّ لتحقيق الغاية. ويعتمد تراكم رأس المال علىْ القدرةِ علىْ خلق تجارة للمنتج المادي، فالمنتجات والسّلع إذا لمْ تنتقل إلى أسواق العرض والطَّلب (سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي)، وبقيت مكدَّسةً في حواضرها، فإنَّها تأخذُ بعداً سلبياً في التأثير على بنى المجتمع والاقتصاد بشكلٍ عام في ظل عدم تفككها إلى نقد.

يبدأ التراكم الرأسمالي بالنقد وينتهي بالنَّقد، بهدف القيمة التبادلية بحد ذاتها، وليس بهدف "البيع من أجل الشِّراء"، فيُنظر إلى السّلعة في التراكم من منظور أنَّها سلعة وسيطة وليست غاية

[1] لوكسمبورغ، روزا: **ما هو الاقتصاد السياسي؟**. ص 25-26.

نهائية.[1] ويصِفُ ماركس حدوث التراكم منْ خلالِ عملية تبدأ بالنقد (M)، من خـــلالِ اســـتخدام النقد في تكاليف الإنتاج الثَّابتة والمتغيرة، ثمَّ يتحولُ النَّقدُ إلـــىْ ســـلعة (C)، أي إلـــى الإنتـــاج الحقيقي، إلىْ أنْ يتحرَّرُ النَّقد المُوظَّف مِنْ تلكَ السِّلع إلى (M')، أي أنَّ التجارة تؤدي إلى بيـــع الإنتاج بنقدٍ مُتضمن محصَّلة تكاليف الإنتاج وفائض القيمة. وتُمثَّل المُتَتَالية السابقة يمـــا يلـــي: (money(M) – commodities(C) – money(M')). وتُعبِّرُ الدَّورة السابقة عن اســـتخدام رأس المال النقديّ في عمليةٍ معينة منْ أجل الحصول على ربحٍ مُتمخِّض عـــن 'M، أي مـــن خلال تحويل رأس المال النقدي إلىْ سلعي، ثم إلى نقدي، وما ينتجُ عنه من توسُّعٍ فـــي المـــال وتراكم له.[2]

يُمكنُ تصوير المعادلة السابقة بمثالٍ من خلال الانتقال من M إلىْ C، بحيث يتم استثمار المال فيْ كمية متزايدة من السلع (توسع مادي)، ثم تتحررُ كتلة متغيِّرة مـــن المـــال (altered value) من السلع السابقة، خلال عملية الانتقال من C إلى 'M، وهذا بعينه التوسع فـــيْ رأسِ المال المالي الذي يُنشئ التراكم.[3] ومن ذلك يتأصل رأس المال داخل البنى والمجتمعات، والأهم من ذلك، أنه وبحدوث التراكم، يحدث مأسسة حقيقية لبنى الإنتاج.

تأتي ضرورة تسويق المنتج المادي منْ أجلِ الحصول علىْ الرِّبح، ويتضـــمنُ الـــربح المقصود فائض القيمة المُتحقَّقة بعد تكاليفِ الإنتاج (أي النفقات). فلذلك يُعتبر كل مـــن توســـيع الإنتاج، والقدرة على بيع المنتجات التي تُنتج للأسواق المختلفة، بغية تحويلها من خلال البيع إلى رأس مال، هي شروط التراكم.

إنَّ السياقَ الفلسطيني ذو خصوصيّة مهمة جداً فيْ ظلِّ الحديثِ عن التّراكمِ بشكله العامْ، ولا سيّما الإنتاج، والتجارة الخارجية بشكلٍ خاص. إذْ تتمثَّلُ تلك الخصوصيّة فيْ فقدانِ الحلقـــة

---

[1] سعادة، وسام: تراكم رأس المال وإشكاليته "إعاة الإنتاج" من ماركس إلى لوكسمبورغ. مجلة بـــدايات. 22\2019. ص 53 – 55. 24\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/351uyqR

[2] مور، أريغي: التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي العالمي. التنمية الرأسمالية في المنظـــور التـــاريخي العـــالمي. أغسطس 2017. ص69. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2SGsmm5

[3] المرجع السابق. ص 70.

الأهم والمتمثلة بالقدرةِ علىْ تحقيق تجارة خارجية للمنتج، في ظلِّ فقدان السيطرة العملية والحقيقية على الحدود والمعابر الفلسطينية، بسبب منظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية. ولذلك فإنّ القدرة الفلسطينية على المحافظة علىْ التراكم باتت مُتعذِّرة فيْ البنى الإنتاجية الفلسطينية، بسبب عدم القدرة على المحافظة على البنى الإنتاجية بحد ذاتها، ولا سيّما فيْ كنفِ ما فرضتهُ منظومة التَّدخل فيْ "العملية السلمية"، أي الشَّقين السياسي والاقتصادي (اتفاقيتي أوسلو وباريس الاقتصادية) منْ إتفاقيات "العملية السلمية"، واللذان أطَّرا القدرةَ الفلسطينيةَ علىْ تكوين وتوسيع التجارة الخارجية، ورَبَطَهَا بحسنِ نوايا إسرائيل، وعن طريقها، سواء بشكلٍ مُباشر أو غير مُباشر.

إنَّ التوجه النيوليبرالي للاقتصاد السياسي الفلسطيني، أدى إلىْ خلق نُخب سياسية – اقتصادية معولمة في ظلِّ التجارة الحرة والأسواق المفتوحة التي جاءت تحت عنوان (الازدهار مقابل السلام)، وتوصف بأنَّها نُخب "كمبرادوريّة" تجارية، عملت على تقويض قدرة البنىْ الإنتاجية الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة، من خلال استبدال الإنتاج الوطني بالاستيراد الأجنبي من الخارج، لغايات ومكاسب الربح السَّريع الغير مُخاطر، في ظلّ عدم استقرار بيئة الاستثمار الفلسطيني، وبالتالي حلّت "الأمولة" مكان التراكم الحقيقي لرأس المال، انطلاقاً من الحاجة الاجتماعية على المستوى المحلي للمجتمع الفلسطيني.

إنَّ القدرةَ علىْ خلق متاجرة لأي منتج مرتبطةٌ بإحتياجات المجتمع، الأمر الذي يُظهرُ أنَّه ثمّةَ علاقة بينَ تراكم رأس المال والحاجة الاجتماعية (society need/s)، فالتّوسع الإنتاجي رهين القدرة علىْ إشباعِ الحاجات المادية للمجتمع، والتوسع في تراكم رأس المال رهين التوسع الإنتاجي. وكلما تراكمَ رأس المال توسَّعت احتياجات المُجتمع، ثمَّ تراكمَ رأسُ المال مجدداً. فيما تتطلبُ الجدليّة السابقة تفحُّصاً عميقاً لمشكلةِ التراكم، والسياق الذيْ يحدث فيه أوْ يتعوق.[1]

ثمة ربط بين الإنتاج الرأسمالي الكلي، وبين الحاجات الاجتماعية، فالإنتاج الكلي للمجتمع الرأسمالي ذو أهدافٍ مُركبة، ويتكون من مجمل قدرات وديناميات تجديد رأس المال

[1] لوكسمبورغ، روزا. مرجع سابق. ص 27.

الثابت (وسائل الإنتاج) أولاً، ثم تحقيق إعاشة العمل (الأجور) ثانياً، وأخيراً وهو جزء ذو أهمية بالغة في المجتمع الرأسمالي، وهو تحقيق فائض القيمة (الربح)، ويُقصد به هنا باعتباره حركة واعية، وتنتج الرسملة والتراكم.[1]

عملَ التمفصل الدولي القائم بين الجهات الداعمة "للعملية السلمية" (الجهات المانحة، والاستعمار الاستيطاني)، إلىْ جانبِ تحولات نموذج الاقتصاد السياسي النيوليبرالي، على هندسة "السياق الفلسطيني" بحيث يتحقَّق تراكم رأس المال لدىْ الاستعمار الاستيطاني وليس العكس، وذلكَ منْ خلالِ استغلال قوىْ الإنتاج الفلسطينية لصالح سيطرة الاستعمار الاستيطاني في حقل العمالة، وإعاقة تطور البنى الإنتاجية الفلسطينية، وتقويضها ببنى تجارية كمبرادورية ومعولمة تسعى وراء حركة "الأمولة" العالمية.[2] بالتَّزامنِ مع توثيق وربط الحاجة الاجتماعية بالنظام المصرفي، ولا سيما في غضون تحول الاقتصاد السياسي نحو النيوليبرالية، أي بعد العام 2007، وسنوات تلك الحقبة الموسومة بـ"الفياضية".

بُني نظام الأجور في السياق الفلسطيني على ثلاثة محاور، أولاً القطاع الخاص التجاري – الكمبرادوري في غالب الأحيان، ثمَّ العمالة في دولة الاحتلال، وهي عمالة خدماتية. ثمَّ ثالثاً قطاع التوظيف الحكومي والذي يُعتبر خدماتياً أيضاً. وهنا تُفْقَد دينامية الإنتاج الوطني، ويُسلب العنصر البشري العامل باعتباره أحد عناصر الإنتاج. ولذلك، ظهرت ضرورة تغطية الحاجة الفلسطينية عن طريق الاستيراد من دول الخارج، وهذا ما يُفسِّر العجز في الميزان التجاري الفلسطيني لصالح الواردات على طول الفترة الزمنية الممتدة منذ العام 1995 حتى العام 2019.

إنَّ دراسة بنى المجتمع الفلسطيني لا تأتي من كونه مُجتمعاً مُحتكِماً إلىْ التقسيمات الطبقية الكلاسيكية والمُتمثِّلة بطبقتي الرأسماليين والطبقة الفقيرة، إذْ أنَّ إرهاصات نشوء النظام السياسي الجديد (السلطة الفلسطينية) إبان "العملية السلمية"، عزَّزَتْ منْ وجودِ طبقة بيروقراطية وسطى وموصوفة بأنَّها ذات ملامح متضخمة جداً، وهنا يُقصدُ بموظفي السلطة الفلسطينية

[1] لوكسمبورغ، روزا. مرجع سابق. ص 31.

[2] المرجع السابق. ص 33.

والمُتمثِّلين بموظَّفي الأمن، والصحة، والتعليم. وتلكَ الطبقة بالتأكيد لا تعتبر طبقة منتجة، بل هي بيروقراطية خدماتيّة، ولا تُساهم فيْ تثبيت الاقتصاد الإنتاجي على وجه التحديد.

باتت البيروقراطية ملاذاً آمناً نحو الاستقرار الوظيفي، في ظلِّ الارتجاج الدائم لأرضية البيئة السياسية الفلسطينية، وارتداداتها المباشرة على البيئة الاقتصادية. ويتحصَّلُ موظفو الطبقة الوسطى على وسيلة الشراء (الأجور) بطريقةٍ منتظمة من روافدِ الضرائب الغير مباشـــرة أولاً، ثمَّ منَ المُساعدات الخارجية ثانياً.[1] والثانية هي محط تساؤل ودراسة، حول ماهية دورهـــا فـــي "السياق الفلسطيني"، إن كانت وسيلة داعمة، أو وسيلة سيطرة.

5.2.3.2 إجمال: عجز صافي الميزان التجاري لصالح الواردات السلعية

تُعبِّرُ بيانات حجم الصادرات والواردات، وصافي الميزان التجاري للسلع والخـــدمات، عن وجود تعذُّر حقيقي في التحكم الفلسطيني بحجم التجارة الخارجية، ولا سيَّما الصادرات منها، ورُبطت تلك التجارة بالضرورات الاستعمارية الاستيطانية، دون أي اعتبار للأولويات الوطنيـــة الفلسطينية، والتي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في خضمِ مسيرة التقدم والازدهار.

أدت السيطرة على التجارة الخارجية في "السياق الفلسطيني" وفق الاتفاقيـــات الدّوليـــة، كبروتوكول باريس الاقتصادي، إلى تراكمٍ فعليٍّ لرأس المال الاستيطاني على حساب رأس المال الفلسطيني، في ظلِّ العلاقات الغير متكافئة بين الطَّرفين، ولا سيَّما السيطرة الإســـرائيلية علـــى الحدود والمعابر، وتحكمه بالإطار الجُمركي، ومواصفات وكميات ومصادر الاستيراد، وكل ما سبق يُعتبر استلاب حقيقي لمُقدرات العمل التنموي الفلسطيني.

إنَّ التجارة الخارجية الفلسطينية وعلى مدار السنوات المُمتدة من العام 1995 حتى العام 2019، بقيت تتصف بأنَّها تجارة استهلاك، أي أنَّ حجم الواردات السِّلعية الأجنبية أكبر بكثيـــر من حجم الصادرات، وهذا مُؤشر على هشاشةِ البنى الاقتصادية الفلسطينية في مجـــال الإنتـــاج

[1] لوكسمبورغ، روزا. مرجع سابق. ص 33.

(البنى الإنتاجية)، تزامناً مع سلوك اجتماعي ذو نزعة استهلاكية، عُزِّزَ بعد بدءِ تطبيق السياسات النيوليبرالية التي جاءت بها "الفياضية" بعد العام 2007.

بقي حجم التجارة الخارجية يُفهم ضمن إطار ثنائية السِّياسة والاقتصاد، والتفاعل الكبير بينهما في الحقل الفلسطيني، فأينما وُجدت حالة اللااستقرار السياسي، ترافق معها تغيُّـر كبيـر لحجم التِّجارة الخارجية على وجه التخصيص، وتَبَدَّلَ الواقع الاقتصادي الفلسـطيني عمومـاً. ولذلك، فإنَّ نسب البطالة والفقر تلازمت مع دِّراسة مؤشر التجارة الخارجية، باعتبارهما مؤشراً ثالثاً من مؤشرات تعذُّر "التنمية التحررية المُرتكزة على النَّاس".

3.3.2 البطالة والفقر

تُعَدُّ مشاكل البطالة والفقر من المشاكل الأكثر خطراً على بنية المجتمع، إذ تُهدّد تماسكه واستقراره، لأنَّها تَنْتُجُ عن صيرورة قوى الإنتاج داخل المجتمع، وما يترافق مـع ذلـك مـن اختلافات للبُنى الاجتماعية، ومآلات تلك الاختلافات على مستويات التشغيل والفقـر والعـوز.[1] ولذلك ستعبر مؤشراً قياسياً في "السياق الفلسطيني" حول تعذر نموذج التنمية محل الدّراسة.

1.3.3.2 البطالة في "السياق الفلسطيني"

تعتبر البطالة حسبما جاءت بها منظمة العمل الدّولية بأنها حالة لكل من هو ضمن إطار سن العمل، والمُقدر بخمسة عشر عاماً، بحيث يكون قادر على العمل، وباحث عنـه (أي أنّـه يبحث عن العمل)، إلّا أنه لا يجد السبيل إليه، ولا يحصل عليه.[2] وكانت البطالة منذ قدوم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلةً أساسيةً يُعاني منها المُجتمع الفلسطيني. وعلى مدار سنواتٍ مديدة، بقيت نسب ومعدلات البطالة في "السِّياق الفلسطيني" ضمن أعلى المستويات على الصعيد العالمي، ولا سيّما نسبة البطالة في قطاع غزة. مع الإشـارة إلـى أنَّ المُعضـلة

---

[1] هرمز وآخرون: ***البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري***. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**.سـوريا. مجلد 30، عدد5\2008. ص114-117.

[2] وكالـة وفـا للأنبـاء والمعلومـات الفلسـطينية. البطالـة فـي فلسـطين. 25\4\2020. للمزيـد انظـر التـالي: https://bit.ly/3dfTaBq

الأساسية ليست في وجود البطالة بحد ذاتها، وإنَّما في نسبها العالية والمتغوِّلة في صفوف المجتمع الفلسطيني.

منذُ قيام السلطة الفلسطينية، وهي تخوض غمار محاولة خلق حلولٍ لمشكلة البطالة المُرتفعة في نسبها، إلَّا أنَّ تلك الحلول اصطدمت بكتلة صلبة من المُحددات الداخلية والخارجية المتعددة، مثل طبيعة النظام الاقتصادي النيوليبرالي الفلسطيني، وما نتج عنه من سياسات تُحابي تطلُّعات قلة قليلة من الناس، إذْ أنَّها تُعتبر مشكلة بنيوية ومتأصلة في بنية النظام الاقتصادي – السياسي، إلى جانب الواقع الاستعماري وسياسات الجهات المانحة.[1]

تُعتبر دراسة البطالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من أكثر المواضيع التي تُحرك حالة الجمود السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهي مُرتبطة بالأجل الطويل الذي يُتمثل في تراكم رأس المال، والنمو الاقتصادي، والقدرة الإنتاجية، والميزان التجاري. ويُبيّن الشكل التالي معدلات البطالة الكلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال السنوات المُمتدة من العام 1995 حتى العام 2019.

بقيت نسَبُ البطالة في السياق الفلسطيني مُحتكمةً للواقعين السياسي والاقتصادي الفلسطينيين، وارتفعت خلال الأوقات الغير مُستقرة سياسياً، وهو ما يُبينه الشكل التالي رقم (9)، فبينما كانت معدلات البطالة تنخفض تدريجياً من العام 1996 حتى العام 1999 لتصل إلى 12%، إلَّا أنَّها أخذت بالصُّعود مرة أخرى في العام 2000 نظراً لاندلاع انتفاضة الأقصى، وما تزامن معها من توقف لعجلة الاقتصاد الفلسطيني، وانحصار المساعدات، وتحجيم نطاق الأعمال الخاصة، وعودة جزء كبير من العمال الفلسطينيين الذين يعملون لدى الاحتلال ليمسوا عمالاً بلا عمل، وما تزامن مع ذلك من عمليات عسكرية إسرائيلية مثل عملية "الدرع الواقي".[2] إذ وصلت معدلات البطالة أوجها في العام 2002، إذ كانت 31.2%.[3]

---

[1] الرضيع، حسن: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية. دنيا الوطن. 4\7\2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2w5mlGs

[2] بدأت عملية الدرع الواقي في مارس من عام 2002، وتحديداً في 29 من ذلك الشهر، وقامت خلال السلطات الإسرائيلية باقتحام كل المدن الفلسطينية.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. نيسان 2014. ص57. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39hogXu

على طول المقطع الزمني المُمتد من العام 1995 – 2019، ثمة ملاحظة مفادها أنَّ مُشكلة البطالة بقيت مُشكلةً مُتأصلةً في الاقتصاد الفلسطيني، أي في بنيته الرئيسية. ورغم صعود نسب البطالة وهبوطها وفق المحددات الخارجية، إلَّا أنَّها نسبياً بقيت مُرتفعة. وتعود تلك المُشكلة إلى التشوه الهيكلي في طبيعة عمل الاقتصاد الفلسطيني المُؤطَّر بالاتفاقيات الاقتصادية والسياسية، مثل اتفاقيتي أوسلو وباريس الاقتصادية، إلى جانب سياسات الحصار والتجزئة التي حاولت على الدَّوام خلق واقع فلسطيني موسوم بالتَّشتت والعزل، من أجل إجهاض أي محاولة هادفة إلى نشوء اقتصاد فلسطيني موحّد وقوي.

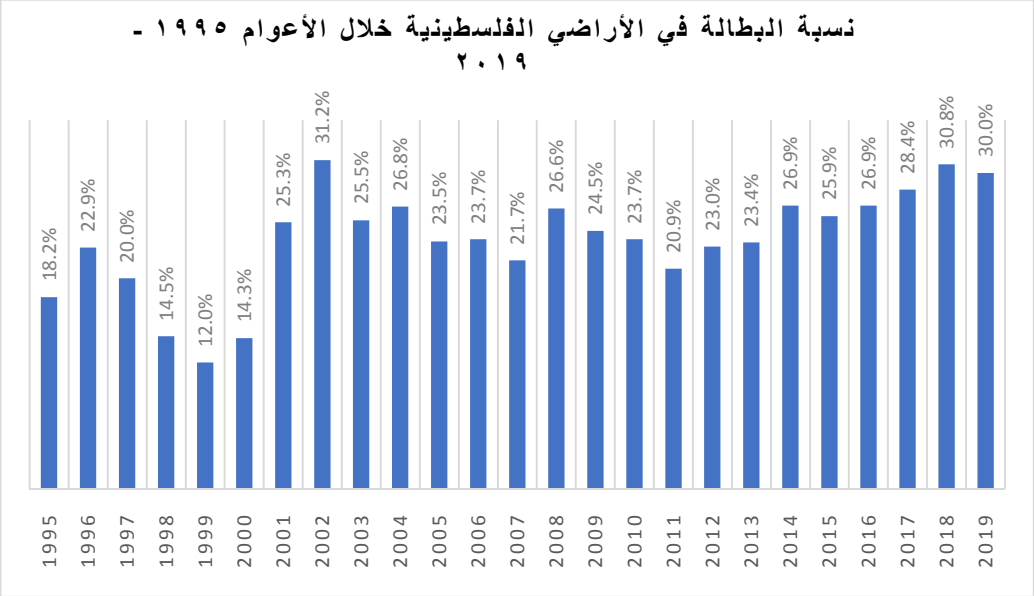

شكل (9): البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 خلال الأعوام 1995 – 2019.[1]

بقيت البطالة في قطاع غزة على مدار الحقبة الزمنية الممتدة من دخول السلطة الفلسطينية، أكبر بكثير من البطالة في الضفة الغربية. ويعود السَّبب الرئيسي في ذلك إلى الحصار البري والجوي والبحري، القائم والمفروض على قطاع غزة، بحجة الضرورات الأمنية الإسرائيلية منذ حزيران 2007.[2] إلى جانب الكثافة السكانية العالية في ظل جغرافيا صغيرة جداً. ونلاحظ من الشكل التالي رقم (10) أنّ نسبة البطالة في الضفة الغربية في سنة 2019

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. مرجع سابق. ص57.

[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأمم المتحدة. حصار غزة. 21\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/344Oieb

كانت حوالي 15%.[1] بينما في قطاع غزة وصلت إلى 45%.[2] الأمر الذي يُعبّر عن حجم الكارثة الاقتصادية – الاجتماعية الزاخرة في ذلك القطاع الجنوبي.

إنّ سياق دراسة البطالة، باعتبارها من أهم المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، لا يُمكن فصله عن ما سبق من المؤشرات العاملة، والتي تُبين تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، والمُتمثلة في قدرة الفلسطيني على النفاذ إلى موارده الطبيعية، وكذلك قدرة الفلسطيني على التجارة الخارجية. فثمة ارتباط عضوي وتشابك بين البطالة والمؤشرين السابقين، إذ يؤثر كل منها على الآخر، والبطالة في بعضِ مُسبباتها تتعلق بنتاج وتراكم طويل الأمد لتعذُّر المؤشرين السالفين.

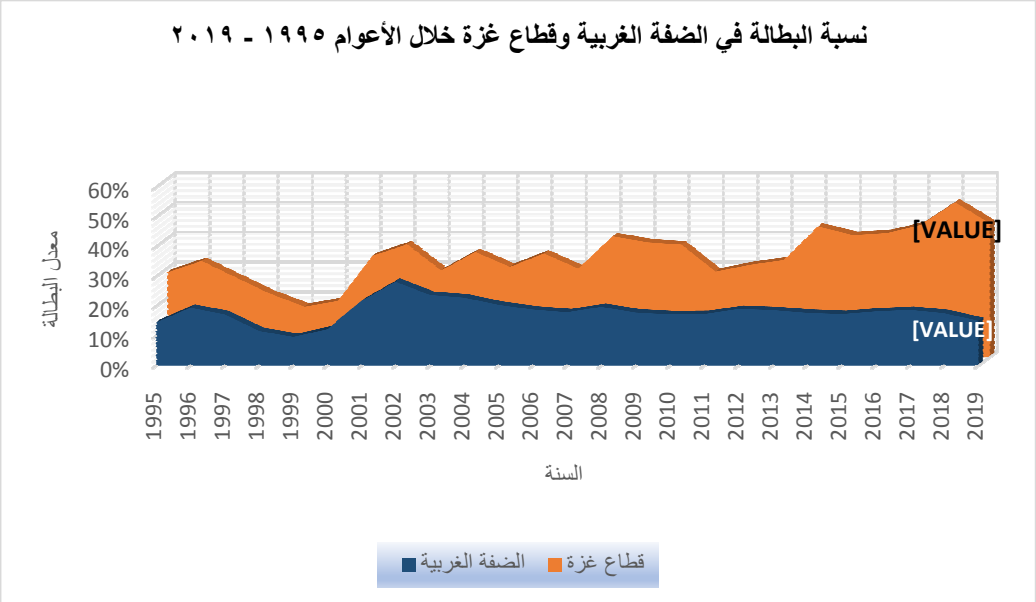

شكل (10): نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 1995 – 2019.[3]

بقيت نسب البطالة الفادحة معتمدة بالدرجة الأولى على سياسات الاستعمار الاستيطاني، والمتمثلة في استلاب الموارد الطبيعية من هامش خيارات المجتمع الفلسطيني، والتحكم بالأرض، والمياه، والثروات، والمعابر، والحدود. بينما كان للبنى الداخلية والمرتبطة بطبيعة النظام الفلسطيني النيوليبرالي، دوراً كبيراً في تفاقم المُشكلة، من خلال الاستثمار لسنوات طويلة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. مرجع سابق. ص58.
[2] المرجع السابق. ص59.
[3] المرجع السابق. ص58 – 59.

في قطاع الخدمات الغير مُنتج، ذلك القطاع الذي لم يساهم في تراكم رأس المال قط، بل حوّل فئات كبيرة من القوى العاملة في المجتمع إلى القطاع البيروقراطي. وفي ذات الوقت، كان لسياسات الدول المانحة دوراً في عدم تمكين المجتمع الفلسطيني في قدرته على الإنتاج والعمل. لأنّ الدعم الخارجي ورغم أهميته، إلَّا أنَّه توافق مع منظومة الاستعمار الاستيطاني، ليكوِّنا أداة مُركبة وجديدة من أدوات السيطرة على خيارات المجتمع الفلسطيني الهادفة إلى إحداث التنمية.

تتزامنُ مشكلة البطالة في "السِّياق الفلسطيني" مع مستوى المعيشة، ومشكلة الفقر. ورغم عدم الوضوح المنهجي الكامل لآليات العلاقة السببية الرابطة بين نسب البطالة وواقع الفقر، في ظل وجود حالات من الفقراء على رأس عملهم، والعكس صحيح، فثمة عاطلين عن العمل ليسوا ضمن إطار خط الفقر.[1] إلَّا أنَّ البطالة والفقر، من أهم المؤشرات التي أطَّرت الاقتصاد الفلسطيني على مدار سنوات عديدة، والمدة الزَّمنية طويلة الأمد أظهرت تفاعلهما سويَّاً.

تلعب العديد من المتغيرات دوراً كبيراً في خلق الفقر في المجتمعات، إلَّا أنَّ البطالة هي أحد أهم الأسباب وأكثرها شيوعاً، فآثار البطالة المباشرة وغير المباشرة جعلت العديد من الاقتصاديات في أنحاءٍ مُختلفةٍ من العالم تعاني. إذْ أنَّ فقدان الدخل، واستخدام المدخرات، وما يتزامن معه من تشرد، وسوء تغذية محتملة، تؤدي إلى مستويات معيشة دون مستوى خط الفقر.[2] وإنطلاقاً من ذلك، بات مهماً إدراج مستوى المعيشة ضمن إطار مؤشرات "التنمية التحررية المُرتكزة على الناس".

2.3.3.2 الفقر و"التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

كانت ولا زالت مشكلة الفقر واحدة من أهم المشاكل التي تستهدف العالم برمته، إذ أنّ وجود الفقر لا يقتصر على العالم النامي فحسب، بل في العالم الصناعي والمتقدم. وبقيت جيوب وأحزمة الفقر منتشرة في أعتى المدن كلندن ونيويورك، مع مراعاة الاختلاف في الدّرجة.

[1] David, Muhammad: *Relationship between Poverty and Unemployment in Niger State*. **IImu Ekonomi Journal**. Vol. 8(1). March 2019. P72. For more look: https://bit.ly/3aTfE9C

[2] Hinteregger, Tess: *A Global Dilemma: How Unemployment Creates Poverty*. **Borgen Magazine**. October 3, 2017. For more look: https://bit.ly/2RmAOFy

ومن ذلك، انطلقت مقاربة بين التنمية بمفهومها الشّامل والفقر، واعتبر الثاني نقيض الأولى ونافياً لها.

تزايد الاهتمام بمشكلة الفقر العالمية بعد اختتام قمة "كوبنهاجن" الدولية الهادفة للتنمية الاجتماعية في عام 1995، ومنها عُرِّفَ الفقر آنذاك بأنَّه "حالة الفئات الاجتماعية المحرومة من إمكانية الوصول إلىْ موارد متوفرة، أو أنَّها محرومة من استخدامها، ولذلك فإنه يتعذّر عليهم تلبية حاجاتهم الأساسية اللازمة للحياة الكريمة".[1]

إنَّ الفقر غير مرتبط بالبُعد المادي الفردي فقط، بل ثمة طبيعة مُركبة للفقر، يؤثر من خلالها على قدرة الإنسان في الوصول إلى الموارد المتوفرة في الصّحة والتعليم (الضرورات المادية الجماعية)، والمسكن والملبس (الضرورات المادية الفردية). وكل ما سلف يجعل من الفقر ظاهر اجتماعية تؤثر تأثيراً عضوياً في "التنمية التحررية المُرتكزة على الناس".

يُنظر إلى الفقر باعتباره فقراً في الخيارات التي يستطيع الإنسان القبض عليها من أجل المشاركة في صنع التنمية الشّاملة، وتحقيق الرفاهية، وبالتالي فإنَّ انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع هو حرمانٌ لنسبةٍ كبيرةٍ منهم في فرص المُشاركة في عملية تنمية ذات المجتمع، والارتقاء به. فالفقر مؤشر قياسي يُعبّر عن قدرة، أو عدم قدرة فئات اجتماعية معينة في المُشاركة في صنع التنمية في مجتمع معين. وهذا ما أشار إليه أمارتيا صن عندما أطَّر التنمية كحرية، باعتبارها في أحد أبعادها التحرر من الفقر والعوز.

يُفسِّر الاقتصادُ السياسي الفقرَ باعتباره نتاج توزيع غير عادل للثروات، أي أنَّ اكتناز فئة صغيرة جداً لنسبة عالية من الثروات، فاقم من القاعدة البشرية العريضة التي تعيش تحت ظروف مترهّلة وتُعاني من الفقر. ويرتبط توزيع الموارد والثروات بشكلٍ وثيق بالدّخول والقدرة على المشاركة في الإنتاج، ويرتبط أيضاً بأسباب ذاتية محصورة بإمكانيات الفرد، أو أسباب بنيوية تُؤطر قدرة الفرد على تجاوز الفقر، مثل نمط الاقتصاد المعمول به.

[1] القزاز، سعيد: الفقر في فلسطين. برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. رام الله. آب 1998. ص5. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bcXMX6

3.3.3.2 الفقر في الأراضي الفلسطينية

ما فتئ المجتمع الفلسطيني يُعاني من الفقر، لوجود العديد من العلل والمُسببات، وأهمها الاستعمار الاستيطاني الذي بقي يعمل على استراتيجية "استلاب التنمية" من الشّعب الفلسطيني،[1] عن طريق السّيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني على مدار مقاطعٍ زمنية متواصلة. وبالتالي ثمة مُحددات كثيرة، سواء كانت داخلية أو خارجية، عملت تراكمياً ومع الوقت على تفاقم مشكلة الفقر، وإفقار الشعب الفلسطيني بطريقة واعية ومقصودة.

تشير البيانات الرسمية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أنَّ نسبة الفقر حُسِبَت بالاعتماد على أنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين، ووصلت آخر إحصائية لتلك النِّسبة إلى 29% في العام 2017 (لأنّ دورة تحديث المؤشر كل خمس سنوات)، وهذا يعني أنَّ ما يُقارب ثلث الشعب الفلسطيني فقير. وفي قياس تلك النسب تم اعتماد أسرة مرجعية لهذا القياس، والتي تتكون في "السياق الفلسطيني" من خمسة أفراد (إثنين منهما بالغين، وأطفال ثلاثة). واعتمد خط الفقر لتلك العائلة ما يُقارب 672 دولاراً أمريكياً (2470 شيقل إسرائيلي). بينما كان خط الفقر الشديد (المدقع) لذات الأسرة 536 دولاراً أمريكياً (1974 شيقل إسرائيلي)، وكانت نسبته في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 حوالي 17%.[2] والشِّكل التالي رقم (11) يُبيّن نسبة الفقر والفقر المُدقع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2017.

---

[1] يقصد باستلاب التنمية (De-development)، أن تحدث تنمية عكسية لصالح الاستعمار الاستيطاني في "السياق الفلسطيني"، وذلك من خلال السيطرة على قوى العمل، والموارد الطبيعية، والحدود، وبنى الإنتاج، وبالتالي تصبح التبعية التي يوصف بها "السياق الفلسطيني" أداة مهمة من أدوات استلاب التنمية.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حوالي 13 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات. 13\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2xfBSnc

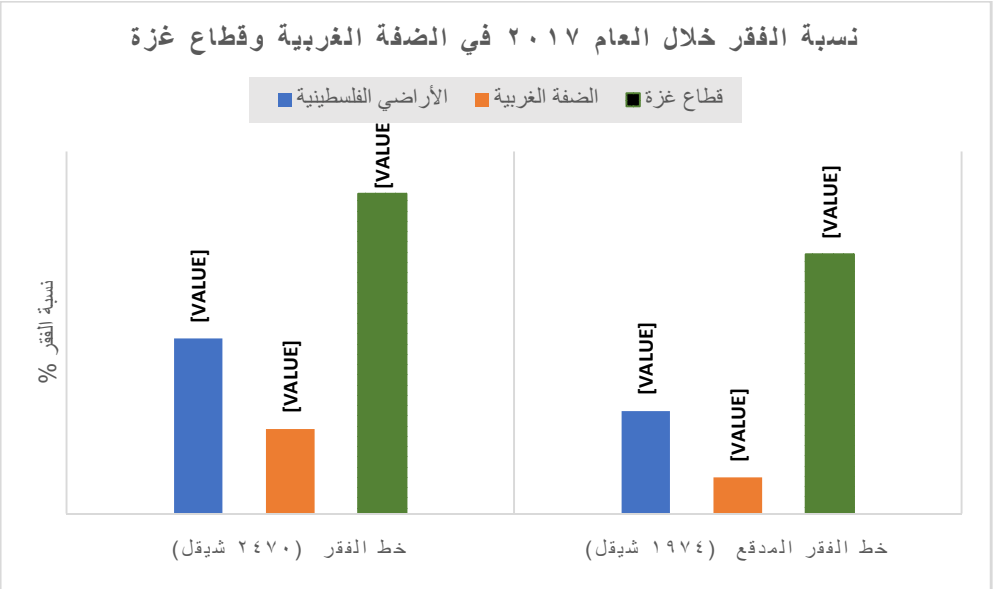

شكل (11): نسبة الفقر خلال العام 2017 في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967.[1]

أخذ قطاع غزة خصوصية عالية جداً، جراء الحصار الاستعماري الاستيطاني الذي بقي يقبض على إطاره الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولذلك كانت نسبة الفقر في قطاع غزة أكثر بثلاثة أضعاف من الفقر في الضفة الغربية. بينما كانت نسبة الفقر الشديد في قطاع غزة أكثر بسبعة أضعاف منه في الضفة الغربية. الأمر الذي يُبيّن أثر سياسات الحصار الاستعمارية الإسرائيلية في الدرجة الأولى على فقر وعوز المجتمع الفلسطيني، لما تؤدي إليه من تحجيم لحجم التجارة الخارجية، وكذلك تحديد دخول العناصر الأساسية في عملية الإنتاج.

بقيت نسب الفقر مرتفعة على طول الفترة الزمنية الواصلة بين العام 1995 حتى العام 2017، وكانت أدنى نسبة لها في العام 1995 بحوالي 14%، بينما كانت في العام 2003 بنسبة 35.3% وهي أعلى نسبة سُجِّلت في المجتمع الفلسطيني، جراء تفاقم الأزمة الاقتصادية بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى.[2] انظر الشكل التالي رقم (12).

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **حوالي 13 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات**. مرجع سابق.

[2] حلس، رائد: الفقر في الأراضي الفلسطينية. شبكة الحوار المتمدن. ع4187. 17\8\2013. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2VLFCX5

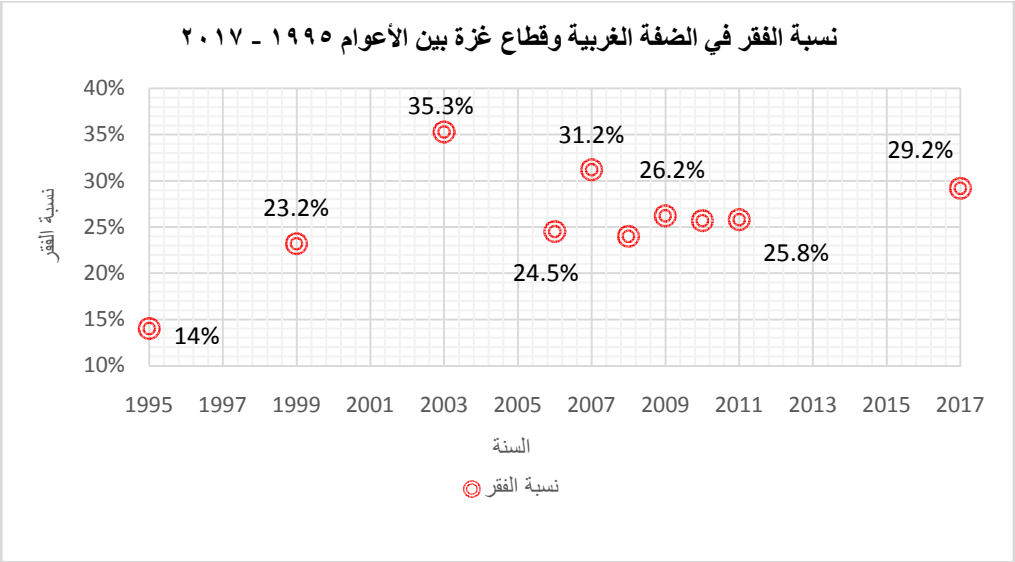

شكل (12): نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967.[1]

4.3.3.2 إجمال: البطالة والفقر

إنَّ بيانات وإحصائيات البطالة والفقر، تُدلِّل على معدلات كبيرة وخطيرة يعاني منهما المجتمع الفلسطيني. فالشكلين التاليين رقم (13، 14)، يبيِّنان أنَّ خط اتجاه معدلات ونسب البطالة والفقر بقيت في ارتفاع مستمر بشكلٍ عام، وهذا ما يمأسس لارتباط حقيقي بين البطالة والفقر في السياق الفلسطيني، إذْ أنَّ ارتفاع معدلات البطالة على الأجل الطويل ارتبطت بارتفاع نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967.

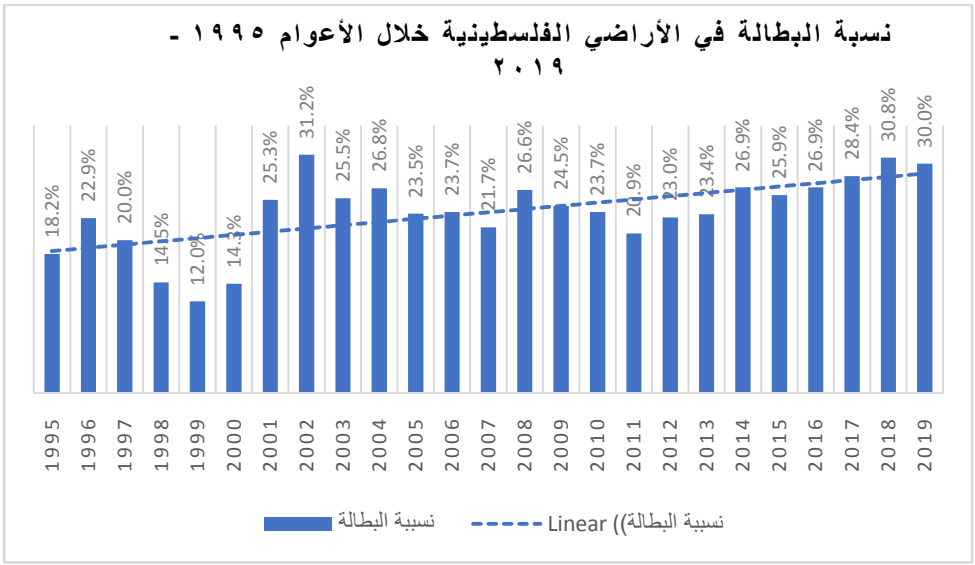

شكل (13): اتجاه معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967.

[1] حلس، رائد: مرجع سابق.

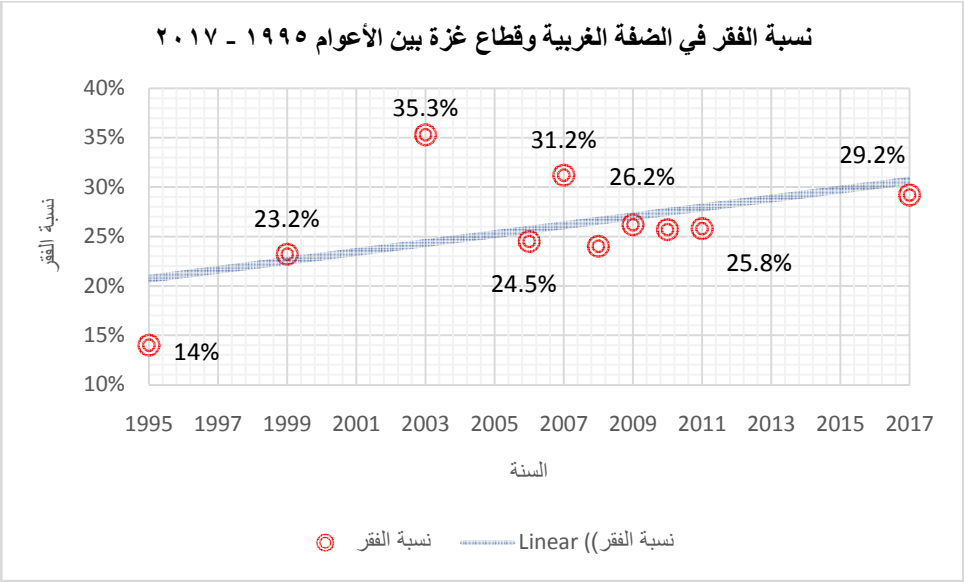

شكل (14): اتجاه نسب الفقر نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967.

لا تزال البطالة بالتَّزامن مع الفقر من المعوِّقات الكبرى التي تعترضُ آفاق العمل التنموي الفلسطيني، وهنا فإنَّ حالة الصِّراع التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، لا يُمكن عزلها عن نموذج التنمية محط الدِّراسة، فالظُّروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية المُرتبكة، أدَّت بشكلٍ كبير إلى بون شاسع في مستوى المعيشة بين الأثرياء والفقراء، وساهمت في تراجع النمو الاقتصادي، وتزايد حالة اللااستقرار الاجتماعي الذي ترافق مع ما سبق.

4.2 خلاصة الفصل: تعذر نموذج التنمية

إنَّ التأطير الأولي "للتنمية التحررية المُرتكزة على النّاس"، اعتبر التنمية مقاربة لتدخلاتٍ هادفة، ذات غرض عام سامي ورامي إلى توسيع الخيارات الفردية والجماعية المُستدامة للإنسان إلىْ أقصى الحدود.[1] فالتنمية المقصودة هيَ مقاربة من أجلِ الإنسان وبواسطته، حيث أنَّ الإنسان هو الغاية وهو الوسيلة من هذا النموذج التنموي.

في ظلِّ الحديث عن مظاهر بائسة لكل من قدرة وصول الفلسطيني إلى موارده الطبيعية، إلى جانب عجز الميزان التجاري الفلسطيني لصالح الواردات، بالتزامن مع نسبةٍ من الفقر باتت تُقارب ثلث الشعب الفلسطيني، إلى جانب ما يُقارب ثلث القوة العاملة تحت مُسمى البطالة، فإنَّ

[1] نخلة، خليل. مرجع سابق. ص20.

ذلك كله يُقيد قدرة الإنسان على المُشاركة في التنمية، وبالتالي فإنَّ ثمار التنمية تصبح عصـــيَّةً على التحقيق. أي أنَّ النموذج التنموي التَّحرري والمُرتكز على الإنسان يُصبح غير فاعل، فـــي ظلِّ العقبات الوجودية التي قيَّدت الإنسان الفلسطيني (المجتمع الفلســطيني)، وأطَّــرت هــامش خياراته من الموارد الطبيعية، والتجارة الخارجية، وفرص العمل ومستوى المعيشة.

ثمةَ العديد من المُحددات الخارجية، التي قادت بُنى المجتمع إلى مربـــعِ الإخفـــاق فـــي المُشاركة في العمل التنموي الفلسطيني، ذلك الإخفاق الذي طغى على عملية التنمية الفلســطينية على مدارِ سنواتٍ عديدة. فوجود ريع الجهات المانحة، ورغم أهميته، إلَّا أنَّه بقيَّ لعنةً في سياق الواقع الفلسطيني، وتزامنه مع واقعٍ استعماريٍّ استيطانيٍّ مُمَأسس وفق ضرورات وعقيدة أمنيـــة – رأس مالية كولونيالية عزَّز من وجود ذلك الواقع، ولا سيما انطلاقاً من تسويق مقولة ثمـــار "العملية السلمية". حيث رُبطت استمرار العملية السَّلمية بثمار "الريع" المُتدفق إلـــى الأراضـــي الفلسطينية المُحتلة في العام 1967.

في ضوء ما سبق من المُتغيرين السابقين (الجهات المانحة، والاستعمار الاســتيطاني)، فإنَّ التقاءهما مع طبيعة النظام الاقتصادي – السياسي النيوليبرالي تعتبرُ متغيرات مُستقلة مُفسِّرة لظاهرة تعذُّر التنمية التي وُضِّحت مؤشراتها في هذا الفصل، ولذلك فـــإنَّ الفصـــول اللاحقـــة تتمفصل حول المتغيرات المُستقلة السابقة، من أجل كشف الستار عن الآلية التي يعمل بها كـــل متغير مُستقل على حدى.

الفصل الثالث

دور سياسات الاستعمار الاستيطاني في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

الفصل الثالث

دور سياسات الاستعمار الاستيطاني في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

1.3 توطئة: وهم التنمية في سياق الاستعمار الاستيطاني

يُعتبر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في العام 1967، موجة ثانية من موجات المدّ الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، على اعتبار أنَّ الموجة الأولى تجسَّدت في وجود وهجرة يهود الحركة الصهيونية إلى أراضي فلسطين التاريخية. حيثُ تَظَاهَر وجودهم في مستعمرات صهيونية يهودية مُقامة على أراضي الفلسطينيين الذين هُجِّروا منها عام 1948 إبان حدوث النكبة، وعلى إثرها تمَّ احتلال ما يُقارب 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

منذُ العام 1967، بقيت سُلطات الاستعمار الاستيطاني تُمسك بزمام الأمور في إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، من خلال قوة غير مشروعة، صيغت وفق منظومات سيطرة مُتعددة هادفة إلى استلاب الأرض، وتأتي أدوات السيطرة تلك على سبيل المثال، وليس الحصر، في شكل القوانين العسكرية التي تُطلق بين الحين والآخر من قبل الحاكم العسكري المسؤول، أو من خلال المستوطنات المنتجة للمعازل. إلَّا أنَّ للقدس الشرقية حالة استثنائية كانت وما زالت ترافق وضعية تلك المدينة، في ظلِّ السيطرة الإسرائيلية المُطلقة عليها.

كان احتلال عام 1967 إمعان جديد وواضح في توسيع نطاق السّيطرة الاستعمارية الاستيطانية على ما تبقى من مساحة فلسطين التاريخية، ولا سيما السيطرة على كل ما تحتويه الأرض الفلسطينية على حدود عام 1967، سواء كانت موارد طبيعة، أو مُقدرات وميزات رافعة للاقتصاد الوطني الفلسطيني، كحركة التجارة الخارجية وحريتها. الأمر الذي ارتد مباشرة على مستويات معيشة المجتمع الفلسطيني، وعلى سوق العمل الخاص به.

كان يُمكن أن ينتقل الفلسطينيون من حالة الفقر المدقع إلى حالة الرخاء والثراء، إلَّـا أنَّ سلوكيات الاستعمار الاستيطاني لا تلتقي مع آمال التنمية. بل تسعى على الدَّوام من أجل فرض السيطرة، من أجل تأطير خيارات التنمية للمجتمعات المُستَعمَرة والمُستَوطَنة.

يُناقش هذا الفصل تعذر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" من منظور فاعلٍ موضوعي ووجودي ذو سياسات استعمارية استيطانية، ولذلك فإنَّ نظرية الاستعمار الاستيطاني تظهر وبوضوح كأداة تفسيرية، لتوضيح آليات العلاقة بين العامل المستقل، وتأثيره على المتغير التابع، من خلال إدراج مؤشرات قياسية كمية ونوعية، تتمثل في قدرة الفلسطيني على الوصول إلى الموارد الطبيعية، وحجم التجارة الخارجية، ومستويات البطالة والفقر.

2.3 الاستعمار الاستيطاني والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية

يرتكز منطق الاستعمار الاستيطاني على السيطرة على الأرض، وبدون الأرض تُمسي فكرة الاستعمار الاستيطاني نظريةً مُجردة من التطبيق، ومُفرغة من منظومات السيطرة الخاصة بها. وعملت إسرائيل خلال نهجها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967، على إحكام قبضتها على الأرض، والسيطرة عليها سيطرة حقيقة بما تحتويه من موارد طبيعية فلسطينية وخاصة بالمجتمع الفلسطيني. وبالتالي أصبح هناك تأطير للخيارات الفردية والجماعية، وباتت كل من الأرض الفلسطينية في الأراضي المحتلة لعام 1967، ومصادر المياه، وأملاح وموارد البحر الميت، تحت السيطرة الإسرائيلية، تفعل فيها ما تشاء، وقتما تشاء.

1.2.3 إسرائيل ومصادرة الأرض الفلسطينية

تعتبر قضية الأرض وحكمها مسألة جوهرية وأساسية في تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولا يُمكن عزلها عن البيئة السياسية – الاقتصادية، وهي متأصلة في الأدبيات الصهيونية التوسعية، فاتخذ الفكر الصهيوني من الأرض الفلسطينية نقطةَ ارتكازٍ منْ أجلِ إقامة وطن قومي لليهود، إذ أنَّ الطروحات التوسعية للاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المُحتلة منذُ العام 1967 لم تنقطع. وبقيت المساحات الفلسطينية تقل مع مرور الزَّمن بعلاقة

عكسية، والشكل التالي رقم (15) يُبيِّن التناقص المتتالي في الأرض الفلسطينية لصالح الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

شكل (15): تناقص الأرض الفلسطينية مع الزمن.[1]

ترتبط الأرض ارتباطاً وثيقاً ووجودياً بالسَّكان الفلسطينيين، ولا سيما خيارات السكان المُرتبطة بالموارد الطبيعية التي تكتنزها الأرض، سواء كانت خيارات تنموية، أو نشاطاتهم ومشاريعهم الهادفة إلى التقدم والازدهار والرخاء. وجاءت المشاريع الاستيطانية التوسعية منذ انطلاقها عام 1967 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بغية إعادة هندسة "السياق الفلسطيني"، وترتيب جديد للحيز المكاني، من خلال منظومات السَّيطرة الإسرائيلية الاستيطانية على العديد من الأراضي الفلسطينية. إلى جانب خلق عملية ترتيب جديدة للديمغرافيا الفلسطينية والإسرائيلية، من خلال ترحيل السَّكان الفلسطينيين، على حساب تكثير وتعزيز الوجود الاستيطاني الإسرائيلي، وهذا بدوره شكَّل عملية مقصودة وهادفة إلى خلق تنظيم اجتماعي – ديموغرافي جديد في واقع الأراضي الفلسطينية، وحياة سكَّانها اليومية.

إنَّ سرديات التاريخ ووقائع الحاضر، تُظهر استخدام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للعديد من الطرق والأدوات من أجل فرض استيلائها وسيطرتها على الأرض، لتُمسي أدوات

[1] Aljazeera. Palestine land loss since 1917. Jan 29, 2020. For more look: https://bit.ly/2SHkvmY

تحكم وسيطرة لا تُنتج إلَّا معازلاً مُتفرقة يقطنها الفلسطينيون بالحد الأدنى من السيطرة عليها، ومن أبرز تلك الأدوات ما يلي:

1.1.2.3 التشريعات والقوانين

عمِدَت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى محاولة تقنين أعمال الاستيلاء والسيطرة على الأرض الفلسطينية من خلال الرجوع إلى قوانين قديمة كان معمول بها في الأراضي الفلسطينية في سنوات غابرة، وكانت تعمل سلطات الاحتلال على تضليل وتزوير تلك القوانين، لكي تمسي متناغمة مع تطلعاتها الاستعمارية الاستيطانية. كما أنها لجأت إلى استحداث قوانين وتشريعات جديدة لذات الرغبات والأهداف.

يعتبر "قانون أملاك الغائبين" لعام 1950،[1] و"قانون استملاك الأراضي" لعام 1953،[2] من أبرز الأمثلة على التشريعات والقوانين التي لجأت إليها سلطات الاحتلال. ومكنت تلك القوانين السلطات الإسرائيلية من السيطرة على أملاك اللاجئين والنازحين بطريقة ملفوفة بقشرة قانونية تُلبي تطلعات استعمارية استيطانية، وبحجة غياب أهل الأرض الذين أُبعِدوا عنها قصراً، وبعذر عدم استخدامهم وفلاحتهم لها لفترات زمنية طويلة ومتواصلة.[3]

في سياق ما تقدم، ومنذ العام 1967، مروراً بفترة "العملية السلمية"، استحدثت السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة أوامراً عسكريةً لفرض السيطرة الاستعمارية على الأراضي الفلسطينية، بدعوى وبحجج أمنية واهية وبقوة الإكراه، وكذلك من أجل التحايل على "اتفاقية جينيف الرابعة"،[4] لإباحة مصادرة أرض ما، من قبل دولة احتلال ما، في حال كان هناك

---

[1] يمنح قانون أملاك الغائبين السلطات الإسرائيلية السيطرة على أراضي الفلسطينيين الغائبين، ويقصد بالغائبين الذين هجروا من فلسطين عام حتى تشرين الثاني من عام 1947.

[2] هو قانون استملاك الأراضي الصادر في سنة 1953، ويكون الاستملاك بهدف المشاريع العامة، لأي أرض كانت.

[3] هواري، يارا: **الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي: كيف يقاوم الفلسطينيون**. شبكة السياسات الفلسطينية. 9 أبريل 2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2zyzqd9

[4] نصت اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 على مبادئ تلزم دولة الاحتلال في حال احتلالها لأراضي دولة أخرى، مثل منع ترحيل السكان، والحفاظ على الحالة القانونية لتلك الأراضي.

سبباً أمنياً وجيهاً. في حين كانت الأراضي الفلسطينية المُصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تُستخدم وبذريعة الأمن، من أجل توفير مساحات لبناء مستوطنات يهودية، لا تخضع لذات القوانين العسكرية التي خضعت لها الأراضي الفلسطينية في مناطق (ب)، و(ج) تحديداً، وهي بذلك تُمأسس لعملية فصل عنصري كامل ومُمنهج، هادفة لإعادة إنتاج الجغرافيا الفلسطينية من منظور جيوسياسي واستراتيجي جديد.

تنوعت الوسائل الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وتمثَّلت أبرزها في الرجوع إلى إرث القوانين القديمة لمصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين وجعلها أراضي عامة.[1] أي أنَّ السّلطات الإسرائيلية، ارتكزت على القوانين العثمانية والإنجليزية والأردنية القديمة، من أجل تقويض تلك القوانين لمصالحها الاستيطانية، وتحويل أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967 إلى "أراضي دولة".[2] مع الإشارة إلى أنَّ المقاطع الزمنية التي حُكمت فيها الجغرافيا الفلسطينية من قِبَلِ الدولة العثمانية، أو بريطانيا، أو الأردن، لم تكن هناك أراضٍ تُصادر وتُصبح ملك عام للدولة الحاكمة، بل سُميت الأراضي آنئذٍ "بالأراضي الأميرية"، أي أنَّها تخضع لنظام ضريبي معين، مع الاحتفاظ بحقوق الملكية من قبل أصحابها.[3] ولذلك فإنَّ "أراضي الدولة" هي استحداث جديد من قبل الحركة الاستيطانية ومُركب على أيدولوجيا صهيونية هادفة إلى نهب الأراضي الفلسطينية، والاعتداء على حقوق الملكية، من أجل الإمعان في السيطرة الإسرائيلية على السّكان الفلسطينيين.

استمرت السلطات الإسرائيلية في تطبيق التشريعات والقوانين الاستعمارية الاستيطانية، ولم تكن "العملية السلمية" تُشكّل أي رادعٍ لها، بل حملت بنوداً واتفاقيات عديدة عزَّزت من وجود مختلف القوانين والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى السَّيطرة على الأرض، وتقطيع وحدتها الوطنية والجغرافية.

---

[1] هواري، يارا. مرجع سابق ذكره.

[2] أراضي الدولة، هي الأراضي المعلن عنها كأراضي دولة، أي أنها تستخدم للتدريبات العسكرية، ومنطاق إطلاق النار. أو الأراضي المسجلة كأراضي دولة، وهي الأراضي التي تعتبرها إسرائيل ملكاً لها، وباعتبارها تابعة للأراضي المحتلة عام 1948. وأينما ورد مصطلح أراضي الدولة فإنه يشير إلى ذلك.

[3] سفاريني، علي: ***مسألة الأرض في المفاوضات: حقوق ملكية الأراضي الأميرية في فلسطين.*** **مؤسسة الدراسات الفلسطينية.** ع17\ 1994. ص131-140.

2.1.2.3 منطق الاستيطان، وإنتاج المعازل

يعتبر الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غـزة منـذُ العـام 1967 تطبيقـاً عمليـاً للاستراتيجية الصهيونية التي تعود أصولها إلى العام 1882.[1] وعملت العقيدة الاستعمارية مـن خلال نشاطات الاستيطان المُختلفة على شرذمة التواصل الحيِّزي الفلسطيني، ولا سيما التواصل الحضري، الأمر الذي أعاق عملية التطور والنمو. وعلى الرّغم من انطلاق "العملية السَّـلمية"، والاتفاق في سياقها على إعلان المبادئ (أوسلو) كقاعـدة انطـلاق ووفـاق، إلَّـا أنَّ التوسـع الاستيطاني لم يتوقف، بل استمر في مناطق الضفة الغربية حتى وصل عدد المسـتوطنين إلـى أكثر من 700 ألف مستوطن نهاية عام 2019.[2] وبالتالي فإنَّ الاستيطان قضى علـى منـاطق (ج)، التي تعتبر خزان الازدهار والنمو والتقدم للمواطن الفلسطيني، ومكان تعزيزه في خياراته التنموية. انظر شكل رقم (16).

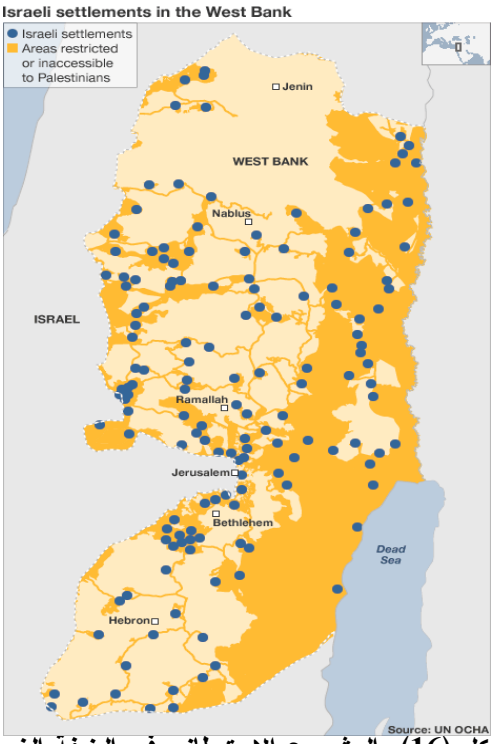

شكل (16): المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية.

[1] خمايسي، راسم: استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية. م10. ع37\ شتاء 1999. ص17. للمزيد انظر: https://bit.ly/3cPZvlq

[2] أبو عيشة، أبو سمرة. بعد "شرعنة" واشنطن للاستيطان.. مـاذا يتبقـى مـن الضـفة الغربيـة. وكالـة الأناضـول. 2019\11\20. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Yir2ab

تنظر سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومجالس المستوطنات إلى الأراضي المُقام عليها المستوطنات في الضفة الغربية، على أنَّها مواقع وموارد استراتيجية بحتة، يجب أن تبقى وتتوسع، لأنها مُرتبطة برواية تاريخية، وأخرى دينية أيدولوجية. ولذلك أمست مجالس المستوطنات تُسيطر على 39% من مساحة الضفة الغربية، ولا سيما بعد فك الارتباط الأحادي عن قطاع غزة في العام 2005،[1]

تُشارك مجالس المستوطنات بشكلٍ فعال في أسرلة حلول القضية الفلسطينية، لتكون حلولاً جيوسياسية، وليست سياسية – اقتصادية، من خلال تقسيم الجغرافيا الفلسطينية إلى جيوب وكنتونات ومعازل متفرقة عن بعضها البعض، حسبما تقتضيه المصلحة الاستيطانية لاستلاب كل مقومات العملية التنموية الفلسطينية.

ثمة حقيقة لا غُبار عليها، أنّ الاستيطان أداة سيطرة على الأرض، والمياه، والموارد الطبيعية بمُجملها. إلى جانب قدرته على تغيير وقائع الأرض، لتُمسي الجغرافيا الفلسطينية معازلاً مُحاطة بالمستوطنات اليهودية، ومُرتبطة ببنى تحتية كاملة لخدمة الاستيطان دون السماح للفلسطينيين باستخدامها، تقضم حوالي 295 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية سواء كانت بطريقة مباشرة (الشوارع)، أو بطريقة غير مباشرة (الحزام الأمني للأراضي المحيطة بالشوارع) كما يظهر في الشكل رقم (17).[2]

تم تأطير المواطن الفلسطيني في خياراته التنموية، وحرمانه من أي عملية تخطيط قطرية أو إقليمية متماسكة، إلى جانب ظهور الازدواجية الخدماتية في المناطق الفلسطينية نظراً لانعدام الاتصال الجغرافي بين الحيز الفلسطيني.

---

[1] المصري، هاني: الضفة الغربية: بين انحسار السلطة الفلسطينية ومخاطر التوسع الإسرائيلي. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. 20 أيار 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UtvwJK

[2] الطرق الالتفافية الصهيونية في الضفة الغربية. مركز رؤية للتنمية السياسية. 13 مايو 2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2CDbJlw

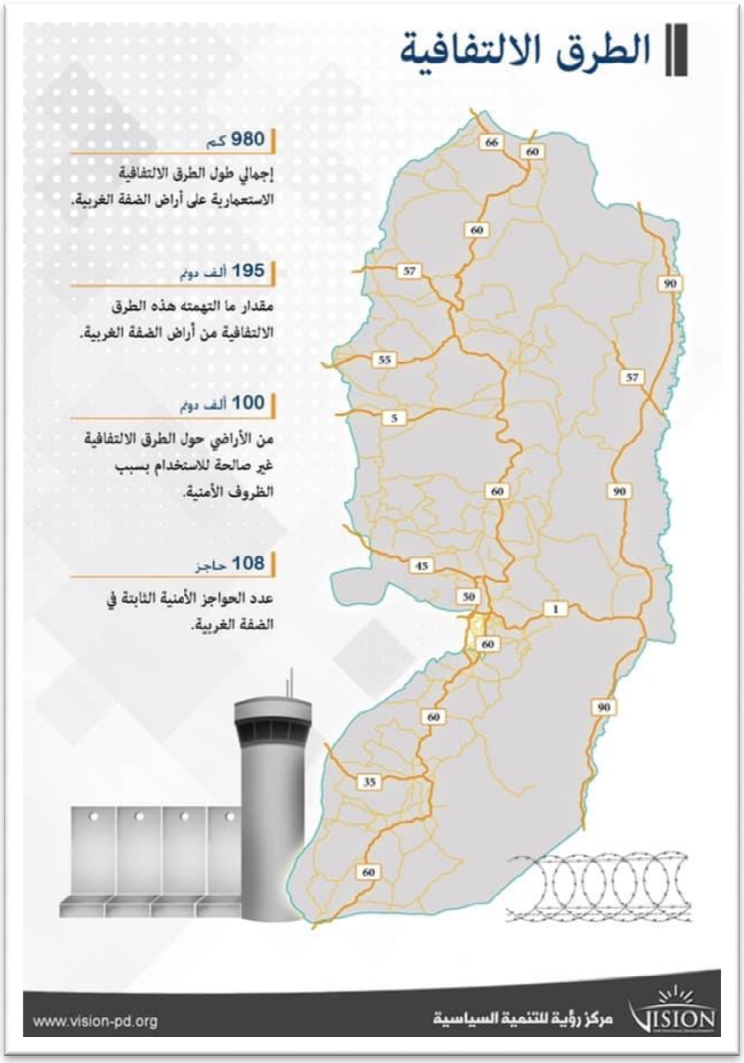

شكل (17): الطرق الالتفافية، والفصل العنصري.[1]

3.1.2.3 الممارسات الاستعمارية في سياق "العملية السلمية"

لم تكن "العملية السلمية" وبنودها المُتفق عليهـا أداة إيقـاف للمخططـات والمشـاريع الاستعمارية الاستيطانية، بل عززت من سيطرة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وتزايد الاستيطان الصهيوني مع "العملية السلمية" في العـام 1993 فـي الضـفة الغربية، وتمظهرت النشاطات الاستيطانية على اعتبار أنَّ "العملية السلمية" فاتحة لشهيتها نحـو التَّوسع ومصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية، لصالح التَّوسع الاستيطاني، واتخاذ العديد مـن الإجراءات أحادية الجانب، ولا سيما في ظل تقسيمات المناطق إلى (أ) و(ب) و(ج).

[1] مركز رؤية للتنمية السياسية. الطرق الاتفافية الصهيونية في الضفة الغربية. 13 مايو 2020. للمزيـد انظـر التـالي: https://bit.ly/2SEtcyb

أسفرت اتفاقيات "العملية السلمية" عن عناية إسرائيلية كبيرة بالأرض الفلسطينية، ففي اتفاق أوسلو (1)، وفي البند الرابع تحديداً، حيث ورد أنّ "الضفة الغربية وقطاع غزة يُعتبران من قبل طرفي الاتفاق وحدة مناطقية واحدة، ويجب المحافظة على وحدتهما وسلامتهما خلال الفترة الانتقالية".[1] إلَّا أنَّ ذلك لم يحدث، وعُزلت الضفة الغربية عن قطاع غزة، وشُدِّد الحصار الإسرائيلي على القطاع في العام 2007.[2] بينما ورد في أوسلو (2)، تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق جغرافية مُتباينة في نطاق الصلاحيات الفلسطينية، الإدارية منها والأمنية، وهما (أ)، و(ب)، و(ج)، كما يظهر في الشكل التالي رقم (18).[3] وتُعتبر أراضي المنطقة (ج) عصب أي عمل تنموي، إذ لا يُمكن الحديث عن أي تجربة تنموية دون السيادة الفلسطينية عليها، لما تحتويه من مُقومات للازدهار والنمو.

رغم ارتباط التقسيمات السابقة بجدولٍ زمنيٍّ خمسي حُدِّد باتفاقيات الحل النهائي، إلّأ أنَّ التوليفة السالفة من التقسيمات التي نص عليها اتفاق أوسلو (2) عام 1995، كانت وسيلة ناجحة استخدمتها السلطات الإسرائيلية من أجل سلب الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في ظل عدم الالتزام الإسرائيلي بالاتفاق المعقود بين الطرفين، للوصول إلى قضايا الحل النهائي مثل الأمن، والحدود، والمياه، والمستوطنات، والقدس، واللاجئين، والأسرى. وبالتالي، فإنَّ الإبقاء على تقسيمات أوسلو، عمل على منع أي محاولة للتطور الفلسطيني على الأرض، وفرض السيطرة الإسرائيلية على أكبر قدر ممكن من المساحة الفلسطينية لصالح المستوطنين، وبالتالي تقليص حجم الموارد التي يستخدمها الفلسطينيون لتلبية احتياجاتهم الأساسية واليومية.[4]

---

[1] دائرة شؤون المفاوضات. اتفاقية أوسلو (اعلان المبادئ – حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية). 19\11\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cuC2al

[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA). حصار غزة. 26\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2C4QwjQ

[3] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA). المناطق (ج). 3\6\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cVVtcJ

[4] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (بيتسيلم). سياسة التخطيط في الضفة الغربية. 11 تشرين الثاني 2017.. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dgzfli

شكل (18): تقسيم الضفة الغربية وفق اتفاق أوسلو (2).[1]

أمست مناطق (ج) أراضٍ مواتية لزرع بُؤر استيطانية استعمارية والتَّمدد فيها، وإقامة طرق وخطوط نقل التفافية خاصة باستخدام المستوطنين في ظل سيطرة إسرائيلية مطلقة عليها، وفي ذلك مُحاكاة عملية ومنهجية لما تمَّ القيام به قبل العام 1948، عندما زُرعت المستعمرات والمستوطنات في فلسطين التاريخية أولاً، ثم أُعلنت الدولة. فمن مستوطنات الضفة الغربية ومستعمراتها، يلوح بالأفق سيناريو إلحاق الضفة الغربية بحدود دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتخصيصاً في ملف الشروع بضم الأغوار الفلسطينية، والمستوطنات المقامة على أراضي (ج)، كنموذج لتلك الممارسات الاضطهادية.

[1] Palestinian Academy Society for the study of the international affairs (PASSIA). **Interim (OSLO 2) Agreement, Taba, 28 September 1995**. For more look: https://bit.ly/3iFoc7a

عملت إسرائيل من خلال تقسيمات أوسلو (2) على عزل البلدات والقرى الفلسطينية، وحصار السكان الفلسطينيين في مناطق جغرافية صغيرة، وبالتالي تأطيرهم في هامش صغير من خيارات التطور والبناء والازدهار، نظراً إلى أنَّ مُعظم الاحتياطي من أراضي المُدن والبلدات والقرى يقع ضمن نطاق المنطقة (ج)، وهي المنطقة المُسيطر عليها بشكلٍ مُطلق من قبل السلطات الإسرائيلية. وما ينعكس من ذلك على المستوى الرّسمي كتحديد نطاق نشاطات السلطة الفلسطينية في تقديم الخدمة للسكان الفلسطينيين، إلى جانب تحديد قدرات المجتمع الفلسطيني ذاته، ولا سيما في المجالات الاقتصادية كالزِّراعة واستخراج المعادن. وتُشكل مناطق (ج) الحيز المكاني والحيوي للنشاطات الاقتصادية المختلفة كالزراعة مثلاً.[1]

4.1.2.3 معضلة الفصل العنصري الإسرائيلي، وسياسات الجدار وضم الأراضي

في ظل استمرار اتفاقيات "العملية السَّلمية"، التي نصت من خلالها اتفاقية أوسلو على "أنه لا يجوز لطرفي الاتفاق أي يقوما بأي تغييرات على أرض الواقع تُغَيِّر من الوضع القائم للضفة الغربية وقطاع غزة".[2] وفي حزيران من العام 2002 تحديداً، شرع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي بقيادة "أرئيل شارون" بخطوات أحادية الجانب، ولا سيما تلك المُتمثِّلة بتغيير وقائع الأرض الفلسطينية، من خلال إنشاء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على الجهة الغربية من الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، مخالفة بذلك تشريعات المجتمع الدولي، وكذلك اتفاقيات "العملية السلمية" التي تعود إلى بدايات العام 1993.[3]

كان جدار الفصل العنصري أداة سيطرة جديدة، سلب من خلالها الاستعمار الاستيطاني العديد من الأراضي الزراعية، والموارد الطبيعية، والمياه الجوفية، وكذلك عمل على عَزْلِ قرى فلسطينية كاملة، تقع في الجهة الشمالية الغربية، والغربية، والجنوبية الغربية عن أراضي الضفة الغربية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين.

---

[1] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (بيتسيلم). **سياسة التخطيط في الضفة الغربية**. مرجع سابق.

[2] دائرة شؤون المفاوضات. **اتفاقية أوسلو (اعلان المبادئ – حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)**. مرجع سابق.

[3] معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). خطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. القدس. آذار 2009. ص1-6. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2XUAhhM

يُقدر امتداد الجدار الذي يُطوّق الضفة الغربية من جهتها الغربية، من الشمال إلى الجنوب، بطول 770 كم، منه 51 كم فقط يقع على خط الهدنة (الخط الأخضر)، بينما يقع الجزء الأكبر على أراضي الفلسطينين داخل حدود عام 1967. ولذلك فإنَّ الجدار يعزل حوالي 733 كم^2 من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، أي ما نسبته 13% من مجمل مساحة الضفة الغربية المُقدرة بـ 5661 كم^2، لتكون خلف الجدار من الجهة الغربية له.[1] انظر الشكل رقم (19) الذي يوضح جدار الفصل العنصري باللون الأحمر.

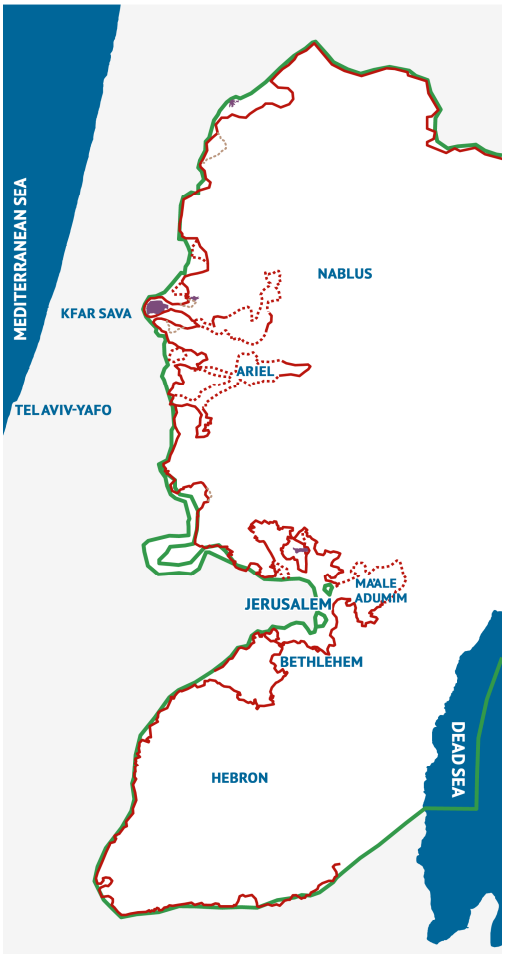

شكل (19): جدار الفصل العنصري، وسلب الأرض الفلسطينية.[2]

أدى جدار الفصل العنصري الإسرائيلي إلى قطع تواصل بعض القرى الفلسطينية بمراكزِ المدن، إلى جانب عزل القرى عن أراضيها الحيوية والخصبة للزراعة. وبهذا فإنَّ

[1] معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). خطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مرجع سابق. ص2.

[2] Beteslem. Arrested development. 26\6\2020. For more look: https://bit.ly/2GzwNLT

معضلة جدار الفصل العنصري الإسرائيلي منذُ بدايته في العام 2002، تم سياقها بذرائع أمنية، في حين أنَّ وقائع الأرض أظهرت أنَّ ثمةَ أهداف أخرى كانت ذات أهمية أكبر، ومُتأصلة في مشروع الجدار، ولا سيَّما سياسة سلب المزيد من الأرض الفلسطينية، والسيطرة الأكبر على الموارد المائية وآبار المياه، إلى جانب تعزيز وجود المجال الحيوي للمستوطنات الإسرائيلية، وفي المقابل محاصرة وعزل وتجزئة المجتمع الفلسطيني في مدنه وقراه.

انسحب جيش الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة في عام 2005، وفُكِّكت المستوطنات ضمن خطة وضع أسسها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرئيل شارون"، وسُمِّيت آنذاك بخطة "فك الارتباط"،[1] وعلى إثرها تمَّ اخراج ما يُقارب 8600 مستوطن.[2] وتباعاً لتلك الخطة، تمَّ تضييق الخناق على حدود قطاع غزة برياً وبحرياً وجوياً، وشُدِّدت وتيرة ذلك الحصار في العام 2007، ليكون كما يظهر في الشكل التالي رقم (20)، وهو العام الذي وقعت فيه مأساة الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني.

باتَ الفلسطينيون في قطاع غزة منذُ العام 2007، معزولين بشكلٍ كامل عن بقية الأراضي الفلسطينية، دون أن يكون لهم أي ممر آمن بين القطاع والضفة الغربية، وفي ذلك تفتيت لوحدة الأراضي الفلسطينية، التي ضمنتها اتفاقيات أوسلو، الأمر الذي اعتبر بأنَّه انحلال أحادي وصارخ عن اتفاقيات "العملية السلمية".

لم تتوقف سياسات الفصل العنصري، ولا منهجية ضم الأراضي الفلسطينية عند تفتيت الضفة الغربية، أو عند جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، أو عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية فحسب. بل استمرت المشاريع التَّوسعية في الأرض الفلسطينية ليُعلن في حملة دعائية لإحدى الانتخابات الحكومية الإسرائيلية في العام 2020 عن مشروعٍ توسُّعيٍّ جديد يتوافق مع طروحات "صفقة القرن"، ولا سيما مقترح "بنيامين نتنياهو" المتمظهر في ضم الأغوار الفلسطينية وإلحاقها إلى أراضي دولة الاحتلال.

---

[1] تشير خطة فك الارتباط إلى العملية التي انسحب منها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأزال المستوطنات اليهودية من قطاع غزة.

[2] دنيا الوطن. الذكرى الثالثة عشر للإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. 12\9\2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3d2Qgyq

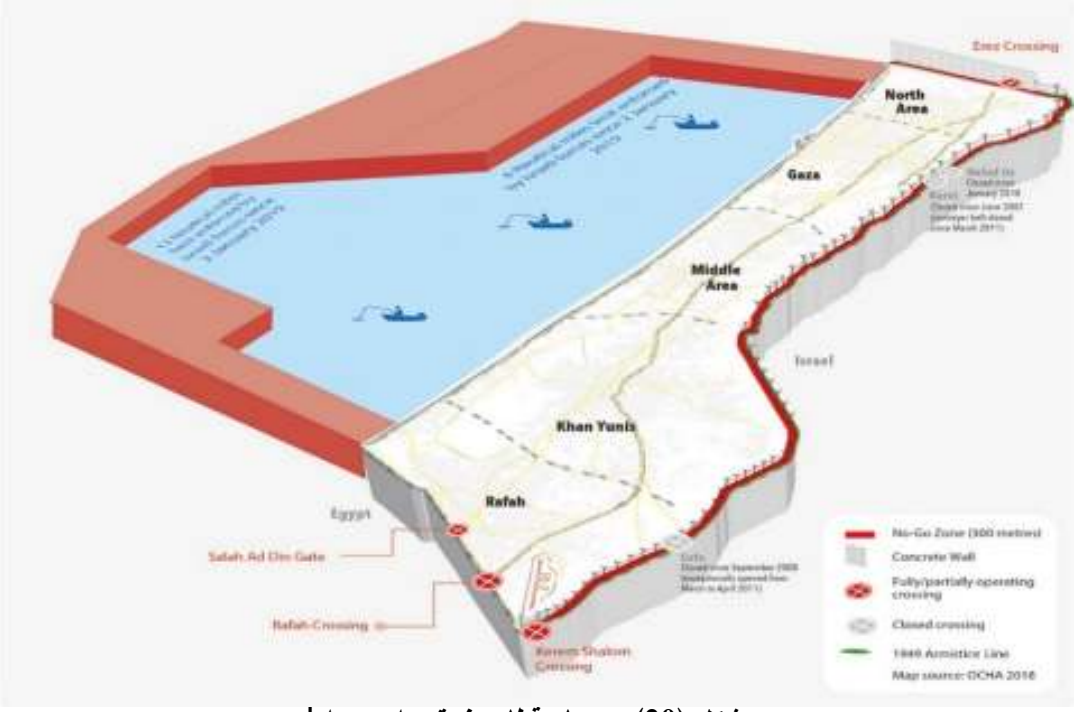

شكل (20): حصار قطاع غزة برا وبحرا.[1]

تُعتبر الأغوار الفلسطينية شرياناً رئيسياً يُغذِّي مجمل الأراضي الفلسطينية المُحتلة، ومن الصعب تخيُّل قيام دولة فلسطينية مُستقبلية ومستقلة باقتصادٍ وطنيٍّ شُجاع دون مناطق الأغـــوار البالغة مساحتها ما يُقارب 29% من مساحة الضفة الغربية، أي ما يُعادل 1664 كم^2 من أصـــل 5661 كم^2. وتمتدُ الأغوار من بيسان شمالاً، إلى جنوب البحر الميت بطول 153 كـــم، ومـــن منتصفِ نهر الأردن شرقاً، إلى بداية السفوح الشَّرقية للضفة الغربية.[2] كما يُبيِّن الشكل التـــالي رقم (21).

تُشكِّلُ الأغوار الفلسطينية مخزوناً استراتيجياً، ومنطقـــة ذات خصـــائص جيوسياســـية واقتصادية فريدة الوجود في مناطق الضفة الغربية، إذْ تأخذ الأغوار الفلسطينية المنطقة الأولى زراعياً في الضفة الغربية، وتُقدر مساحتها الزراعية بحوالي 50% من المســـاحات الزراعيـــة للضفة الغربية، وتُزوّد سوق الضفة الغربية بـــ 60% من حاجته من الخضار، إلى جانب أنَّهـــا

[1] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني. الوضع الطـــارئ فـــي غـــزة. 7\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/34L3VYQ

[2] مركز أبحاث الأرض (LRC – POICA). قوات الاحتلال الاسرائيلي تستهدف منطقة الاغوار بمزيد من أوامر الهدم و الاخلاء. 4\6\2009. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3iCRwN1

تحتوي على 50% من موارد المياه الفلسطينية، لأنها تطفو على الخزان الشرقي للمياه الجوفية المُقدر حجمه بـــ 173 مليون م^3. وتضم الأغوار أيضاً حوالي 45% من المساحات الرعويـــة للضفة الغربية، و40% من حجم الثروة الحيوانية في الضفة الغربية.[1]

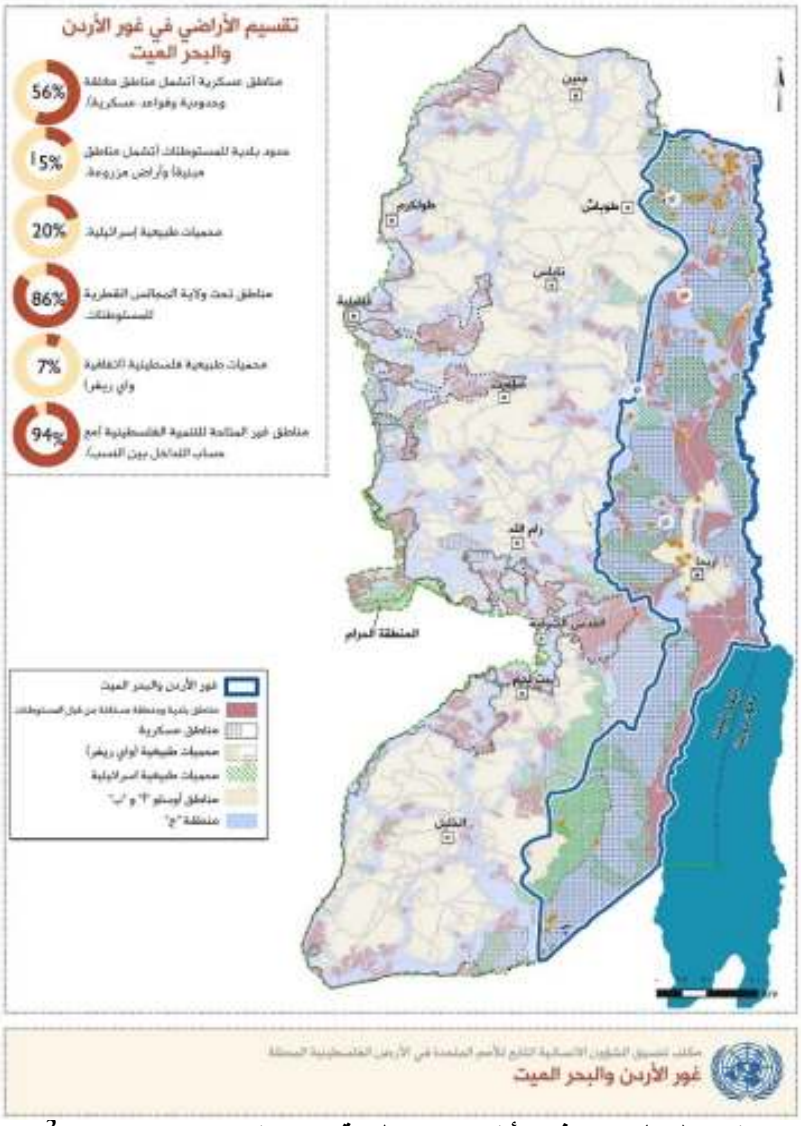

شكل (21): جغرافيا الأغوار الفلسطينية المهددة بالضم الإسرائيلي.[2]

إنَّ مجرد الشُّروع بعملية ضم الأغوار الفلسطينية لتُمسي مُلحقةً بأراضي دولة الاحتلال، هو مشروع متأصل في صلب الأدبيات الصهيونية، ويُعيد الذاكرة إلى أقوال رئـــيس الـــوزراء

[1] معالي، زهران. الأغوار الفلسطينية حقائق وأرقام. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفـــا). 4\10\2018. للمزيـــد انظر التالي: https://bit.ly/2Azh6Bg

[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية. غور الأردن والبحر الميت شـــباطفبرايـــر 2012. 1 مارس 2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2SJhsul

الإسرائيلي المؤسس "ديفيد بن غريون" في العام 1941، عندما وصف حدود دولة إسرائيل في ذلك الوقت بنهر الأردن من الشرق.[1] ثمَّ مُقترح "يغال ألون" الأمني في العام 1967.[2] ولذلك فإنَّ ضم الأغوار الفلسطينية هو استهداف مُباشر، واعي، ومقصود من أجل تقويض خيارات الكل الفلسطيني في قيام دولته المُستقلة، وسلب حقه في تقرير مصيره في قضايا التنمية والنمو والازدهار، إلى جانب تجزئة البنى الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، ليُمسي موزَّعاً على 224 جزيرة جغرافية فلسطينية غير متواصلة إلا بطرق، ومُحاطة بالمناطق العسكرية والمستوطنات الاستيطانية.[3] وبتحصيل حاصل يتم عبر ذلك ترسيخ نظام الفصل العنصري الإسرائيلي (الأبارتهايد).

2.2.3 مصادرة الموارد المائية الفلسطينية

تعتبر المياه واحدة من أساسيات الموارد الطبيعية الفلسطينية، بشقيها الجوفية والسطحية، وهي أيضاً من مُتطلبات العمل التنموي في مختلف الأراضي الفلسطينية. وتتضمن أراضي الضفة الغربية ثلاثة أحواض تُوفر ما يُقارب 679 مليون متر مكعب سنوياً من الماء، ولا يشترك الإسرائيليون جغرافياً في هذا الأحواض إلَّا بنسبة أقل من 20%، إلَّا أنهم يسيطرون على ما يزيد عن 80% من منطقة تخزين مياه الأحواض الجوفية.[4] ولذلك فإنَّ موضوع المياه باتَ من القضايا الشائكة التي تواجه العمل التنموي الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من البعد السياسي للمياه الفلسطينية طاغياً، وتمسي به قضية المياه غير قابلة للمساومة أو التنازل في سياق استعادة الحقوق المائية الفلسطينية التي يُسيطر عليها الاستعمار الاستيطاني بالقوة.

---

[1] السهلي، نبيل. إسرائيل وسرقة المياه الفلسطينية، الجزيرة. 24\1\2010. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dPzTWQ

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). المشاريع الاستيطانية 11\6\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/30EfaSD

[3] مصطفى البرغوثي. كلمة مسجلة حول مشروع صفقة القرن. 12\6\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3d1Li57

[4] Middle east online. Natural resources in Palestine robbed by Israel. 19\2\2020. For more look: https://bit.ly/2SSGKqj

1.2.2.3 المياه الفلسطينية في الأدبيات الصهيونية

منذ الوجود الاستعماري الاستيطاني الأول في فلسطين، بقيت قضية المياه أمراً سياسياً بامتياز، وكانت تُطرح أيضاً باعتبارها جوهراً جيوسياسياً إسرائيلياً. وعملت السياسات الإسرائيلية على الدوام على حرمان الفلسطينيين من وصولهم لمصادر المياه المتنوعة والخاصة بهم، بما فيها السطحية والجوفية على حدٍّ سواء.

صدرت العديد من التقارير وأوراق تقدير الموقف المحلية والدولية في تقييم وضع المياه في "السياق الفلسطيني"، والتي أشارت إلى أنَّ المدن والقرى الفلسطينية باتت مقفرةً وشحيحةً بالمياه في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها.[1] وخلال طيلة سنوات احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والممتدة منذ العام 1967، لمْ تَقِل الأهمية الاستراتيجية للمياه، عن الأهمية الاستراتيجية للأرض الفلسطينية وفق العقيدة الإسرائيلية، ولذلك بقيت عمليات المُصادرة مُستمرة دون انقطاع، لأنها قضية سياسية – اقتصادية، وجيوسياسية استراتيجية تنموية بحتة.

كانت وما زالت المياه الفلسطينية واحدةً من الأهداف المُتأصلة في صلب الأدبيات الصهيونية، وظهرت تلك التجليات في طلائع البعثات الهندسية والجيولوجية التي أوفدتها الحركة الصهيونية إلى الأرض الفلسطينية عام 1873، بالشراكة مع الجمعية البريطانية العلمية آنئذٍ.[2] وتجسّدت تلك الأهداف في مؤتمر الصهيونية الأول المعقود في المدينة السويسرية بازل، في أغسطس لعام 1897، وقال "تيودور هرتزل" آنذاك،[3] أنَّ "الدولة اليهودية تتموضع أسسها على حدودٍ شمالية تمتد إلى مياه نهر الليطاني".[4] ويُشير قول "هرتزل" في ذلك المؤتمر إلى أنَّ المياه كانت واحدة من بنك أهداف الحركة الصهيونية في الأراضي العربية، وهي أيضاً من مُرتكزات الوجود الجغرافي للمشروع الصهيوني وآفاق توسّعه واستدامته.

---

[1] السهلي، نبيل. مرجع سابق.

[2] كاظم، هاشم: **مياه الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأطماع الصهيونية والاحتياجات الفلسطينية**. ع64. العراق. جامعة البصرة (كلية الآداب). 2013. ص280.

[3] تيودور هرتزل (1860 – 1904) هو الأب الروحي، ووالد الصهيونية السياسية الحديثة.

[4] أبو الغزلان، هيثم: ***المياه: مدخل لاختراق الأمن القومي العربي وإشعال الحروب***. **الوحدة الإسلامية**. ع131\ نوفمبر 2012. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cHt9tS

تمأسست شركة "مكروت" في عام 1937 من أجل البدء بالدراسات الهيدرولوجية في الأرض الفلسطينية،[1] لتُولَدَ بعد ذلك في العام 1952 شركة "تاهال"،[2] والتي أوكلت إليها مهمة تنمية الموارد المائية في دولة الاحتلال الإسرائيلي.[3] تلك التنمية التي كانت تعمل وفق مبدأ "الاستلاب"، أي "استلاب" مُقدرات وحقوق الشعب الفلسطيني، التي كفلتها قوانين عدة، مثل قوانين جينيف.

ثمة دليل قاطع على أنَّ الحركة الصهيونية اهتمت بقضايا المياه في الأرض الفلسطينية. وقال "ديفيد بن غريون" في العام 1941 أنّه "لكي تكون الدولة اليهودية قابلة للبقاء والاستدامة، لا بد من أن تكون حدودها تشمل مياه كل من: نهر الأردن، ونهر الليطاني اللبناني".[4] وأعاد ذلك في العام 1955، عندما قال "أنَّ المعركة مع العرب هي معركة مياه بامتياز، ونتائج تلك المعركة مُحدِّدَةً لأفق ومستقبل الوجود الإسرائيلي في المنطقة في إطار المنطقة العربية".[5]

تُبين الأقوال السابقة المدى الكبير والصريح للربط الإسرائيلي بين المياه والأمن والوجود، ذلك الأمن الذي يُحقق ديمومة الاحتلال. وتجسَّدت السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية فور قيام الدولة الإسرائيلية في العام 1948، وكان ذلك في القرار الخاص بتأميم المياه في أغسطس لعام 1949، والذي من خلاله اعتبرت إسرائيل أنَّ المياه ملك حصري وعام للدولة الإسرائيلية.[6] بل أنَّ المياه في بادئ الأمر، كانت واحدة من مُحددات الحدود الجغرافية لدولة إسرائيل وفق ما جاء به "بن غريون". كما أنَّها باتت أيضاً من ضرورات الفكر الصهيوني التوسعي داخل أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة في العام 1967. إذ أنَّ الضرورة الإسرائيلية التي تتمفصل حول الأمن المائي الإسرائيلي، أمست من أهم مُحركات أدوات القوة العسكرية الإسرائيلية لاحتلال ما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[1] مكروت هي شركة المياه الإسرائيلية والتي تأسست من قبل المنظمة اليهودية في عام 1937، وشاركتها الحكومة الإسرائيلية في عام 1956.

[2] أنشأت شركة تاهال في عام 1952، وهي شركة متخصصة تقوم باستثمار الموارد المائية.

[3] كاظم، هاشم. مرجع سابق. ص281

[4] السهلي، نبيل. مرجع سابق.

[5] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

[6] المرجع السابق.

شَكَّلَ الاستعمار الاستيطاني لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بداية جديدة للسيطرة على مقدرات تلك المناطق، ولا سيما الموارد المائية فيها، سواء كانت مياه جوفية، أو حتى سطحية، إذ كانت السلطات الإسرائيلية تعيق وصول الفلسطيني إلى الموارد المائية، إلى جانب مصادرتها وسيطرتها المطلقة على الكثير من الموارد.

2.2.2.3 السيطرة الإسرائيلية على المياه الجوفية

تعددت غايات وأهداف الاستعمار الاستيطاني للأراضي الفلسطينية في عام 1967، إذ كانت المياه الفلسطينية في تلك الأراضي أولوية على رأس قائمة الأولويات. وقامت إسرائيل فور احتلالها للأراضي الفلسطينية بإصدار قرارات عسكرية تؤدي إلى السّيطرة الحقيقية والمطلقة على مصادر المياه كلّها، سواء كانت في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. ويُعتبر القرار العسكري الإسرائيلي الصادر في السابع من يونيو لعام 1967 من أهم تلك القرارات.[1]

استمرت القرارات العسكرية الإسرائيلية تباعاً من أجل عزل الفلسطينيين عن أي أداة ازدهار، أو سيطرة حقيقية على مواردهم الطبيعية المائية الضامنة لحقهم في تقرير المصير، ولا سيما قرار رقم (92)، لعام 1967، والقاضي بتعيين ضابط مسؤول عن المياه في الأراضي الفلسطينية من قبل المحكمة الإسرائيلية. وقرار رقم (158) لذات العام، والهادف إلى منع قيام أي منشأة مائية فلسطينية دون إذن أو ترخيص من قبل الضابط المُعين. وقرار رقم (508) لنفس العام، الرَّامي إلى إزاحة القانون الأردني، باعتباره عائقاً أمام منهجيات عمل السلطات الإسرائيلية.[2]

تجعل جملة القرارات العسكرية السابقة من قضية المياه ذات أهمية أمنية – عسكرية ملفوفةً بقشرة قانونية. الأمر الذي أدى إلى اعتقاد إسرائيلي تاريخي مفاده أن إدارة المياه، والسيطرة عليها في المناطق الفلسطينية، هي ضرورة أمنية واستراتجية، ذات ارتباطات تفاعلية وجوهرية مع قضايا التنمية من منظور الأمن الغذائي، والأمن المائي، اللذان يُنظر إليهما

[1] السهلي، نبيل. مرجع سابق.

[2] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

باعتبارهما وسيلة دفاع من أجل ردع كيانُ الاستعمار الاستيطاني أيةَ عقوبات إقليمية، أو دولية مُستقبلية مُرتقبة.[1] ولا سيما في ظل استمرار وتصاعد الإجراءات التعسفية المفروضة على مجتمع فلسطيني يعيش بأكمله تحت منظومات سيطرة الاستعمار الاستيطاني.

عززت جملة القرارات العسكرية الإسرائيلية من حكمِ القبضة الحديدة للسلطات الإسرائيلية على ملف المياه، وأدَّت إلى تغيير القوانين التقليدية المعمول بها، كالقوانين الأردنية. وبالتالي فإنَّ القرارات الإسرائيلية جاءت كتقنين جديد وجائر لتحديد وصول الفلسطيني إلى المياه الفلسطينية، وبالتالي حرمان الفلسطيني من حقه في المياه، من خلال منع تراخيص وأذونات إسرائيلية رسمية لأي مشاريع هادفة لحفر آبار مياه جديدة أو تطويرية، وهدم ما هو قائم من بنى تحتية، ولا سيما في مناطق (ج).

يقول الجيولوجي الألماني "كليمنس مسرشميد"، أنَّ السلطات الإسرائيلية لم تسمح بحفر آبار جوفية عميقة في الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967، وكل مشاريع آبار المياه التي حُفِرَت، أو تُحفر لا تتعدى كونها آبار سطحية وقزمة في عمقها، إذ أنَّها لا تصل إلى بطن الأحواض الجوفية الرئيسية".[2] ووفق مسرشميد، فإنَّ آبار المياه التي تسمح السلطات الإسرائيلية بحفرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، تُقلِّل من فُرص الفلسطيني في وصوله إلى المياه الجوفية من خلال فرض السلطات الإسرائيلية لتعقيدات ومعيقات كثيرة، وبالتالي فإنَّ مشكلة المياه في فلسطين هي مشكلة سياسية بامتياز.

بقيت السياسات الإسرائيلية، والحروب العسكرية المتعاقبة على غزة، واحدة من مصادر تهديد الوجود الفلسطيني على ذلك القطاع. وفي سياق ذلك، تأثرت شبكات المياه بتلك السياسات والحروب. ومع أن الحوض الساحلي الذي تطفو عليه كل جغرافيا قطاع غزة، يُعتبر المصدر

---

[1] كاظم، هاشم. مرجع سابق. ص288.

[2] سلامة، عبد الغني: ***الصراع على المياه في فلسطين: واقع وحلول.*** **مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.** ع257\ 2014. ص34

الرئيسي للمياه، إلَّا أنَّ حوالي 95% من مياه ذلك الحوض غير ملائمة للاستعمال البشري، ويحصل 40% من سكان قطاع غزة على 5–8 ساعات من الماء كل ثلاثة أيام.[1]

تعتبر أزمة المياه في قطاع غزة طبيعية في جزءٍ منها، نتيجة مستويات الملوحة الأفقية والعمودية، الحاصلة في مياه الخزان الساحلي. ثمَّ مُفتعلة ومقصودة في جزئها الآخر، بسبب العجز الكبير بين كميات ضخ المياه من آبار الحوض، وبين كميات التغذية التي تَرِد إلى الخزان سنوياً من خلال مياه الأمطار. وفي ذلك العجز كان للاستعمار الاستيطاني دوراً بارزاً، إذ تم حفر ما يُقارب 24 بئراً في غلاف قطاع غزة، من أجل استنزاف المياه الجوفية في الحوض الساحلي، وبسبب الطبيعة الجيولوجية ذات المسامية العالية المُكونة للطبقات العليا للمياه الجوفية، ارتفعت نسبة الأملاح في تلك المياه، واختلطت بمياه المجاري، بحيث لم تعد قابلة للاستخدام الآدمي.[2]

3.2.2.3 السيطرة الإسرائيلية على المياه السطحية

لم تكن المياه السطحية أقل تأثراً بالسياسات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية من أحواض المياه الجوفية. ويُعْتَبَرُ نهر الأردن مصدراً أساسياً للمياه السطحية الفلسطينية، بمعدل جريان تاريخي وسنوي باتجاه البحر الميت وصل إلى 1400 مليون متر مكعب.[3] ويشترك الجانب الفلسطيني المشاطئ للنهر عند الحدود الشرقية للضفة الغربية، مع كل من الأردن وسوريا ولبنان في الحقوق المائية وفق خطة "جونستون".

عملت إسرائيل من خلال مشاريعها التحويلية المقامة على نهر الأردن، على تخفيض معدل تصريف النهر من المنبع إلى البحر الميت، إلى حوالي 30 مليون متر مكعب سنوياً، ولذلك فإنَّ إسرائيل تحصل على النسبة الأكبر والتي تقارب 60% من مياه ذلك النهر. بينما

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. 23\5\2017. ص12. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3fCGgyp

[2] العشيري، دينا: ***موقع المياه في المشروع الصهيوني***. **مركز الابحاث لمنظمة التحرير**. ع257\ 2014. ص110.

[3] سلطة المياه الفلسطينية. نهر الأردن. 17\1\2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bZO4r9

تحصل الأردن على حوالي 25%، ورغم كون سوريا منبع نهر الأردن، إلَّا أنَّها لا تحصل إلَّـا على 15% من حجم المياه السنوي، ومُنعت فلسطين من أي حق في استخدام تلك المياه.[1]

إنَّ السيطرة الإسرائيلة على المياه السطحية عند نهر الأردن، تناقض جوهر التقسيم الذي جاءت به خطة "جونستون" لعام 1955، والتي أقرت بالحقوق المائية الفلسطينية لنهـر الأردن بمقدار 257 مليون متر مكعب سنوياً. وفي ذات السياق، فإنَّ السياسات الإسرائيلية عمِدت دائماً على السيطرة على ما يُقارب من 90% من مياه الينابيع في الضفة الغربية.[2] والمُقدَّر عددها بـ 56 عيناً ونبعةً تقريباً.[3] وكانت تلك السياسات تأتي أحياناً بدعوى الحجج العسكرية، أو من خلال تصنيفها محميات طبيعية، أو لأنَّها أصلاً تمت مصادرتها من خلال المستوطنات، أو من خـلال جدار الفصل العنصري. انظر الشكل رقم (22).

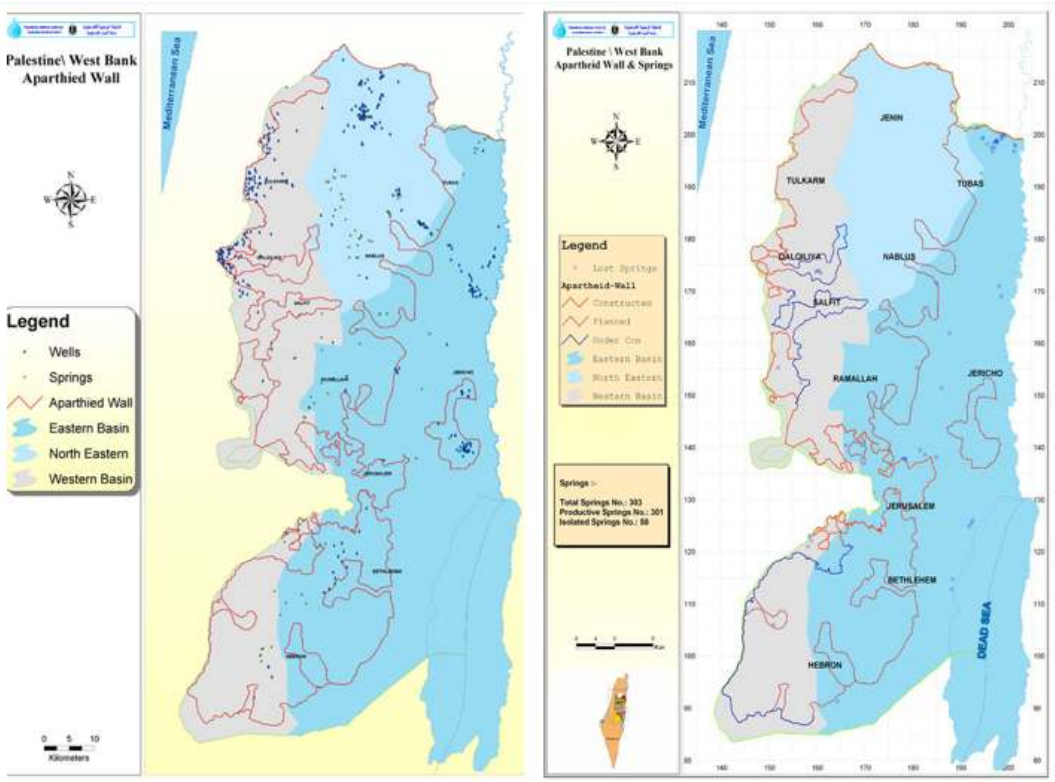

شكل (22): الموارد المائية وجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية.[4]

[1] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

[2] كاظم، هاشم. مرجع سابق. ص287.

[3] العشيري، دينا. مرجع سابق. ص110.

[4] سلطة المياه الفلسطينية. الجدار والآبار المعزولة. 14\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2GGPkWs

4.2.2.3 جدار الفصل العنصري والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية

اعْتَبَرَ المنطقُ الإسرائيلي جدارَ الفصل العنصري، والذي انطلقت عملية البدأ به في 23 من يونيو لعام 2002، ضرورة أمنية من أجل خلق قوة ردع مانعة للعمل الوطني الفلسطيني. إلا أنَّ خلف المسوغ الأمني، وقفت هناك العديد من الأهداف التي شُيِّد من أجلها جدار الفصل العنصري، ولا سيما لما له من تداعيات كبيرة جداً على الموارد المائية الفلسطينية، سواء كانت جوفية أو سطحية.[1] وتعتبر عملية إتمام بناء الجدار وفق ما هو مُوضح في الصورة السابقة رقم (22)، هي سيطرة مُطلقة ودائمة على حوالي 80% من المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية. ويستولي كذلك على الجزء الأكبر من الحوض المائي الشرقي، إلى جانب تعزيزه لواقع التقسيم الإداري، والأمني للأراضي الفلسطينية، ويُخرج المنطقة (ج) بما تحتويه من ثروات طبيعية من أي طرح فلسطيني جديد، لأي عملية سلام، أو حل نهائي.

5.2.2.3 قضية المياه في سياق "العملية السلمية"

أخذت قضية المياه حيزاً كبيراً في مفاوضات الحل النهائي، ولا سيما في الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. ولم تقل أهمية المياه بالنسبة للإسرائيليين، عن القضايا الأخرى للحل النهائي، سواء كانت قضايا الأرض، أو اللاجئين، أو المستوطنات. وتُجَسَّدُ تلك الأهمية في محاولة تحويل ملف المياه ليكون حصرياً لصالح السياسات الإسرائيلية. وعلى مدار مقاطع زمنية مختلفة، حيث كانت خلالها جلسات اتفاقيات "العملية السلمية" تُعقد سواء في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في عام 1978، أو في محادثات مدريد لعام 1991، إلى اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، وما بعدها، كانت المياه من القضايا التي لا يُمكن بدونها التَّوصل إلى أي مبادرة أو مقترح من شأنه أن يمأسس لسلام حقيقي، ومقبول من قبل الطرفين.

جاء في سياق اتفاقيات "العملية السلمية" اعتراف غير تفصيلي إسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية. وورد في اتفاق (أوسلو) أنَّ "إسرائيل تعترف بحقوق الفلسطينيين المائية في الضفة

[1] الجزيرة. جدار الفصل العنصري. 21\11\2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2LOly0S

الغربية، وسيكون هناك تفاوض مُستقبلي حولها من أجل التوصل إلى تسوية في سياق اتفاقية الحل النهائي للقضايا المُؤجلة". ولكن، جعلت كلمة "تفاوض مُستقبلي" من قضية المياه غير واضحة المعالم بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وتعتمد بشكلٍ مُطلق على حسن نوايا الطرف الأقوى في المعادلة. ورغم حلول عام 2020، إلا أنَّه لم يتم الاتفاق على قضايا الحل النهائي، وبقيت قضية المياه عالقةً دون أي حلول، أو استعادة لأي من تلك الحقوق المائية الفلسطينية.[1]

تأسست السلطة الفلسطينية بعد إعلان المبادئ (أوسلو 1)، باعتبارها نواة الدولة الفلسطينية المُستقبلية. وبهدف عملية نقل الصلاحيات الإدارية إلى السلطة الفلسطينية، ومن أجل تعزيز السلطة الفلسطينية في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيعه، فإنَّه ورد في اتفاق أوسلو (1)، في البند السابع الخاص بترتيبات الاتفاق الانتقالي، أنَّه سيقوم الطرف الفلسطيني بانشاء العديد من السلطات ومن بينها "سلطة إدارة المياه".[2] ولذلك تم إنشاء سلطة المياه الفلسطينية بقانون رقم (2)، عام 1996، لتتولى إدارة جزئية وهشَّه للمصادر المائية الفلسطينية. وخلال اتفاق أوسلو (2)، لم يتم تحديد دقيق لمدى أو نطاق السيطرة الفلسطينية على المياه في جميع المناطق المُصنفة، سواء كانت (أ)، أو (ب) أو (ج).[3] فالأرض فقط هي التي أُخضعت لهذا التقسيم، وكل ما هو تحت الأرض، كالمياه مثلاً، لم يدخل في حيّز التقسيم المدني\ الإداري والأمني.

كانت التقسيمات المائية وفق الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، غير عادلة في توزيع الحصص المائية للمياه الجوفية في الأحواض الثلاثة التي تقع في الضفة الغربية (انظر الشكل رقم 23). وكانت دائماً المصحلة الأولى والأساسية تكون من نصيب الجانب الإسرائيلي، بحكم القوة الغير مشروعة في سيطرته على الأرض وما فيها وما عليها.

توضح الصورة التالية رقم (23)، التقسيمات المائية للجانبين الفلسطيني، والإسرائيلي، حسبما جاءت بها اتفاقية أوسلو (2)، البند رقم (40). وتأتي تلك التقسيمات لكميات المياه التي

---

[1] سلامة، عبد الغني. مرجع سابق. ص34.

[2] دائرة شؤون المفاوضات. اتفاقية أوسلو (اعلان المبادئ – حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية). 13\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3boFQsg

[3] سلامة، عبد الغني. مرجع سابق. ص34-35.

يحق لكلا الطرفين استخدامها سنوياً وفقاً للأحواض الثلاثة في الضفة الغربية، أي الحوض الشمالي، والحوض الشرقي الجنوبي، والحوض الغربي الجنوبي. وكانت الحصص (بالمليون متر مكعب\ سنة) المُتفق عليها بالنسبة للأحواض السابقة للفلسطينيين والإسرائيليين على التوالي كما يلي: الحوض الشمالي (42، 103)، الحوض الشرقي الجنوبي (54، 40)، الحوض الغربي الجنوبي (22، 340).[1]

تظهر التقسيمات حجم السيطرة الإسرائيلية المُفرطة على الموارد المائية الفلسطينية، وسيادة الإرادة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية على الإرادة الوطنية الفلسطينية، والتي جاءت في سياق "العملية السلمية"، ولا سيّما في الحوض الغربي، إذ يحق للفلسطينيين استخدام ما يقارب 22 مليون متر مكعب سنوياً من أصل 362 مليون متر مكعب. ويُعبِر هذا الإجحاف في التوزيع عن حجم التوتر الإسرائيلي، والحساسية القصوى التي تكتنزها العقيدة الإسرائيلية بالنسبة لملف المياه، نظراً لأن دولة الاحتلال تشترك في هذا الحوض جغرافياً بنسبة قليلة. وهذا هو جوهر الاقتصاد السياسي في تحليل ملف المياه الفلسطيني، والذي يُختزل في معضلة التوزيع بين طرفي "العملية السلمية"، والفجوة القائمة والمتفاقمة بطريقةٍ منافية لقيم العدالة، والحق في تقرير المصير.

[1] سلطة المياه الفلسطينية. الآبار الجوفية. 15\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bNuVby

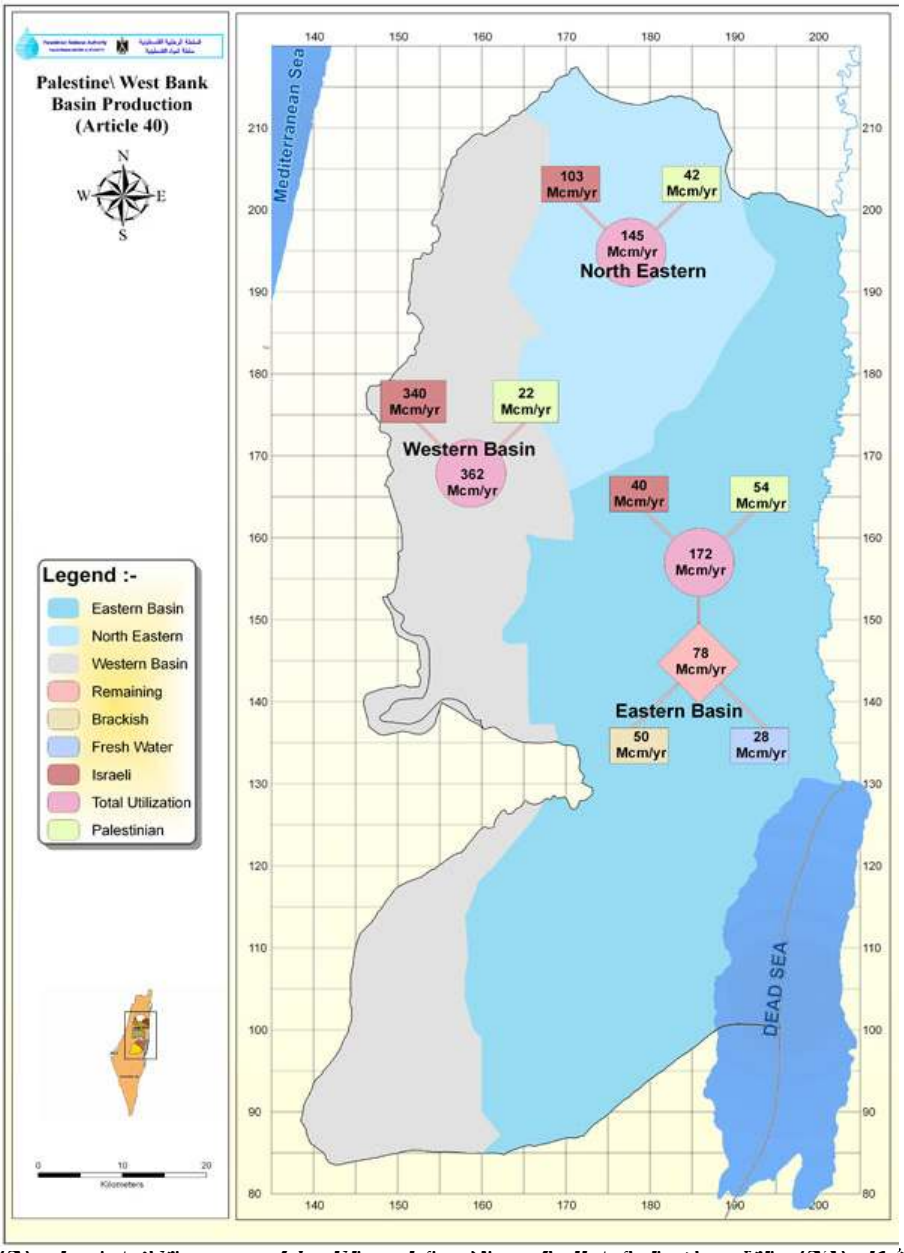

شكل (23): التقسيمات المائيه للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حسب اتفاقيه اوسلو (2).[1]

لم تكن "العملية السلمية" من الناحية التطبيقية إطاراً ضامناً لعمل السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية. إذ أنَّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بقي يعمل على خلق مُشكلة حقيقية ودائمة في قطاع إعمار المرافق والهياكل الضرورية اللازمة لاستخراج المياه، أو من أجل الضخ والتوصيل بين روافدها الجوفية، إلى المناطق المُهمشة والنائية، مثل مناطق (ج) مثلاً، تلك المناطق التي تُولى فيها إدارة المياه بشكلٍ مُطلق إلى السلطات الإسرائيلية عبر شركة "مكروت".

[1] سلطة المياه الفلسطينية. اتفاق أوسلو بند (40). 15\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3jN7mVo

تتمظهر مشكلة المياه الأساسية في عدم منح التراخيص والتصاريح اللازمة للحفر أو الاستخراج، وبالتالي فإنَّ ذلك حرمان حقيقي للمجتمع الفلسطيني من حقه في الوصول إلى المياه، والحصول عليها، باعتبارها عُنصراً أساسياً من عناصر البقاء والازدهار البشري.[1] وخصوصاً، عندما يُأخذ ذلك الحق، من أجل حفر آبار خاصة للمستوطنين، ولاستخدامها في مجالات الزراعة، والشرب على حساب تجفيف أراضي المزارعين الفلسطينيين.

توضع الصورة التالية رقم (24)، توزيع الآبار التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي في معسكراته ومستوطناته، وتتمركز غالبيتها العظمى في الحوض الشرقي – الجنوبي، وهو الحوض الذي تقع عليه النسبة الأكبر من المناطق المصنفة بـ (ج) في أراضي الضفة الغربية. وبذلك يتضح عمل السياسات الاستعمارية الاستيطانية على مدار أعوام مديدة في سياق "العملية السلمية" على حرمان الفلسطيني من وصوله إلى المياه، ويتجسّد ذلك رقمياً في العام 2016 الماضي، إذْ كان متوسط استهلاك المياه اليومي للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية حوالي 73 لتراً، وهذا بالطبع أقل بكثير من 100 لتر\فرد يومياً، وهو ما أوصت به مُنظمة الصحة العالمية عالمياً، ومع ذلك فإنَّ بعض المناطق المُهمَّشة في الضفة الغربية يتدنى فيها متوسط الاستهلاك اليومي للماء للفرد الواحد إلى 20 لتراً. وفي مُفارقة غريبة ينعم المستوطن الإسرائيلي بحوالي 240 لتراً يومياً من المياه الفلسطينية.[2]

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. 2017\5\23. ص13. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3fCGgyp

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. مرجع سابق ذكره. ص13.

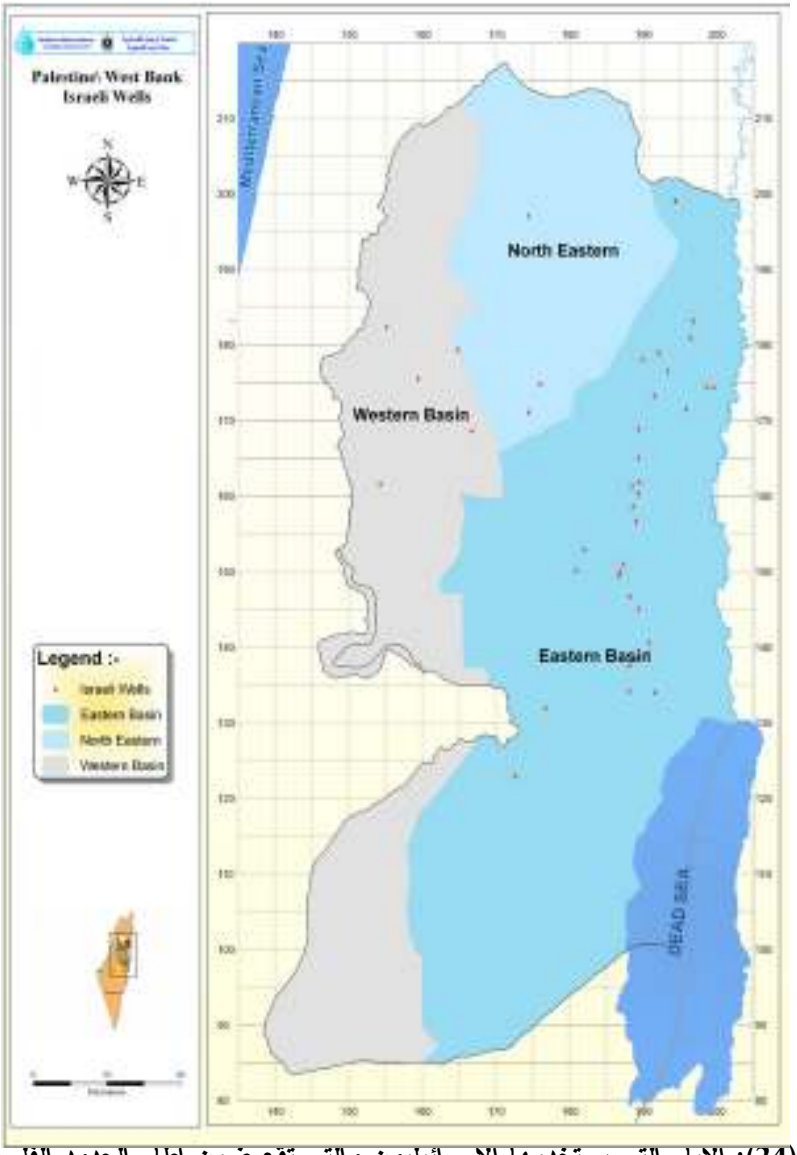

شكل (24): الآبار التي يستخدمها الإسرائيليون والتي تقع ضمن إطار الحدود الفلسطينية.[1]

ورد في دراسةٍ خاصة أعدها البنك الدّولي، أنَّ الإسرائيليون يستخدمون كمية مياه أكثر بأربعة أضعاف عن تلك التي يستهلكها المواطن الفلسطيني.[2] وهذا هو التجسيد الحقيقي لسيطرة إسرائيل المُطلقة على ما يقارب من 80% من مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية.

في ظلّ الشح الحقيقي الذي يعيشه الفلسطيني فيما يخص الموارد المائية، ووصوله إلـــى تلك الموارد، فإنَّ ثمة ظروف قاهرة جعلت من الفلسطيني في حاجة ماسة إلى التعامل مع شركة المياه الإسرائيلية "مكروت"، لسد جزء من النقص اليومي للمياه عبر الشراء. الأمر الذي جعـــل

[1] سلطة المياه الفلسطينية. الآبار الإسرائيلية. 15\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/30LRgnt

[2] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

من تكاليف مُستلزمات الحياة اليومية باهظة جداً، بحيث أمسى يُنفق الفلسطيني على المياه ما يقارب 8% من حجم إنفاقه الشهري، ويعتبر ذلك إنفاقاً عالياً جداً، ولا سيما أنَّ المتوسط العالمي لذلك الإنفاق لا يزيد عن 3.5%.[1]

يتضح من ما سبق، أن هناك هدر لخيارات الفلسطيني في الحياة، هدرٌ قُصد منه السيطرة على الموارد المائية لصالح المستوطن الإسرائيلي أولاً، ثمَّ للتضييق على حياة المواطن الفلسطيني ثانياً، من خلال تحجيم وتقليص حجم خياراته في العيش، وتحديد دقيق لحجم الاقتصاد المائي الفلسطيني، وجعله مربوط بشكلٍ وثيق بالاقتصاد المائي الإسرائيلي.

3.2.3 الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة أملاح وموارد البحر الميت

احتلت إسرائيل المجال البري والبحري للبحر الميت في العام 1967، بالتَّزامن مع احتلال كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية. وفور بدايات الاحتلال، قامت السلطات الإسرائيلية بسلبِ ومصادرة الأراضي الفلسطينية التي لم يتم تسجيلها بأسماء مَالِكِيهَا الفلسطينيين في السجل العقاري الأردني، فسَجَّلَتْ وأَعْلَنَت العديد من الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة البحر الميت "كأراضي دولة"، أو محميات طبيعية، ومناطق عسكرية مُغلقة، كما يظهر الشكل التالي رقم (25).[2] وشكلت تلك النشاطات إرهاصات الحركة الاستعمارية الاستيطانية في منطقة البحر الميت الواقعة في الضفة الغربية، إما لبناء المستوطنات، أو لبناء المرافق السياحية والبنية التحتية الرابطة بين المستوطنات.

أدَّت "العملية السلمية" إلى التصنيف (ج) لمنطقة البحر الميت وفق اتفاق أوسلو (2)، ونتيجةً لذلك، فإنَّ منطقة البحر الميت البالغة بطول 37 كم، خضعت أمنياً ومدنياً للسيطرة الإسرائيلية المُطلقة،[3] وعملت إسرائيل من خلال ذلك على تعزيز الوضع القائم بالاحتلال في

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. مرجع سابق ذكره. ص13-14.

[2] Al-Haq foundation. Pillage of the dead sea. 2012. Page 17. For more look: https://bit.ly/2USCOab

[3] أبو سمرة، قيس. إسرائيل تحرم الفلسطينيين من بحرهم الميت. 21\2\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/30MYzMx

منطقة البحر الميت بعد العام 1967، وتم منع الفلسطينيين منعاً تاماً من محاولة استغلال الموارد الطبيعة في تلك المنطقة الزاخرة بالأملاح، والمعادن، والإمكانيات الاقتصادية التنموية.[1]

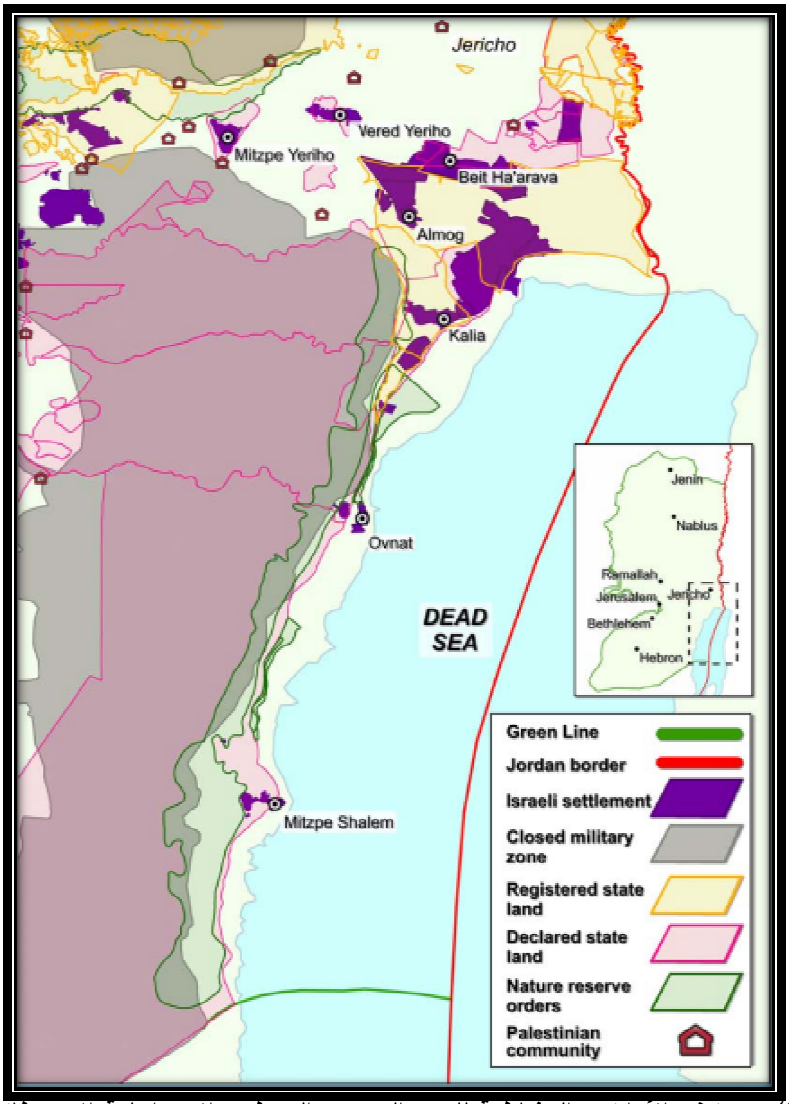

شكل (25): تصنيف الأراضي المشاطئة للبحر الميت، والسيطرو الإسرائيلية الاستيطانية عليها.[2]

كان المخيالُ الاستيطاني يبني فرضيات اقتصادية واستعمارية على منطقة البحر الميت، باعتبارها كنزاً اقتصادياً كبيراً، نظراً لوفرة كميات الأملاح والمعادن المُستخدمة في الصناعات الدوائية والعلاجية والسياحية. ورغم أنَّ الاتفاقيات والمواثيق الدولية لوضعيات الاحتلال حظرت على دولة الاحتلال قيامها باستنفاذ واستهلاك الموارد الطبيعة في الأرض المُحتلة، إلَّا أنَّ ذلك لم يبلور رادعاً لمنع إسرائيل من سيطرتها، واستخدامها المُفرط للموارد الطبيعية الفلسطينية في

[1] Al-Haq foundation. 2012. Ibid Page 20.
[2] Ibid. Page 7.

منطقة البحر الميت، من أجل تدعيم اقتصادها الاستيطاني، والقيام بنشاطات استثمارية من شأنها أنْ تُحدث رسملة وتراكم لرأس المال الاستيطاني على حساب انهيار الاقتصاد الفلسطيني. وليُمسي رأس المال الاستيطاني مُسْتَلَباً من مُقدرات وخيارات التنمية الفلسطينية.

يتمثّل الاستغلال الاستيطاني لموارد البحر الميت في نموذج شركة أهافا (Ahava Dead Sea Laboratories)، إذ تقع شركة "أهافا" في مستوطنة "متسبي شالم" الإسرائيلية، والمُقامة على أراضي الفلسطينيين، وهي شركة مستحضرات تجميلية وطبية، تأسست عام 1988، وقُدِّرت إيراداتها في العام 2007 حوالي 142 مليون دولار أمريكي.[1] وتقوم هذه الشّركة باستخراج المعادن والأملاح الطبيعية، وإدخالها في عملياتها الإنتاجية المختلفة.

في سياق منع الفلسطينيين من استثمار موارد ومعادن البحر الميت، فإنَّ القيمة الاقتصادية التي يفقدها الفلسطينيون من خيارتهم التنموية تتراوح بين 917.7 – 2366.4 مليون دولار أمريكي، وهذا يُعادل تقريباً 6.65% – 17.15% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعامِ 2018.[2] وفي دراسات أخرى، قدّر البنك الدولي في عام 2013 عائد استغلال الفلسطينيين لمواردهم الطبيعية في منطقة البحر الميت إذا ما تمكنوا من ذلك، بقيمة 918 مليون دولار أمريكي سنوياً.[3] ولذلك فإنَّ الموارد الطبيعية الفلسطينية الموجودة في منطقة البحر الميت، تعتبر رافعة أساسية من روافع التنمية والازدهار. وهي احدى أهم أدوات تعزيز المواطن الفلسطيني في خيارته التنموية.

يعتبر استمرار الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في منع الفلسطينيين من استثماراتهم في منطقة البحر الميت، مخالفة صريحة لاتفاقيات "العملية السلمية" التي نصَّت على المرحلة الانتقالية المُقدَّرة بخمس سنوات، ومخالفة حقيقية لبنود اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949، ولاتفاقيات لاهاي لعام 1907، ولا سيما في مادتها 43، والتي نصَّت على ضرورة "احترام

[1] Al-Haq foundation. 2012. Ibid. Page 21.

[2] مصطفى وليد. مرجع سابق. ص42.

[3] مصطفى وليد. مرجع سابق. ص46.

القواعد المعمول بها في الأراضي المحتلة، وأنَّ حقوق دولة الاحتلال في الأرض المحتلة هي حقوق مؤقتة، ولا يُمكن لها أن تحصل على السيادة المطلقة وإنما فقط من صلاحيات إدارية".[1] وكفلت تلك الاتفاقية مصالح السكان الأصليين، دون أن تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بنفي حق الشعوب في تقرير مصيرها، وطمس حقها في السيادة على الموارد الطبيعة. وفي السياق الفلسطيني، تأتي تلك الممارسات مقصودة من أجل كبح جماح أي عمل تنموي فلسطيني.

4.2.3 الواقع الفلسطيني للموارد الطبيعية في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي

إنَّ مجمل الانتهاكات الإسرائيلية للموارد الطبيعية الفلسطينية، سواء كانت مياه، أو أرض، أو منطقة البحر الميت، أدَّت إلى تغيير وقائع الأرض الفلسطينية بطريقةٍ واعية ومقصودة، من ناحية جيوسياسية، واستراتيجية، واقتصادية، وحتى جغرافية. وبذلك، تُمسي الأرض الفلسطينية ذات معنى مُختلف تماماً عن الأراضي التي احتلت عام 1967، وغير مواتية بالبتَّة لمقولة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وغير مناسبة لقيام دولة فلسطينية مُستقبلية ومُستقلة، متماسكة الجغرافيا، وذات سيادة وطنية على مقدراتها ومواردها.

عملت جملة أداوت السيطرة التي استخدمتها السلطات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، على تعزيز سياسة الأمر الواقع، والمُتمثِّل بالاستيطان الإسرائيلي، وتتمثل تلك الأدوات بمصادرة الأراضي ومصادر المياه، من خلال القوانين والتشريعات والأوامر العسكرية، إلى جانب تفتيت الأرض الفلسطينية في سياق "العملية السلمية" وفق مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وجدار الفصل العنصري الذي اقتطع آلاف الدونمات لصالح التوسع الاستيطاني، وحصار قطاع غزة، وعزله عن الضفة الغربية، والشروع بضم الأغوار، ومستوطنات الضفة الغربية،

استطاع العمل الاستيطاني الدؤوب في الأراضي الفلسطينية بفكره التَّوسعي تحويل وحدة الأرض الفلسطينية إلى كنتونات وجيوب (Enclaves)، منعزلة عن بعضها البعض، وتحيط بها وحدات استيطانية إسرائيلية. الأمر الذي يُجذِّر تجزئة المجتمع الفلسطيني جغرافياً، وحتى على

[1] Al-Haq foundation. 2012. Ibid. Page 26.

مستوى الهوية، وبالتالي عدم تمكينه في خياراته التنموية، ولا سيما في الأرض، والمياه، وأملاح البحر الميت. والشَّكل التالي رقم (26)، يُمثِّل جملة الانتهاكات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، وهو المقترح الذي طرحه الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في البيت الأبيض لعام 2020، والذي وُسِم آنذاك بـ "صفقة القرن".

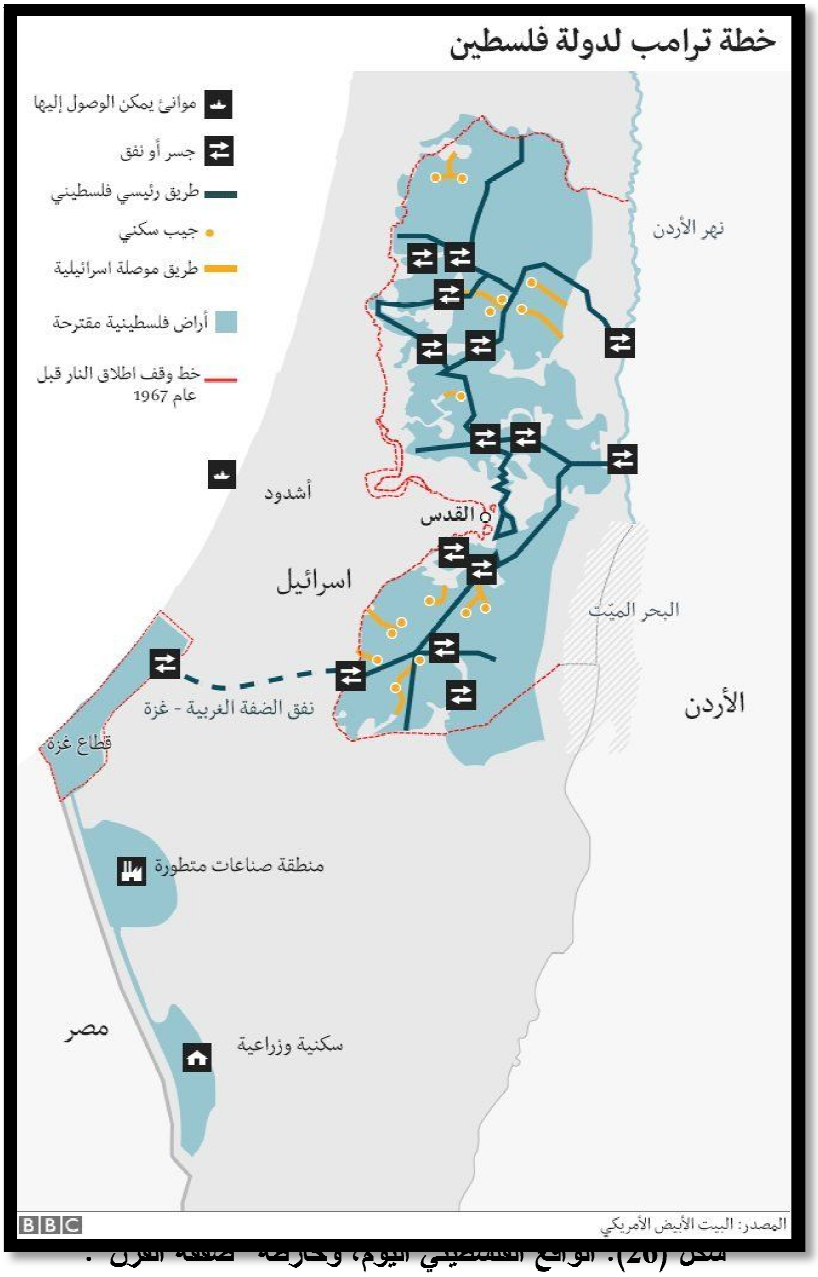

شكل (26): الواقع الفلسطيني اليوم، وخارطة "صفقة القرن".

[1] بي بي سي. صفقة القرن: ما هي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية" ولماذا يرفضها الفلسطينيون. 30 يناير 2020. للمزيد انظر التالي: https://bbc.in/3dbqJVC

يُبيِّن الشكل السابق، أنَّ المجال الحيوي للأرض الفلسطينية المُتفق عليها في "العملية السلمية" كنواة للدولة الفلسطينية المُستقلة بات معدوماً، فلا يوجد سيطرة فلسطينية على الأغوار، ونهر الأردن، والبحر الميت. وكذلك لا سيطرة فلسطينية على المعابر الحدودية، ولا على الأمن، ولا على مناطق (ج) المُقدرة تقريباً بـ 60% من مساحة الضفة الغربية. وكذلك فيه ترسيخ لحالة الانغلاق الذي تعيشه كل منطقة عن الأخرى، سواء الضفة الغربية، أو قطاع غزة. إلى جانب شرعنة المستوطنات، وتقنين جدار الفصل العنصري، وهذا بالتالي تقويض لحل الدولتين، وحرمان النمو والازدهار الفلسطيني، ونفي مقولة التنمية.

3.3 الاستعمار الاستيطاني والسيطرة على التجارة الخارجية الفلسطينية

تأخذ التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث حجمها، أو تأثيرها البنيوي والتنموي، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير قطاع التجارة الخارجية على الفروع الاقتصادية الأخرى، كالإنتاجية منها وسوق العمل.[1] فهي مصدر كبير لخيارات المواطن الاقتصادية، ولذلك فإنَّ أدبيات التنمية أمست ترتكزُ على منطق مساهمة حجم التجارة الخارجية بشكلٍ فعال في تحقيق النمو والتنمية في مُختلف بلدان العالم، على اعتبار أنَّ "السياق الفلسطيني" نموذجاً من نماذج العالم الثالث، ذو خصوصية مُتمثِّلة بالاستعمار الاستيطاني. وتميّزت التجارة الخارجية في "السياق الفلسطيني" بتأثرها بسياسات وممارسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لمقاطعٍ زمنيّة طويلة، امتدت منذ منتصفِ القرن الماضي حتى الظرفية الرّاهنة والمعاصرة.

كانت ظروف الحرب والإغلاق، من أهم العوامل الموضوعية التي خلقت عجزاً حقيقياً في الميزان التجاري السلعي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.[2] والشكل اللاحق رقم (27) يُظهر حجم العجز في الميزان التجاري لصالح الواردات السلعية.

---

[1] زعرب، عبد المعطي: **التجارة الخارجية الفلسطينية: واقعها وآفاقها المستقبلية**، رام الله، وزارة الاقتصاد الوطني. 2005. ص3.

[2] أبو جامع، جابر: ***أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية***. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**. نابلس. مج30، عدد9\2016. ص1848.

بينما يُظهر الشكل التالي رقم (28) التقارب الكبير والمُتذبذب بين كل من الصادرات والواردات الخدمية لإسرائيل، وإنْ كانت الصادرات الخدمية في بعض الأحيان أكبر من الواردات الخدمية، فهذه إشارة صريحة على الصفة الخدماتية التي طغت على الاقتصاد الفلسطيني بعد "العملية السلمية"، وما أخرجت من اتفاقيات.

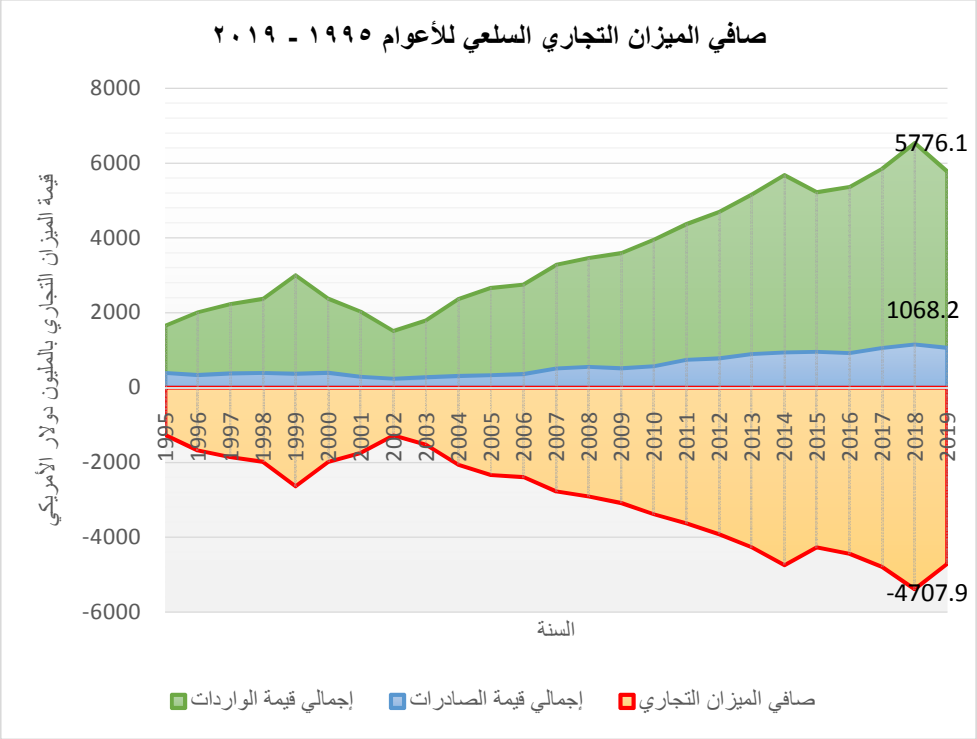

شكل (27): صافي الميزان التجاري السلعي للأعوام 1995 – 2019.

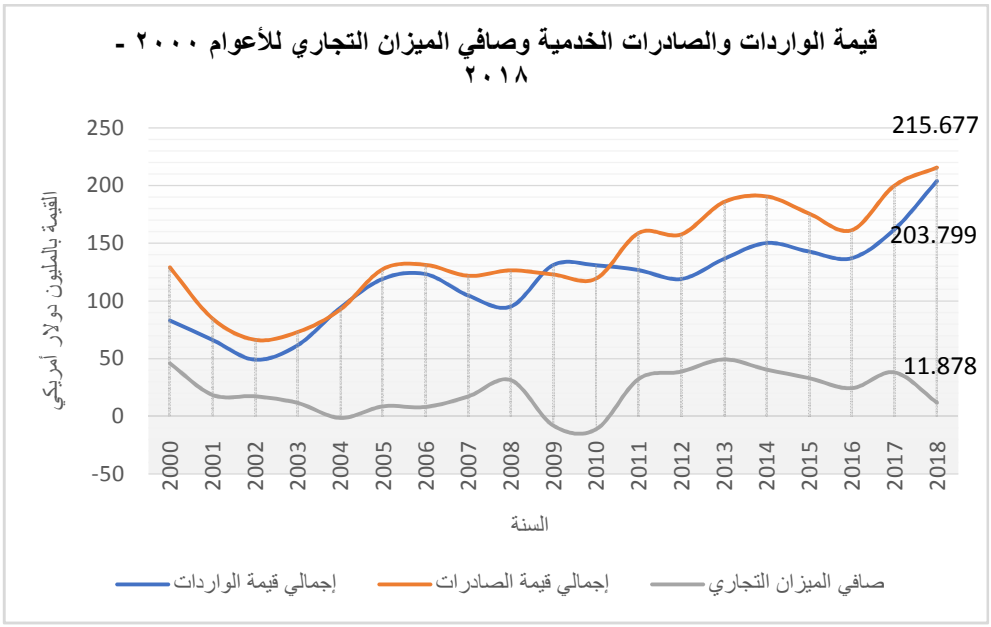

شكل (28): صافي الميزان التجاري الخدمي للأعوام 2000 – 2018.

1.3.3 التجارة الخارجية بين سندان الحصار ومطرقة الإغلاق

لم تأبه سلطات الاحتلال الاستيطاني بأية اتفاقية انبثقت من مجريات "العملية السلمية" وأشارت بدورها إلى تعزيز سيادة الفلسطينيين على أرضهم الفلسطينية ولو بالحدِّ الأدنى، بل كانت على الدَّوام مُسيطرة بقوة السِّلاح الغير مشروعة على المعابر والحدود التي تفصل الجغرافيا الفلسطينية عن بعضها، وعن الإقليم العربي، وكذلك عن العالم الخارجي.

ثمة العديد من التعقيبيدات الصارمة التي تفرضها سلطات الاستعمار الاستيطاني كأداةٍ مركزيةٍ على حرية تنقل وحركة المواطنين والبضائع منذ فشل "العملية السلمية" إبان "كامب ديفد 2" وما تبعها من اندلاع لانتفاضة الأقصى عام 2000. إذ كانت حقبة انتفاضة الأقصى مقطعاً زمنياً استثنائياً لدى الفلسطينيين منذ قدوم السلطة الفلسطينية، إذ شكَّلت إرهاصات التدهور الحاد لمسار الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك كشفت عن واقعٍ فلسطيني كانَ مُجمَّلاً بثمار "العملية السلمية"، إلَّا أنَّه أمسى زاخراً بمعدلات البطالة والفقر المدقع بعد الحصار الإسرائيلي وسياساته.

تفرض السلطات الإسرائيلية حصارها على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفصلهما عن بعضهما البعض دون أي اتصال بري بينهما، إلَّا للحالات الاستثنائية القليلة جداً. وفي الوقت الذي حوصرَ فيه قطاع غزة حصاراً خانقاً، أي منذ "خطة فك الارتباط" الأحادية الإسرائيلية لعام 2005،[1] كانت الضفة الغربية تعيشُ تحت وطأة الهواجس الأمنية الإسرائيلية مع بدء وتصاعد أحداث انتفاضة الأقصى، وعلى أثرها جُزِّأت الضفة الغربية بواسطة نفاط التفتيش الثابتة والمتحركة، وأغلقت المعابر على الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية وكل من الأردن ومصر.[2] وفي سياق الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، مُنعت عملية التصدير بشكلٍ شبه مطلق، وكذلك حُدِّدت عملية نفاذ البضائع إلى قطاع غزة كماً ونوعاً. بينما قُسِّمت الضفة الغربية عمودياً إلى ثلاثةِ أجزاء بواسطة حاجزين رئيسيين، وهما حاجز زعترة الواقع بين نابلس

[1] الجزيرة. نص خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب من غزة. 18\3\2005. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2BSG66T

[2] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم). قيود على حرية الحركة والتنقل – تأثير التقييدات على الاقتصاد داخل الاراضي المحتلة. 28\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dRTeWR

ورام الله، وحاجز الكونتينر المُقام شرق أبو ديس، وكلاهما يُشغلان بالقوات الإسرائيلية على الدَّوام وبالتَّزامن.

تفصل العديد من الحواجز والبوابات القرى الفلسطينية عن الشوارع الرئيسية، وكذلك تفصل القرى عن محيط المستوطنات. وعطفاً على ما تقدم، فإنَّ عدد الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية بلغ حوالي 98 حاجزاً وفقاً لمعطيات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بيتسيلم" في العام 2017.[1]

مست عملية فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، بالتزامن مع سياسات إغلاق المعابر الداخلية، والحدود مع العالم الخارجي، حيوية العلاقات الاقتصادية الخاصة بالفلسطينيين بشكلٍ مُباشر، ولا سيما التجارة الخارجية. الأمر الذي شوَّش الحياة الاقتصادية بشكلٍ خطير وواضح، وأطَّر خياراتها، بسبب صعوبة تحكم الفلسطينيون بحرية حركة السلع في اتجاهات الاستيراد والتصدير من وإلى العالم، وكذلك حركة المواطنين من وإلى أماكن عملهم.

تمنع القيود المفروضة على الفلسطينيين كل من فرص وآفاق التنمية، والاستقرار الاقتصادي الفلسطيني المأمول، ولا سيما بسبب كونها عوائقاً خارج إطار السيطرة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإنَّ الالتزام بها يمسي ضرورة لا مجال في تجاوزها، بحكم سيطرة وقوة الطرف الآخر. وفي ذلك معارضة صارخة لحق الفرد في الكسب، وكذلك الحق في تقرير المصير، وحق الدول في رسم خططها التنموية المُستقلة.

يرتبط العجز في صافي الميزان التجاري السلعي بشكلٍ كبير بإجراءات الإغلاق والحصار المفروضة على الفلسطينيين، فقطاع غزة يفتقد لأي اتصال مع العالم الخارجي إلا في الحالات الإنسانية، وكذلك الحدود والمعابر الملاصقة للضفة الغربية يُتحكم بها من قبل الشركات الأمنية الإسرائيلية. وبذلك، فإنَّ انحدار التجارة الخارجية لصالح الواردات، له تأثير مباشر على مستويات البطالة والمعيشة.

[1] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم). قيود على الحركة والتنقل. 11 تشرين الثاني 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Vydqqt

4.3 البطالة والفقر

تتجاوز مشكلتا البطالة والفقر السمات الكونية لهما، باعتبارهما مُشكلتين عالميتين، وتتبع نسب الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني عوامل عديدة مُركبة ذات جذرٍ ثلاثيّ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. بينما كانت السياسات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية من أهم تلك العوامل السببية والطاغية على الجو العام الفلسطيني، في ظل فرضها لسيطرتها المُتمثلة بمنطق قوة الماكنة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة لعام 1967.

كانت السيطرة الإسرائيلية ذات أهدافٍ تتمحور حول نفي وتشريد المواطن الفلسطيني، وجعله دائماً في دائرة العوز والحاجة، كي لا يكون قادراً على مواصلة عمله التنموي بمقاربة "التنمية التحررية المُرتكزة على الناس". ولذلك، بقي الاستعمار الاستيطاني عاملاً مُتأصلاً في تفاقم مشكلة الفقر، وتعاظم مستويات البطالة في صفوف قوى العمل الفلسطينية. فالمجتمع الذي يعاني من مستويات البطالة والفقر المرتفعة، يكون محدود الحركة في دوره الدافع ضمن دائرة التنمية والتحرر.

عمل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، على تشويه وخلخلة هياكل البنى الاقتصادية، من خلال نهب الموارد الطبيعية والسَّيطرة المُطلقة عليها، مثل سلب الأرض تدريجياً، والحكم الإسرائيلي الكامل لمساحة 60% من أراضي الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة بشكلٍ مُطلق، ونهب مخزون المياه الاستراتيجي، إلى جانب السيطرة المطلقة على أملاح وموارد البحر الميت. ثمَّ تأطير حركة التجارة الخارجية في شقيها للواردات والصادرات، لتكون الأراضي الفلسطينية سوقاً استهلاكية بحتة، غير قادرة على إدراج الأيدي العاملة الفلسطينية ضمن بنى الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بل أمست العمالة الفلسطينية رخيصة تُستخدم من قبل البنى الإنتاجية الإسرائيلية. الأمر الذي ألحق خسائراً فادحةً بمستويات المعيشة وسوق العمل الفلسطيني.

لم تمأسس آمال "العملية السلمية" لاقتصادٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ ومُستقل، بل أحكمت السلطات الإسرائيلية قبضتها على محور عجلة الاقتصاد الفلسطيني، بحيث باتت توقفه أينما شاءت،

وكيفما شاءت، ولا سيّما بعد أن ربطته هيكلياً باقتصادها المتطور، وجعلته رهينة الاستقرار السياسي، الذي يصبُّ لصالح منظومة أمن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. وفي ذلك السِّياق، كان لبدايات فشل "العملية السلمية"، واندلاع انتفاضة الأقصى، مُبرِّراً استيطانياً لتغوّل السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، من خلال إحكام الاغلاقات والحصار، وتفتيت التواصل الجغرافي بين المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، إلى جانب هدم المنشآت الاقتصادية، وإيقاف حركة الاستيراد والتصدير، وإغلاق المصانع والمتاجر.

عكست انتفاضةُ الأقصى لحظة انطلاق شرارتها في العام 2000، مرارةَ الواقع الفلسطيني في مستويات البطالة والفقر، إذْ حُرِمَ آنئذٍ أكثر من 120 ألف عاملٍ فلسطيني من الدخول إلى مناطق عملهم في إسرائيل، إلى جانب فقدان الآلاف من الفلسطينيين لوظائفهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بفعل سياسات الحصار والإغلاق، ومصادرة أموال المقاصة، وهدم المنشآت الاقتصادية. بحيث باتت تُقدَّر الخسارة الاقتصادية لأيام انتفاضة الأقصى حوالي 16.5 مليار دولار أمريكي، تتراوح في شدتها بين خسائرٍ مباشرة وأخرى غير مباشرة.[1] الأمر الذي لم ينعكس على سوق العمل الفلسطيني فحسب، بل ألحق خسائراً فادحة بمستويات المعيشة، ورفع من نسب الفقر. ولذلك كانت انتفاضة الأقصى الظرفية الأكثر تأثيراً ودفعاً نحو التدهور الحاد لمنحنى الحياة الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية.

استمرت الارتدادات الأساسية لانتفاضة الأقصى حتى العام 2002، وبحلول ذلك العام، كانت أحمال الانتفاضة قد ألقت بظلالها على مجمل أبعاد حياة المجتمع الفلسطيني، ولا سيما مستويات المعيشة وسوق العمل. ووصلت معدلات الفقر والبطالة آنذاك إلى مستويات عالية جداً، ففي العام 2002، وهو العام الذي اقتُحمت فيه كل المحافظات الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي، بلغت نسبة البطالة أوجها، حيث قاربت 31.2% من قوى العمل.[2] بينما وصلت

[1] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار". الفقر في الأراضي الفلسطينية. ص3. 14\6\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2D03r76

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). البطالة في فلسطين. 22\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dXrWi3

نسبة الفقر إلى 35.3% في العام 2003.[1] أي أنَّ أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، كان تحت مستوى خط الفقر، وثلث قوى العمل مندرجة ضمن البطالة.

ثمة اختلاف في معدلات البطالة والفقر بين كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، فالظرفية التي عاشها قطاع غزة، بحكم الديمغرافيا المتمركزة في حيّز مكاني صغير جداً، وبكثافة تُعادل 5453 فرد\ كم^2، مقابل 528 فرد\ كم^2 في الضفة الغربية.[2] إلى جانب عدم قدرة سكان القطاع من النفاذ إلى أماكن العمل الإسرائيلية على النقيض من سكان الضفة الغربية، إلى جانب الحروب الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة في أعوام 2008 – 2009، و2012، و2014، كلها جعلت من نسب البطالة والفقر في قطاع غزة، وعلى الدّوام منذ قدوم السلطة الفلسطينية، أكثر من نظيرتها في الضفة الغربية. وفاقم الاستعمار الاستيطاني ذاك البون، عندما أعلن عن خطة "فك الارتباط الأحادي" الإسرائيلية علم 2005، وعلى إثرها حُوصر القطاع بالحديد والنار، ومنعت منه وإليه حركة المواطنين والبضائع براً وبحراً وجواً، ولذلك بدأت ترتفع نسب البطالة والفقر شيئاً فشيئاً.

يُبيّن الشكل التالي رقم (29)، الفرق الكمي في نسب البطالة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث وصلت في العام 2019 في الضفة الغربية حوالي 15%، بينما كانت في قطاع غزة قرابة 45%. وتعبر نسبة البطالة في قطاع غزة عن تراكمية الأحداث العدوانية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية شيئاً فشيئاً منذُ خطة "فك الارتباط الأحادي".

[1] حلس، رائد محمد. الفقر في الأراضي الفلسطينية. الحوار المتمدن. 17\8\2013. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2VLFCX5

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. 11\7\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZLwB2K

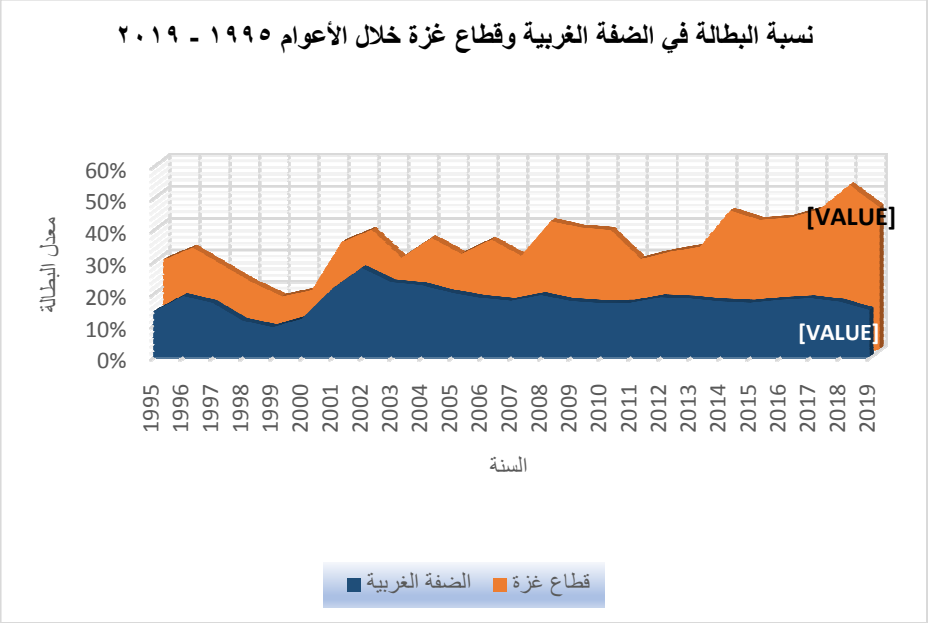

شكل (29): نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 1995 – 2019.

أقرت وثائق "العملية السلمية" ارتباط سوق العمل الفلسطيني بالسياسات الإسرائيلية، ولذلك فإنَّ نسبة البطالة بدأت ترتفع فور انهيار "العملية السلمية" في العام 2000، حتى وصلت إلى أقصاها في العام 2002، بعد أن انخفضت إلى 14.3% بحلول العام 1999.[1] وهذا ما يُبين ارتهان سوق العمل الفلسطيني لسياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. انظر الشكلين اللاحقين رقم (30) و(31).

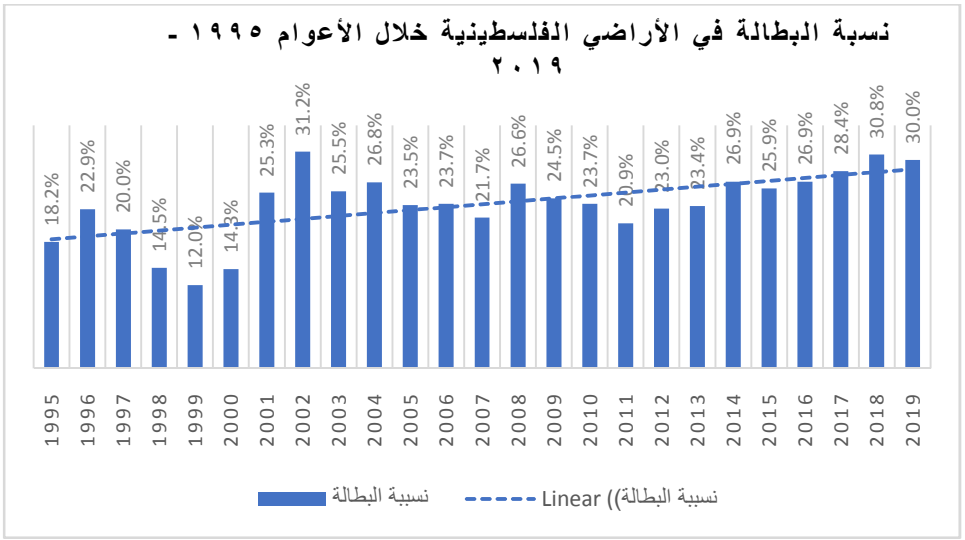

شكل (30): مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. نيسان 2014. ص57. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39hogXu

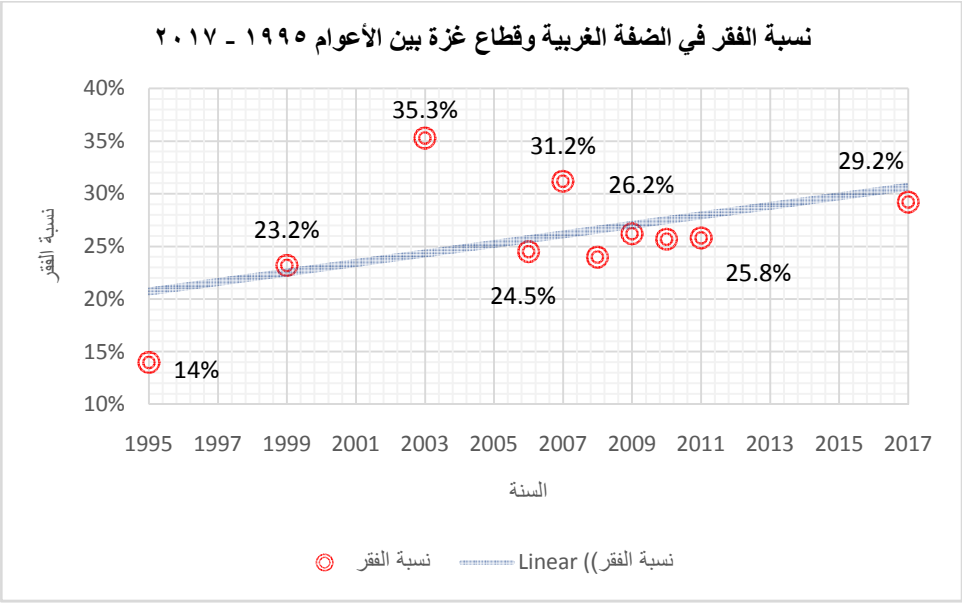

شكل (31): مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967

5.3 خلاصة الفصل: تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

كانت نظرية الاستعمار الاستيطاني هي النظرية الرئيسية المُفسرة للآليات التي عمل فيها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المُرتكزة على النَّاس"، ولا سيما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفُكِّك المتغير التابع (التنمية) إلى ثلاثةِ متغيرات عاملة قابلة للقياس، تمثَّلت في قدرة الفلسطيني على الوصول إلى الموارد الطبيعية، ثم حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، وأخيراً مستويات البطالة والفقر. وخلال ذلك، ثمة حقيقة وجودية مفادها أنَّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي عمل بطريقةٍ واعيةٍ وممنهجة على هدمِ مقوّمات الاقتصاد الفلسطيني، والحياة اليومية، من خلال سلسة إجراءات وسياسات، أطَّرت وخلخلت هياكل الاقتصاد الفلسطيني.

ثمة منظومات إسرائيلية سيطرت على الموارد الطبيعية الفلسطينية، من خلال حزمة واسعة ومتنوعة من السياسات الاستعمارية الاستيطانية على مدارِ سنواتٍ طويلة، والتي أدَّت إلى إحكام القبضة الإسرائيلية على كل من الأرض، والمياه، وأملاح وموارد البحر الميت، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال ما يلي:

I. التشريعات والقوانين المُقرَّرة منذُ بدايات احتلال بقية الأراضي الفلسطينية في العام 1967، والتي عملت على تحويل جزء كبير من الأراضي الفلسطينية إلى "أراضي دولة"، سواء كانت مُسجلة أو مُعلن عنها، وهي بالتالي تُصبح تحت السيطرة الإسرائيلية المُطلقة.

II. استراتيجية الاستيطان، وما أنتجته من معازل داخل الضفة الغربية، إذ أصبحت مجالس المستوطنات تُسيطر على 39% من مساحة الضفة الغربية.[1] ببنى تحتية، ومناطق سكنية وزراعية خاصة للمستوطنين، ومُطوّقة للمناطق السكنية الفلسطيينة الأصلية.

III. الممارسات الاستعمارية في سياق "العملية السلمية"، والتي قادت إلى تقسيمات أوسلو للأرض الفلسطينية، أي تقسيمات (أ)، و(ب)، و(ج). وأدَّت تلك التقسيمات إلى السيطرة الإسرائيلية المُطلقة على الجغرافيا الفلسطينية، ولا سيما على مناطق (ج)، المُقدرة مساحتها بـ 60% من مساحة الضفة الغربية، والتي تُعتبر أيضاً خزان ازدهار وتقدم المواطن الفلسطيني. بالتزامن مع السيطرة الأمنية الإسرائيلية على المناطق (ب)، ودخول مناطق (أ) أينما شاءت.

IV. معضلة الفصل العنصري الإسرائيلي، وسياسات الجدار وضم الأراضي. إذ صادرت السلطات الإسرائيلية من خلال جدار الفصل العنصري ما يقارب 13% من مجمل مساحة الضفة الغربية. إلى جانب محاولة ضم الأغوار الفلسطينية المُقدرة مساحتها بنسبة 29% من مساحة الضفة الغربية، أي ما يُعادل 1664 كم^2 من أصل 5661 كم^2.[2]

V. السيطرة الإسرائيلية على 80% من المياه الجوفية الفلسطينية للأحواض الثلاثة التي توفر ما يُقارب 679 مليون متر مكعب سنوياً من الماء.[3]

---

[1] المصري، هاني: الضفة الغربية: بين انحسار السلطة الفلسطينية ومخاطر التوسع الإسرائيلي. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UtvwJK

[2] مركز أبحاث الأرض (LRC – POICA). قوات الاحتلال الاسرائيلي تستهدف منطقة الاغوار بمزيد من أوامر الهدم والاخلاء. 4 يونيو 2009. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3iCRwN1

[3] Middle east online. Natural resources in Palestine robbed by Israel. 19\2\2020. For more look: https://bit.ly/2SSGKqj

VI. السيطرة على مصادر المياه الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال التقسيمات المائية للجانبين الفلسطيني، والإسرائيلي، حسبما جاءت بها اتفاقية "العملية السلمية"، أوسلو (2)، البند رقم (40). وتأتي تلك التقسيمات لكميات المياه التي يحق لكلا الطرفين استخدامها سنوياً وفقاً للأحواض الثلاثة في الضفة الغربية. وكانت الحصص (بالمليون متر مكعب\ سنة) بالنسبة للأحواض السابقة للفلسطينيين والإسرائيليين على التوالي كما يلي: الحوض الشمالي (42، 103)، الحوض الشرقي الجنوبي (54، 40)، الحوض الغربي الجنوبي (22، 340).[1]

VII. قيام السلطات الإسرائيلية بتعيين ضابط مسؤول عن المياه في الأراضي الفلسطينية من قبل المحكمة الإسرائيلية. وإصدارها لقرارت عدة هدفت إلى منع قيام أي منشأة مائية فلسطينية دون ترخيص من قبل الضابط المُعين، مثل قرار (158)، وقرار (508).[2]

VIII. تلويث الحوض الساحلي الجنوبي لقطاع غزة، بحيث أمست حوالي 95% من مياه ذلك الحوض غير ملائمة للاستعمال البشري، وبالتالي بات 40% من سكان قطاع غزة يحصلون على 5–8 ساعات من الماء كل ثلاثة أيام فقط.[3]

IX. حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في المياه السطحية لنهر الأردن باعتبارهم جهة مشاطئة، وفي المقابل تحصل إسرائيل على النسبة الأكبر والتي تقارب 60% من مياه ذلك النهر.[4]

X. عمِدت السياسات الإسرائيلية إلى السيطرة على ما يُقارب من 90% من مياه الينابيع في الضفة الغربية.[5] والمُقدَّر عددها بـ 56 عيناً ونبعةً تقريباً.[6]

---

[1] سلطة المياه الفلسطينية. الآبار الجوفية. 23\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bNuVby

[2] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الانعكايات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. 23 مايو 2017. ص12. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3fCGgyp

[4] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

[5] كاظم، هاشم. مرجع سابق. ص287.

[6] العشيري، دينا. مرجع سابق. ص110.

XI. عمل الاستيطان الإسرائيلي على مصادرة أملاح وموارد البحر الميت في منطقة البحر الميت البالغة طول 37 كم، إذ تخضع تلك المنطقة أمنياً ومدنياً للسيطرة الإسرائيلية المُطلقة.[1] ولذلك فقد الفلسطينيون قيمة اقتصادية تتراوح بين 917.7 – 2366.4 مليون دولار أمريكي، وهذا يُعادل تقريباً 6.65% – 17.15% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعامِ 2018.[2] إلى جانب فقدان الميزة السياحية لها.

هدفت جملة السياسات الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية إلى تأطير الفلسطينيين في مواردهم الطبيعية، من خلال سلب الأرض الفلسطينية ذات القيمة الاقتصادية باعتبارها وسيلة الإنتاج الأهم للمجتمع، إلى جانب أهميتها الوطنية والسياسية البالغة. إذ تم تحويل الأرض الفلسطينية إلى كنتونات ومعازل غير متواصلة جغرافياً، ومُفرغة من مادة التنمية والازدهار في مناطق (ج) و(ب)، ولا سيما المياه، وأملاح البحر الميت.

أدت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية إلى أن يكون الاستهلاك اليومي للمياه من قبل المواطن الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة متراوحاً بين 20 – 73 لتراً، وهذا بالطبع أقل بكثير من الحدّ الأدنى الذي أوصت به عالمياً مُنظمة الصحة العالمية، والبالغ 100 لتر\ فرد يومياً. وفي ذات السِّياق، ينعم المستوطن الإسرائيلي بحوالي 240 لتراً\ يوم.[3] أي أنَّ المستوطن الإسرائيلي يستلب المياه من السكان الأصليين، ويستخدم الأول كمية أكثر بأربعة أضعاف عن تلك التي يستهلكها الثاني.[4] وهذا حدَّد نطاق النشاطات الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني من خلال زيادة الانفاق الشهري على المياه بواقع 8% من حجم إنفاقه، ويعتبر ذلك إنفاقاً عالياً جداً، إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 3.5%.[5] الأمر الذي انعكس على الإنتاج وغيره من النشاطات الاقتصادية.

---

[1] أبو سمرة، قيس. إسرائيل تحرم الفلسطينيين من بحرهم الميت. 21\2\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/30MYzMx

[2] مصطفى وليد. مرجع سابق. ص42.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. مرجع سابق ذكره. ص13.

[4] أبو الغزلان، هيثم. مرجع سابق.

[5] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. مرجع سابق ذكره. ص13–14.

بقيت السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية مُرتبطة بتأطير حجم التجارة الخارجية، من خلال سياسات الحصار والإغلاق المُستمرة، التي قادت إلى التحكم الإسرائيلي بالمعابر والحدود، وتحديد حركة الصادرات والواردات، وتعزيز للقيم الاستهلاكية على حساب البنى الإنتاجية، ورفع مستوى التجارة الفلسطينية غير المباشرة مع العالم الخارجي عن طريق إسرائيل، وبالتالي أصبح حجم الواردات من العالم الخارجي يُقدر بـ 30% من مجمل حجم الواردات الكلية، بينما وصلت الواردات من إسرائيل إلى أكثر من 70% من مجمل الواردات الكلية.[1] وفي ذلك نفي لمبدأ الرسملة في الاقتصاد الفلسطيني، ليمسي تراكماً لرأس المال لصالح الاقتصاد الاستيطاني الإسرائيلي.

في سياق ما تقدم، ثمة تفاعل كبير بين مؤشر قدرة وصول الفلسطيني إلى موارده الطبيعية، وحجم التجارة الخارجية الفلسطينية، مع مستويات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، لتمسي معدلات البطالة حوالي 30%، بينما معدلات الفقر حوالي 29.2%. وتقود محاولة تجميع المؤشرات القياسية السابقة، من أجل إعادة إنتاج واقع "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي من خلال سياساته وأدواته المختلفة، عمل على تعذُّر نموذج التنمية محل الدِّراسة، من خلال تحديد قدرة الفلسطيني على الوصول إلى موارده الطبيعية، وكذلك تأطير الاقتصاد الفلسطيني في تجارته الخارجية، الأمر الذي يقود إلى نسب مرتفعة من البطالة والفقر. وهذا ينعكس على الخيارات الجماعية والفردية للمجتمع الفلسطيني، بحيث يكون غير قادرٍ على المشاركة في عملية التنمية المقصودة، باعتبارها من أجل الإنسان، وبواسطته.

[1] أبو جامع، جابر: ***أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية***. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**. نابلس. مج30، عدد9\2016.ص 1853

الفصل الرابع

دور ريع الجهات المانحة في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

الفصل الرابع

دور ريع الجهات المانحة في تعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

1.4 توطئة

يناقش هذا الفصل موضوع تعذّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، من زاوية ريع ومساعدات الجهات المانحة في سياق "العملية السلمية" التي انطلقت في العام 1993. إذ يبدأ بتأطير مفاهيمي لماهية "الريع"، ولا سيما في "السياق الفلسطيني"، باعتباره مثالاً صارخاً على تحول الاقتصاد السياسي نحو النموذج المالي، والذي تغوَّل على السياسة في مراحلٍ متعددة.

لم تكن دراسة فصل دور ريع الجهات المانحة في تعذُّر نموذج التنمية محط الدراسة، دراسة كلاسيكية، عمِدَت إلى تبنّي عاملٍ مُستقلٍ، باعتباره ذو علاقةٍ سببية أحادية مع المتغير التابع. بل كانت دراسةً مبنيةً على الآليات السببية (Casual Mechanism)، أي أنَّ ما بين المتغيرين السابقين، ثمة متغيرات أخرى مُبهمة لم تكن معروفة، ولذلك فإنَّه وبالاعتماد على الآليات السببية، يتبين أنَّ نموذج التنمية محل الدِّراسة يتعذَّر جراء تفكيك جملة الأسباب والنتائج بين المتغيرين الرئيسيين.

يتناول هذا الفصل، السياق الذي جاءت به الجهات المانحة، لتؤطّر بقوة المال حيِّز الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967، أي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارهما "سياقاً ما بعد النِّزاع".[1] ثم الخطاب الذي دشَّنته الجهات المانحة بالتماهي مع ذلك السياق

[1] اعتبر "السياق الفلسطيني" من قبل الجهات المانحة "سياقاً ما بعد النزاع" بعد بدايات "العملية السلمية" وخصوصاً في عام 1993. وأخذت هذه الحالة محدداتها النظرية من خلال اعتبار المناطق التي أدارتها السلطة الفلسطينية مناطق حكم ذاتي مُفرغة من عامل الاستعمار الاستيطاني، وبالتالي تصبح مرد مجمل المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مشاكلاً إدارية تقنية. وهدفت الجهات المانحة من خلال هذه الاستراتيجية إلى بناء الدولة، وبناء المؤسسات الفلسطينية. في حين كانت هذه الاستراتيجية غير مواتية "للسياق الفلسطيني" الذي تُسيطر عليه سياسات الاستعمار الاستيطاني، أي أن المقاربة برمتها مقاربة مشوهة، لأنها لم تتعامل مع الاستعمار الاستيطاني باعتباره عاملاً وجودياً يعمل على إجهاض كل محاولات التنمية الفلسطينية، وتنطلق مقاربة "سياق ما بعد النزاع" من أربعة ركائز نظرية أساسية، وهي: الأمن، والقضاء، والحوكمة، والإصلاح بشقيه الاقتصادي والاجتماعي.

المفترض، والذي قاد إلى أن تكون عملية التنمية ليست أكثر من اعتبارها عملية تقنية تكنوقراطية. وتجسَّد ذلك في منطق سلوك المانحين الذي تمركز على أجندات دولية، ولم يستند إلى حاجة محلية، من خلال: مأسسة الحكم وأمننة التنمية، وهندسة المانحين لبروتوكول باريس الاقتصادي، وتغوّل قطاع الخدمات على الإنتاج، ولبرلة الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز فكرة المشاريع الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، وتجزئة الفلسطينيين. والتي من خلالها عمل "ريع" الجهات المانحة على تعذُّر النموذج التنموي محل الدراسة.

2.4 "الريع": تأطير مفاهيمي

ثمة أهمية كبيرة لبناء وتمثلات الاقتصاد الوطني، إذ ترتبط بشكلٍ وثيق بالقدرة على الدفاع عن النفس، من خلال امتلاك المجتمع لوسائله الذَّاتية التي تمكنه من إنتاج ما يحتاجه. وفي سياق ذلك، تطوَّرت أدبيات الاقتصاد السِّياسي في السياق العربي وفق تتابعية جاءت في مرحلتين متتاليتين، حيث طغت السياسة على الاقتصاد في الأولى، بينما تغوّل الاقتصاد الكمي على السياسة في المرحلة الثانية، ويقول "جورج قرم" أنَّه "نتيجة للنيوليبرالية، ومنطق "الريع" الذي صاحبها، شكَّل الاقتصاد النيوليبرالي الكمي والنظري، مظهر الاقتصاد السياسي العربي، ولذلك غاب الهم السياسي العربي عن معالجة الأمور الاقتصادية".[1]

ساد منطق "الريع" في العديد من الدّول والاقتصاديات، باعتباره نمطاً سائداً في الدول التي ترتكز على مصدرٍ رئيسيٍّ للعائدات، مثل عائدات النفط والغاز، وعائدات المنح والمساعدات. أو في الاقتصاديات القطاعية التي ترتكز على قطاعات بعينها، مثل قطاعات السياحة. وفي كليهما يصبح "الريع" ظاهرة تستحق الدّراسة، لما لها من مآلات على ثالوث السياسة والاقتصاد والمجتمع، والعلاقة البينية بينهما، إذ يُمسي "الريع" في نماذج متعددة، أداة من أدوات السيطرة، ومُعزز لطغيان إحدى العناصر الثلاثة السابقة على الآخرى.

[1] قرم، جورج: الاقتصاد السياسي والقضية العربية. مقال خلال محاضرة في عمان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية مع المركز الاردني لابحاث السياسات. ديسمبر 18\6\2020. ص1-4. للمزيد انظر: https://bit.ly/2WBdvsV

بات اقتصاد "الريع" موضوعاً مهماً على صعيد الدول التي تعتمد على مصدر واحد في إيراداتها، كالمساعدات الخارجية مثلاً. فثمة العديد من القراءات التي تتبنى "الريع"، كسببٍ رئيسيٍّ للتخلف، وللأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول، ولا سيما إذا ما أُصيبَ مصدر "الريع" الوحيد بخلل ما، فإنَّ ذلك يقود إلى مشكلة وطنية كبيرة، في ظلّ فقدان هذا المصدر، وما يُحقق من "أمولة" للجهة المستفيدة منه.[1]

ظهرت أدبيات عديدة، وفق منهج كرونولوجي متَّسقٍ ومتسلسل، هادفة لتأطير "الريع" في الدول واقتصادياتها، ولا سيما آدم سميث، وكارل ماركس، وديفيد ريكاردو، وابن خلدون، ووصلت جميعها إلى نتيجة مفادها أنَّ "الريع" هو العائد الذي يتشكّل دون جهد العمل.[2] وقال في ذلك "حسين مهدوي"،[3] وفق مراجعاته في سبعينيات القرن الماضي، أنَّ الدّولة الريعية، هي الدولة التيْ تتلقى وبطريقةٍ منتظمة ريعاً خارجياً، يُدفع من أطراف خارجية، كالمساعدات مثلاً.[4] وربط "مهدوي" "الريع" بالعمل، من زاوية انعدام العمل، إذ أنَّ "الريع" يتناقض في غالب الأحيان مع منطق العمل.

يتمظهر "الريع" بثلاثةِ أشكال أساسية، "كالريع" المتأتي من الثروات الطبيعية، والذي يُسمى بـ"الريع" الطبيعي. و"الريع" الاستراتيجي المُرتبط بخطوط التجارة والنقل الاستراتيجية. و"الريع" التحويلي المتمحور حول المساعدات والمعونات الخارجية.[5] وتتقاطع السياقات العربية مع الأشكال الثلاثة السابقة، بينما يقترب الفلسطيني مع النوع الثالث والتحويلي، ولا سيما في ظل وجود مساعدات خارجية، بدأت تُوجّه للسلطةِ الفلسطينية منذ انطلاق "العملية السلمية".

---

[1] عبد الله، كنعان: أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي. مجلة جامعة التنمية البشرية. العراق. مج3\ع3. آب 2017. ص 597. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/34imp16

تعبر "الأمولة" عن التغير العالمي والكبير في طبيعة عمل الاقتصاد، خلال انتقاله من قطاعات الإنتاج، إلى القطاعات المالية، وبتالي فإنَّ "الأمولة" هو تعبير صريح عن تغير الاقتصاد من الصناعي إلى المالي. الأمر الذي فاقم من الأزمات الاقتصادية، وأحدث فوراق كبيرة في الدخل.

[2] قرم، جورج: إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي. مجلة القبس. 4\2010. ص48 – 49. للمزيد امظر التالي: https://bit.ly/32aCTH4

[3] اقتصادي إيراني.

[4] عبد الله، كنعان. مرجع سابق. ص598 – 599.

[5] المرجع السابق. ص 606.

عمد علماء الاقتصاد الاشتراكي، والاقتصاد الرأسمالي إلى ذات الفكرة في سبيل مفهمة "الريع"، إذ رفضوا ظاهرة "الريع"، انطلاقاً من أنَّها تُعبِّرُ عن قوة اجتماعية قديمة، كانت تناهض فكرة الإنتاج والعمل، وتلك الفكرة هي القيمة السامية عند الرأسماليين والاشتراكيين أيضاً. "فالريع" تعبير صريح عن قوى طبقية معينة، ذات مصالح وغايات ورؤى مناهضة لنمط الإنتاج السائد في سياقٍ مكاني وزماني ما.[1] ثمَّ رُبط مؤخراً في نهاية سبعينيات القرن الماضي بين "الريع" والتنمية، من خلال تجربة هولندا، وأطلق على أصل العلاقة بينهما بالمرض الهولندي (Dutch Disease)، إذْ يتجسّد في أنَّ ارتفاع عائدات قطاع اقتصادي ما، أو مساعدات خارجية، تؤدي إلى تغوّل القيم الاستهلاكية في المجتمع، على الإنتاجية منها، من خلال ارتفاع كلفة الصادرات، في ظل وجود واردات أقل كلفة.[2] وبالتالي ضرب واحدة من أهم مقومات البيئة اللازمة لنجاح التنمية.

ثمة علاقة عضوية بين البنية الاجتماعية من جهة، ومنطق "الريع" السّائد في المجتمع من جهة أخرى، إذ تتأثر البنية الاجتماعية "بالريع"، من خلال تشكّل شعور جمعي بعدم الحاجة للعمل المنتج، في ظل تدفق "الريع" على المواطن.[3] الأمر الذي يُولد نتيجة البطالة وكثرتها، والحد من تطوّر البنية الاجتماعية، وفقدان رأس المال الاجتماعي في ظل تزايد ظاهرة الهجرة.[4]

يُضعِف "الريع" من الروابط والبنى الإنتاجية، في ظل وجود مصادر توفّر المال دون عمل، كالمساعدات مثلاً، وهذا ما قاله "حازم ببلاوي"،[5] في إشارته إلى أنَّ "الريع" يعني غياب البنى الإنتاجية الوطنية، في ظل وجود مصدر خارجي منعزل تماماً في الرؤية والهدف عن بنى الاقتصاد القائم.[6] وبالتالي فإنَّه يُشكل بيئة غير مواتية للتنمية في ظل غياب الإنتاج، الأمر الذي

---

[1] ابراهيم، غسان: **الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية**. جامعة دمشق. سوريا. ص3.

[2] عبد الله، كنعان. مرجع سابق. ص597

[3] المرجع السابق. ص607.

[4] قرم، جورج: **إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي**. مرجع سابق. ص48 – 49.

[5] حازم ببلاوي (1936 – الآن) هو رئيس وزراء مصري أسبق، ومفكر اقتصادي، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

[6] عبد الله، كنعان. مرجع سابق. ص 601.

يُعزِّز من التبعية، ولا سيما في "السياق الفلسطيني". ويمأسس "الريع" لاعتماد مجتمع كامل على طبقة معينة سواء كانت سياسية أو اقتصادية.[1] وتُحَدِّد تلك الطبقة القطاعات المستفيدة من "الريع"، انطلاقاً من المصلحة الخاصة دون العامة، كتحديد أولوية قطاع الأمن في حصته من "الريع" على القطاعات الأخرى، من أجل الحفاظ على مصالح ونفوذ طبقة بعينها، وبالتالي استسهال طبقات معينة الخلط الواعي بين المصلحة العامة للمجتمع، والخاصة بهم، من أجل بناء لغة خطابوية، تتحقق من خلالها مكاسبهم الفردوية في ظل تدفق كبير للريع، ولا سيما إذا ما كان خارجي.

تمأسست الدولة العربية بعموميتها على الفكرة الريعية، وهذا ما قاله "جورج قرم"، إذ بقي "الريع" مهيمناً على الاقتصاد، وشالَّاً لجهود التنمية، ومُشعِلاً للصراعات البينية فيها، تلك الصِّراعات التي تولَّدت رغبةً في السيطرة على "الريع". ولذلك، ثمة العديد من النتائج البائسة للاقتصاديات العربية، جاءت كنتيجةٍ لتفاقم أزمة الاعتماد على "الريع" ومصادره. إذ أنَّ "الريع" بأشكاله المتعددة لم يُستخدم لتطوير البنية الوطنية الإنتاجية قط، ولا لخلق دينامية وطنية في مجالات التصدير والتنمية الاقتصادية، وإنما عزز من ثقافة الاستهلاك الفخم.[2] إلى جانب ثقافة اقتصادوية معاصرة، مفادها التركيز على الثروة أكثر من الاهتمام بالإنتاج. وهذا انتقال من منطق البراغماتية العملية، إلى الريعية النظرية.[3]

لعبت الجهات المانحة دوراً محورياً في سياق "العملية السلمية" في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولذلك شكَّلت أموال المانحين ريعاً في "السياق الفلسطيني"، ورغم دوره الكبير في استساغة المجتمع الفلسطيني لمظاهر الواقع المتمثل بالاستعمار الاستيطاني، إلَّا أنَّه أمسى واحداً من أدوات السيطرة، والتي قادت إلى تشكيل السياق الفلسطيني الجديد الموسوم "بسياق ما بعد النزاع"، في ظل ضبطه بقوة المال، إلى جانب قوة السلاح، التي اعتمدتها السلطات الإسرائيلية كتقنيات سيطرة ممنهجة.

---

[1] ابراهيم، غسان. مرجع سابق. ص8.

[2] قرم، جورج: **إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي**. مرجع سابق. ص48 – 49.

[3] ابراهيم، غسان. مرجع سابق. ص7.

يُقَوِّلب "الريع" البنية الاجتماعية بطريقة يجعلها بنية غير منتجة، ولا سيما في ظل تدفق المال السهل، وحركة "الأمولة" العالمية، وبالتالي تقل النشاطات الاقتصادية المولّدة لفرص العمل، وتزداد البطالة عندما تصبح البنية الاجتماعية غير قادرة على تطوير البنية الإنتاجية، أو المحافظة عليها، الأمر الذي يهدد فرص التنمية، بحيث تمسي البيئة غير مواتية لذلك. وهذا ما حدث في العديد من الدول العربية، وفي "السياق الفلسطيني" على وجه التخصيص في ظل سياسات المانحين.

3.4 سياسات الجهات المانحة: بين الماضي والحاضر

شكَّل الاتفاق على "العملية السلمية" بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل، في سياق إعلان المبادئ (أوسلو) لعام 1993، بداية حقيقية لدخول فواعل جديدة ودافعة لضمان واستدامة ما جاءت به تلك الاتفافية من سلامٍ بين الطرفين، ولا سيما الجهات المانحة المُتعددة، وما قدمته من غطاءٍ مالي لاستساغة المرحلة الجديدة، والتي مأسست لوجود سلطة فلسطينية رسمية داخل كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة، غير قادرة ولو بالحدّ الأدنى على الانطلاق بالعمل التنموي على التراب الوطني المُحدد ضمن مخرجات "العملية السلمية".

بينما كانت مساعدات الجهات المانحة مصدراً هاماً لاستمرار الحياة الفلسطينية، أمست أيضاً "ريعاً" حقيقياً، ذو دورٍ كبيرٍ في تشكيل "سياق ما بعد النّزاع"، من خلال عملية تمويل التنمية التي اعتادها اقتصاد السلطة الفلسطينية. إذ انطلق ذلك التمويل من فرضية رئيسية مفادها أن مساعدات التنمية، بالتّزامن مع بناء المؤسسات الفلسطينية، مساهمة بنّاءة في تعزيز أرضية صلبة لثبات السلام المُتفق عليه بين كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى جانب ضرورتهما لقيام الدَّولة الفلسطينية المستقبلية والمستقلة.

تبنَّت الجهات المانحة مخرجات عملية أوسلو، وذلك من خلال ترويجها "للعملية السلمية" باعتبارها عملية مُثمرة، وذات منافع اقتصادوية للفلسطينيين. ومن هنا، وُسِمَتْ مساعدات الجهات المانحة بـ "ثمار العملية السلمية". وعُقِدَ أول مؤتمر لمجتمع المانحين بعد أسبوع واحد

من اتفاقية أوسلو. وقال آنذاك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (ورن كرستوفر) أن "الهدف الأساسي والمنشود لمجتمع المانحين المحتمل، هو توفير المصادر المالية الكافية لضمان تطبيق الاتفاقية، ولضمان نجاحها أيضاً". وتوافق ذلك مع ما صرَّحت به حكومات دول اليورو أيضاً.[1]

يتبيَّن مما سبق، وفي إطار التَّدخل الهادف إلى تعزيز "العملية السلمية"، أنَّ الجهات المانحة كانت بمثابة منظومة جديدة للتدخل في السياق الفلسطيني، إذ أنفَقَت تلك الجهات أموالها ومساعداتها، من خلال ريعٍ ضُبِطَ سقفه ومجاله واتجاهه من قبل منظومة تتمثل "بقوة مالية أوروبية داعمة، وقيادة سياسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزامن مع مهام التخطيط، والتوجيه الفني، والإشراف الفكري، والتي أُنيطت جملتها إلى البنك الدّولي"، حسب ما قالته "آن لو مور".[2] وكانت معظم مساعدات الجهات المانحة تُصرف على المأسسة، وترسيخ قيم معولمة كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والجندر. في ظل حالة اللااستقرار، والعنف، والصراع المُفرط الذي شهدته الجغرافيا الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لم تنقطع قط، منذ اللحظة الأولى التي دشَّنت ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، حتى حيثما ما بعد مرور 27 عام.

بعد مرور سبعة وعشرين عام، ثمة ما يقارب 36 مليار دولار أمريكي صُرفت بغزارة على الأرض الفلسطينية المحتلة.[3] في ظل وجود الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وتغوّله في ممارسته الهادفة إلى السيطرة على الموارد الطبيعية، من أرضٍ ومياه، وأملاح معدنية، وكذلك سيطرته على حرية التجارة الخارجية وحركتها، الأمر الذي أصاب استقرار مستويات المعيشة والبطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقول "آدم هنية" في ذلك، أنَّ نصيب الفرد الفلسطيني في العام 2014 بلغ حوالي 579 دولار أمريكي من أموال المانحين، وبذلك يصبح "السياق الفلسطيني" من أكثر الجهات المتلقية للمساعدات. إلَّا أنَّها في ذات الوقت، كانت

---

[1] ناغاراجان، **نيثيا: التنمية في ظل الاستعمار. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013. ص51.

[2] وايلدمان، جيرمي: تصورات المانحين عن فلسطين: قيود على فاعلية المعونة. شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة). 19 يونيو 2019. للمزيد انر التالي: https://bit.ly/3htpkKM

[3] وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة**. متابعة الدعم الدولي. 2018. ص25 – 26.

مساعدات غير فعالة، ولم تؤدِّ إلى أهداف الألفية المتمحورة حول الحد من الجوع والعوز، وتعزيز الصحة، والتعليم، والبيئة.[1] إذْ تفاقمت الأمور في سوئها، من حيث فقدان الفلسطيني لسيطرته على كل من الموارد الطبيعية، وحركة التجارة الخارجية، وكذلك ارتفاع مستويات البطالة والفقر إلى حوالي 30% في العام 2019.

بينما قالت "سارة روي" أنَّ فشل عملية التنمية وتعذرها،[2] جاء بسبب تأطير التنمية ضمن إطار مفهوم خاطئ جعله الاستعمار الاستيطاني أمراً واقعاً، وتبنته الجهات المانحة، ووصفته روي بمكعوس التنمية "De-development".[3] لأنَّها كانت تنمية تصب لصالح الاستعمار الاستيطاني بشكل أكبر مما تعكسه من ربح وتنمية على المجتمع الفلسطيني. وبالتالي يبقى هذا الفصل يبحث في سبيل الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي، والمتمثل بالكيفية التي عَمِل من خلالها ريع الجهات المانحة فيْ سياق "العملية السلمية"، علىْ تعذر "التنمية التَّحرُّريّة المُرتكزة على النَّاس"، فيْ الأراضي الفلسطينية المُحتلة عَامْ 1967؟

إنَّ الإجابة على سؤال الكيفية التي تدخلت وعملت من خلالها الجهات المانحة على إعاقة التنمية في "السياق الفلسطيني"، بحاجة إلى تأطير لشكل وطبيعة منظومة الجهات المانحة، من زاوية ماهيتها، ومكوّناتها وعناصرها. إلى جانب آلية تقسيم المهام والأدوار الموكلة لكل عنصر من هذه العناصر، والتي قادت بجملتها إلى أن تكون منظومة عمل الجهات المانحة في "السياق الفلسطيني" الموسوم بالاستعمار الاستيطاني، عاملاً رئيسياً من عوامل تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

4.4 منظومة الجهات المانحة

تشكَّلت منظومة الجهات المانحة من مجموعة من الدول، والأعضاء، والوكالات الحكومية والغير حكومية، وأُوكلت مهمة السكرتاريا إلى البنك الدّولي. بينما كانت ثمة لجنة

[1] Hanieh, Adam: *Development as struggle: confronting the reality of power in Palestine*. **In: Journal of Palestine studies**. No.4/ 2016. P 33 -32. For more look: https://bit.ly/2POolcx

[2] سارة روي هي باحثة أولى في مركز دراسات الشرق الأوسط، وهي أيضاً متخصصة في السياق الفلسطيني، ولا سيما في الاقتصاد الفلسطيني والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

[3] Hanieh, Adam. Ibid. P: 32 -33.

دولية سُمِّيت بـــ "لجنة الارتباط" ترأَّسَتْهَا النرويج،[1] ورعاها الاتحـــاد الأوروبـــي، والولايـــات المتحدة الأمريكية، وتهدف اللجنة إلى تحديد الكيفية التي من خلالها تُصرف أمـــوال المـــانحين المُقدّمة للسلطة الفلسطينية. وتعتبر السلطة الفلسطينية، إلى جانب كل مـــن إســـرائيل، وكنـــدا، ومصر، واليابان، والأردن، وصندوق النقد الدولي، وروسيا، وتـــونس، والســـعودية، والأمـــم المتحدة، أعضاء في "لجنة الارتباط".[2]

في سياق ما تقدم، سيتم التعامل مع مجموعة من الجهات المانحة باعتبارها جهات فاعلة في "السياق الفلسطيني"، ولا سيما في عمليتي السلام والتنمية. ومن أبرز تلك الجهـــات كنـــدا، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، النرويج، والمملكة المتحـــدة، والولايـــات المتحـــدة الأمريكية، والبنك الدولي. انظر الشكل التالي رقم (32)، والذي يُبين تدفق "ريـــع" ومســـاعدات بعض الجهات المانحة مثل كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبـــي، والمملكـــة المتحدة، منذ العام 1993 حتى العام 2018.

يوصف تدخل الجهات المانحة في "السياق الفلسطيني" باعتباره عملية، أي عملية تمويل التنمية. وتبدأ تلك العملية بالتعبئة، ثمَّ التنسيق، ثمَّ التسليم، إلى التخصيص. وعندما يقوم المانحون بالتعهد بتقديم أموال للسلطة الفلسطينية فإنَّهم يبدؤون بالتعبئة، التي تكون ضمن إطار مؤتمرات جامعة للعديد من الجهات المانحة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية. ثمَّ يتم الاتفاق على كم معين من أموال المانحين، ويقوم مجتمع المانحين بالتنسيق فيما بينهم على اســـتراتيجية تمويـــل معينة، وهذه العملية صعبة للغاية، لتنوع أجندات الفاعلين في مجال المساعدات. ثمَّ تُنقل أمـــوال المانحين من إطارها النظري، إلى برامج على أرض الواقع في عملية تُسمى بالتَّســـليم، ســـواء كانت تلك البرامج مُخصصة للحاجة المحلية، أم مخُخصصة وفق شـــروط الجهـــات المانحـــة وتطلعاتها.[3]

---

[1] لجنة الارتباط هي لجنة من عدة أعضاء من الجهات المانحة التي تمنح المعونة للسلطة الفلسطينية.

[2] وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلســـطينية المحتلـــة**. مرجـــع سابق. ص 29.

[3] Brynen. Denoeux: **A very political economy: Peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza**. Middle East Policy Council. 2000. For more look: https://bit.ly/30NVLOP

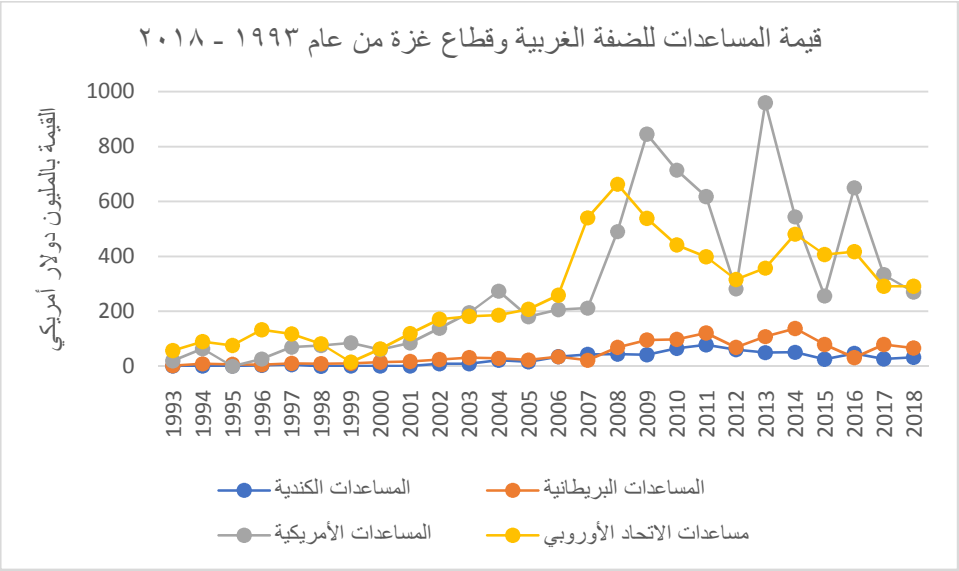

شكل (32): ريع الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 1993 – 2018.[1]

إنَّ تدخل منظومة الجهات المانحة في "السياق الفلسطيني"، ضمن إطار "العملية السلمية" في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، جعل ذلك السياق مُعرفاً بطريقة واضحة من حيث طبيعته من وجهة نظر المانحين، وفق مخرجات اتفاق المبادئ (أوسلو)، إن كان يتوافق مع سياقات النِّزاع، أو سياقات ما بعد النِّزاع. ولذلك ثمة ضرورة لتأطير "السياق الفلسطيني" من وجهة نظر المانحين، من أجل استكمال الإجابة عن سؤال دور الجهات المانحة في تعذُّر التنمية.

5.4 "السياق الفلسطيني" من وجهة نظر المانحين

إنَّ التحديد الموضوعي لدور الجهات المانحة في تعذُّر نموذج التنمية محل الدِّراسة، يتطلب تحليلاً للنظرة التي تبنَّاها مجتمع\ مجتمعات المانحين، في تدخُّلهم في سياق "العملية السلمية"، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. إذ يختلف دور وطبيعة عمل الجهات المانحة وتدخلها فيما إذا كان سياق النزاع، أو ما بعده. بحيث تكون بنيوية في الأولى، أو تدخلات تقنية هامشية في الثانية. لكن قبل ذلك، ثمة ضرورة لإعادة تأطير "السياق الفلسطيني" بطريقة مقتضبة، من أجل محاولة القبض على مجمل التباينات والتناقضات بين السياق الفلسطيني الحقيقي الذي تُجسِّده الوقائع على الأرض، وبين السياق الافتراضي، الذي جاءت به الجهات المانحة كمنظومة تدخل.

[1] Organization for economic co-operation and development (OCED). 17\5\2020.

إن المفهمة الحقيقية والموضوعية للسياق الفلسطيني، لا يُمكن أن تتأتى فقط من خلال الأدبيات الكولونيالية الكلاسيكية، التي درست حالة النزاع من زاوية الاستعمار الهادف إلى السيطرة على مجتمع أصلاني، كما كان الاستعمار البريطاني في الهند مثلاً. بل تتعدى ذلك، إلى محاولات الإقصاء المادي والرمزي الممنهج، والهادف بطبيعته إلى إحلال مجموعة سياسية بأخرى، أو مجتمع قومي بآخر، وفق السيطرة على قاعدة جغرافية يُنفى سكانها الأصلانيين، ويُجزؤون مكانياً وزمانياً، وفق منطومات السيطرة والعزل والفصل العنصري.[1]

يتبين أنَّ "السياق الفلسطيني" الموضوعي هو سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وليس "سياق ما بعد النِّزاع". وهو أيضاً سياق يخضع لمجموعة واعية وممنهجة من الممارسات الإسرائيلية المتتالية، والهادفة إلى تجزئة المجموعة السياسية – القومية الفلسطينية الواحدة، إلى تجمعات بشرية متباينة، تفتقد لجوهر السيطرة على مواردها الطبيعية، وعلى أرضها، وتجارتها، وذات اقتصاديات مختلفة، كما هو الحال في كل من اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، واقتصاد القدس الشرقية، واقتصاد فلسطينيي الداخل. وفي كل من الاقتصاديات السابقة، ليس من السهل لبنى الإنتاج الوطنية، أن تُعيد إنتاج نفسها، تحت وطأة سيطرة البنى الاستعمارية الاستيطانية. ولذلك تصبح العملية التنموية الوطنية عصيّة على التحقيق، ولا سيما في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المُحتكمتين لسلطات فلسطينية، يتلقى اقتصادها ريعاً مستمراً من أموال المانحين.

تخضع أي عملية تنموية يقوم بها السكان الأصليين في سياق الاستعمار الاستيطاني، لمُحددات البيئة الاستعمارية الاستيطانية، من خلال استلاب مقدراتهم، ونهب مواردهم الخاصة واللازمة لازدهارهم. وكل ذلك لا يُحدث إلا عن طريق منظومات سيطرة تدفع المجموعة السكانية الأصلانية إلى مزيد من التهميش من جهة، وتوسِّع في حجم الهوة القائمة بينهم وبين

[1] طبر. جعبري: **بعد أوسلو: الاستيطان الكولونيالي**، والتنمية النيوليبرالية والتحرير. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013. ص12.

المجتمع الاستيطاني الجديد من جهة أخرى.[1] إلى جانب السعي الدؤوب لسلطات الاستعمار الاستيطاني إلى نفي مقولة الرسملة في اقتصاديات المجتمع الأصلاني.

يختلف وصف "السياق الفلسطيني"، فيما لو كان وصفه على أسس ومبادئ النزاع المقرون بالسيطرة، و"الهيراركية" العمودية في أصل العلاقة اللامتكافئة بين مجتمع مُستَعمَر، وآخر مُستَعمِر، والمقرون أيضاً بحركات ومحاولات التحرر الوطني للمجتمعات المُستَعمَرَة، أم "سياق ما بعد النزاع". وبين السياقين السالفين، ثمة عامل وجودي وأساسي، يأخذ مكانة الحد الفاصل الذي يُعيق العمل التنموي، ألا وهو عامل الاستعمار الاستيطاني، وإخفاء ذلك العامل من "السياق الفلسطيني"، يعني اختلاف منطق العمل التنموي فيه. ورغم ذلك، كانت نظرة الجهات المانحة في ظل "العملية السلمية" متناقضة بشكلٍ صارخ مع الوقائع السياسية التي يتصف بها السياق الفلسطيني.

نقلت اتفاقية أوسلو "السِّياق الفلسطيني" من طور الكفاح والنضال ضد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، إلى طور المأسسة، والحكم الرشيد، والنمو الاقتصادي. ولا يعتبر هذا الانتقال بمثابة انتقال طبيعي جراء الوصول إلى حالة تحرير الأرض من الاستعمار الاستيطاني. بل هو انتقال غير طبيعي، تحت وطأة ظروف وسياقات غير طبيعية، أُفْرِغَت منها العوامل الأساسية والمتأصلة فيها، ولا سيما الاستعمار والاستيطان، ورُبِطت بفترة انتقالية لم تتحقق. ولذلك، وبما أنَّ الجهات المانحة صُمِّمت كمنظومة تدخل من أجل استدامة "العملية السلمية" وفق مخرجات أوسلو، فإنَّها تبنَّت "السياق الفلسطيني"، باعتباره سياقاً يندرج تحت سياقات ما بعد النِّزاع. وكانت تسعى من خلال تدخلاتها لنفي مقولة أن "التنمية شكلاً من أشكال النضال" في سياق الاستعمار الاستيطاني.[2]

اعتبرت الجهات المانحة "السياقَ الفلسطيني" كأي سياق آخر نامي، يسعى لتحقيق التنمية وأهدافها من خلال النمو الاقتصادي، والازدهار، والحكمانية (الحكم الرشيد)، والليبرالية،

[1] طبر. جعبري. مرجع سابق. ص12.

[2] المرجع السابق. ص19.

والتدخلات التنموية المرتكزة على مبادئ ما بعد "اجماع واشنطن". ولذلك تم تكثيف الجهود الدولية والفلسطينية من أجل تحقيق المأسسة، وقضايا تمكين السلطة، والديمقراطية، والأمن. وانتقل الفلسطيني خلال ذلك بخطاه من السير على الخارطة السياسية ذات التراب الوطني، إلى سيره على خارطة أخرى رسمتها الجهات المانحة، كانت ذات طابع تكنوقراطي وتقني مؤسساتي، بهدف الوصول إلى الدولة. ورُحِّلت جملة الأهداف الوطنية إلى طورها الجديد، من تحرير الأرض والإنسان، إلى تحرير الأسواق.[1]

يقول "آدم هنية" أنَّ الجهات المانحة ركزت على مواضيع التمكين، فأمسى "السِّياق الفلسطيني" زاخراً بمقولات التمكين، ومُفرغاً من أدوات القوة، أو السيطرة الفعلية للفلسطينيين على أرضهم، ومواردهم، وتجارتهم. وتم نقل الفرد من الوطنية إلى المحلية، من خلال فئات اجتماعية متعددة، مثل الشباب، والاطفال، والنساء وغيرهم، وبالتالي تم عزل الهياكل الاجتماعية عن إطارها الجمعي في سياق التحرر.[2]

ذهب "جيريمي وايلدمان" إلى مفهمة أخرى تعتمد على مؤشِّرات للطريقة التي ينظر من خلالها المانح إلى الممنوح في "السياق الفلسطيني"، وتبيّن من خلال دراسته أنَّ ثمة العديد من النويا الدفينة للجهات المانحة في تمويلها للعمل التنموي الفلسطيني. ورغم الاختلاف الجزئي للجهات المانحة في آلية عملها وتعاملها مع "السياق الفلسطيني"، إلا أنَّها كلها تبنَّت منهجية واحدة، وتجسَّدت في نظرتها إلى المناطق الفلسطينية باعتبارها مناطق ما بعد النزاع.

تجاهلت كل من الولايات المتحدة، وكندا، وصندوق النقد الدولي، ذكر أهم معيقات التنمية الفلسطينية، ولا سيما المستوطنات، والاحتلال، والممارسات الاسرائيلية، والسيطرة، إلى جانب تجاهلهم للحقوق الاقتصادية الفلسطينية. بل كانوا أيضاً يتعاملون على أنَّها غير موجودة أصلاً. بينما كان البنك الدولي ذو حدةٍ أقل في وصفه للسياق الفلسطيني. وكان الأوروبيون مثل المملكة المتحدة، والنرويج، والسويد، أكثر دقة في وصف ذات السياق بمؤشرات تشير إلى

[1] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص53.

[2] Hanieh, Adam: *Development as struggle: confronting the reality of power in Palestine*. **In: Journal of Palestine studies**. No.4/ 2016. P 33 -35. For more look: https://bit.ly/2POolcx

حقيقته، مثل الاحتلال والاستيطان، وكان بعضهم يشيرون إلى الاحتلال أكثر من الاستيطان، مثل النرويج.[1]

في ضوء ما تقدم، يتبين أنَّ نظرة الجهات المانحة إلىْ "السِّياق الفلسطيني"، كانت داعمة لأصل المشكلة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، والمتأصلة في واقعه، ذلك الواقع الذي يتّصف بنتائج قاصرة جداً في مجال التنمية، ولا سيما "التنمية التحررية المُرتكزة على الناس". وذلك من خلال النتائج الحقيقية لعدم قدرة الفلسطيني على الوصول إلى الموارد الطبيعية، إلى جانب عدم قدرته على التحكم بحرية التجارة الخارجية الخاصة به، وارتفاع مستويات البطالة والفقر.

إنَّ مراوحة الجهات المانحة بين الاشتراط السياسي، وبين آليات دخيلة على السياق الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أدّت إلى تعزيز السياسات الاستعمارية الاستيطانية أولاً، من خلال استخدام إسرائيل للمزيد من السيطرة، والقوة الغير مشروعة لهدم مقومات التنمية الفلسطينية، في ظل تمويل دولي لاستساغة الحياة اليومية الفلسطينية. ثمَّ ثانياً نقل جوهر العمل التنموي الفلسطيني، من اعتباره مشكلة اقتصادية – سياسية، إلى اعتباره مُشكلة تقنية – فنية، نابعة من قصور قدرة المؤسسة الفلسطينية الناشئة إثر انطلاق السلطة الفلسطينية، على التخطيط والتنفيذ الصحيحين لمشاريع وبرامج العمل التنموي المُموّل من قبل الجهات المانحة. ولذلك فإنَّ الطريقة التي حدَّدت فيها الجهات المانحة السياق الفلسطيني، باعتباره "سياقاً ما بعد النِّزاع"، ترتبط بخطابٍ تبنَّته ذات الجهات، يُعبِّر عن تلك النظرة، ويُعزِّزها.

6.4 خطاب الجهات المانحة في "السياق الفلسطيني": التنمية مشكلة تقنية

لم تكتف الجهات المانحة بالنّظر إلى "السياق الفلسطيني" باعتباره "سياقاً ما بعد النزاع" فقط، بل كانت تتفاعل وجودياً وعلى الأرض مع ذلك السياق، من خلال خطابها الذي جعل من العمل التنموي آلية، يعتمد بالدرجة الأولى على أصل العلاقة بين كل من السلطة الفلسطينية،

[1] وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق. ص 10-15.

والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، أي باعتبارهما طرفين في صياغة وتشكيل العمل التنموي الفلسطيني المُمَوَّل، وبدون أي منهما لا يُمكن الحديث عن تنمية فلسطينية.

ارتكز منطق الجهات المانحة في تعامله مع العمل التنموي في "السياق الفلسطيني"، على اعتباره عملاً يتطلب شراكة حقيقية بين كل من الاستعمار الاستيطاني، والسلطة الفلسطينية. وهذا ينقل الحقيقة الوجودية التي تصف شكل وجوهر الاستعمار الاستيطاني، من اعتباره معيقاً أساسياً للعمل التنموي الفلسطيني، إلى اعتباره شريكاً رئيسياً في إنجاحه. وأشار البنك الدولي في دراساته لخطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، إلى جانب تقريره لعام 2010، أنَّ "الطرف الإسرائيلي طرفاً تكميلياً، يلعب دوراً إيجابياً في التنمية الفلسطينية".[1] وفي ذلك إخفاء حقيقي لكون الاستعمار الاستيطاني عاملاً وجودياً، يفرض أشكالاً متعددة من السيطرة الهادفة بجملتها إلى تعذُّر التنمية الفلسطينية.

يفرغ خطاب العمل التنموي للجهات المانحة في "السياق الفلسطيني"، التنمية من جوهر الصِّراع المُحتدم، والذي استمر لعقودٍ طويلةٍ من السيطرة الاستعمارية الاستيطانية. وكذلك يجعل العمل التنموي الفلسطيني عملاً قاصراً مُختزلاً في القضايا الاقتصادوية دون السياسية منها، وهذا فيه تثبيط للممارسة السياسية للطرف الأضعف (أي الفلسطينيين)، ولا سيما في ظل وجود تمويل يشترط علائقية الشراكة بين كل من تمويل الجهات المانحة، وتنفيذ السلطة الفلسطينية لمبادئ المأسسة، تحت وطأة استمرارية منطق سيطرة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

كان خطاب المانحين خطاباً خجولاً جداً، ولا سيما فيما يخص الشرذمة الفلسطينية المتزايدة سنة تلو أخرى، جراء السياسات الاستعمارية الاستيطانية، بل واستوعب هذا الخطاب ما حدث، وما يحدث على المجتمع الفلسطيني من سيطرة.[2] وفي مفارقة غريبة، ركَّزَ خطاب الجهات المانحة على أهمية الجهد المبذول في سبيل تحقيق المأسسة، وتطوير وبناء القدرات، ولا

---

[1] هنية، آدم: بعد أوسلو: **التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين**. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013. ص37 –38.

[2] المرجع السابق. ص37.

سيما في ظل وجود معيقات وجودية وموضوعية، كانت تعمل على الدوام من أجل إجهاض العمل التنموي الفلسطيني. وهذا تعبير صريح عن فصل الاقتصاد عن السياسة من وجهة نظر تبنَّاها المانحون.[1]

تجسَّد الفصل الحقيقي للجهات المانحة بين ما هو سياسي، وبين ما هو اقتصادي، من خلال اعتبار المشكلةَ الفلسطينية مشكلة تقنية فحسب، وليست سياسية بالدَّرجة الأولى، متأتية جراء عزل "السياق الفلسطيني" عن البعد السياسي.[2] وفي ذلك السياق، ووفقاً لتقرير خاص بالبنك الدولي، تم ربط بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بأسباب ليست أصيلة أو منطقية. فمشكلة الفقر مثلاً، رُبطت بقضايا أخرى مثل قضايا التوظيف والتعليم وسوق العمل الموازي، أي أن نوعية التعليم ودرجته، إلى جانب البطالة ومآلاتها على المدى البعيد، وما ترافق معها من تراجع لدور القطاع الخاص، وانخفاض الأجور، كلها ذات أسباب رئيسية تؤدي لنشوء الفقر وتفاقمه في المجتمع الفلسطيني. وكان ذلك الرَّبط بين الفقر ومُسبباته الافتراضية السابقة خطاباً تسويقياً، من أجل إطلاق برامج إصلاحية نيوليبرالية في السياق الفلسطيني. وكانت تركز الجهات المانحة على المناطق الجغرافية التي تعاني من الفقر، من خلال ضخ الأموال إليها، وليس من خلال إزالة المسبب الرئيسي، والهادف إلى حرمان الفلسطينيين، والسَّيطرة عليهم.[3]

يتبين أن الجهات المانحة كانت تنظر إلى مشكلات مُحددة بذاتها، مثل قضايا الفقر والبطالة، باعتبارها سبباً رئيسياً دافعاً نحو النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وليست مشكلات جاءت كنتيجة وجودية لهذا النزاع.[4] في حين ترافق ذلك النِّزاع مع علاقة عمودية غير متكافئة بين طرفين، يفرض من خلالها الاستعمار الاستيطاني كافة أشكال السيطرة على الطرف الآخر الفلسطيني، وهنا مكمن المشكلة وأصلها.

---

[1] طبر. جعبري. مرجع سابق. ص 27.

[2] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص53.

[3] World Bank: West Bank and Gaza Coping with Conflict? Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza. July 29, 2011. P. 32 -33. For more look: https://bit.ly/3iLDhET

[4] وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق. ص 27.

كان خطاب المانحين مأسسة حقيقية لمنهجية عمل ضُبطت من خلال جهات عدة، وأبرزها البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تم من خلاله تبنِّي منطق تجميل الحياة اليومية الفلسطينية، دون أدنى محاولة لإزالة المُسبب الرئيسي الذي قاد إلى حرمان الفلسطيني من وصوله إلى موارده الطبيعية، وكذلك تحديد قدرته على التحكم بحجم وحرية تجارته الخارجية، إلى جانب تفاقم مستويات البطالة والفقر. وكان تمويل الجهات المانحة لعملية التنمية الفلسطينية، محاولة ناجحة لجعل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي دون أدنى كلفة. وفي ذات الوقت، فشل فادح في تحقيق نتائج التنمية في سياقها الفلسطيني.

لم يكن الخطاب التنموي للجهات المانحة إطاراً نظرياً فحسب، بل تُرْجِمَ إلى سلوك وتدخلات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمركز منطق سلوك المانحين في ذلك السياق على اعتبار التنمية مشكلة تقنية، معزولة عن العامل السياسي الأكثر أهمية للفلسطينيين. وانطلاقاً من ذلك، هل يمسي سلوك المانحين في السياق الفلسطيني مبني على حاجة محلية، أم أجندات دولية؟

7.4 منطق سلوك المانحين وفعالية المساعدات: أجندات دولية، وليس حاجة محلية

حُدد سلوك المانحين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق تصورات وتطلعات خارج موضوعية "السياق الفلسطيني"، وإنما كان تجسيداً حقيقياً "لسياق ما بعد النّزاع"، الذي تبنَّته الجهات المانحة في ظل "العملية السلمية". أي أنَّ سلوك المانحين لم يكن تحركاً ملحوظاً كنتيجةٍ هادفة لضرورة الحاجة المحلية للسكان الفلسطينين.[1] ولذلك فإنَّ المشاريع التنموية في فلسطين، والممولة من قِبَل الجهات المانحة تحت إطار عملية تمويل التنمية، لم تُنَفَّذ فِيْ سِيَاقَاتٍ ملائمة والاحتياجات الفلسطينية الطارئة، ولا سيما في ظل خليط متأزم من الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

عملت الجهات المانحة، وبدلاً من الحاجة الفلسطينية، على تبنّي سلوكاً آخراً يهدف إلى تعزيز مقولة "سياق ما بعد النِّزاع" بقوة المال، التي لا تقل أهمية عن قوة السِّلاح التي يستخدمها

[1] طبر. جعبري. مرجع سابق. ص 8.

الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. وبالتالي يصبح المال، أو ريع الجهات المانحة على وجه التحديد في السياق الفلسطيني، أداة من أدوات السيطرة على المجتمع الفلسطيني، ولا سيما على خياراته الاستراتيجية والوطنية، التي من خلالها تتحقق، أو تتعذَّر الأعمال التنموية، أكثر من كونه أداة تنمية، وازدهار، أو وسيلة لتمكين الفلسطيني في خياراته التنموية.

في سياق ما تقدم، ورغم الحديث عن سلوك الجهات المانحة باعتباره لا يُلبّي الحاجة الفلسطينية الحقيقية. فإنَّ الجهات المانحة ركَّزت نظرياً على أهمية فعالية المساعدات في السياق الذي تعمل فيه، وذلك من خلال ترتيب منتديات رفيعة المستوى في الأعوام 2005، و2008، و2011. واتُفق في المنتدى المعقود في العام 2005، على "إعلان باريس"،[1] والهادف إلى إسناد العمل التنموي في أي سياق إلى خمس ركائز أساسية، إذا ما اجتمعت فإنَّ مساعدات التنمية تصبح أكثر فعالية، وهي: الملكية، والمواءمة، والتنسيق، والنتائج، والمساءلة.[2]

تتمحور الملكية حول أهمية قيام الحكومات المحلية، أو الجهات المتلقية للمساعدات، بوضع استراتيجية وطنية، وفق اعتبارات الحاجات المحلية، مثل الحد من الفقر من خلال القضاء على أسبابه الحقيقية. وبناءً على ذلك، تقوم الجهات المانحة بمواءمة سلوكها وفقاً للحاجة المحلية الوطنية، لتُنسِّق الجهود فيما بينها من أجل تجنّب ازدواجية عمل الجهات المانحة، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى نتائج العمل التنموي، وقياس تلك النتائج. وبناءً على ما سبق، فإنَّه يمكن للجهات المشاركة في عملية التنمية، سواء كانت مانحاً أو ممنوحاً، أن تسائل وتحاسب بعضها البعض.[3]

يُمكن الاسترشاد مما سبق إلى طبيعة سلوكيات وتدخلات الجهات المانحة في العمل التنموي الفلسطيني، والتي كانت في معظم الأحيان لا تراعي ما تمَّ الاتفاق عليه في "إعلان

[1] يعتبر إعلان باريس (2005) بمثابة خارطة طريق لتحسين وتطوير نوعية المساعدات الخارجية وتأثيرها على العمل التنموي. ويتمثل في مجموعة من التدابير والخطوات التنفيذية والرقابية والتقييمية لكل من الجهات المانحة والممنوحة، للكشف عن التزام تلك الجهات بما أوكلت لها من مسؤوليات. ويتضمن إعلان باريس خمسة مبادئ لزيادة فعالية المساعدات.

[2] Organization for economic co-operation and development (OCED). Paris Declaration and Accra Agenda for Action. 26/8/2020. For more look: https://bit.ly/3b2FPvp

[3] Ibid.

باريس"، من خلال تجاهلها لخصوصية الحاجة الوطنية الفلسطينية. وبقيت الجهات المانحة تُشارك في وضع الاستراتيجية التنموية الفلسطينية، بطريقةٍ لا تعتبر الحاجة الفلسطينية في مجالاتها المختلفة ذات أهمية، بقدر ما تبدي اهتمامها الأكبر بأجنداتها الخاصة.

تجسَّد سلوك المانحين ذلك في أمثلة عملية، إذْ مَوَّلَ البرنامج الكندي مشاريعاً ومقترحاتٍ وفقاً للقيم الكندية، وانطلاقاً من طبيعة المشاريع التي أرادتها كندا، بشكلٍ يتناسب مع رؤيتها وأجندتها، وليس انطلاقاً من المشاريع التي أرادها المجتمع المحلي الفلسطيني، وفق حاجاته الوطنية.[1] وفي الوقت الذي انهار فيه الاقتصاد الفلسطيني، ووصلت نسب البطالة والفقر إلى مستوياتٍ عالية جداً، كان هناك تركيز من دول عديدة، ولا سيما كندا، على قطاعات الأمن والعدالة، دون غيرها من القطاعات، كالقطاعات الإنتاجية مثلاً.

وضعت كندا استراتيجية تمويل التنمية خاصتها، والمقدمة للمجتمع الفلسطيني، بالاعتماد على مشورة أجنبية تأتَّت من مدير مكتب المنسق الأمني الأمريكي في القدس المحتلة في فترة 2005 – 2010، الجنرال "كيث دايتون"، في ظل وجود علاقة حميمة بينه وبين وزير التعاون الكندي آنذاك.[2] ولا سيما في ظل الدَّور الذي كان يقوم بها دايتون في الأراضي الفلسطينية، والمتمثل حول هيكلة الأمن الفلسطيني بطريقة جديدة تتوافق مع التطلعات الإسرائيلية.

يتبين أنَّ الجهات المانحة وبقوة "الريع"، لعبت دوراً كبيراً في قولبة "السياق الفلسطيني"، من خلال التركيز على قضايا هامشية لا تمس الحاجة الفلسطينية، عبر بناء الجهات المانحة لاستراتيجيات التنمية، دون أي مراعاة لمعيار الملكية الذي نصَّت عليه الجهات المانحة في "إعلان باريس" لفعالية مساعدات التنمية في العام 2005.

كانت عملية تمويل التنمية منزوعة الملكية الفلسطينية، إذْ تدخل المانحون في كتابة خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية المُختلفة. ورَبَطَتْ العديد من الجهات المانحة مساعداتها بشروطٍ

---

[1] وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق. ص 54.

[2] المرجع السابق. ص 46.

معينة، كمساعدات البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والمساعدات الكندية المتأتية من البرنامج الكندي المُغلف بأهداف مساعدة الفلسطينيين.[1] وخلت جملة المساعدات السابقة من الملكية المحلية الفلسطينية، والاستراتيجيا الوطنية التنموية الخاصة. وباتت الجهات المانحة تُنسق المشاريع التنموية بطريقةٍ بينية، دون أي اعتبار لدور الطرف الفلسطيني في ذلك. وهذا تمثيل صارخ لطبيعة سلوك المانحين الذين تصرفوا على اعتبار أنَّ العمل التنموي في سياقه الفلسطيني، عمل يرتكز على أجندات دولية، وليس على الحاجة المحلية الفلسطينية.

لمْ يكن الطرف الفلسطيني معزولاً تماماً عن تمويل عملية التنمية، بل كان يُدفع إلى ضرورة التنسيق بينه وبين السلطات الإسرائيلية، من أجل تعزيز السلام، باعتبار العمل التنموي الفلسطيني عملاً مُشتركاً، لا يُمكن أن يتم في ظل اعتبارات تتمحور حول الصراع.

شكلت اتفاقية أوسلو، إطاراً ناظماً لنشاط الجهات المانحة. أي أنَّ الجهات المانحة، كانت تعمل وفق مجموعةٍ من الرؤى التي صاغها الطرف الأقوى في معادلة الصِّراع، وتمحورت تلك الرؤى حول الضرورة الأمنية الإسرائيلية بالدَّرجة الأولى، عبر طرق ونماذجٍ عدة، قادت بجملتها إلى أن تكون تدخلات الجهات المانحة غير مطابقة لمعايير "إعلان باريس"، والهادف إلى تحسين فعالية مساعدات التنمية. وفي ظل ذلك، كانت مساعدات عملية التنمية تهدف إلى طمس وقائع الأرض، من خلال تحييد العامل الموضوعي والمتمثل بالاستعمار الاستيطاني، بل وتصب لمصلحته وضروراته، من خلال قطاعات التنمية المختلفة، سواء كان قطاع البنية التحتية، أو قطاع التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الحكم، وثمة عرض فيما يلي لأبرز المواضيع التي من خلالها استثمرت الجهات المانحة بريعها من أجل تحديد المجال التنموي الفلسطيني.

1.7.4 مأسسة الحكم، وأمننة التنمية

في الوقت الذي اتفقت فيه كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على إعلان المبادئ (أوسلو 1)، لم تكن هناك مؤسسات فلسطينية قائمة وفق رؤية "العملية السلمية"، ولذلك

[1] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص 53.

أصدر البنك الدولي في واشنطن في العام 1993 وثيقته الشهيرة، والموسومة بمبدأ "الاستثمار في السلام". إذ تعتبر هذه الوثيقة بمثابة الإطار الناظم لنموذج التنمية في السياق الفلسطيني، ويهتدي بمحتواها كل من المانح والممنوح، من أجل تحقيق أهداف ونتائج عملية التنمية المقصودة. وهي بمثابة تصريح حقيقي لأهمية بناء الدولة الفلسطينية وفق مبادئ المأسسة والأمن.[1]

انطلاقاً من التركيز على المأسسة والأمن، ثمة افتراض تبلور حول أنَّ المأسسة تؤدي إلى التنمية، والتنمية تؤدي إلى السَّلام، وعنصر الأمن يمسي ضرورة من تحقيق الافتراض السابق. وبدأت دينامية تلك النظرة تتشكَّل لحظة انطلاق "العملية السلمية" في العام 1993 حتى حلول العام 1999، ذاك العام الذي انتقل فيه جهاز الشرطة الفلسطينية كماً ونوعاً من جهازٍ متواضع يتألف من 9000 فرد، حسب اتفاق القاهرة في عام 1994، إلى آخر مُتضخم يشغله قرابة 50000 فرد.[2]

في سياق ما تقدم، فإنَّ ريع الجهات المانحة لم يتوقف على الأقل في الفترة الزمنية المحصورة بين الأعوام 1993 حتى 1999، رغم كل مظاهر الفساد التي بانت على السلطة الفلسطينية الناشئة، والتي نصَّ عليها المجلس التشريعي في تقاريره الإدارية لعام 1997. وكانت تهدف السلطة الفلسطينية خلال ذلك، وبالتزامن مع دعم الجهات المانحة في أكتوبر من العام 1998، ب 3.4 مليار دولار أمريكي،[3] لخلق رأس اجتماعي تابع، من خلال شراء الذمم، والمحسوبية، والتوظيف المُبالغ فيه، والذي أدى إلى مشاكلٍ حقيقية تمثَّلت بهدر المال، وتبديد الإمكانيات في غير محلها وحاجتها، الأمر الذي قاد إلى حصر الخيارات التنموية ضمن أقل بكثير من الإمكانيات المتاحة، وفي هذا نُظر إلى الريع من زاوية توليده والتماسه باعتباره من أدوات توزيع القوة اجتماعياً.

---

[1] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص27–46.

[2] الترتير، علاء: الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية: أمن من؟. شبكة السياسات الفلسطينية. 16 مايو 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3b3bKvH

[3] ناغاراجان، ناثيا. مرجع سابق. ص52 – 53.

انتقلت الجهات المانحة خلال التركيز على المأسسة والأمن، من استراتيجية "الاستثمار في السلام"، إلى استراتيجية أكثر وضوحاً تبلورت حول "الاستثمار في الأمن"، من العام 2000 حتى العام 2006، ولا سيما بعد فشل "العملية السلمية" في "كامب ديفيد 2"، ومآلات ذلك الفشل من اندلاع لشعلة انتفاضة الأقصى، التي أظهرت دوراً رائداً للأجهزة الأمنية الفلسطينية في تحريكها. لذلك أصبحت أولويات ريع الجهات المانحة، تتمحور بشكلٍ صارخٍ وعمليٍّ حول هندسة المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وسد ثغراتها التي تمظهرت في قيادة الأمن الفلسطيني لانتفاضة الأقصى، لتمسي تُلبي آمال الأمن القومي الإسرائيلي، ولو بالحد الأدنى.[1]

عبَّر التوافق بين نهم الجهات المانحة في "الاستثمار في الأمن"، مع الضرورة الأمنية الإسرائيلية، عن نفيٍ مُطلق لمبدأ الملكية الفلسطينية على استراتيجيتها التنموية الوطنية، والتي أكد عليها "إعلان باريس" ضمن إطار فعالية مساعدات التنمية. فالتَّدخل المُطلق من قبل الجهات المانحة في تحديد تراتبية وأولوية القطاعات التنموية، نَزَعَ جوهر الحاجة المحلية من العمل التنموي الفلسطيني. ولا سيما تحت وطأة ظروف انتفاضة الأقصى، وما ترافق معها من مستويات بطالة وفقر مرتفعين، إذ وصلت البطالة إلى أقصاها بقرابة 31.2% في عام 2002.[2] بينما كان الفقر بحلول عام 2003 حوالي 35.3%.[3] وكذلك انهيار البنى الإنتاجية الفلسطينية، في ظل الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الاقتصادية، وما ترافق معها من إغلاق للمعابر والحدود، ومظاهر العسكرة الاستعمارية الاستيطانية التي تجسَّدت في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمَّ إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، من خلال فواعل عديدة، كإنشاء بعثة الشرطة الأوروبية، والتي أُنيط بها مهام دعم وتدريب وتسليح الشرطة المدنية الفلسطينية. وكذلك مكتب التنسيق الأمني الأمريكي في القدس بوجود "كيث دايتون". وخلال ذلك طلب الفاعلون من

---

[1] الترتير، علاء. مرجع سابق.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. نيسان 2014. ص57. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39hogXu

[3] حلس، رائد: الفقر في الأراضي الفلسطينية. شبكة الحوار المتمدن. ع4187. 17\8\2013. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2VLFCX5

السلطة الفلسطينية تبنّي خطاب "سلاح شرعي واحد، وقانون واحد، وسلطة واحدة". من أجل ضبط السيطرة على "السياق الفلسطيني". ولأجل ذلك، قامت الجهات المانحة بدفع السلطة الفلسطينية نحو إصلاحات المئة يوم في عام 2002.

لم تقتصر سياسات الجهات المانحة على فرض قراراتها على النظام السياسي الفلسطيني فحسب، وفق حجة إجهاض الفلسطينيون "للعملية السلمية". إلَّا أنّها فرضت القطيعة المالية الدولية إثر فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام 2006، وما ترافق مع ذلك من رفض الحركة للشروط الاسرائيلية، وشروط الرباعية الدولية. فانتقلت المساعدات آنذاك من بعدها الإنساني، إلى عملية تمويل أخرى مُغلفة ببعد سياسي. وكانت تذهب المساعدات مباشرة إلى مكتب الرئيس الفلسطيني، حتى العام 2007، الذي ترافق مع بدايات النيوليبرالية، واستلام سلام فياض رئاسة الوزراء.

تمثَّلت مرحلة العام 2007 وما بعدها، باعتبارها مرحلة بناء الدولة الفلسطينية، لكن سرعان ما جعلت الجهات المانحة تحت ذلك الشعار المصلحة الاستيطانية الإسرائيلية تطغي على المصلحة الوطنية الفلسطينية، من خلال رسمها وإشرافها على خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، التي شرع بها رئيس الوزراء الأسبق "سلام فياض"، إذ أنَّها أدت إلى مزيد من تقنيات تعجيز الشعب الفلسطيني في مقومات التنمية خاصته، من خلال البدء العملي والحثيث بنهج "الفياضية".[1] والذي سيُخصص له مساحة بحثية في الفصل اللاحق.

إنَّ أكثر ما يثير الشكّ حول الدافع التنموي لمجمل الخطط التنموية التي شاركت في صياغتها جهات مانحة عدة، هو تقدم الإصلاح على التنمية، نظرياً وعملياً. أي أنَّ الإصلاح كان ضرورة قصوى، ولا سيما إصلاح المؤسسة الأمنية، التي حاولت خلال انتفاضة الأقصى التمرد على الخارطة السياسية – الأمنية التي رسمتها أوسلو. ولذلك عمدت الجهات المانحة لخلخلة تلك العقيدة الأمنية، واستبدالها بأخرى، من خلال عقيدة رجل الأمن الجديد التي جاء بها "كيث دايتون".

[1] الترتير، علاء. مرجع سابق.

تضخَّم قطاع الأمن، في ظل الاستهداف الواعي له من قبل الجهات المانحة في سياق العمل التنموي، وأمسى يتضمن ما يقارب نصف موظفي الخدمة المدنية، بأكثر من 80000 رجل أمن، وبنسبة تكون الأكبر في العالم، متمثلة برجل أمن واحد إلى كل 48 مواطن، وبموازنة تقارب مليار دولار أمريكي من الموازنة السنوية للسلطة الفلسطينية، يُصرف منها 78% على الرواتب والأجور اللامنتجة، وبالتالي تفوّق قطاع الأمن على قطاعات أخرى، مثل الزراعة، والصحة، والتعليم مجتمعة. وبمعنى آخر، فإنّ قطاع الأمن أمسى يقتطع قرابة 30% من مجمل أموال المانحين المقدمة للسلطة الفلسطينية.[1] ولتأكيد ذلك قامت الجهات المانحة في المقطع الزمني الواقع بين عامي 2008 و2009، بتخصيص مبلغ 228 مليون دولار أمريكي، لصالح تنمية الجهاز الأمني الفلسطيني فقط.[2]

لم يشهد الفلسطينيون قيام دولتهم المستقلة من خلال استراتيجيا مأسسة الحكم، وأمننة التنمية التي تبنَّتها الجهات المانحة، بل بقي الفلسطيني تائهاً في رحلة البحث عن تقرير مصيره، والسيطرة على مقومات دولته المستقبلية، من موارد طبيعية، وحركة تجارة حرة. ويعود ذلك كله، إلى سبب تحييد عامل الاستعمار الاستيطاني عن الواقع الفلسطيني. فالمأسسة التي سوَّقتها الجهات المانحة تعني أن المعضلة الفلسطينية مشكلة تقنية، تُخفي كل موازين القوى الغير متكافئة بين طرفي الصراع. وكذلك تعني أمننة التنمية أنَّ سلوك المانحين تمأسس على الفرضية الأمنية لصالح الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، دون أي اعتبار في كليهما للهم الفلسطيني المتمحور حول مقومات "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

يعني تمسك الجهات المانحة بالضرورة الأمنية، أن تصبح إسرائيل جزء من عملية التنمية، ودونها لا يُمكن الحديث عن تنمية فلسطينية. وفي ذلك إقحام لعامل وجودي يلعب دوراً كبيراً في تعذُّر عملية التنمية، ليكون مغلفاً بدورٍ إيجابي تكاملي في إطار التنمية الفلسطينية. ولا سيما في ظل عدم مقدرة السلطة الفلسطينية على حماية خيارات الفلسطينيين التنموية، وعدم

[1] الترتير، علاء. مرجع سابق.

[2] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص53 – 53.

مقدرتها على تمكينهم في مقومات التنمية الخاصة بهم أيضـاً، إذ باتـت خيـارات المـواطن الفلسطيني محاصرة ومحدودة، وفاقدة لحيويتها. ولا سيما في ظل وجود اتفاقيات مثل بروتوكول باريس الاقتصادي.

2.7.4 هندسة المانحين لبروتوكول باريس

شكلت مخرجات "العملية السلمية" والتي نقلت الفلسطينيين مـن حالـة إلـى أخـرى، صيرورة ذات تغيير نوعي وكمي، ولذلك فإنَّ تلك المخرجات السياسية رُبطت بضرورة وجود تكامل بينهما وبين نسقٍ آخر اقتصادي، وسُمي فيما بعد ببروتوكول باريس، من خلال الاتفـاق على الحالة الاقتصادوية المعمول بها في كل من الضفة الغربية وقطاع غـزة، خـلال الفتـرة الانتقالية المُؤَطَّرَة بسنواتها الخمس آنذاك، ولذلك كانت بلورة بروتوكول باريس الاقتصادي أداة أخرى لمناهضة كافة أشكال النضال الوطني التحرري، وبالتالي فقدان أدوات ومفاتيح ومقومات نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

جاءت الجهات المانحة باتفاقية باريس الاقتصادية، باعتبـارات الأرض علـى أسـاس التقسيمات الجغرافية لاتفاقية أوسلو، (أ) و(ب) و(ج)، كون الأولى ملحقـاً اقتصـادياً للثانيـة. وسرت اتفاقية باريس بالتماشي مع تلك التقسيمات على كل من المنطقة المُصنفة بـ (أ) و(ب) لأنَّهما يخضعان مدنياً للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولم تسرِ على مناطق (ج) المُقدرة بـ 60% من مساحة الضفة الغربية، والتي ما زالت تخضع بشـكلٍ مُطلـق مـدنياً وأمنيـاً للسـلطات الإسرائيلية، دون أي اعتبارات لوجود سلطة قائمة على أسـس الشـرعية الدوليـة و"العمليـة السلمية". وبناءً على ما سبق، ثمة استهداف كبير ومقصود للتجارة الخارجية من خلال اسـتثناء مقدرات وإمكانيات وثروات المناطق (ج)، لتكون خارج إطار العملية الاقتصـادية التجاريـة، وميزانها التجاري (الصادرات والواردات)، وخصوصاً في ظلِّ الربط بين آفاق ازدهار الاقتصاد الفلسطيني بالوضع السياسي، والالتزام باتفاقياته واستقراره من قبل الطرف الأضعف، ألا وهـو الفلسطيني.

توافقت رؤية الجهات المانحة بين تصميم اتفاقية اقتصادية لطرفي الصراع، وبين أوسلو التي رسمتها إسرائيل، وأدى هذا التوافق إلى وجود تكامل وظيفي بين اتفاقيتين هادفتين بشكلهما وجوهرهما إلى ضبط "السياق الفلسطيني"، وإعادة ترتيبه بطريقة تعزِّز أمن إسرائيل بالدّرجة الأولى انطلاقاً من "سياق ما بعد النزاع".

وضع البنك الدولي الإطار القانوني والناظم للعلاقة الاقتصادية، بين كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك حدَّد طبيعة النشاطات الاقتصادية الفلسطينية ذاتها.[1] وفيما بعد، قام البنك الدولي بإدارة أموال المانحين، والتدخل في آلية صرفها، من خلال البرامج التنموية، وخطط الإصلاح والتنمية، التي تدخل في صياغتها البنك الدولي، ونُفِّذت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، على مدار مقاطع زمنية مختلفة منذ العام 1993، إلَّا أنَّها كانت ظاهرة بشكلٍ كبيرة بعد العام 2007.

وُقِّعَتْ اتفاقية باريس الاقتصادية في 29 إبريل لعام 1994.[2] واعتبرت آنذاك مُلْحَقاً اقتصادياً عُطفَ على ما تم الاتفاق عليه سياساً في أوسلو. وتعتبر اتفاقية باريس الاقتصادية، الاتفاقية الأهم في سياق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الخارجية، ولا سيما الإسرائيلية، وعلى إثرها انبثقت منها اتفاقيات أخرى مع العالم الخارجي. وكذلك بها تمَّ تحديد وَتأطير الاقتصاد الفلسطيني برمته، ولا سيما السياسات التجارية الفلسطينية، لتُمسي محكومةً بسقفٍ من البنود والمواد المُتَّفق عليها نظرياً، بين طرفين غير مُتكافئين في موازين القوى الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي نقل العلاقة إلى أن تكون أقرب إلى السيطرة المطلقة التي يفرضها المركز المتمترس خلف قواه المادية اللامشروعة، على الأطراف المُهمّشة والتابعة.

تضم اتفاقية باريس الاقتصادية خليطاً غير متوازنٍ من المزايا الإيجابية والسلبية في سياق التجارة الخارجية الفلسطينية، وتتفوق المزايا السلبية على الأولى بشكلٍ كبير وواضح من الناحية النظرية والعملية. في حين تعتبر الحقوق المالية التي تُحَصَّل من قبل السلطات

[1] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص28.

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). اتفاقية باريس الاقتصادية 1994/4/29. 2020\7\20. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2W4HCKr

الإسرائيلية على مجمل الواردات الفلسطينية عبر إسرائيل أو منها من أهم تلك المزايا، التي أمست مزايا من نصيب الرأسمالية التابعة أو الكمبرادورية التجارية المُنتقاة. بينما كانت السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود ذات نتيجة سلبية بالمطلق، إذ أنَّها قادت إلى تلقائية السيطرة على حركة الواردات والصادرات كماً ونوعاً، وكذلك سيطرتها على الموارد الاقتصادية والمقدرات الفلسطينية في مناطق (ج)، إلى جانب العدمية في وضوح البنود الواردة في اتفاقية باريس، وبالتالي أصبحت مُرتهنة لتفسيرات الطرف الأقوى في الاتفاق، وهو الطرف الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي.[1]

ترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً باتفاقية باريس الاقتصادية، ولا يُمكن مفهمة الكيفية التي تؤثر بها الجهات المانحة على نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، دون أن تكون اتفاقية باريس الاقتصادية في المدماك الأول الذي يُبنى عليه جسم ذلك الفهم من تعذُّر لنموذج التنمية محط الدِّراسة.

1.2.7.4 الوضع التنموي الفلسطيني في سياق اتفاقية باريس الاقتصادية

تنطلقُ اتفاقية باريس الاقتصادية في ديباجتها من تقريرٍ نظريٍّ هادف إلى تشكيل "أرضية للعمل من أجل تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني، ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته الخاصة للتنمية وأولوياته".[2] إلَّأ أنَّها ومنذ نشأتها، ما فتئت أداة سيطرة على عمل الاقتصاد الفلسطيني برمته، ومُغلفة بقشرة إيجابية، ولا سيما عندما جعلت الجهات المانحة تفسير وتطبيق بنود تلك الاتفاقية يعتمد على حسن نوايا إسرائيل، الأمر الذي أحال الفرصة النظرية لنشوء اقتصاد فلسطيني قادر على تحقيق التنمية، إلى محنة عملية تُسيِّرها الضرورة الأمنية الإسرائيلية، وتُشرف عليها الجهات المانحة. في ظل تجاهل إسرائيلي لبنود الاتفاق، وإفراغه من مضمونه ومحتواه وأهدافه الرئيسية، ليُمسي يصبّ لصالح المنفعة

---

[1] عبد الرازق، عمر: **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية**. رام الله. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2002. ص 23 – 26.

[2] المرجع السابق. ص 79.

الرأسمالية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ولا سيما من خلال إنعاش وتسمين اقتصاد المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967، على حساب الاقتصاد الفلسطيني وإستقلاليته.[1] وكل ذلك بإشراف المانحين.

ثمة إقرار نظري بأنَّ العملية التنموية الفلسطينية، افترضتها الجهات المانحة في ظل واقعٍ اقتصاديٍّ هشٍّ تعيشه الأرض المُحتلة، ولا سيما في ظل وجود بونٍ اقتصاديٍّ شاسعٍ بينَ طرفيْ الاتفاق، وافتقار الاتفاقية لأي إقرار بأهمية وجود تمييز إيجابي لصالح الاقتصاد الفلسطيني وتجارته الخارجية.[2] والذي من خلاله يُمكن إحداث تنمية فلسطينية حقيقية ومُستقلة عن الاقتصاد الإسرائيلي، ورأس ماله الاستيطاني وأهدافه السياسية الكولونيالية.

2.2.7.4 سياسات بروتوكول باريس تطوّق التجارة الخارجية الفلسطينية

يتمحور بروتوكول باريس الاقتصادي حول سياسات وإجراءات ناظمة بطريقةٍ غير عادلة للتجارة الخارجية الفلسطينية، والعلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية، وكذلك آفاق العلاقات الدولية الخارجية. ونَصَّ البروتوكول على أنَّ السلطة الفلسطينية مُلزمة بالإطار الجمركي الإسرائيلي، وبسياسة الاستيراد الإسرائيلية، وكذلك بمعدلات الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على وارداتها. مع ترك هامش صغيرٍ ومحدود للقرار الفلسطيني المجزوء على رسوم وجمارك وضرائب بعض السلع المستوردة من بعض الدول العربية والإسلامية، مثل تلك المُدرجة نوعاً وكماً في قوائم A1، A2، وB، إلى جانب السيارات ومشتقات النفط. وفي ذات الوقت، قامت اللجنة الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة، المنوط بها متابعة عمل وتنفيذ الاتفاقية، بتحديد كميات السلع المُستوردة والواردة في تلك القوائم، بحيث تكون مناسبة لتلبّية الحاجة الفلسطينية فقط، دون أن يكون هناك فائض من تلك السلع في السوق الفلسطيني.[3] إلَّا أنَّ بروتوكول باريس نصَّ على أنّ هناك إمكانية فلسطينية للاستيراد من مختلف

---

[1] شلش، فيحاء. بذكراها.. ماذا فعلت "اتفاقية باريس" بالاقتصاد الفلسطيني؟. 2 مايو 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/31mstaF

[2] عبد الرازق، عمر. مرجع سابق. ص 36 – 37.

[3] المرجع السابق. ص10، 32، 35.

بلدان العالم الخارجي، لكن في ظل شرط قاهر ومُسبق مُتمثِّل بالالتزام الفلسطيني بجوهر الإطار الجمركي الإسرائيلي.

تُبيّن سياسات بروتوكول باريس للتجارة الخارجية، أنَّ ثمة ابتلاع للاقتصاد الفلسطيني من قبل الاقتصاد الإسرائيلي، ولا سيما في بنود التجارة الفلسطينية مع دول العالم الخارجي والعربي. وذلك من خلال تعزيز اتفاقية باريس لإقبال الفلسطينيين على التجارة الغير مباشرة مع بعض الدول العربية عن طريق إسرائيل، والعزوف عن التجارة المباشرة، في ظلِّ وجود تسهيلات تجارية بين تلك الدول وإسرائيل، مثل التسهيلات الأردنية – الإسرائيلية، والتي تجعل من التجارة الغير مباشرة أقل كلفة وأسرع وقتاً وأقل تعقيداً من نظيرتها المباشرة.[1] وذلك ما يُعلَّل أنَّ حجم الواردات من العالم الخارجي يُقدر بـ 30% من مجمل حجم الواردات الكلية، بينما وصلت الواردات من إسرائيل إلى أكثر من 70% من مجمل الواردات الكلية.[2] وفي سياق ذلك أصبحت إسرائيل تسيطر على ما يُقارب من 90% من مجمل حجم الصادرات والواردات المُشكلة للتجارة الخارجية الفلسطينية.[3]

كانت الرؤية النظرية لاتفاقية باريس الاقتصادية قد سمحت للفلسطينيين التصدير إلى العالم عبر إسرائيل، وإلى مجمل الدول العربية والإسلامية، إلَّا أنَّها لم تنص على بنود لتحفيز وتشجيع الصادرات الفلسطينية.[4] وأدَّت إجراءات السلطات الإسرائيلية التعسفية على المعابر والحدود، وفي الموانئ والمطارات إلى عرقلة عملية التصدير الفلسطينية من خلال تأخير خروج السلع من المعابر والحدود، ورفض دخولها إلى موانئ ومطارات إسرائيل، بحجج عدم مطابقتها للمواصفات الصحية والبيئية والأمنية، الأمر الذي رفع من كلفتها خلال عمليات النقل والانتظار، وبالتالي ضعفت قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة العالمية. ويتضح مما سبق، أنَّ اتفاقية

---

[1] عبد الرازق، عمر. مرجع سابق. ص36.

[2] أبو جامع، جابر: ***أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية***. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**. نابلس. مج30، عدد9\2016.ص 1853

[3] السهلي، نبيل. المساعدات الدولية ومستقبل السلطة الفلسطينية. الجزيرة. 10\3\2013. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2EMbQvE

[4] عبد الرازق، عمر. مرجع سابق. ص 36 – 37.

باريس لم تعمل وفق بنودها النظرية التي نصت على أن تقوم السلطات الإسرائيلية بمعاملةِ السلع الفلسطينية في حركتي الصادرات والواردات، عند المعابر والموانئ كالسلع الإسرائيلية.[1]

إنَّ اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على سياسة الاستيراد والتصدير الإسرائيلية، يعني أن تخضع التجارة الخارجية الفلسطينية لمزاجية قرار السلطات الإسرائيلية، وأن تخضع لإقحام لامنطقي في الربط بين حرية التجارة الفلسطينية، والسلوك السياسي الفلسطيني، وكذلك أن ترتهن لأي تعديل يطرأ على تلك السياسة من قبل إسرائيل، وكذلك تعديل مجمل إجراءات الضرائب والرسوم والجمارك، على أن لا يُشكِّل ذلك التعديل عائقاً غير جمركي حسبما ورد في اتفاقية باريس.[2] وهو الأمر الذي لم يُطبق، بل كانت العوائق في غالب الأحيان عوائقاً جمركية وغير جمركية، مثل إغلاق المعابر والحدود، ورفض دخول السلع من الخارج، أو حتى من إسرائيل ذاتها. ولا سيما ارتباط حركة السلع بالوضع الأمني والاستقرار السياسي.

لم تحرص الجهات المانحة، ولا سيما البنك الدولي، خلال بناء اتفاقية باريس الاقتصادية، على وجود حد أدنى من البنود التي تكفل إلزام إسرائيل بالاتفاقية، بل اعتمدت على حسن نوايا جهة استعمارية استيطانية توسعية، وهذا ما يُظهر تماهي الجهات المانحة مع أهداف اتفاقية أوسلو ومُخرجاتها، وبالتالي التحيز للطرف الأقوى، وهذا ما أضعف الطرف الفلسطيني بشكلٍ كبير، إذ أمسى مُقيداً سياسياً واقتصادياً، في كل من الضفة الغربية قطاع غزة.

تصرّفت السلطات الاسرائيلية في كثير من الأحيان دون أدنى اكتراث بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، ولا سيما في ظل عدم وجود رقابة من قبل الجهات المانحة، واقتنصت إسرائيل ثغرات اتفاقية باريس الاقتصادية لتصيب عصب التجارة الخارجية الفلسطينية على وجه التخصيص، والاقتصاد الفلسطيني بعموميته. وكانت مجمل السلوكيات والأعمال الاستعمارية الاستيطانية للسلطات الإسرائيلية في تنفيذ بنود اتفاقية باريس، تهدف إلى محاولة استخدام الاقتصاد كأداة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية بعينها، إلى جانب ميلها إلى استخدام

[1] عبد الرازق، عمر. مرجع سابق. ص35.

[2] المرجع السابق. ص9-10.

العقاب الجماعي كوسيلة من أجل فرض الأمن، وإجبار المواطن الفلسطيني على العزوف عن أي عمل وطني في ظل محاولة تسويق ثقافة بعينها، ومُتجسدة في أنَّ الخسارة الاقتصادية الفلسطينية الفادحة هي نتيجة مُباشرة للعمل الوطني.

لم تستطتع السلطة الفلسطينية خلق تجارة خارجية بالحجم المطلوب، وبسياستها التجارية الوطنية والمُستقلة، ولا سيما في ظل السيطرة الإسرائيلية على كل نقاط العبور الفلسطينية عند الحدود مع المملكة الأدرنية الهاشمية من جهة، وجمهورية مصر العربية من جهةٍ أخرى، إلى جانب المعابر المائية والجوية كالمطارات والموانئ. وبالتالي، فإنَّ ذلك جعل حركة كل من الصادرات والواردات رهينة القرار الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، الذي عمل مراراً وتكراراً على تأخيرٍ مقصود لحركة الواردات والصادرات.[1] ومنعها لتلك التجارة مع دولٍ لا تقيم إسرائيل معها علاقات دبلوماسية وسياسية.[2]

جاءت اتفاقية باريس الاقتصادية باعتبارها إطاراً ناظماً وسياسة مُقيدة لحركة التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي، بما فيها إسرائيل، وبالتالي فهي حدَّت من نفاذ السلع الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية. وفي سياق ما تقدم، يتضح أنَّ اتفاقية باريس الاقتصادية أطَّرت الاقتصاد الفلسطيني في شكله ومضمونه. وتعتبر الممارسة العملية للسلطات الإسرائيلية لبنود اتفاقية باريس الاقتصادية وفق ما أرادت من تفسيرات، هي العامل الأكبر الذي أدى إلى أنْ تكون هذه الاتفاقية مُفرغة من مضمونها وأهدافها، لأنَّ كثير من بنود الاتفاقية ارتكزت على حسن نوايا اسرائيل في التنفيذ، من أجل كبح جماح أي عمل اقتصادي فلسطيني من شأنه أن يُحدث تنمية حقيقية على الأراضي الفلسطينية.

3.2.7.4 اتفاقية باريس الاقتصادية: تعزيز للقيم الاستهلاكية على حساب البنى الإنتاجية

فور احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، عمل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على تحويل وإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع

[1] عبد الرازق، عمر. مرجع سابق. ص 14.

[2] أبو عيد، رائد: قراءة في بروتوكول باريس الاقتصادي. مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 62. ا يناير 2013. ص98. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3itqis5

غزة، ليكونا سوقاً استهلاكياً.[1] وفي ظل عمل تلك السياسة الاستيطانية، توسعت البنى الفلسطينية في الأنشطة الهامشية والخدمية على حساب النشاطات ذات البنى الإنتاجية والتنموية. ولذلك، تم نفي مبدأ الرسملة في الاقتصاد الفلسطيني، في ظل وجود استلاب حقيقي ومقصود لتراكم رأس المال لصالح الاقتصاد الاستيطاني الإسرائيلي.

ثمة ضرورة لإقحام سنوات الاحتلال الاستيطاني، تلك التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أنَّ الوصول الحقيقي لفترة "العملية السلمية"، ترافق مع حقيقة مفادها أن معظم البنى الإنتاجية الفلسطينية كانت قد تأثرت بشكلٍ كبير بجملة السياسات الاستيطانية بحلول العام 1993،[2] وكذلك استمرت بعده.

تطور الاقتصاد الفلسطيني في كنف "العملية السلمية" بشكلٍ جزئي وليس هيكليٍّ. إلَّا أنَّ بروتوكول باريس الاقتصادي عمل على شرعنه وتعزيز السيطرة الاستيطانية على النشاطات الاقتصادية الفلسطينية، من خلال حصرها في دائرة اقتصادوية هشة منخفضة القيمة بالنسبة لاقتصاد إسرائيل المتطور.[3] وهذا هو التحدي الأكبر الذي بات يواجه السلطة الفلسطينية في ظل تأطير وضعف البنى الإنتاجية الفلسطينية، وما رافقها من قصور وجوديٍّ لقدرة المنتج الفلسطيني على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ولا سيما اختلال ميزان التجارة الخارجية لصالح الواردات على حساب الصَّادرات، الأمر الذي عبَّر عن حالة عجزٍّ ما فتئ يعيشها الاقتصاد الفلسطيني.

إنَّ إضعاف البنى الإنتاجية الفلسطينية، وتعزيز القيم الاستهلاكية داخل المجتمع الفلسطيني، قاد إلى تفوّق قطاعات الخدمات على القطاعات الأخرى المنتجة، وجعل من الأيدي العاملة المدرجة ضمن إطار قوى العمل الفلسطينية تعمل لصالح الاقتصاد الاستعماري الاستيطاني، وهذا هو التحديد الحقيقي لخيارات المجتمع الفلسطيني بأكمله، وباتت كتلة العمل الفلسطينية مُحملةً على رأفة السياسات الإسرائيلية في المنع والأذونات.

---

[1] زعرب، عبد المعطي. مرجع سابق. ص9.

[2] المرجع السابق. ص9- 10.

[3] المرجع السابق. ص 11 – 17.

3.7.4 تفوُّق قطاع الخدمات على الإنتاج

ركزت الجهات المانحة على القطاعات الخدمية كسلوكٍ ممنهج لها في تمويل عملية التنمية. وتعتبر قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية من أهم تلك القطاعات التي نالت إعجاب المانح في تمويله، بالتَّزامن مع التركيز على موضوعات أخرى نظرية وعصرية، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقضايا النوع الاجتماعي، وبناء القدرات.[1] إلى جانب الشعاراتية المُعزِّزَة بمقولات المساعدات الإنسانية. وعلى النقيض من ذلك، كان هناك فتور ظاهر بشكلٍ كبير في دعم الجهات المانحة للنشاطات الإنتاجية الفلسطينية، التي يمكن أن تؤدي إلى تراكم لرأس المال في المجتمع الفلسطيني، مثل النشاطات الزراعية، والصناعية، التي تأخذ بُعداً مُستداماً في الاقتصاد الفلسطيني.

ثمة ما يُقارب أكثر من ربع قرنٍ على مرور "العملية السلمية"، وما ترافق معها من اتفاقيات محورية مثل إعلان المبادئ (أوسلو 1)، وبروتوكول باريس الاقتصادي، والتي عملت مجتمعةً على تأطير هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وشرذمة التراب الوطني. وفي خضم ذلك، فإنَّ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي يُرجح أنها بغلت 61.9% في عام 2019، وفق السيناريو الأساس الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[2] وكان ذلك النمو مقارنة بالسنوات السابقة، على حساب البنى الإنتاجية الفلسطينية. إذ أنَّ مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كانت حوالي 25% في عام 1994.[3] الأمر الذي يُعزز من سردية التفوق الساحق لقطاع الخدمات على حساب قطاع الإنتاج، وبالتالي يصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ريعياً مُركباً ذو نكهة خدماتية بحتة.

---

[1] Brynen. Denoeux: **A very political economy: Peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza**. Middle East Policy Council. 2000. For more look: https://bit.ly/30NVLOP

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018. 13\7\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3hD2YHf

[3] أبو عطا، أوس: الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع "اتفاق باريس الاقتصادي"... إنجازاته ومعوقاته. سبتنك عربي. 2\9\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3jr6SDU

انخفضت مساهمة قطاعات الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة قطاعات خدماتية أخرى، إذ انخفض قطاع الزراعة من 13.3% في العام 1994، إلى 3.5% في العام 2018.[1] وكذلك انخفض قطاع الصناعة من 22.3% في العام 1994، إلى 12% في العام 2018.[2] ويُعبِّر هذا الانخفاض عن توجه الجهات المانحة، والهادف إلى تأطير قوى العمل الفلسطينية ضمن إطار الرواتب والأجور، لما في هذا الجانب من سيطرة على المورد البشري، ولا سيما في ظل اعتماد سيولة الرواتب والأجور على تمويل وريع الجهات المانحة. انظر الشكل رقم (33).

إنَّ التقلبات التي مرَّ بها الاقتصاد الفلسطيني، سواء كانت على مستوى السلوك، أو البنية، أدت بفعل طابع الخدماتية، وتلاشي الصبغة الإنتاجية، إلى وجود عجز حقيقي في طبيعة الميزان التجاري الفلسطيني، وانحاز المجتمع الفلسطيني تدريجياً نحو الاستهلاك، ولا سيما الفخم منه، في ظل الصفعات المتتالية التي تلقتها البنى الإنتاجية، سواء كانت من قبل سياسات وانتهاكات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، التي جعلت الإنتاج في الضفة الغربية وقطاع غزة يزيد في التكلفة عن الإنتاج الإسرائيلي بنسبة 30–40%.[3] أو من قبل سلوك وأجندات الجهات المانحة، التي لم تراعِ مبدأ الملكية الهادف إلى تحسين فعالية المساعدات في السياق الذي تعمل فيه. ولا سيما في سياق المقطع الزمني الذي ترافق معه حركة تعزيز النيوليبرالية في السياق الفلسطيني، أي ما بعد عام 2007.

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). واقع القطاع الزراعي في فلسطين. 6\8\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2QAKUSs

[2] أبو عطا، أوس. مرجع سابق.

[3] Hass, Amira: **Study: Palestinians Incest Twice as Much in Israel as They Do in West Bank**. HAARETZ. 22\11\2011. For more look: https://bit.ly/2XSkDmn

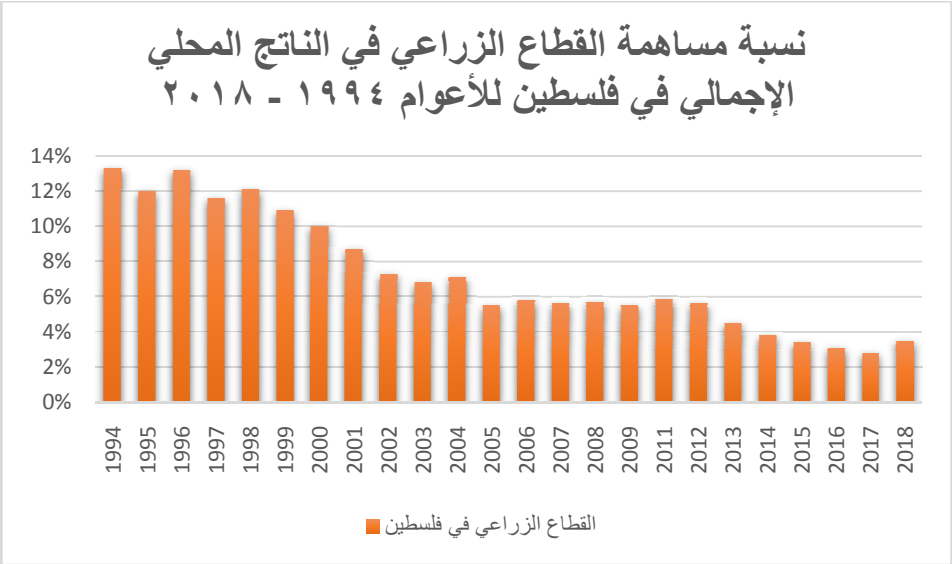

شكل (33): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام 1994 – 2018.[1]

4.7.4 التنمية الاقتصادية ولبرلة الاقتصاد الفلسطيني

قادت الجهات المانحة عملية تمويل الليبرالية الجديدة، وفق اعتبارات ما بعد "إجماع واشنطن" المتمحور حول المبادئ العشرة التي بلورها "جون ويليامسون"، وأهما الخصخصة، وتحرير التجارة، وتحرير سعر الفائدة، وتوجيه الإنفاق العام.[2] إذ لعبت دوراً محورياً في تعزيز النيوليبرالية في "السياق الفلسطيني" (للمزيد انظر الفصل الخامس)، وذلك من خلال طرح الجهات المانحة لتدخلها باعتبارها جهات تكنوقراطية ذات خبرة، وقادرة على تقديم الخطط والمشورات فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المختلفة.

لم يكن تشكيل الاقتصاد السياسي الفلسطيني وفق اعتبارات النيوليبرالية عملية ارتجالية، بل كان خاضعاً لعملية واعية ومقصودة، من خلال توجيه وإشراف حثيث للبنك الدولي على "الصندوق الاستئماني"، الذي تمر به المساعدات المقدمة للفلسطينيين من قبل الجهات المانحة.

---

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). واقع القطاع الزراعي في فلسطين. 6\8\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2QAKUSs

[2] شعبان، أحمد: منهجان في التنمية الاقتصادية (1). الحوار المتمدن. 11\10\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2F0D5TF

ونظرت الجهات المانحة إلى لبرلة الأسواق، من زاوية إيجاد أرضية مشتركة يستطيع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، العمل المشترك عليها.

قادت النيوليبرالية إلى خلخلة ملموسة في البنى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، أدَّت بجملتها إلى خلق تفاوت طبقي كبير، وزيادة الهوّة بين فاحشي الثَّراء من جهة، وبين أصحاب الفقر المدقع من جهة أخرى، إلى جانب تعظيم الارتهان الكبير للسوق الإسرائيلي، من خلال "السلام الاقتصادي"، الذي أدَّى إلى محاربة العمل النضالي الجماعي، وتفتيت الهموم الوطنية الجمعية إلى هموم اقتصادوية فردية. ونفي إمكانية النضال والمقاومة الجماعية داخل المجتمع الفلسطيني.[1]

كانت الجهات المانحة قوة دفع نحو إقامة علاقات مع الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي عززت النيوليبرالية من فرضية ابتلاع الاقتصاد الإسرائيلي للفلسطيني، من خلال هيكلة النشاطات الاقتصادية الفلسطينية بطريقةٍ تصب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، ذاك الاقتصاد الذي صمم بطريقة لا يُمكن أن يكون فيه للاقتصاد الفلسطيني أي آفاق للعمل التنموي. وقادت جملة السياسات السابقة إلى تدمير الصناعة الفلسطينية، وسلب الأيدي العاملة الفلسطينية لصالح البنى الاقتصادية الإسرائيلية، وكذلك تعزيز ميول الفلسطينيين إلى الواردات أكثر منها إلى الصادرات. وبالتالي بات "السياق الفلسطيني" أكثر ضبطاً من قبل منظومة سيطرة جديدة متمثلة بالاقتصاد، وذلك من خلال خلق عملية تفقير جديدة للمجتمع الفلسطيني.

إن فرضيات الجهات المانحة المرتكزة على أنَّ المأسسة، والنيوليبرالية، من أساسيات العمل التنموي الفلسطيني، جاءت لغاية تحييد ممارسات وسياسات الجانب الإسرائيلي من اعتبارها عوائقاً للعمل التنموي. وبالتالي مساواة التنمية بمفاهيم أخرى لا تفي بالغرض، مثل النمو الاقتصادي، وبناء المؤسسات، وفي ذلك إخفاء حقيقي لعلاقات السيطرة الوجودية في "السياق الفلسطيني".

[1] هنية، آدم. مرجع سابق. ص42 – 43.

ركزت المشاريع التنموية التي سوقتها الجهات المانحة على نزعة الاستهلاك في ظل تسويقها للنيوليبرالية الاقتصادية والفردانية.[1] إلى جانب الانسلاخ عما هو وطني، في ظل تسويق ما هو مادي – تنموي مجرد أكثر أهمية من الأول، وكل ذلك عزز من قضية "الريع" والتماسه من خلال بلورة نخبة جديدة ذات أهداف ومساعي تجارية – كمبرادورية تحابي المال بأي طريقة كانت. والتي عمدت إلى استثمار ما يقارب 2.5 مليار دولار أمريكي مباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي في عام 2011.[2] أي أنَّه تم استثمار ضعف ما تم استثماره في الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية في ذات العام، ولا يوجد ما يمنع هذا الاستثمار من الناحية القانونية، ولا سيما تحت وطأة اتفاقية باريس الاقتصادية، التي لا تمنع مثل هكذا استثمارات فلسطينية إسرائيلية مشتركة.

5.7.4 المشاريع الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

مَوَّلَت الجهات المانحة مشاريعاً عديدة ضمن تمويل عملية التنمية، ولا يُمكن إنكار أهمية تلك المشاريع في مجالات معينة، وفي سياقات مُحددة، كظرفية انتفاضة الأقصى التي غُلِّفت بالمساعدات الإنسانية. إلَّا أنَّها ورغم ذلك تمركزت جملة تلك المشاريع على طبيعة فرضية الجهات المانحة المتأصلة "بسياق ما بعد النزاع". وبالتالي فإنَّ مشاريع الجهات المانحة كانت ذات نسق وعمل جعلا بطريقةٍ أو بأخرى مظاهر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" عصيّة على التحقيق. لأنها ذهبت بخطاب وسلوك متوازيين باتجاه هندسة "السياق الفلسطيني" الجديد، والذي يتماهى وتطلعات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، في السيطرة الأرض والمياه، وتفضيل الاستهلاكية في ميزان التجارة الخارجية، وتفاقم مشاكل البطالة الفقر.

تنوعت مشاريع الجهات المانحة في شكلها، إلَّا أنَّها بقيت ذات أهدافٍ مضبوطة على استراتيجية واحدة. سواء كانت مشاريع البنية التحتية، كمشروع طريق بيت لحم، ومشروع طرق "نسيج الحياة". أو المشاريع الاقتصادية المُشتركة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني،

[1] ناغاراجان، ناثيا. مرجع سابق. ص62.

[2] Hass, Amira. Ibid.

مثل مشروع منطقة جنين الصناعية، ومشروع منطقة إيرز، ومشروع "ممر السلام والازدهار".[1]

لم تؤد المشاريع الاقتصادية المشتركة إلى تقرير المصير من قبل الفلسطينيين، ولم تكن ذات أهداف رامية لتعزيز القبضة والسيطرة على هامش الفعل الوطني – السياسي الفلسطيني بقوة "الريع" والمال فحسب. بل كانت مُغلفة بنوايا تصب لصالح الاستعمار الاستيطاني على حساب التنمية الفلسطينية. وركَّز مجتمع المانحين على البنية التحتية، لتكون واحدة من مجالات الدعم الأجنبي، وفي ذات الوقت، لتكون بوابة لتسهيل عمل ماكنة الاستعمار الاستيطاني وفق أدبياته التوسعية، ولا سيما في ظل خضوع مشاريع البنى التحتية لإرداة السلطات الإسرائيلية، في ظل المناطقية المتفق عليها في أوسلو. ومن الأمثلة على تلك المشاريع ما يلي:

أولاً: طريق بيت لحم

كان طريق بيت لحم مثالاً صارخاً على دور مشاريع البنى التحتية في تعذُّر التنمية الفلسطينية، وإعادة تشكيل "السياق الفلسطيني" الجديد. إذ تمَّ عزل مجمع مستوطنات "غوش عتصيون" من خلال تشييد هذا الطريق، لتكون ضمن إطار أحلام الاستعمار الاستيطاني باستمرار التوسّع على الأرض، وتشكيل "القدس الكبرى". ومُوِّل هذا الطريق من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).[2]

عمل طريق بيت لحم على إعادة تعريف معنى الأرض الفلسطينية أولاً، من خلال خضوع مشاريع البنى التحتية الواصلة بين المدن، والقرى، والمخيمات، إلى المعايير الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، إذ أنَّ السلطات الإسرائيلية لا تُبدي موافقتها إلَّا على المشاريع التي تُلبِّي معاييرها، وتطلعاتها، وكذلك تحرس ضروراتها الأمنية، وأولوياتها الاستراتيجية، ومخططاتها الجيوسياسية. ولا سيما في ظلِّ تمويل واشراف الجهات المانحة

[1] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص59.

[2] Hijab. Rosenfeld: **Palestinian Roads: Cementing Statehood, or Israeli Annexation?** The Nation. April 30, 2010. For more look: https://bit.ly/31S2vua

لمشاريع البنية التحتية. ثم ثانياً، عمل مشروع طريق بيت لحم على شرعنة الوقائع الجيوسياسية على الأرض من خلال المساعدة الإنسانية.

على غرار طريق بيت لحم، وعلى الرّغم من المعارضة الفلسطينية، قام المانحون الألمان، بتمكين وربط شبكة الصرف الصحي الخاصة بمستوطة "بساغوت" الإسرائيلية، بشبكة الصرف الصحي الفلسطينية في مدينة البيرة.[1] وهذا إمعان آخر في تجريد القرار الفلسطيني من مشاريع البنى التحتية ذات الضرورة القصوى للمجتمع الفلسطيني.

ثانياً: طريق "نسيج الحياة"

قدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية في العام 2004، مشروعاً لطرق بلغ طولها حوالي 500 كم، لتكون للاستخدام الفلسطيني، بالتزامن مع نوايا أخرى تمثلت في تعزيز عزلهم عن الطرق الرئيسية التي يستخدمها المستوطن الإسرائيلي. ورفض المانحون آنذاك تلبية طلب المشروع، إلا أنَّه اتَّضح مع الوقت، أن ثمة ما يقارب 22% من تلك الخطة، نُفِّذَت بالشَّراكة بين الجهات المانحة، والسلطة الفلسطينية، في ظل وجود سيطرة إسرائيلية مُطلقة على منح أذونات شق أو ترميم الطرق.[2] وهذا يندرج تحت مساوئ تقسيمات أوسلو، والتي جعلت من مناطق (ج)، والتي تعتبر الغالبية العظمى من الضفة الغربية، تخضع بشكلٍ مُطلق إلى السياسات الإسرائيلية. انظر الشكل رقم (34).

إنَّ تعاطي الجهات المانحة مع السلطات الإسرائيلية، باعتبارها المُتحكِّمة الرئيسية بصياغة القرار الرامي إلى السماح أو منع إنشاء أي مشروع بنية تحتية، دون محاولة الضغط من أجل تحقيق المصلحة الفلسطينية، هو شرعنه حقيقية للسيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي يُصبح دور السلطة الفلسطينية محصور في الجانب التنفيذي والمشوه. وهذا مثال كبير على تحديد الفلسطيني في خياراته التنموية.

---

[1] Hijab. Rosenfeld. Ibid.
[2] Ibid.

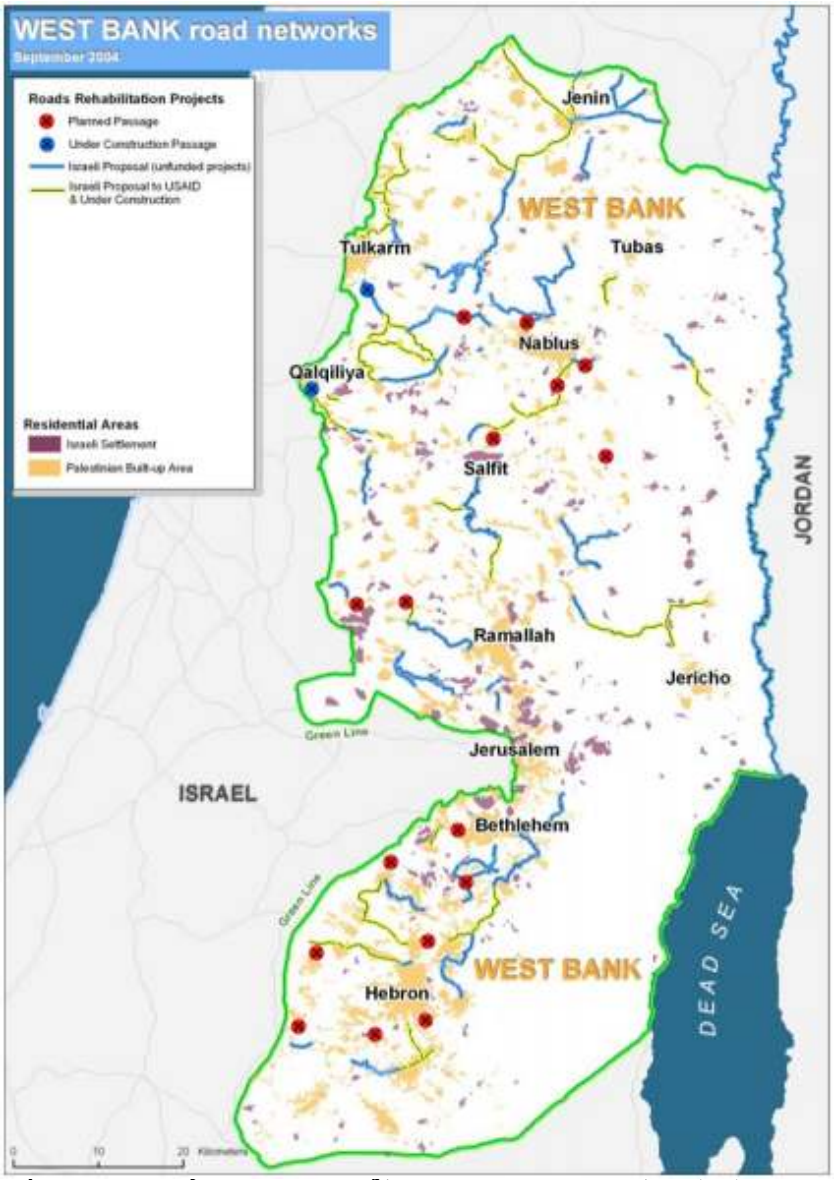

شكل (34): الطرق التي نصت عليها خطة "نسيج الحياة" في عام 2004.[1]

كانت مشاريع البنية التحتية التي تموّلها الجهات المانحة ذات طابع هادف إلى هندسة أمنية للبنى التحتية الفلسطينية لصالح الاستعمار الاستيطاني، أكثر من كونها مشاريع تطوير وتنمية للمجتمع الفلسطيني، وفق حاجاته وتطلعاته. ولا سيما تحت وطأة السيطرة الإسرائيلية المطلقة على القرار في معظم المناطق الفلسطينية المُصنفة بـ (ب)، و(ج) والتي تُشكِّل أكثر من 80% من مساحة الضفة الغربية، ويتضح ذلك في أنَّ السلطات الإسرائيلية لا تبدي موافقتها إلَّا

[1] جعبري، عمر: **طرق نسيج الحياة وفضاءات التنمية في الضفة الغربية عندما يتحول الاستيطان الكولونيالي إلى تنمية.** في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013. ص84.

على المشاريع التي تتوافق ورؤيتها الاستعمارية الاستيطانية، بحيث تضمن لها الفصل العنصري، ومزيداً من التَّوسع الاستيطاني، والسيطرة على المجتمعات الفلسطينية.

أقدمت إسرائيل على دفع وتعزيز العمل بمشروع البنى التحتية الموسوم بـ "نسيج الحياة"، والهادف إلى ربط مناطق الجنوب من الضفة الغربية، مع مناطق أريحا والأغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية.[1] ليكون طريقاً خادماً للمصالح والضرورة الأمنية الإسرائيلية، والمُتمثِّلة بتطلعات الضم الإسرائيلي للأغوار الفلسطينية، ومناطق (ج)، والتي أعلن عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في حملته الانتخابية في سبتمبر من عام 2019.

نفَّذت السلطات الإسرائيلية في العام 2009 قرابة 49 كم من الطرق البديلة في الضفة الغربية، وبما فيهم 43 نفقاً. مثل نفق بتير المنفذ الوحيد لبلد يسكنها ما يقارب 22 ألف مواطن فلسطيني. وبالتالي، فإنَّ نفق بتير دمج مجمع مستوطنات "غوش عتصيون" مع الأراضي الإسرائيلية في ظل عزل ممنهج للفلسطينيين، تمثَّل في إنفاق 44.5 مليون دولار أمريكي، هادفة بمجملها إلى تسهيل حركة المستوطن الإسرائيلي، مقابل الحدّ من حركة المواطن الأصلاني الفلسطيني.[2]

تجاوز اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) الحدود الزمانية للفترة الانتقالية المُؤطرة بخمس سنوات. وخلال ذلك، اقتنص الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي مجمل الثغرات الموجودة في ذلك الاتفاق، ليكون أداة استراتيجية هادفة لفعل السيطرة على "السياق الفلسطيني"، من خلال التحكم المُطلق بأي قرار يخص مشاريع البنية التحتية في المناطق المُصنفة بـ (ب)، و(ج). وتعزّز ذلك في ظل التهافت الكبير لمجتمع المانحين لاستساغة الحياة اليومية الفلسطينية في ظل وجود الواقع الاستعماري الاستيطاني.[3] ولا سيما في ظل استثمار ريع الجهات المانحة في قطاع البنية التحتية.

---

[1] مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). نسيج الحياة، طريق جديدة لخدمة الأهداف الإسرائيلية. 11 أكتوبر 2007. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2YzQ99f

[2] Hijab. Rosenfeld. Ibid.

[3] Ibid.

دعمت الجهات المانحة التغييرات المتعددة في شبكة الطـرق الفلسـطينية، ولا سـيما الالتفافية منها، وذلك من خلال تماشيها مع الإرادة الاستعمارية الاستيطانية في رسـم وتحديـد مجال شبكة الطرق الخاصة بالفلسطينيين منذ العام 1993. وثمة الكثير من المشاريع التي موّلتها الجهات المانحة، بالاتفاق مع السلطات الإسرائيلية، أدّت إلى فرض الأمر الواقـع للمخططـات الإسرائيلية، مثل الاستيطان، والجدار، وضم الأراضي، وعزل الفلسطينيين عن الإسـرائيليين، وكذلك سلب الموارد الطبيعية.[1]

أمست بعض مشاريع البنية التحتية التي نفذتها الجهات المانحة مع السلطة الفلسـطينية، وتحت وطأة الاستعمار الاستيطاني، مأسسة حقيقية لعملية فصل عنصري جديدة، معكوسة على البنى التحتية التي يستخدمها الفلسطيني من جهة، والمستوطن الإسرائيلي من جهةٍ أخرى. مـن أجل رسم وقائع جديدة للأرض الفلسطينية، وفرض أمر واقع جديد يؤدي إلى إخراج جزء كبير من الأرض الفلسطينية بعيداً وخارج نطاق أي عملية تسوية، وبالتالي هدم أي أفق لقيـام دولـة فلسطينية بمعناها القانوني والتنموي في ظل المستوطنات وعمليات ضم الأراضي تحت حجـج واهية، مثل إنشاء مشاريع البنية التحتية المختلفة.[2]

اتضح من مشاريع البنية التحتية التي موّلتها الجهات المانحة في الضفة الغربية سـواء كانت لصالح الفلسطينيين، أو لصالح المجتمع الاستعماري الاستيطاني، أنَّها عملت على تجزئـة الحيز المكاني للمجتمع الفلسطيني، مقابل ربط الحيز المكاني للمجتمع الاستعماري الاسـتيطاني ببعضه البعض من جهة، وبالبنى التحتية الإسرائيلية خارج حدود الرابع مـن حزيـران لعـام 1967م من جهة أخرى.

ثالثاً: مشروع ممر السلام والازدهار

دعمت اليابان في يوليو لعام 2006، ومن خلال وكالتها للتعـاون الـدولي (جايكـا)، مشروع ممر السلام والازدهار، والمتمثل في مجمـع أريحـا الزراعـي الصـناعي (JAIP)،

[1] مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). **نسيج الحياة، طريق جديدة لخدمة الأهـداف الإسرائيلية.** مرجع سابق.

[2] Hijab. Rosenfeld. Ibid.

والهادف إلى تعزيز السلام في المنطقة، إلى جانب دمج الفلسطينيين والإسرائيليين في بيئة عمل واحدة ومشتركة.[1] وكل ذلك جاء مُحمَّلاً على خطابٍ تسويقيٍّ بدافع التعـــايش البينـــي، وكســـر الحواجز بين المستعمِر والمستعمَر. وقبيل المباشرة بذلك المشروع، كان من المتوقـــع أن يـــتم توظيف ما يقارب 3400 فلسطيني في هذه المنطقة.[2] انظر الشكلين التاليين. رقم (35، 36)

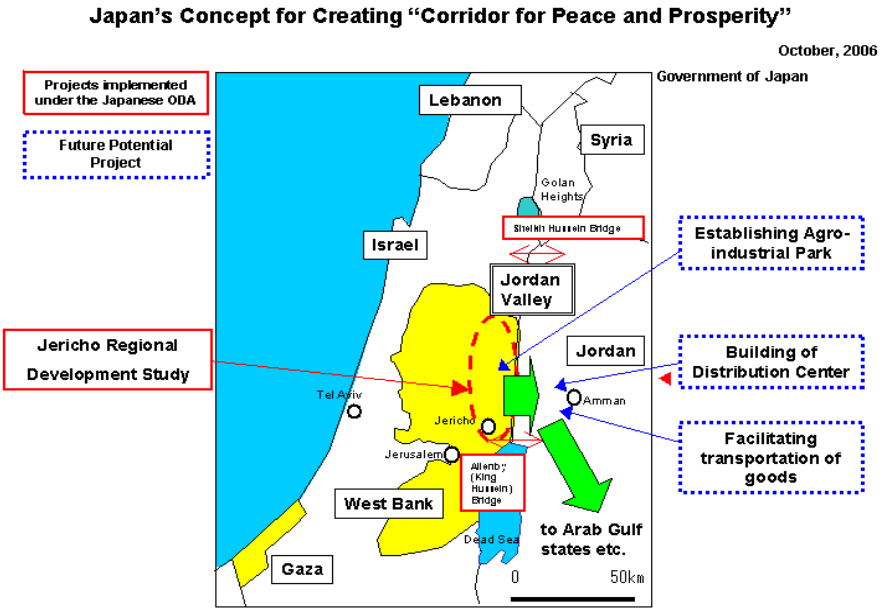

شكل (35): الخارطة اليابانية المفاهيمية لمشروع السلام والازدهار في الأغوار الفلسطينية.[3]

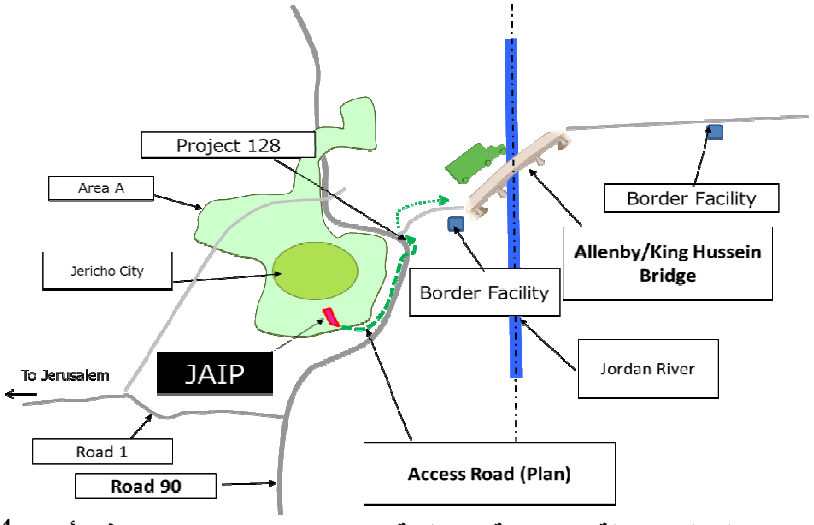

شكل (36): خارطة توضيحية لمناطقية مشروع السلام والازدهار في أريحا.[4]

[1] Ministry of Foreign Affairs of Japan. Japan's Concept for Creating the Corridor for Peace and Prosperity (Background Paper). 9\7\2020. For more look: https://bit.ly/3iupPou
[2] Representative Office of Japan to Palestine. corridor for peace $ prosperity. 30\7\2019. For more look: https://bit.ly/2PPlJeh
[3] Ministry of Foreign Affairs of Japan. Ibid.
[4] Representative Office of Japan to Palestine. Ibid.

يتَّضح من خلال الصورتين السابقتين، أنَّ المشروع الذي بدأت بتمويله الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، كان أولاً يُعزِّز التجزئة الجغرافية التي جاءت به مخرجات اتفاقية المبادئ (أوسلو)، من خلال العمل الحثيث على الاستثمار في المناطق المصنفة بـ (أ)، والعزوف عن الاستثمار في المناطق المصنفة بـ (ب)، و(ج). إلى جانب محاولة جعل هذا المشروع نقطة جاذبة في منطقة (أ) للأيدي العاملة في القطاع الزراعي، على طول شريط الأغوار الممتد من شمال الضفة الغربية، إلى جنوبها، بمحاذاة البحر الميت. بحيث تمسي الأيدي العاملة تلك مُفرغة من وظائفها في القطاع الزراعي، لتعمل كعمالة غير مستدامة وفق مبدأ المياومة.

إنَّ مشروع ممر السلام والازدهار من المشاريع التنموية التي تحتاج إلى تكامل وظيفي، وتعاون بيني فلسطيني إسرائيلي من أجل ضمان استمرارية العمل فيه. وذلك التعاون يؤدَّي على الدّوام إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني، من خلال زيادة الاعتمادية في ظل علاقات غير متكافئة تجاهلتها الجهات المانحة. وهذا يعتبر تقسيم صريح للعمل بين كل من الجهات المانحة، والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، من خلال نفي إمكانية أن يكون الاقتصاد الفلسطيني أكثر من كونه شيء مادي فقط، دون أن يعتبر جبهة من جبهات النضال الوطني. وإذا ما أصبح ذو نظرة اقتصادوية، وبمعزلٍ عن ما هو سياسي ووطني، يُصبح أداة سيطرة أكثر منها أداة نضال ومقاومة.

يتضح مما سبق، أنَّ توجه الجهات المانحة باستراتيجيتها المبنية على الأجندات الدولية، نحو تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مثل المناطق الصناعية المشتركة، هو تسويق حقيقي للنمو الاقتصادي من منطلق "السلام الاقتصادي"، وهذا بدوره ينقل المستعمِر من منظومة سيطرة، إلى كونة فاعل رئيسي في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي هو تعزيز للإجراءات الإسرائيلية على أرض الواقع في ظل التعاون الفلسطيني – الإسرائيلي في مجال الاقتصاد، وما ينتج عن ذلك من تشكل لطبقة اقتصادوية ذات أهداف معينة.[1]

[1] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص59.

6.7.4 تجزئة الفلسطينيين

تجاوزت المشاريع التي قادتها الجهات المانحة فعل التجزئة الجغرافية المُتسقة مع ترتيبات أوسلو للأرض، وفق تقسيمات (أ)، و(ب)، و(ج)، لتكون أيضاً فاعلاً رئيسياً للتجزئة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية الفلسطينية، التي مرَّ بها المجتمع الفلسطيني خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

ثمة العديد من الملفات السرية التي تحصّلت عليها مجلة "فانيتي فير" الأمريكية، والتي كشفت عن مُخططٍ تمفصل حول محاولة حثيثة لدفع الفلسطينيين نحو الصِّراع، وتعزيز ذلك الصِّراع. إذ أن كل من الإدراة الأمريكية برئاسة جورج بوش الإبن، إلى جانب جهاز المخابرات البريطاني، ووزارة المساعدات الخارجية البريطانية، كان لهم دوراً كبيراً في افتعال الصراع، بين كل من السلطة الفلسطينية بقيادة حركة تحرير فلسطين (فتح)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والتي أدَّت إلى إنهاء حكم حماس من الحكومة الفلسطينية، وكذلك خروج حركة فتح من قطاع غزة، وسيطرة حركة حماس عليه.[1] الأمر الذي قاد إلى القطيعة السياسية بين كلا الطرفين، وترسيخ الصراع الفلسطيني – الفلسطيني، وتجزئة المجتمع الفلسطيني مكانياً وفكرياً.

جاء تعزيز الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني تحت وطأة "الأمولة" الضخمة للواقع السياسي الفلسطيني، من خلال ما قُدِّم في مؤتمر المانحين المعقود في باريس لعام 2007، في 17 كانون الأول. وتعهد فيه مجتمع المانحين والمتألف من تسعين مانحاً آنذاك، بتوفير قرابة 7.7 مليار دولار أمريكي، كمنح ومساعدات تنموية للمجتمع الفلسطيني.[2]

يتمظهر مما سبق، أنَّ كل مبادئ المأسسة، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والتي بقيت الجهات المانحة دائمة التنظير عليها، لم تعد ذات أهمية في ظل وجود فصيل سياسي – عسكري

---

[1] وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة**. مرجع سابق. ص55.

[2] المرجع السابق. ص 55.

فلسطيني على سدة الحكم، لما في ذلك من مخالفة صارخة للضرورة الأمنية الاستعمارية الاستيطانية التي حرصت الجهات المانحة على تعزيزها، ولا سيما في نهايات انتفاضة الأقصى.

فور فوز حركة حماس في انتخابات عام 2006، تبخرت كل من محاولات دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، التي كانت تطالب بها دول وازنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وتوقفت كذلك مساعدات العديد من الجهات المانحة، التي سوِّقت باعتبارها مساعدات عملية التنمية. وذلك من خلال قطع التمويل عليها، من أجل إفشال حكمها الذي اعتبر عبئاً ثقيلاً على "العملية السلمية" في ظل عدم موافقتها على شروط الرباعية الدولية.[1]

تزامن الانقسام السياسي الفلسطيني – الفلسطيني مع مطالبات من قبل الجهات المانحة بتعزيز وهيكلة الأمن من جديد، وكان ذلك في العام 2007. وبناءً على ذلك، ولتلبية حاجة تعزيز الأمن، طُلِبَ من السلطة الفلسطينية أن تغطي عجزها من خلال التقشف وتقليل عدد الموظفين، واللجوء الى منظومات الدفع المسبق في المياه والكهرباء من أجل تقليل الفاقد، ولتقليل الدين العام أيضاً. وبهذا فثمة العديد من الأموال هُدِرَت على قطاع الأمن الذي استنزف بقية القطاعات الأخرى، الأمر الذي فاقم من مشكلة البطالة ومستويات المعيشة.[2]

8.4 نموذج مساعدات التنمية: عجزٌ وتعذُّر للتنمية الفلسطينية

يَظْهَرُ عجز النموذج التنموي في "السياق الفلسطيني"، في نظرة المانحين المتأصلة في تدخلهم في عملية التنمية، والمبنية على اعتبارات أن التنمية عملية تقنية حيادية، تحتاج لتمويلٍ متواصل حتى تتحقق.[3] إذ تُخفي تلك النّظرة طبيعة علاقات السيطرة على "السياق الفلسطيني"، من خلال تحالف "الأمولة" الغربية، مع استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني الرأسمالية.

عملت الجهات المانحة على تحييد العمل التنموي، والذي بات يعني أنَّ التنمية تعمل بمعزلٍ عن المحددات السياسية، وحتى الاقتصادية الموجودة في سياقها الفلسطيني. بل أنَّ التنمية

---

[1] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص 56.

[2] المرجع السابق. ص 57.

[3] هنية، آدم. مرجع سابق. ص31.

كان يغلب عليها طابع المساعدات الإنسانية في غالب الأوقات، أكثر من اعتبارها تدخلات هادفة لتغيير بنيوي يهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع الفلسطيني في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بطريقةٍ مُستدامة، وفق أبعاد ومؤشرات "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

تزامن "ريع" عملية التنمية، مع تفاقم الأزمة الإنسانية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة. ولا سيما في ظلِّ الحديث عن أن ثمة تسع دول من مجمل الجهات المانحة، قدمت ما يقارب 14.778 مليار دولار أمريكي كمساعدة تنموية منذ انطلاق "العملية السلمية" في عام 1993.[1] وكانت نتائج عملية التنمية مُختلفة كلياً عن آمالها، إذ جُزِّأت الأرض الفلسطينية، وسُلِبت مواردها، ومنعت حرية التجارة فيها، وساءت مستويات المعيشة، وانقلبت أحلام غزة بـ "سنغافورة الشرق الأوسط"، إلى جغرافيا محاصرة، تفتقد للحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة.

تمظهرت عملية تمويل التنمية، والتي جاءت بها الجهات المانحة، من أجل ترسيخ قواعد "العملية السلمية" التي عُورِضَتْ من قبل المجتمع الفلسطيني. وبقيت جهات مانحة بعينها مثل كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ذات نزعة عاطفية وميل سياسي أكبر لدى إسرائيل، الأمر الذي جعل من أمريكا مثلاً، أن تقوم بتحديدٍ سياسي لطرق وأشكال صرف المساعدات، ولا سيما لأنها كانت من أكثر الجهات دعماً من بين مختلف المانحين منذ انطلاق "العملية السلمية".[2]

وُسِمَت عملية التنمية، وأموال المانحين، بمساعدات التنمية، من أجل تسويق منهجية الجهات المانحة، بخطابٍ مفاده أن الهدف الأساسي من التدخل، هو خلق بيئة مناسبة دافعة نحو العيش بسلام بين كلا الطرفين. فالسَّلام هو النتيجة الأهم من هذه العملية، بغض النَّظر عن نتائج التدخل في "السياق الفلسطيني"، أو مآلاته التي قادت أزمات كثيرة، تنتجُ جميعها أزمة تعذُّر التنمية.

---

[1] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص7.

[2] المرجع السابق. ص26.

ربطت الجهات المانحة بين العمل التنموي في "السياق الفلسطيني"، وبين الوضع السياسي. أي أنَّها في واقع الأمر ربطت بشكلٍ صريح تسيير الحياة اليومية، وتمييعها وفق الحاجة الإنسانية، بالوضع السياسي الفلسطيني، وما ينعكس منه من أحداث على أمن إسرائيل. وبذلك استمرت مساعدات التنمية مقابل الحفاظ على الأمن لصالح الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.[1]

يقول فيرجوسون، أن التنمية باعتبارها منظومة صُممت بالتوافق مع كل من الجهات المانحة، وجهات أخرى، ليست سوى "آلة تناهض السياسة"، أي أنَّها تناهضُ السياسة الفلسطينية، من خلال تعزيز الممارسة التكنوقراطية، والفنية، على حساب المجال السياسي للحياة اليومية الفلسطينية، وأدى ذلك إلى إخفاء علاقات القوة بين طرفين متأصلين في سياق النزاع.[2]

إنَّ حيوية ونشاط الجهات المانحة في تحييد السياسة عن تدخلها في العمل التنموي، لم يكن مربوطاً فقط بالبعد السياسي للحياة اليومية الفلسطينية، بل إنَّ الأمر تجاوز ذلك، ليكون تأثيراً مباشراً على البعد الوطني الفلسطيني برمته، إذ انتقلت فصائل كثيرة بفضل ريع الجهات المانحة إلى نطاق المنظمات الغير حكومية، وتبنَّت أجندات خارجية.

بات تجريد العمل التنموي من البعد السياسي، وإفراغ الخطاب التنموي من الأجندة السياسية الهادفة إلى إنهاء الاستعمار الاستيطاني، والانتقال من التنمية القائمة على الحاجات المحلية للمجتمع الفلسطيني، إلى استثمار في المأسسة والديمقراطية والأمن.[3] تعزيز صريح للاستعمار الاستيطاني، ومنظومات السيطرة الخاصة به، والهادفة مجتمعةً إلى إخضاع الفلسطينيين له. إلى جانب طمس الوقائع السياسية الفلسطينية.

لم تقتصر مساعدات التنمية على إعادة إنتاج الاستعمار الاستيطاني، من خلال تعزيز الأمن والمحافظة عليه فحسب. بل أنتجت طبقة فلسطينية تابعة للبنى الاستعمارية ومسالمة في

---

[1] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص51.

[2] طبر. جعبري. مرجع سابق. ص17.

[3] ناغاراجان، نيثيا. مرجع سابق. ص50.

ذات الوقت. وهنا يُقصد بفئات طبقية معينة داخل رأس المال، ومؤسسات المجتمع المدني، والنخب السياسية، التي عملت على ترويج ممنهج لأهمية الربط الاقتصادي الرسمي بين الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، والفلسطيني من جهة أخرى. وبالتالي خصخصة السياق الفلسطيني.[1]

عملت الجهات المانحة على تعزيز "السلام الاقتصادي"، إذ سعت الجهات المانحة نحو تشجيع كلا الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، على الدخول في علاقات ثنائية اقتصادية ضمن إطار اقتصاد السوق الحر، الأمر الذي نتج عنه ابتلاع الاقتصاد الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما تحت وطأة وسيطرة الأول على المعابر والحدود الخاصة بالفلسطينيين. وقالت "آن لو مور" في سياق ذلك، أنَّ مهام تنسيق المساعدات، ورعايتها تقنياً وفكرياً، أوكلت إلى البنك الدولي، في ظل ثقة الولايات المتحدة الأمريكية الكبيرة في سلوك البنك الدولي وسياساته.[2]

قادت نتيجة التنمية، ولا سيما تحت وطأة الجهات المانحة وأموالها، وما قدمته من مساعدة مشروطة للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى انحدار سياسي واقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما بسبب استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات على أراضي الفلسطينيين، وكذلك سياسات الحصار والإغلاق، وعدم مراعاة أو احترام بنود أوسلو وبارس. وسلب الأرض الفلسطينية، والتفتيت الاجتماعي والجغرافي.

أمست الأراضي الفلسطينية بعد أوسلو في وضع أكثر سوءاً من ما كانت عليه الأمور قبل أوسلو. إذ تراجعت قطاعات الإنتاج، ولا سيما قطاع الصناعة الذي قلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 22.3% في العام 1994، إلى 12% في عام 2018. وقطاع الزراعة تراجع من 13.3% إلى 3.5% في ذات العام حسب تقديرات البنك الدولي.[3]

---

[1] طبر. جعبري. مرجع سابق. ص9.

[2] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص26-27.

[3] المرجع السابق. ص32-34.

يتبين أنه في ظل الاستمرارية التي اتصفت بها السياسات الاستعمارية الاستيطانية، بالتزامن مع استراتيجية الهدر التي تمظهرت بها أموال المانحين، فإن الانحدار لم يكن فقط في مؤشرات الاستعمار الاستيطاني. بل تجاوز ذلك ليمس مؤشرات مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ولأجل ذلك ثمة حاجة أصبحت ملحة لأموال المانحين في ظل الانحدار المُستمر، ولا سيما من أجل تعويض فقدان الاقتصاد الفلسطيني لأموال القطاع الخاص في قطاعات الزراعة والصناعة. وباتت المساعدات هي طوق النجاة الوحيد، وهي شريان مهم لتغذية الحياة الفلسطينية اليومية.[1]

صُرِفت أموال المانحين على الرواتب، والخدمات، من أجل استدامة وجود السلطة الفلسطينية، واستساغة الحياة اليومية من خلال بعض البضائع التي كانت تستورد من موردين إسرائيلين، وبالتالي عملت السلطات الإسرائيلية على تعوق "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، لدرجة أنَّ الربط والابتلاع الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني، أدّى إلى أن يكون ما يُقارب 72% من أموال المانحين المُقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية تصبّ في جوهر الاقتصاد الإسرائيلي.[2]

إنَّ السياقات التي عملت فيها مساعدات الدول المانحة، كانت تعمل وفق محددات اتفاق أوسلو، وباعتبارات تقسيم المناطق جغرافياً إلى (أ)، و(ب)، و(ج). تحت سيطرة إسرائيلية مُطلقة على مناطق (ج) البالغة ما يُقارب 60% من مساحة الضفة الغربية، وفي ظل حصار مُطلق ومحكم على قطاع غزة. وهي أيضاً ظرفية النتيجة الوجودية للاستعمار الاستيطاني والمُتمثلة في فقدان المجتمع الفلسطيني لقدرة السيطرة على الموارد الطبيعية كالأرض، والمياه، وأملاح البحر الميت، إلى جانب تأطير وتحجيم كولونيالي لحجم التجارة الخارجية الفلسطينية، الأمر الذي رفع نسب كل من البطالة والفقر في الأراضي المحتلة.

---

[1] وايلدمان، جيرمي. مرجع سابق. ص34.

[2] وايلدمان، جيرمي: تصورات المانحين عن الفلسطينيين: قيود على فاعلية المعونة. شبكة السياسات الفلسطينية. 19 يونيو 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2WN3eej

أصبح المجتمع الفلسطيني يعتمد بشكلٍ كبير على ريع الجهات المانحة، وأمسى في العام 2017 حوالي 40% من المجتمع الفلسطيني في أماكن تواجده في قطاع غزة، والضفة الغربية، بحاجةٍ إلى تدفق ذلك "الريع".[1] وذلك بسبب خلخلة الظروف الحياتية التي يعيشها المواطن الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما تحت وطأة الإغلاق والحصار والحرب.

إن آليات العمل التنموي التي جاءت بها الجهات المانحة، وتحت وطأة إفراغ التنمية الفلسطينية من البعد السياسي الأصيل، واعتبار إسرائيل شريك رئيسي في العمل التنموي، عملت على شرعنه تفتيت أوصال الشعب الفلسطيني وحرمانه من موارده ومن الأرض ومن المياه وكذلك الحد من حركته وبالتالي تفاقم مشكلات البطالة والفقر، وكل ذلك كان متأتياً من افتراض أن "السياق الفلسطيني" هو "سياق ما بعد النزاع".

[1] وايلدمان، جيرمي: **تصورات المانحين عن الفلسطينيين: قيود على فاعلية المعونة**. مرجع سابق.

الفصل الخامس

تحول الاقتصاد السياسي للنيوليبرالية عام 2007، وتعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

الفصل الخامس

تحول الاقتصاد السياسي للنيوليبرالية عام 2007، وتعذُّر التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

1.5 توطئة: من بناء السلام إلى نيوليبرالية بناء الدولة

مرَّت القضية الفلسطينية بمقاطع زمنية متعددة، تدخل فيها فاعلون كُثر في إدارة الصراع، سواء على الصعيد المحلي الداخلي، أو العالمي الخارجي. وفي اللحظة التي أُعلن فيها عن اتفاقية المبادئ "أوسلو"، ونشوء السلطة الفلسطينية، اتسمت الفترة الزمنية الواقعة بين عامي 1993 – 2000، ببناء السلام.

تميزت مرحلة "العملية السلمية"، بوجود دور فاعل للجهات المانحة، التي باتت تسوّق بناء السلام انطلاقاً من الثمار التي يُحققها، إلَّا أنَّ تلك العملية فشلت، ولا سيما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية دون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتّزامن مع الإملاءات الأمريكية – الإسرائيلية التي واجهها الرئيس الراحل "ياسر عرفات" في قمة كامب ديفيد (2)، وعودته إلى الضفة الغربية، والتي سرعان ما شهدت انطلاق انتفاضة الأقصى، ليُجسِّد المجتمع الفلسطيني مرحلةً أخرى من مراحل النضال الوطني.

أخذت مرحلة انتفاضة الأقصى بُعداً إنسانياً إغاثياً للجهات الفاعلة في سياق "العملية السلمية"، ولا سيما تحت وطأة الانتهاكات الإسرائيلية، والممارسات الاستعمارية الاستيطانية التي حاصرت الإنسان والأرض. واستمرت مآلات انتفاضة الأقصى حتى عام 2007، ولا سيما في ظل الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، الذي أدى إلى شرخٍ حقيقيٍّ في البنية السياسية الفلسطينية، وانقسام وصل عمره بحلول العام 2020 زهاء ثلاثة عشر عاماً.

فور الانقسام الفلسطيني، شكل رئيس الوزراء الأسبق "سلام فياض" حكومته الأولى في العام 2007.[1] وانطلق آنذاك الفكر الاقتصادي النيوليبرالي المُجسَّد في "الفياضية"، والمبني على

[1] سلام فياض، هو سياسي فلسطيني، ورئيس أسبق لمجلس الوزراء الفلسطيني، عُيِّن بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في 15 يونيو من عام 2007، واستقال في 11 ابريل عام 2013.

مبادئ ما بعد "إجماع واشنطن"، و"أمولة"" المؤسسات العالمية. إذ باتت ثمة أهمية كبيرة للنيوليبرالية، في سياق ارتباطاتها بأجندة استعمارية استيطانية أكبر من كونها برنامجاً محليَّاً، ومُغلفاً برؤية وطنية فحسب. بل هي امتداد لخزان المصلحة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تخصيصاً، والمتمحورة بطبيعتها حول الاقتصاد السياسي النيوليبرالي.

تتمثل الامتيازات الاستعمارية الاستيطانية في كل ما هو موجود على الأرض الفلسطينية، ولا سيما في السيطرة على الموارد الطبيعية، وكذلك استلاب رأس المال الفلسطيني من خلال التحكم بطبيعة وحركة التجارة الخارجية الفلسطينية، لتكون لصالح رأس المال الاستعماري الاستيطاني، الأمر الذي جعل التنمية الفلسطينية رهينة القوة المادية والرمزية الإسرائيلية. ولذلك فإنَّ اتباع ذات النموذج التنموي، والاقتصادي – السياسي الذي يخدم مصالح الاستعمار الاستيطاني، يجعل من النيوليبرالية نموذجاً تنموياً غير مناسبٍ لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

يأخذُ هذا الفصل بعداً نقدياً، بالتزامن مع البحث في طبيعة التغير الذي طرأ على شكل وجوهر الاقتصاد السياسي الفلسطيني بعد العام 2007، ولا سيما في ظل اعتبار الاقتصاد السياسي أداة مهمة لفهم السيطرة الاستعمارية الاستيطانية، باعتبارها مشروعاً سياسياً – اقتصادياً أعاق تحقيق "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

يناقش هذا الفصل إرهاصات النيوليبرالية في "السياق الفلسطيني"، من خلال دراستها باعتبارها برادايم اقتصادي سياسي، ومآلاتها في تشكيل "الذهنية الاجتماعية"،[1] وأخيراً يبحث في الكيفية التي من خلالها عملت النيوليبرالية كبنية على تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، وباعتبار النظرية البنيوية إطاراً نظرياً لتفسير تلك الكيفية.

[1] يقصد بالذهنية الاجتماعية مجموعة القيم الجديدة التي يمسي عليها المجتمع، إذ يصبح مجتمعاً أقل تسييساً في ظل الخوف السياسي، ذو نزعة فردية، تتفوق في رغباتها على الضمير الجمعي، وتدافع عن الحاضر، بدلاً من أن تأخذ على عاتقها مهمة التغيير. ويتزامن معها وجود أفكار جديدة متعلقة بالإنتاج، وقيم الاستهلاك، ونزعة تتجه نحو الإقراض.

2.5 إرهاصات النيوليبرالية في السياق الفلسطيني

إنَّ دراسة إرهاصات النيوليبرالية في "السياق الفلسطيني"، تتطلب مراجعة تاريخية سريعة لظروف سيادة الفكر النيوليبرالي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي ظروف تبلور النيوليبرالية في سياقاتها العالمية، والتي قادت إلى تصدير مبادئ ما بعد "إجماع واشنطن"، وأفكار اقتصاد السوق الحر إلى الدول الأخرى، ولا سيما في دول العالم الثالث والنامي.

1.2.5 عن جدلية الدولة والمجتمع

تمحور الاقتصاد في الدولة الحديثة، ومنذ أفول الحرب العالمية الثانية حول الدولة (State Centric)، باعتبارها فاعلاً أساسياً في تنظيم حركة دوران الاقتصاد، ولا سيما في ظل وجود الأنظمة الشمولية والمركزية، أو حتى أنظمة الرفاه التي كانت تستعين بمبادئ "الكنزية"، لترك هامش معين لتدخل الدولة في الاقتصاد من زاوية الإنفاق العام.[1] لكن، سرعان ما أثبتت أزمة ديون سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، قصور نموذج مركزية الدولة في الاقتصاد، وكان ثمة تحول جوهري خضعت له هياكل الاقتصاد السياسي في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث أمسى يتلوَّن بصبغة النيوليبرالية، ويتشكل من مبادئٍ صاغتها مؤسسات عالمية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وفق مخرجات ما بعد "إجماع واشنطن".[2]

أدت تسعينيات القرن الماضي، ولا سيما بعد أزمة قصور الدولة في إدارة الاقتصاد، بالتزامن مع انهيار الأنظمة الاشتراكية، مثل الاتحاد السوفييتي، إلى نشوء لحظة أحادية استغلت كونياً، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي أمست الفرصة لتسويق الأفكار النيوليبرالية عالية النجاح، باعتبارها وصفة سحرية في مجالات التنمية والازدهار، وترياقاً لمعضلات العالم

---

[1] تعود الكنزية إلى البريطاني (جون مينارد كينز 1883 – 1946)، ويتمحور إطارها النظري حول أهمية تدخل الحكومة من أجل المحافظة على توازن الاقتصاد الكلي، ولا سيما دورها في رفع الطلب الكلي، وما ينعكس من ذلك على النمو ومعدلات البطالة.

[2] سويل. إيفانز: النيوليبرالية: الأيدولوجيا، والسياسات، والآثار الاجتماعية. 22\8\2020. ص3 – 4. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3mjYjgq

الثالث. في حين كانت مجمل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، الهادفة لتحويل أنظمة دول العالم النامي إلى النموذج التنموي النوليبرالي، من أجل إحكام التبعية بين الهامش والأطراف، وخلق تراتبية جديدة، تكفل تراكم رأس المال للمراكز، في ظل استلابها رؤوس أموال الأطراف.

2.2.5 حركات التحرر والنيوليبرالية

تزامن النصف الثاني من القرن الماضي، والتحولات العالمية التي طرأت على دور الدولة في الاقتصاد، مع تحول دراماتيكي في طبيعة وأهداف حركات التحرر، باعتبار حركة التحرر الوطني الفلسطينية جزءاً من مشروعٍ كبير حينذاك، يناهض منظومات السيطرة الاستعمارية، ولا سيما الاستيطانية منها في "السياق الفلسطيني".

جاء التحول في سردية تاريخية وصفت سلوك حركات التحرر بعد استلامها مفاتيح الحكم في البلاد التي نالت استقلالها، إذْ أنَّها لم تكن قادرة على المضي قدماً نحو الوعود التي بلورتها ذات الحركات في فترات النضال والتحرير. وتجلى ذلك من خلال نشوء علاقات تبادل وإنتاج "نيوكولونيالية"، دعمت السلطة الوطنية القائمة بعد الاستقلال، ولا سيما في ظل وجود امتيازات برجوازية، وشبكة علاقات استثمارية معولمة، غالباً ما أخذت طابع الكمبرادورية مثل الوكالات. بالإضافة إلى تصاعد مشروع النيوليبرالية، ومظاهرها التي أمست لا تُقاوم، وهذا ما أشار إليه "فرانتز فانون"،[1] في أدبياته لحركات التحرر في "سياق ما بعد النزاع".[2]

انبثقت في تسعينيات القرن الماضي، ولا سيما في ظل التراتبية التي تمظهر بها النظام العالمي الجديد، محاولات عدة أخذت بُعداً خارجياً هادفاً في شكله إلىْ حلٍّ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بينما سعى في جوهره إلى إدارته، الأمر الذي أسس أرضيةً مواتية لتأطير الاقتصاد السياسي الفلسطيني ليتماشى مع منطق وأفكار النظام العالمي، ولا سيما المركز المهيمن، والاقتصاد الإسرائيلي النيوليبرالي.

---

[1] فرانتز فانون (1925 – 1961): طبيب فرنسي جزائري، انضم لصفوف جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكتب عن العنصرية والحرية والتمييز في ظل الاستعمار الفرنسي للجزائر، ومؤلف كتاب معذبوا الأرض.

[2] الخالدي. سمور: النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلة الدراسات الفلسطينية. 2\2011. ص75. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Zvbe54

كُرِّس نظام الاقتصاد الحر في صلب اتفاقيات "العملية السلمية"، وخصوصاً الاتفاقيات الاقتصادية منها، مثل بروتوكول باريس. والتي جعلت بجملتها من السلطة الفلسطينية، تعمل ضمن إطار غطاء جمركي فرضته السلطات الإسرائيلية، يضمن استمرار الواردات من العالم الخارجي عبر إسرائيل، والعس صحيح بالنسبة للصادرات. بينما حدد دور السلطة الفلسطينية في هامشٍ ضيق، احتوى على الأمن، والقانون، والعدالة، في ظل جرعات تحفيزية للقطاع الخاص، من أجل الاستثمار بمشاريع الربح السريع ومنخفض المخاطرة، ولا سيما القطاعات التجارية والخدماتية.[1]

اضطرب البرنامج الوطني – السياسي الفلسطيني، وتذبذب تعريف الحيز المكاني في سياق اتفاقيات "العملية السلمية" السابقة ولا سيما في ظل أوسلو (1) و(2)، واللتان ربطتا التقسيمات الجغرافية (أ)، و(ب)، و(ج)، بالسيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية، ولذلك لم يكن الاقتصاد بمنأى عن ذلك التأثر.

نصَّ القانون الأساسي الفلسطيني على مبادئ النيوليبرالية، وورد في مادته رقم (21) لعام 2003، قيام "النظام الاقتصادي في فلسطين على مبادئ الاقتصاد الحر".[2] وبالتالي فإنَّ إشارة القانون الأساسي الفلسطيني إلى مبادئ اقتصاد السوق الحر، يعني أن ثمة تحول للدور الوظيفي لطبيعة الكيانية التي تعمل من أجل الفلسطينيين. ونقلها من دور الفاعل بقوة الاستراتيجيا الوطنية، و"ريع" الجهات المانحة، إلى دور المشرف\ المراقب على طبيعة عمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل مأسسة القطاع المالي.

تشكلت البدايات النظرية لنيوليبرالية الاقتصاد السياسي الفلسطيني مع ولادة السلطة الفلسطينية في عام 1993، وحفظها قانونياً القانون الأساسي الفلسطيني عام 2003، وتعزَّزت عملياً في ظل قيادة "سلام فياض" لرئاسة الحكومة الفلسطينية في عام 2007، وهي الفترة المحورية التي سيتم التركيز عليها في هذا الفصل.

---

[1] جابر، فراس: **خصخصة فلسطين**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مركز بيسان للبحوث والإنماء. تشرين الثاني 2010. ص101.

[2] منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي). القانون الأساسي المعدل. 17\8\2020 للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZvZwXT

3.5 النيوليبرالية الفلسطينية الهشة

يكمن جوهر النيوليبرالية في ارتكاز النظام الاقتصادي على علاقات السوق، وتُمسي النيوليبرالية بالغة الخطورة عندما يتم إدارجها في "السياق الفلسطيني" الموصوف بالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. إذْ أنَّ العلاقات الاقتصادية بطبيعتها مشوهة في ظل الابتلاع الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني وروافعه. وبالتالي فإنَّ احتكام النظام الاقتصادي لعلاقات السوق، يعزز من السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على "السياق الفلسطيني"، ويصبح من الصعب النظر إلى اقتصاد السوق من زاوية التزاوج بين قوة رأس المال من جهة، وقوة المجتمع من جهة أخرى، أو بين الجماعة الفاعلة من جهة، و"الأغلبية الصامتة" من جهة أخرى،[1] أو بين السياسة والاقتصاد. الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول فرص نجاح التنمية في سياق نيوليبرالي، ولا سيما "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، لمجتمع يواجه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

تفترض الأدبيات النيوليبرالية أنَّ صفة الفردية تطغى على المجتمع، وأنَّ الأفراد بنزعتهم الأنانية يهدفون إلى تضخيم حجم المنفعة الشخصية والاستهلاكية، ضمن الإطار التنافسي. ولذلك فإنَّ النيوليبرالية تأتي بمعنى تنموي مغاير تماماً، فالتنمية من منظور المؤسسات المعولمة، والفكر النيوليبرالي، قائمة على فكرة الخيار الفردي الاستهلاكي والتنافس.[2] وهذه نظرة اقتصادية نقية، مفصولة عن المحددات السياسية للسياق الذي تعمل فيه.

يضمن اقتصادُ السوق التنافسَ الحر لمختلف الفاعلين ضمن محددات السوق، ودون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا في مجالات معينة مثل الحماية والأمن. إلا أن "السياق الفلسطيني"، وفي ظل ابتلاع الاقتصاد الإسرائيلي للفلسطيني، فإن النيوليبرالية تصبح مشوهة، ولا سيما في ظل خضوع السوق لرقابة وتدخل كيان استعماري استيطاني ولضروراته الأمنية، التي أدت إلى عدم وجود مصرف مركزي فلسطيني، وارتهان كل من البنى الإنتاجية الفلسطينية،

---

[1] الأغلبية الصامتة: أغلبية المجتمع التي لا تفضل مواجهة الواقع من خلال تغييره، سواء كان واقع سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، وبالتالي فإنها تفضل التكيف مع الواقع.

[2] جابر، فراس: **خصخصة فلسطين**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مرجع سابق. ص103.

وحركة التجارة الخارجية لبروتوكول باريس الاقتصادي. وقادت كلها إلى قصور عمل الاقتصاد الوطني، وتحويله إلى اقتصاد مستهلك.[1]

إنَّ فهم النيوليبرالية المؤطرة في سياقها المكاني الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والسياق الزماني الممتد من بعد العام 2007، وكيفية تأثيرها على نموذج التنمية محل الدِّراسة، يتأتى من خلال تفكيك المفهوم إلى محورين عاملين في السياق الفلسطيني، أولهما النيوليبرالية كنموذج اقتصادي – سياسي، ثمَّ النيوليبرالية وإعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية". وأخيراً تأثير النيوليبرالية على مؤشرات "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

1.3.5 النيوليبرالية كنموذج اقتصادي – سياسي

ثمة حاجة ملحّة للمراجعة النقدية للنموذج الفكري النيوليبرالي باعتباره مجموعة أفكار اقتصادية سياسية أدَّت إلى إعادة ضبط البنى الفلسطينية سواء كانت سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية. ولا سيما في ظل مواجهة المجتمع الفلسطيني لتهديدات متعددة على أصعدة مختلفة، وفقدان ركائز "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، وبالتالي فقدان خيارات المجتمع التي من خلالها يستطيع التحرر والاعتماد على الذات. وستأتي تلك المراجعة ضمن إطار استنطاق خطط التنمية الوطنية الأربع، والممتدة من عام 2008 حتى العام 2020.

فور تقلّد رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق "سلام فياض" منصبه في العام 2007، ركَّز على هدفٍ مفاده إمكانية بناء دولة، وإقامتها تحت احتلال قائم بالقوة. وانطلقت "الفياضية" آنذاك باعتبارها خطة إصلاح وتنمية متوسطة الأمد، وتمتد بين الأعوام 2008 – 2010 في مرحلتها الأولى، والمتمحورة حول "بناء الدولة وإنهاء الاحتلال". وفي مرحلتها الثانية كخطة وطنية عامة خلال أعوام 2011 – 2013، والموسومة بـ"إقامة الدولة وبناء المستقبل". ولم تكن النيوليبرالية محصورةً في "الفياضية" فقط، أي أنها لم تكن مؤقتةً، أو مربوطةً بوجود الشخص القائم عليها، بل أصبحت ممأسة، ذات بنى تضبط سلوك الحياة العامة، مهما تعاقبت الحكومات واختلفت من

[1] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص80.

بعد "سلام فياض"، مروراً بخطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)، الموسومة بـ"بناء الدولة وتجسيد السيادة"، ووصولاً إلى أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022).

1.1.3.5 "الفياضية" وانطلاق التغيير البنيوي

لم تكن تجربة المأسسة تحت الاحتلال الأولى من نوعها عالمياً في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، بل ثمة سردية تاريخية تتناولت كل من العراق وأفغانستان، كتجربتين في بناء مؤسساتهما تحت عسكرة الحرب، وأظهرتا كلتا التجربتان لامنطقية الافتراض النظري لدور المأسسة في إحداث التنمية، ولا سيما في ظل وجود وقائع حرب تعيق ذلك.[1] بالإضافة إلى وجود عوامل خارجية تعمل بطريقة سلبية في مجال المأسسة، مثل الجهات المانحة.

دُعمت "الفياضية" مالياً من قبل الجهات المانحة، وسياسياً من قبل تسهيلات الولايات المتحدة الأمريكية والسلطات الإسرائيلية، وتقنياً من قبل مؤسسات عالمية كالبنك الدولي. في ظل التعويل عليها كاستراتيجية جديدة للمأسسة تحت عسكرة الاحتلال، ولإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لتكون لصالح أمن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

انطلقت "الفياضية" في خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)، لبناء دولة فلسطينية في سياقات ذات خصوصية عالية، يطغى عليها الانقسام السياسي الفلسطيني المُستجد آنذاك، وسياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.[2] ومعضلة غياب النظام الفلسطيني، والعديد من المشاكل الاقتصادية التي خلَّفتها انتفاضة الأقصى، من بطالة وفقر وغيرهما. بالإضافة إلى تذبذب دور وريع الجهات المانحة في العمل التنموي الفلسطيني، واختلاف أجنداته وأهدافه.

شرعن "سلام فياض" برنامجه الحكومي من خلال إظهاره بطريقةٍ متوافقةٍ مع جوهر الحاجة الفلسطينية، وضرورة بناء الدولة الفلسطينية مؤسساتياً. إلَّا أنَّه سرعان ما تماهى وبشكلٍ

[1] براون، ناثان: فياض كشخص ليس مشكلة، لكن الفياضية كبرنامج ليس الحل للأزمة السياسية في فلسطين. مؤسسة كارينغي للسلام الدولي. سبتمبر 2010. ص1. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3kdbvl7

[2] المرجع السابق. ص1.

كامل مع منطق الفكر الاقتصادي – السياسي المعولم، والذي هدف إلى احتكام الاقتصاد الوطني إلى مزاجية السوق الحر، وبالتالي حكم القبضة على ثنائية السياسة والاقتصاد الفلسطينيين، الأمر الذي قوَّض المشروع الوطني، وحوله من تحرير الأرض والإنسان، إلى تحرير الأسواق المُحددة بسياسات الاستعمار الاستيطاني.[1]

قادت "الفياضية" إلى تغيير بنيويٍّ في البنى السياسية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية، من خلال سيادة قيم على المستوى الوطني\ السياسي، وكذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مغايرة تماماً للفترات الزمنية التي سبقت عام 2007، والذي يعتبر حداً فاصلاً بين مرحلتين فلسطينيتين تعاقبتين بعد أوسلو، في سبيل إعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية"، والتي لها مؤشراتها الخاصة. وتُعبِّر "الفياضية" بشكلٍ صريحٍ عن جوهر وروح العقيدة الاقتصادية المتمحورة حول الإصلاحات، باعتبارها شرطاً مُسبقاً من شروط التنمية في دول العالم الثالث. إذ ربطت "الفياضية" التنمية بشرطٍ مُسبق متمثلٍ بالإصلاحات، انطلاقاً من عقيدة البنك الدولي في مأسسة العالم الثالث، ولبرلة أسواقه، وخصخصة ما هو عام. ولذلك فإنَّ دراسة الفياضية في الخطتين الحكوميتين للأعوام (2008 – 2010)، و(2011 – 2012) ستؤطر وفق سياسات الانفاق الحكومي، وتركيزها على الأمن، إلى جانب عيوبها وتحدياتها.

أولاً: سياسات الإنفاق الحكومي

تبنَّت "الفياضية" سياسات عديدة من أجل انطلاق عملية الإصلاح الهيكلي، ولا سيما سياسات التقشف في الإنفاق العام، من خلال تحجيم التوظيف العام، وإدخال قانون التقاعد المبكر، وبالتالي الحد من العجز في الموازنة العامة. إلى جانب تحسين نظام الجباية، وإدخال قانون ضريبة الدخل المعدل. وبتوصيات من البنك الدولي، فإنَّ مجمل الإصلاحات هدفت إلى الحد من النفقات العامة، وتقليل إعانات السلطة للمجتمع في مجالات المياه والكهرباء، من خلال ابتكار تقنية عدادات الدفع المسبق، إلى جانب مقايضة "ريع" المساعدات الخارجية بالضرائب،

[1] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص75.

عبر زيادة الثانية وتخفيض الأولى، في حين سُوِّقت في إطار الاستغناء الفلسطيني عن المساعدات.[1]

لاقت "الفياضة" استحساناً واضحاً من قبل الجهات المانحة في العام 2007، إذ دعم المانحون في مؤتمر باريس الحكومة الفلسطينية آنذاك بقرابة 1.5 مليار دولار أمريكي سنوياً، من أجل الإصلاح الداخلي. ولذلك ولَّدت سياسات الانفاق الحكومي الفياضية فكرة "أمولة" المشكلة الفلسطينية، وإصلاح القطاع المالي. في حين يُعتبر منهج ضبط النفقات العامة، أقل المناهج المالية الاقتصادية مناسبةً للسياق الفلسطيني.[2] إذ أنَّه سياق يحتاج إلى تدخل الدولة في الإنفاق العام وليس كبح جماحه، من أجل تحفيز الاستثمار، ودفع عجلة الإنتاج، وتوفير حماية اجتماعية للفقراء، وكذلك سدّ حاجة الفلسطينيين الذي يواجهون سياسات الاستعمار الاستيطاني. فمبدأ "أمولة" المشكلة الفلسطينية، هو تسطيح للمشكلة الاقتصادية – السياسية، وحصرها في جانب ضئيل من جوانب العمل الحكومي.

قال "سلام فياض" أنَّ "السياق الفلسطيني" يحتاج إلى تبنّي استراتيجية الاعتماد على الذات، أكثر من غيرها، مع التركيز على قضايا أخرى مثل الحكم الرشيد، والمأسسة.[3] وهذا يناقض جوهر "الفياضية"، التي ركَّزت في مرحلتيها الأولى من عام 2008 – 2010، والثانية من عام 2011 – 2013، على قطاعات الأمن والحكم، والتنمية الاجتماعية، والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية. انظر الشكلين اللاحقين (37، 38).

---

[1] الرياحي، إياد: **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مركز بيسان للبحوث والإنماء. تشرين الثاني 2010. ص49.

[2] الخالدي، رجا: **قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة**. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله. 2015. ص70 – 71.

[3] Tartir, Alaa: *Securitized development and Palestinian authoritarianism under Fayyadism*. **In: Taylor & Francis Online**. 23 Dec 2015. P480. For more look: https://bit.ly/2ZywIyh

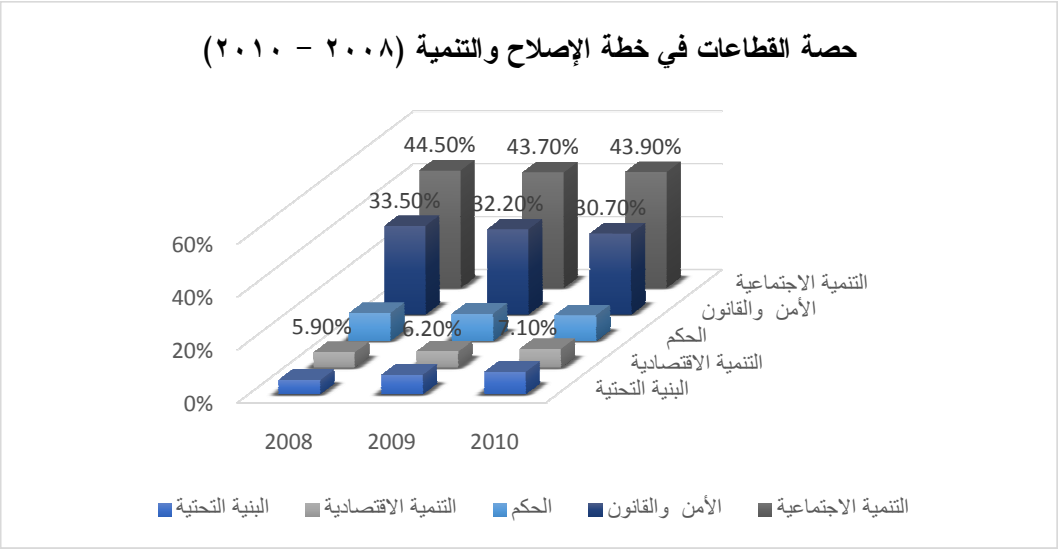

شكل (37): حصة القطاعات من النفقات التطويرية لخطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010).[1]

يُبين الشكل السابق، أنَّ قطاعات التنمية الاجتماعية، والأمن والقانون، وقطاع الحكم أخذت في مجموعهما نسبةً تتراوح بين 84% – 89%، من مجمل النفقات التطويرية لموازنة خطة الإصلاح والتنمية خلال الأعوام 2008 – 2010، بينما لم تتجاوز حصة قطاع التنمية الاقتصادية أكثر من 7.1%. في حين قُصِدِ بالتنمية الاقتصادية، تنمية القطاع الخاص لقيادة السوق. ورغم ذلك، كان قطاع التنمية الاقتصادية أقل قطاع يتم الاستثمار فيه من قبل الحكومة.

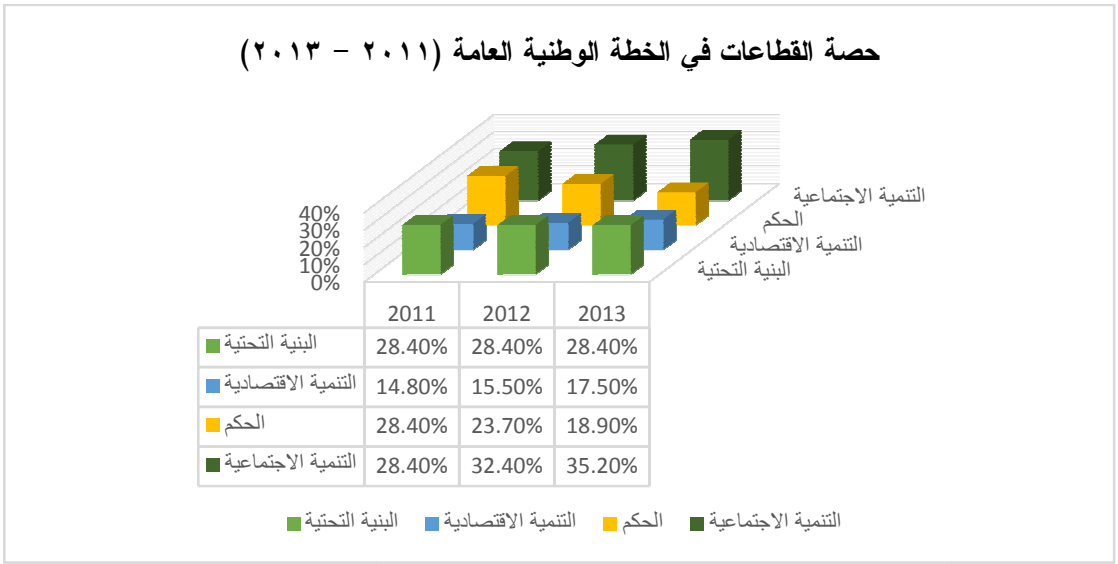

شكل (38): حصة القطاعات من النفقات التطويرية للخطة الوطنية العامة (2011 – 2013).[2]

[1] خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008 – 2010). وزارة التخطيط. ابريل 30 أبريل 2008. ص9. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZycJQ7

[2] الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013، الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 30 نيسان 2011. ص3. للمزيد انظر التالي.https://bit.ly/3hkE6TO

ثانياً: "الفياضية" والتركيز على الأمن

ركَّزت الأجندة الحكومية السابقة بنكهتها النيوليبرالية على الأمن، من خلال تخصيص بند خاص له في الحصص القطاعية من النفقات التطويرية، والتخصيص في العمل الحكومي والسياسات العامة، يعني إعطاء صفة الأهمية للموضوع المُخصَّص له، ولا سيما في "السياق الفلسطيني"، في ظل وجود انقسام فلسطيني – فلسطيني، وسلاح انتفاضة الأقصى.

يُظهر الشكل رقم السابق رقم (38) أنَّ الخطة الوطنية العامة لمدة ما بين 2011 – 2013، ركزت بالدرجة الأولى على قطاعات التنمية الاجتماعية، والحكم، وقطاع البنية التحتية، وكانت حصة قطاع التنمية الاقتصادية من النفقات التطويرية الأقل من ضمن القطاعات الثلاثة الأخرى، ولم تتعد قرابة 17.5%، إلَّا أنَّها زادت عن الخطة السابقة.

كانت "الفيَّاضية" ذات وظيفة إصلاحية على المستوى المؤسساتي الرسمي أكثر من كونها عملاً تنموياً. ولا سيما إصلاح قطاعات الحكم والأمن، وتفضيلهما على بقية القطاعات الأخرى، التي من شأنها أن تُساهم في تمكين المجتمع من إحراز أي تقدمٍ في مجال "التنمية التحررية المرتكزة على الناس". وربطت بين الأمن والتنمية، من خلال تبني وجه نظر أنَّ "التنمية المستدامة" تحتاج إلى أمن مُستدام،[1] وخُصص لذلك قرابة 228 مليون دولار أمريكي خلال فترة خطة الإصلاح والتنمية. وفي ظل تدفق "ريع" الجهات المانحة، ووصولاً إلى عامي 2009 و2010، بلغ النمو الاقتصادي قرابة 9%.[2]

إنَّ قطاعات الحكم والأمن، ورغم ضرورتها، إلَّا أنَّها ليست أولوية تنموية في سياقٍ يخضع لممارسات الاستعمار الاستيطاني، ولم تؤد إلى تعزيز المجتمع الفلسطيني في خياراته، التي من خلالها يمكن من تحقيق التنمية. بل أدَّت إلى خلق قوة أمنية لحفظ القانون والنظام، وحصر التنمية بالأمن. في حين أدت محاولات "سلام فياض" النيوليبرالية في الإصلاح، إلى

[1] "التنمية المستدامة" هي التنمية التي من خلالها تتحق حاجات الأفراد في الحاضر، دون التأثير على قدرة الأجيال في تحقيق حاجياتهم في المستقبل، وجاءت في 17 هدف باعتبارها أهداف للتنمية المستدامة لعام 2030.

[2] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص76 – 78.

وضع السلطة، ولا سيما قطاعي الأمن والمال، تحت رقابة وتقييم دائمين من قبل جهات خارجية.[1] أي أنَّ قطاع الأمن لم يكن وسيلةا أداة تنموية، بل أصبح أرضية مواتية لهدر المال العام، دون أن يترتب عليه مُخرجات ذات أهمية، تُساهم فعلياً في مؤشرات "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

رُبطت النيوليبرالية بالقوة الأمنية، ويعتبر هذا الربط من مغالطات وتناقضات النيوليبرالية في "السياق الفلسطيني"، إذ لم يتم وضع حد فاصل بين أهمية سيادة القانون، وبين الحق في التعبير عن الرأي، والحقوق المدنية.[2] وبالتالي يُمسي معنى الأمن والقانون فضفاضاً، يتجاوز استراتيجيا التنمية، ويؤطرها في صناديق تتناسب وضرورات الجهات الممولة، والمراقبة، لاستراتيجيا الإصلاح والتنمية. وتلك الجهات تتلاقى في رؤيتها لمعنى الأمن مع الرؤية الاستعمارية الاستيطانية.

إنَّ تقرير الحكومة بالفعل، وإعطاء التنمية الاقتصادية حصتها الأقل من الموازنة التطويرية في خطتي التنمية السابقتين، في ظل تفضيل الحكم والأمن على بقية القطاعات، كان المقصود به تنمية القطاع الخاص التجاري، وبالتالي المساهمة في تعزيز تراكم رأس المال المالي، وتفضيله على الرسملة الإنتاجية. وهذا بطبيعته ينقل المشكلة الفلسطينية برمتها، من كونها مشكلة سياسية بامتياز مُركبة على مشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى، إلى أن تصبح مشكلة ذات علائقية بالشفافية المالية، وسلوك رجل الأمن، أو تدخل الحكومة بالاقتصاد. في حين يُعتبر كل ما سبق ليس من الظواهر والأعراض الرئيسية والحقيقية للحالة الفلسطينية.[3] بل هي نتائج لوجود الاستعمار الاستيطاني.

يبقى السؤال مطروحاً حول عيوب وتحديات "الفياضية" في صنع "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، في ظل مشكلة متأصلة في "سياق فلسطيني" بأكلمه، وليس في بنية

---

[1] الرياحي، إياد: **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مرجع سابق. ص32 – 46.

[2] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص83.

[3] Khalidi, Raja: **After the Arab Spring in Palestine: Contesting the Neoliberal Narrative of Palestinian National Liberation**. Jadaliyya. Mar 23, 2012. For more look: https://bit.ly/2ZyN4H2

اقتصاد تعمل به المالية فحسب. فالاستعمار الاستيطاني هو المشكلة الأولى. ومعضلات الحكم، أو المالية تظهر جرَّاء مُسبب رئيسي يتجلى في السيطرة الإسرائيلية المطلقة على روافد المال الفلسطيني، مثل السيطرة على مليار دولار أمريكي من الجمارك والضرائب، ولا سيما أموال المقاصة.[1] إلى جانب سعي الاستعمار الاستيطاني الدؤوب إلى هدم المأسسة كما حدث في انتفاضة الأقصى. ولذلك فإن استهلاك الوقت الفلسطيني في سبيل بناء مؤسسات لا يُوجد لها صلاحيات مؤسساتية، ومُفرغة من فاعليتها وتغلغلها على الأرض الفلسطينية، يُحيل مجمل الجهود إلى سراب التنمية الفلسطينية.

ثالثاً: "الفياضية": العيوب والتحديات

واجهت "الفياضة" العديد من العيوب والتحديات والمشاكل الهيكلية، ولا سيما محدودية الإنجاز في السياق الذي تعمل فيه. إذ قاد تركيز "الفياضية" على مؤسسات إدارية معينة أكثر من غيرها، مثل مؤسسات سلطة النقد، والأمن، والتعليم والصحة، إلى تهميش قطاعات أخرى مثل الاقتصاد، ولا سيما في ظل ازدواجية التكنوقراطية والسلطوية.[2] وجاء هذا التركيز، جراء تسويق فكرة أنَّ غياب الإدارة الفعالة حالت دون وجود دولة مستقلة، ولذلك تم التركيز على المأسسة الجزئية المهمشة.[3] والتي حققت نجاحات محدودة في قطاعات معينة، وأُدرجت بعضها في مؤشرات البنك الدولي.

قام البنك الدولي بصياغة مؤشرات للحكم العالمي، من أجل استنطاق تجارب الدول في مجالات الحكم، وبالتالي فإنَّ "السياق الفلسطيني" لم يكن استثناءً من تلك المؤشرات، بل ركز البنك الدولي على تحسن مؤشرات الحكم في في سياق "الفياضية" بين الأعوام 2008 – 2013.[4] والشكل التالي رقم (39) يوضح ذلك.

---

[1] الخالدي، رجا. مرجع سابق. ص71.

[2] براون، ناثان. مرجع سابق. ص2 – 3.

[3] الرياحي، إياد: **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مرجع سابق. ص33.

[4] Tartir, Alaa. Ibid. P 484 – 483.

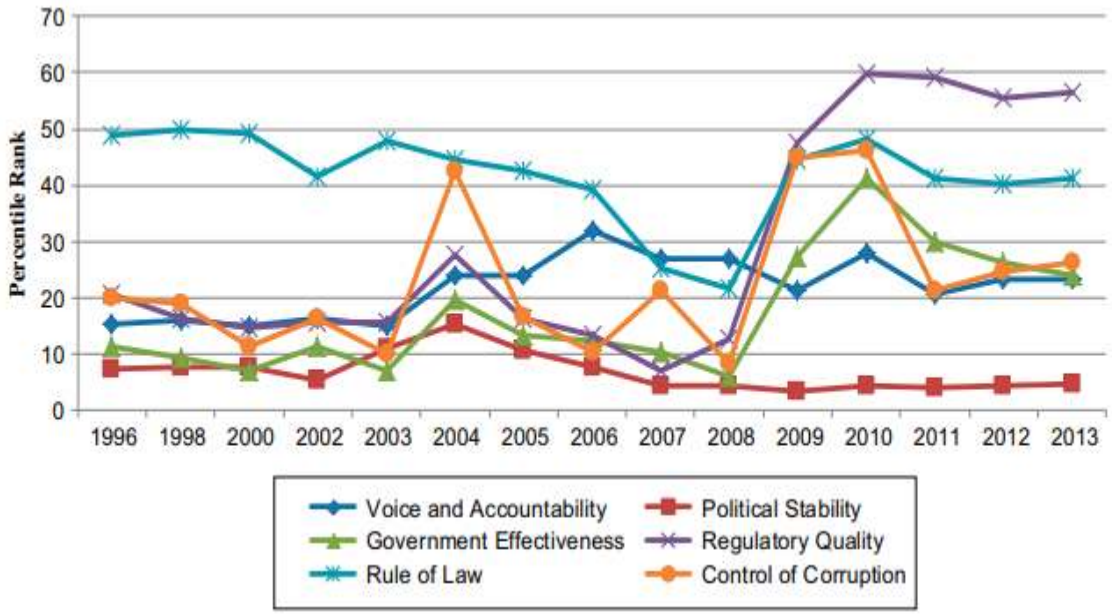

شكل (39): مؤشرات البنك الدولي لفعالية حكم الحكومة الفلسطينية خلال الأعوام (2008 – 2013).[1]

يتضح من خلال الشكل السابق، أن "الفياضية" في أحسن أحوالها لم تتعد كونها برنامج إدارة عامة (إدارة دولة) مهمش، ولم يكن برنامج بناء الدولة يُفترض لها حدود وسيادة. ولتحقيق نجاحات نسبية في الإدارة العامة، أخذت الحكومة الفلسطينية\ السلطة الفلسطينية دورها كوكيل حصري للنيوليبرالية الغربية، ومن خلال المؤشرات السابقة التي لعبت دوراً كبيراً في الاهتمام بنجاحات المأسسة في ظل الاخفاق في مجالات أخرى.

يتبين من الشكل السابق، أنَّ "الفياضية" نجحت في رفع مستويات فعالية الحكومة (Government Effectiveness)، وتطبيق القانون (Rule of Law)، والنظام ونوعيته (Regulatory Quality)، وضبط الفساد (Control of Corruption). في حين بقي الاستقرار السياسي متدنياً، جرّاء عدم مراعاة المشكلة السياسية المتأصلة في الحياة الفلسطينية اليومية، سواء في إدارة الدولة، أو التنمية، أو عملية الإصلاح. ويعتبر إبعاد الاستعمار الاستيطاني من أصل المشكلة، وحصر المشكلة الفلسطينية في نسب ونوعية مؤشرات الحكم العالمية فقط، أدَّى إلى نتيجة أن يكون النجاح في مؤشرات الحكم نجاحاً غير مُستداماً، نجاح متذبذب خلال "الفياضية" الممتدة من عام 2008 إلى 2013.

[1] Tartir, Alaa. Ibid. P 484.

يقول علي جرباوي،[1] أنَّ خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)، كانت حكومية خالصة، أي أنَّها افتقدت التخطيط التشاركي، والمبني على التفاعل المتبادل من أعلى لأسفل وبالعكس. إلى جانب أنَّها لم تقدم أولويات وطنية واضحة بسبب فقدان الأجندة الاستراتيجية آنذاك. بينما كانت الخطة الوطنية العامة (2011 – 2013) أكثر تشاركية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ شارك بها قرابة 2000 شخص على مدار 240 اجتماع.[2]

أشار عبد الرحمن التميمي، في جلسة أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مع مجموعة من الخبراء لمناقشة الخطة الوطنية العامة، إلى أنَّ الخطة الوطنية العامة كانت مُجردة من أي افتراض يقوم على تعثر السياسة، أو الأمن، وأن هناك تخصيص كبير لقطاع الأمن بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وقال إسماعيل الزابري أنَّها لم تأخذ بالحسبان استمرار سيطرة الاستعمار الاستيطاني على المصادر الطبيعية. في حين أكد عزمي الشعيبي أنَّ الخطة لم تتفاعل مع قطاع غزة باعتباره قطاع أصيل من الوطن، إلى جانب افتقار الخطة لبرنامج عملي هادف لحماية الفقراء، في ظل رؤيتها لتقليص الدعم الخارجي حسبما قال محمد أبو حامد.[3]

يتبين مما سبق أن خطة الإصلاح والتنمية، إلى جانب الخطة الوطنية العامة اتسمت بالعديد من العيوب والتحديات، وأشارت إلى ذلك خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016) في مقدمتها، ولذلك فإنَّ خطة التنمية الوطنية اعتبرت كمؤشرٍ لعجز التوجهات السابقة، والتدخلات الحكومية التي جاءت بها "الفياضية".

2.1.3.5 خطة التنمية الوطنية: مؤشر عجز التوجهات السابقة

تعتبر خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)، والموسومة بشعار "بناء الدولة وتجسيد السيادة"، المرحلة الثالثة من مراحل خطط التنمية التي انطلقت بعد العام 2007. وأشارت في

[1] علي جرباوي: أكاديمي ووزير فلسطيني، وأشرف على وضع خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010).

[2] الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013، **الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق**. مرجع سابق. ص2 – 3.

[3] المرجع السابق. ص2 – 3.

مقدمتها إلى أن الخطط السابقة لم تكن ذات قدرة كافية على تحقيق الأهداف الوطنية في مجالات الاقتصاد الحقيقي، والصادرات، والتشغيل، والحد من الفقر، وذلك بسبب القيود المتعددة من قبل الاستعمار الاستيطاني، وأجندة الجهات المانحة.[1]

جاءت خطة التنمية الوطنية بتدخلات تُعبِّر عن الملكية الوطنية، أي أنها خطة مبنية على الخبرة الوطنية، إلى جانب ميلها للمشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. واتَّخذت الخطة من الاستعمار الاستيطاني تحدياً أساسياً، في ظل سيطرته على الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة، وكذلك أبدت اهتماماً واضحاً بالانقسام، والسيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية.[2] وركزت على قطاعات البنية التحتية، والحكم، والتنمية الاجتماعية، وقطاع التنمية الاقتصادية.

ركزت خطة التنمية الوطنية في قطاع الحكم على مواصلة المأسسة، وتقوية الأمن والنظام وفعالية الحكومة. بينما ذهبت باتجاه زيادة منافسة المنتج الفلسطيني، وخلق مبادرات ريادية، وفرص عمل جديدة، وتصميم بيئة تنموية جيدة في قطاع التنمية الاقتصادية. وأشارت إلى تعزيز الأنظمة الصحية والتعليمة في قطاع التنمية الاجتماعية. إلى جانب اهتمامها بالبنية التحتية.[3] ورغم نقد خطة التنمية الوطنية للخطتين التنمويتين اللتين سبقتاها، إلَّا أنَّها حذت حذوهما في تراتبية الحصص القطاعية، بحث كان قطاع التنمية الاقتصادية الأقل نصيباً من بين القطاعات التنموية الأربعة. انظر الشكل رقم (40).

---

[1] خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016). 23 شباط 2014. ص21 – 22. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3hTCyjX

[2] خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016). مرجع سابق. ص1، 9 – 10.

[3] خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016). مرجع سابق. ص22 – 38.

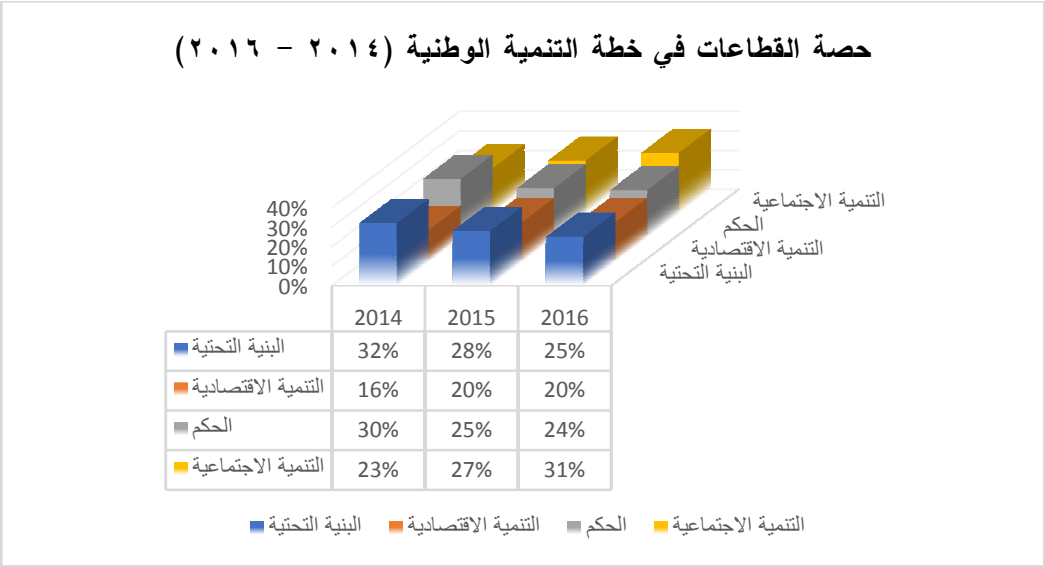

شكل (40): حصة القطاعات من النفقات التطويرية لخطة التنمية الوطنية (2014 – 2016).[1]

في سياق فهم الشكل السابق رقم (40)، وفي ظل تركيز خطة التنمية الوطنية على الحكم، فإنَّ مؤشرات البنك الدولي لفعالية الحكومة، تُظْهِر أنَّ فلسطين ارتفعت من مرتبة 27 إلى 37 على مستوى العالم، ولتكون قريبة من لبنان والجزائر، خلال الأعوام 2012 و2015. وفي 29 من تشرين الثاني لعام 2012، صدر قرار رقم 67\19 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي منح فلسطين صفة عضو مراقب في ذات الجمعية.[2] وهذا برمته قاد إلى أن انضمام السلطة الفلسطينية إلى اتفاقيات دولية أدّت إلى المزيد من الالتزامات، مثل الالتزام ببنود "التنمية المستدامة"، التي لا تتوافق مع السياق الفلسطيني وحاجاته التنموية.

لم تكن الفترة الزمنية متوسطة المدى التي انقضت خلال خطة التنمية الوطنية، ذات أثر إيجابي ومُعزز لمؤشرات "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، ولا سيما في ظل وجود بطالة قاربت 27%، وفقر قرابة 29%، وعجز في صافي الميزان التجاري بحوالي 4437.269 مليون دولار أمريكي. في حين انطلقت أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)، والتي ارتكزت على المواطن في جوهرها، باعتباره قوة محركة للتنمية، ومستفيداً منها أيضاً، من خلال شعاراتية "المواطن أولاً". ورغم أنَّها تشابهت كثيراً مع الخطط السابقة لها، من خلال ربط

[1] خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016). مرجع سابق. ص65.

[2] أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022). كانون الأول 2016. ص20 – 30. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3hK0Qwy

الاستقلال بالمأسسة، إلَّا أنَّها نظرياً، انتقلت من بناء المؤسسة، إلى احتضان المؤسسة للمواطن. وشكلت مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح، مثل إصلاح قطاع الحكم المحلي، من زاوية الجباية والضرائب، والمشاركة في صنع القرار، وإدارة المال العام.

3.1.3.5 أجندة السياسات الوطنية

راهنت أجندة السياسات الوطنية على المجتمع الدولي في التنمية وإنهاء الاستعمار الاستيطاني.[1] وبالتالي فإنَّ الحكومة رهنت برنامجها التنموي من جديد لشروط المؤسسات المالية العالمية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، والتي كانت دائماً تقدم مساعدات مالية، مقابل إصلاحات هيكلية جديدة. ولذلك فإنَّ رؤية أجندة السياسات الوطنية تمحورت حول الاستقلال، ولا سيما الاستقلال النابع من تدخل الجهات الخارجية، تحت وطأة الإصلاح.

تُظهر أجندة السياسات الوطنية، وللمرة الأولى في خطط التنمية الوطنية، استخدامها لمفهوم "التنمية المستدامة"، في حين لم يكن هذا التوجه توجهاً داخلياً متأتياً من مبدأ الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية، بل كان بفعل القرارات التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية جراء الاعتراف بفلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة، وبالتالي بات لزاماً عليها اتباع تلك الاستراتيجية.

كانت مؤشرات "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" في سياق خطط التنمية السابقة في تدهور ملحوظ، إذ تفاقمت مشاكل البطالة والفقر، وكذلك ارتفعت معدلات الاستهلاك، بل وأصبح الاستهلاك قيمة متأصلة في بنية المجتمع الفلسطيني. في حين بقيت قدرة الفلسطيني على الوصول إلى موارده الطبيعية محدودةً ومحفوفةً بسياسات الاستعمار الاستيطاني، جرّاء الفقدان المستمر للأرض، والمياه، والموارد المعدنية.

يتبين أن أهداف النيوليبرالية في السياق الفلسطيني، لم تكن تتمحور حول تمكين المجتمع الفلسطيني في خياراته التنموية، بل كانت نموذج فكري اقتصادي – سياسي إصلاحي، متألف

[1] أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022). مرجع سابق. ص14.

من مجموعة أدوات مهذِّبة للبنية الاجتماعية الفلسطينية، وناظمة لحياتها اليومية، سواء كانت في مجالات الأمن، أو تقليل هدر ريع الجهات المانحة، وضبط القانون. في حين تماهت تلك الأداوت مع تطلعات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وبقيت على الدّوام تصب لمصلحته، ولا سيما لضرورته الأمنية، ولتراكم رأسماله.

تقود المفارقة السابقة والمتأتية من هدف النيوليبرالية الإصلاحي، وطغيانه على الهدف التنموي، إلى توضيح الكيفية التي من خلالها ساهمت النيوليبرالية في تعذّر نموذج التنمية محل الدراسة، من خلال استنطاق مؤشراتها الثلاثة. ولكن قبل ذلك، ثمة ضرورة لربط النيوليبرالية مع "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، من خلال دور الأولى في إعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية" للمجتمع الفلسطيني.

2.3.5 النيوليبرالية وإعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية"

توضح أدبيات الاقتصاد السياسي التي تناولت النيوليبرالية، أنَّ ثمة علاقة بين النيوليبرالية والسوسيولوجيا، إذ لعبت الأخيرة دوراً محورياً في بلورة المنطق النيوليبرالي العالمي. إلَّا أنَّ المفارقة تصبح عندما تأخذ النيوليبرالية في سياق موصوف بأنَّه سياق استعماري استيطاني مثل "السياق الفلسطيني" بُعداً أكثر دراماتيكية، من خلال تدخّلها الواعي في "هندسة المجتمع" وإعادة تشكيل ذهنيته، وتأثيرها الواسع على طبقات اجتماعية بعينها، ولا سيما الطبقة الوسطى.

ينظُرُ نيكولاس غاين في دراسته للسوسيولوجيا ودورها في صعود النيوليبرالية، إلى الأفعال الاجتماعية باعتبارها أفعالاً عقلانية، ذات أساسٍ عقليٍّ، وتُؤخذ من زاويتها الاقتصادية في المقام الأول، وليست من تلك الاجتماعية. أي أنَّ الاقتصاد ذاته يصبح غاية جوهرية، والسياسة تُدار بمنطقه، وبهذا يكون الاقتصاد مظلة جامعة للأفعال. وللعلاقة الاقتصادية دور كبير في تفسير سلوك المجتمع، وانتقاله من العدائية، إلى المنافسة، إلى التعاون والتكامل

الاجتماعي، أو بالعكس، إذ أنَّ السوق يُمسي ناظماً لشكل العلاقات الاجتماعية، عندما يَزِجُّ الفرد في جوف الاقتصاد.[1]

جاء إطلاق "الفياضية" لمؤتمر الاستثمار الاقتصادي عام 2008 تعزيزاً لفكرة "السلام الاقتصادي" باعتبارها مظلة جامعة للأفعال الاقتصادية،[2] وبالتالي فإنَّ العلاقة في "السياق الفلسطيني"، والقائمة بين طرفي الصراع، تتحول من علاقة عدائية إلى علاقة تنافسية، أو حتى تعاونية – تكاملية، وتُصبح قيم المجتمع خاضعة للمصحلة الاقتصادية الهشة.

ثمة إشارة في ما سبق إلى دور الاقتصاد السياسي، وشكله في قولبة "الذهنية الاجتماعية"، و"هندسة المجتمع"، من أجل قبوله بالوضع الراهن، وتعايشه مع الوقائع التي يفرضها المُستعمِر بطريقةٍ أو بأخرى. الأمر الذي ظهر جلياً في "السياق الفلسطيني"، باعتباره نتيجة رفيعة من نتائج "الفياضية" التي بدأت أفول العام 2007. وتبرز أهمية جزئية إعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية" في هذا الفصل، كونها نتجية لا تقل أهمية عن المسبب (النيوليبرالية)، وتتأتى ترجمتها من خلال مؤشرات إدراك مرتكزة على كل من ثقافة الاستهلاك، وسيادة القيم الفردية، والنزوع العام للإقراض، والخوف السياسي. ولهذا يُنظر إلى النيوليبرالية من زاوية كونها مُحدداً اجتماعياً، وإطاراً ناظمة لحركة الفرد في فلكِ البنية.

أولاً: الخوف السياسي

ألحقت النيوليبرالية ضرراً فادحاً بالبنية الاجتماعية الفلسطينية، وذلك من خلال إقحام المجتمع في مفاضلة صفرية بين المكاسب المادية من جهة، والهموم الوطنية – السياسية من جهةٍ أخرى.[3] أي خلق مجتمع جديد يقوم على قيم جديدة، يُمسي من خلالها أقل تسييساً، بالتخويف السياسي المتأتي من جعل فكرة تعزيز الاشتباك المباشر مع الاستعمار الاستيطاني

[1] ريان، فؤاد: السوسيولوجيا والنيوليبرالية: التاريخ المفقود. 4\2\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3knVYPx

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). مؤتمر فلسطين للاستثمار يختتم أعماله في بيت لحم. 23\5\2008. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/35KoMNZ

[3] Khalidi, Raja. Ibid.

باهظة الثمن وذات مخاسر مرتفعة أولاً، ثم عبر ضبط وتحجيم التنظيمات والحركات السياسية والوطنية ثانياً، ومقابل مقايضتها بالتكنوقراطية، ولا سيما في ظل التشكيلات الحكومية خلال فترة 2008 – 2013.[1]

أخذ رأس المال حيزاً كبيراً، وقوة فعل أدت إلى هوّة كبيرة في الدخل بين فئات المجتمع، ودفعتا النظرة الاقتصادية تلك، وعقيدة السوق، إلى أن يكون الخطاب الحكومي دافع للأنانية الفردية، من خلال طرح الأفكار الريادية، والإشراف عليها.[2] ولذلك بشَّرت النيوليبرالية بانتهاء الحماس السياسي، ودخول الوطن لمرحلة جديدة من الخوف السياسي، في ظل "الأمولة" والنزوع العام للإقراض الذي تولد وولد عن رغبة الرفاه في الفنادق الفارهة والسيارات الفخمة.

ثانياً: النزوع العام للإقراض

يتمثل النزوع العام للإقراض في تضاعف الإقراض المصرفي للقطاع الخاص بين عامي 2008 و2019 حوالي 9 مرات، وبذلك فإن نمو الإقراض الخاص الإجمالي بلغ سنوياً قرابة 13%، بينما كان نمو الدخل الأسري أقل من 2%.[3]

يتبين مما سبق أن النيوليبرالية خلقت رأس مال اجتماعي يدافع عن الوضع الراهن، يبجل الاستقرار، ويتمنى عدم انقطاع الراتب في ظل التراكمات البنكية والمالية عليه. وبالتالي أمسى هناك رأس مال اجتماعي يناهض التغيير، جراء الهموم الاقتصادية، والقروض، والديون.

ثالثاً: النزعة الفردية

تفوقت الهموم الاقتصادية والمادية في ظل النزوع العام للإقراض والسياسات الاقتصادية الأخرى كالتقشف مثلاً، على الضمير الجمعي الفلسطيني. وهنا تكونت "الذهنية الاجتماعية" الجديدة، ذات "الأغلبية الصامتة"، ولا سيما في ظل التراجع في مؤشرات البطالة والفقر

[1] بارت، بنجامين: **حلم رام الله (رحلة في قلب السراب الفلسطيني)**. ط1. جروس برس ناشرون. 2013. ص7.

[2] سويل. إيفانز. مرجع سابق. ص28 – 33.

[3] سلطة النقد الفلسطينية. البيانات والمؤشرات السنوية. 28\8\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Rnobtf

والتجارة والموارد. وهذا هو أسمى تعبير عن النزعة الفردية، وطغيانها على الهموم الجمعية الوطنية.

حولت النيوليبرالية الاهتمام العام والشعبي، من قضايا "ماكرو" تتمثل في النضال ضد الاحتلال، إلى قضايا "مايكرو" اقتصادية وذاتية، متمحورة حول الضرائب، والتضخم.[1] من خلال تولد وعي جمعي نيوليبرالي، أي وعي لا يأبه بالاشتباك الشامل مع الاحتلال، وحتى إن وجد، فإنَّه يكون في حالات فردية، لا يعبر عن حركة اجتماعية، أو نسق هادف إلى إحداث التغيير من خلال مناهضة الاحتلال في كل أماكن تواجده.

رابعاً: ثقافة الاستهلاك

نجحت النيوليبرالية في "هندسة مجتمع" فلسطيني جديد، حيث قادت إلى توسيع الطبقة الاجتماعية المتوسطة، وحاصرتها بقيم استهلاكية رأسمالية في ظل تفوق كبير للواردات الفلسطينية على الصادرات. وتمركزت ثقافة الاستهلاك تلك زيادة عبئ القروض، وتنامي ظاهرة "الأمولة"، وكثرة الهموم الاقتصادية الفردية. وبالتالي عملت على تسييس التنمية تحت وطأة الاستعمار، من خلال شرخ مبدأ التحالفات الاجتماعية – الطبقية، أو حتى نفيها من "السياق الفلسطيني"، وبالتالي تقليل فرص التنمية، ولا سيما عندما نتحدث عن "تنمية تحررية مرتكزة على الناس".

قادت "الذهنية الاجتماعية" الجديدة بمؤشراتها السابقة إلى أن يكون المواطن الفلسطيني قادراً على التكيف مع الظروف السياسية، تحت وطأة الثمار الاقتصادية، وهذه حالة خطيرة، تطغى على شعبٍ يعيش بالمطلق تحت الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. أي تهذيب المُستعمِر للمستعمَر، ولا سيما عندما تصبح بعض التسهيلات الاقتصادية أداة تغطي الوقائع السياسية على الأرض. وكما يقول "بنجامين بارت"،[2] أن الإنسان والأرض "يُصبحا رماديين في التعريف، أي

[1] Khalidi, Raja. Ibid.

[2] بنجامين بارت: هو صحفي فرنسي متخصص بقضايا الشرق الأوسط، وعمل في رام الله بين عامي 2002 – 2011، لصالح صحيفة لوموند الفرنسية.

بين الاستقلال والاحتلال، وهذه هي فقاعة الاقتصاد بعينها، والتي تـدعم الاحـتلال، وتُجمـل وجوده".[1]

هناك العديد من المشاريع الحية التي يُمكن سياقها كمثالٍ على محاولات إعادة تشـكيل "الذهنية الاجتماعية" الفلسطينية، إلَّا أنَّ مشروع مدينة "روابي" يعتبر من أكثر النماذج "الفياضية" وضوحاً على دور النيوليبرالية في ذلك، ولا سيما لأنَّه انطلق باعتباره أحد مخرجات "الفياضية" في مؤتمر الاستثمار لعام 2008.

1.2.3.5 مدينة روابي وقلب مفهوم التنمية

كانت مدينة "روابي" واحدة من مخرجات "مؤتمر الاستثمار الفلسـطيني" فـي العـام 2008، كافتتاحية هادفة لترسيخ عملي للمعنى الحقيقي "لـلفياضية"، التي ذهبت في أحيان كثيرة إلى التخفيف من حدة الصِّراع الإسرائيلي – الفلسطيني عبر تعزيز الرفاهيـة، وخلـق واقـع اجتماعي – اقتصادي جديد، يتماهي مع تطلعات المستعمِر السياسية والاقتصـادية الرأسـمالية. ولذلك جاءت "روابي" باعتبارها شراكة بين القطاع العام الفلسطيني، والقطاع الخـاص، ورأس المال الأجنبي، وسوِّقت كضرورة مبنية على قيم رأسمالية ونيوليبرالية، إلَّا أنَّها أعادت صـياغة الاحتلال، وزجت المنطقة الفلسطينية في إطار التنمية الغير مسيَّسة، في ظل اقتصاد نيوليبرالي عالمي.[2]

أعادت "روابي" صياغة الاحتلال، من خلال خلق وسحب طبقـة اجتماعيـة وسـطى، لتعيش بعيداً عن كلاسيكية المدينة والقرية والمخيم، في منطقة سكنية استهلاكية بحتة، متشـابهة في بنائها، وظروف حياتها، لسياقات مكانية عصرية أجنبية. وبالتالي فـإنَّ "روابـي" سُـوِّقت باعتبارها رواية حضرية – اقتصادية مضادة للصراع الإسرائيلي الفلسـطيني، فـي محاولـة لاختزال ذلك الصِّراع في الهامش الاقتصادي، أو شكل الحيز المكاني فقط دون تسييس. في حين

[1] بارت، بنجامين. مرجع سابق. ص20.

[2] العجلة، عبد الهادي: حول مدينة روابي والنيوليبرالية الفلسطينية المستجدة. 20 أغسطس 2016. للمزيد انظـر التـالي: https://bit.ly/32BPvKF

كانت "روابي" بيئة حاضنة لنمو علاقات إسرائيلية – فلسطينية اقتصادية دافئة، تحت مُسمّى "السلام الاقتصادي".

تقع مدينة "روابي" شمال مدينة رام الله كما يُبين الشكل رقم (41)، وأخذت طابع مراكز التسوق الأجنبية، تُباع فيه الماركات العالمية، الموزعة على قرابة 28 متجراً، بتكلفة 1.4 مليار دولار أمريكي. واحتوت "روابي" على أكبر بقعة توظيف للقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وقال عنها مؤسسها بشار المصري "سنعيش مثل الناس العاديين، حتى يصبح الأمر طبيعياً". وطرحها أيضاً باعتبارها مركزاً للتسوق بديلاً عن المراكز الإسرائيلية.[1]

شكل (41): موقع مدينة "روابي" في الضفة الغربية.[2]

إن "روابي" مركز تسوق لكسب المال، وصل معدل سعر الشقة فيه قرابة 125 ألف دولار، وبمعدل رهن عقاري 4.95%، بحجة إنصاف الطبقة الوسطة من ضجيج المدينة، وبؤس المخيم. وكانت بخطتها الرئيسية تنص على سعة 8000 وحدة سكنية، تحتضن 40000 مواطن، وتحاط بها الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية المطلقة.[3]

---

[1] Booth, William: **The $1.4 Billion bet on a new Palestinian future**. The Washington Posts. Mar 25, 2017. For more look: https://wapo.st/33yJeid

[2] BAYTI real estate investment company. Rawabi maps. 27\8\2020. For more look: https://bit.ly/3cpWRnX

[3] Booth, William. Ibid.

تتمظهر روابي باعتبارها تجسيداً لأسمى قيمة رأسمالية نيوليبرالية، أي أنَّها جاءت كنموذجٍ تجاريٍّ استهلاكيٍّ نقي، يخلو من أي نشاط إنتاجي. انظر الشكل (42). ويجمع مواطنين فلسطينيين من مختلف المدن والقرى والمخيمات، كفئة مستهدفة لتعزيز فرديتهم في أكبر عملية استلاب لرأس مالهم من قبل شراكة مزدوجة بين رأس ماليين فلسطينيين وإسرائيليين، الأمر الذي يخلق تطلعات طبقية متشابهة بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، وبالتالي يتم تعظيم نقاط التعاون من زاوية اقتصادية، وتمسي تكاليف العودة إلى الصِّراع باهظة الثمن، الأمر الذي يقود الطبقة الوسطى الفلسطينية إلى أن تمسي "مجموعة صامتة"، تتقبل الراهن بمرونة اجتماعية فائقة، وبالتالي يفقد نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" جوهره، في ظل استلاب خيارات الإنسان التنموية.

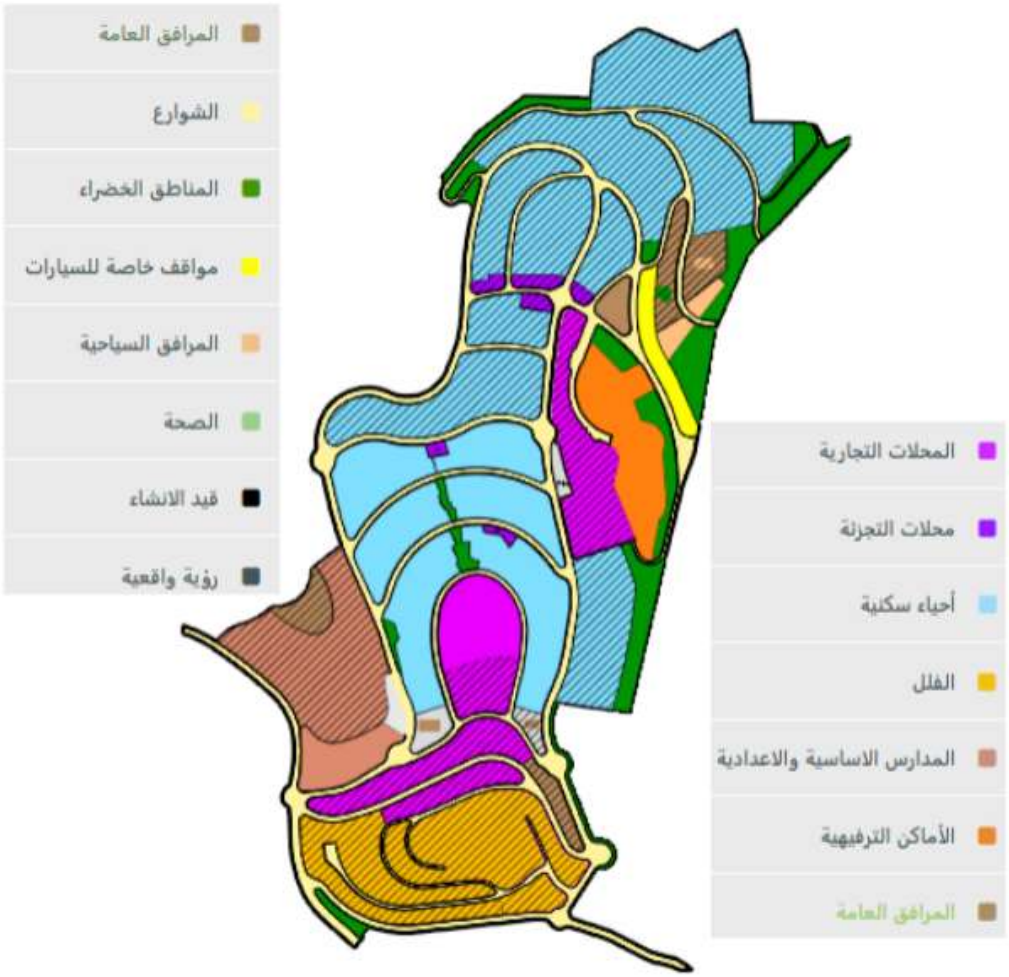

شكل (42): مخطط مدينة "روابي".[1]

[1] Rawabi. Rawabi masterplan. 27\8\2020. For more look: https://bit.ly/3hQ4lSo

4.5 النيوليبرالية وتعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

إن دراسة تعوّق نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، في ظل النيوليبرالية، وما استُنبط منها، كالبرادايم الاقتصادي السياسي، وإعادة تشكيل "الذهنية الاجتماعية"، يتأتى من خلال التحديد الدقيق للآلية التي تؤثر بها النيوليبرالية على المؤشرات القياسية الثلاثة، أي كل من المورد الطبيعية، وحجم التجارة الخارجية، ومؤشرات البطالة والفقر.

1.4.5 النيوليبرالية وفقدان السيطرة على الموارد الطبيعية

تمحورت حركة التحرر الوطني الفلسطيني حول مقولة تحرير الأرض والإنسان من الاستعمار الاستيطاني، باعتبار المقولة السابقة نقطة ارتكازٍ للعمل الوطني، ولسقفِ ما كان مأمولاً شعبياً. وفي ذلك إشارة كبيرة إلى أنَّ الأرض بما لها من قيمة مادية باعتبارها وسيلة إنتاج ذات أهمية بالغة، بالاضافة إلى قيمتها الوطنية الرمزية البحتة. وما فيها، وما عليها من موارد ومقدرات، أساس قيام أي دولة فلسطينية مستقلة، بالتزامن مع وجود إنسان مُمكن في خياراته، باعتباره مورداً بشرياً حراً. وتتوافق هذه السردية إلى حدٍّ كبيرٍ مع تأطير "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"، ولا سيما في مؤشراتها المُفترضة.

سرعان ما نفت النيوليبرالية مقولة تحرير الأرض والإنسان، عندما أعادت تعريف السياق المكاني الفلسطيني في سياق "العملية السلمية"، ولا سيما في ظل "الفياضية"، التي أثارت مغالطات كبيرة وجوهرية، بين ما كان يريده المجتمع الفلسطيني في خضم النضال الوطني، وما أمسى عليه من طموحات. أي بين تناقضات بناء دولة مستقلة، أو بناء منزل عصري محاط بالفوائد، وبين حرية الأرض والإنسان، أو حرية الأسواق والتجارة.[1] وبين مكاسب رأس المال، والأهداف الوطنية. وفي ذلك إعادة تعريف للتنمية، بحيث تُمسي فقط تنمية اقتصادية مشوهة، لفئات منتقاة من المجتمع الفلسطيني، ومجردة من بُعدها السياسي والجوهري.

[1] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص88.

إنَّ اختزال النموذج التنموي الفلسطيني، بقضايا الإصلاح المالي والإداري، تحت سيطرة الاستعمار الاستيطاني، فيه قلب لمعنى التنمية الحقيقية، التي يُفترض من خلالها تمكين الإنسان الفلسطيني في خياراته التنموية، مثل الأرض والمياه والموارد المعدنية الطبيعية. إذ أنَّ التنمية في سياقها الفلسطيني وسيلة لتمكين المواطن في خياراته، وغاية يُراد الوصول إليها، وليست أداة من أدوات السيطرة، أو علاقة رأسمالية مُهذِّبة لبنية اجتماعية كما جاء في قول "فرانتز فانون" أن "الرأسمالية تُهذِّب المستعمِر، والمستعمِر يهذب المستعمَر".[1]

تتجاوز القضية التنموية الفلسطينية كونها تقنية فحسب، وإنما هي قضية سياسية، وفشلها نتيجة موضوعية لممارسات الاستعمار الاستيطاني من سيطرة على الأرض، والمياه، وبقية الموارد الطبيعة. وكما أوضح رجاء الخالدي، فإنَّ النيوليبرالية مهما كانت رائعة تحت حكم الاستعمار الاستيطاني، إلَّا أنَّها لا يُمكن أن تحلّ مكان برنامج النضال الأشمل، والهادف إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتحقيق التنمية التي يتطلع لها.[2]

انكمشت قدرة وصول الفلسطيني إلى الموارد الطبيعية، بسبب القيود المفروضة على التنقل خلال فترة "الفياضية". واستمرت عملية التفتيت النيوليبرالي للأرض، من خلال ريع المعونة الخارجية.[3] ويتضح من مراجعة خطط التنمية الحكومية بعد العام 2007، ولا سيما "الفياضية" منها، أنَّها بمجملها لم تقدم استراتيجيا وطنية وتنموية متكاملة وشاملة، ولا سيما في قطاع غزة، من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية. ويتأتى ذلك من خلال استقراء برامج وبنود خطط التنمية المتلاحقة منذ عام 2008 حتى العام 2020.

ذكرت خطة الإصلاح والتنمية للأعوام (2008 – 2010)، كلمة "موراد" 217 مرة، إلَّا أنَّها ارتبطت في غالب الأحيان بالموارد المالية، ولم يتم ذكر "الموارد الطبيعة" إلا مرة واحدة، وجاءت في سياق المحافظة عليها، وترشيدها، واستخدامها بطريقةٍ مثلى، ولم يكن لها برنامج

---

[1] فانون، فرانتز: **معذبو الأرض**. ط2. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة. 2015. ص40.

[2] الخالدي، رجا. مرجع سابق. ص27.

[3] براون، ناثان. مرجع سابق. ص7.

محدد من أجل تعزيز وصول المواطن الفلسطيني إليها، أي وكأن خطة الإصلاح والتنمية تفترض أن الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تحت السيطرة الفلسطينية. ويظهر من ذلك، أنَّ الإصلاحات المالية والإدارية كانت غاية الحكومة، بشكلٍ أكبر من بناء تدخلات سياساتية عملية هادفة إلى تعزيز المواطن الفلسطيني في وصوله إلى موارده الطبيعية واستخدامها.

تتركز التنمية الحقيقية القائمة على الموارد الطبيعية على أساسين إثنين، أولهما وجود المورد الطبيعي والمحافظة عليه، وثانيهما إمكانية الوصول إلى ذلك المورد. وتبين خطة الإصلاح والتنمية أنها لم تشمل على برنامج واضح حول استخدام المورد الطبيعي الموجود أو المحافظة عليه، ولا حول أهمية تأمين الوصول إلى ذلك المورد سواء كان أرض، أو مياه، أو أملاح معدنية.

جاءت كلمة الأرض 22 مرة، وأشار استخدامها في مرتين متماثلتين لتعزيز صمود وبقاء الفلسطيني على أرضه، باعتباره واحداً من أربعة مبادئ توجيهية تحكم وتضبط السياسات العامة الفلسطينية.[1] وإلى جانب ذلك، ذُكرت الأرض 16 مرة باعتبارها صفة تصف سياق معين مثل (أرض الواقع، والأرض المحتلة). بينما ارتبطت كلمة الأرض بالسيادة في أربعة مواقع فقط، ولا سيما أبرزها في ذكر "افتقار السيادة".[2] كعقبة رئيسية تواجه عملية الإصلاح والتنمية.

ذكرت المياه في 93 موقع، منها 26 للحديث عن المياه العادمة، والأخرى (67 مرة) للحديث عن مياه الشرب. وخلال ذلك، كان تركيز خطة الإصلاح والتنمية على وصف واقع المياه، والشؤون الإدارية منها، من زاوية ترشيد الاستهلاك، أكثر من إيجاد حل واقعي لمشكلة المياه، في حين رُبطت المياه بالسيادة في موقع واحد فقط. ولم تأخذ أملاح البحر الميت أي برنامج، أو بند مُخصص في ذات الخطة.

---

[1] خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008 – 2010). وزارة التخطيط. 30 أبريل 2008. ص21. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZycJQ7

[2] المرجع السابق. ص8 – 9.

يتبين من خطة الإصلاح والتنمية (2008 –2010)، أنها ركزت بشكل كبير على قضايا المأسسة، والإدارة العامة، والتكنوقراطية، الأمر الذي انعكس على قطاعات ذات أهمية كبيـــرة، بدونها لا يُمكن الحديث إلَّا عن إصلاح هش تحت وطأة الاستعمار الاســـتيطاني. إصـــلاحٌ دون تنمية فلسطينية حقيقية، يكون الإنسان الفلسطيني هدفها ووسيلتها.

رغم محاولة "سلام فياض" وضع المناطق (ج) على طاولة المفاوضـــات.[1] واهتمامـــه بالمواقع والمناطق المتضررة من الجدار والاستيطان، والمعرضة للاقتحامات المستمرة من قبل قوات الاستعمار الاستيطاني.[2] إلَّا أنَّ عمليات بناء وتوسيع المستوطنات، وهجرات المســـتوطنين بقيت مستمرة، دون أدنى اعتبار للمناطق الفلسطينية. انظر الشكل رقم (43).

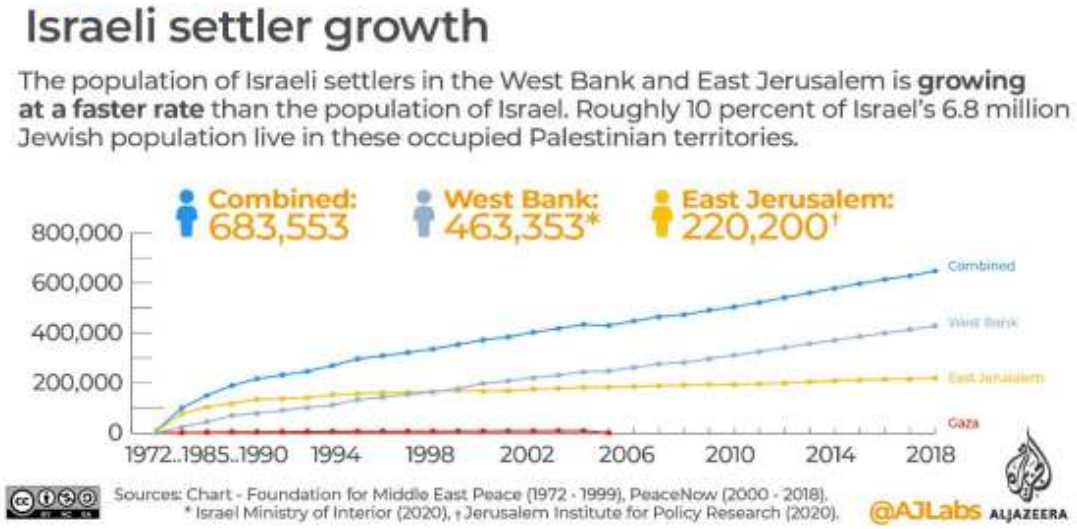

شكل (43): نمو المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية حتى عام 2018.[3]

جاءت خطة التنمية الوطنية (2011 – 2013)، بسيناريوهات متفائلة أمعنت بشكلٍ كبير في السعي نحو إقامة الدولة وبناء المستقبل. إلَّا أنَّها وبعموميتها، كانت امتداداً في المنهجية لخطة الإصلاح والتنمية التي سبقتها، وتمركزت عليها. وبالتالي، فإنَّها لم تعط أهمية بالغـــة للمـــوارد

[1] براون، ناثان. مرجع سابق. ص4.

[2] المصري، هاني: سر الجديد في جعبة حكومة سلام فيـــاض. المركـــز الفلســـطيني لأبحـــاث السياســـات والدراســـات الاستراتيجية (مسارات). رام الله. 9 آب 2008. لمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZLkBh4

[3] Haddad, Mohammed: **Palestine and Israel: Map an Annexation**. Aljazeera. 26 Jun 2020. For more look: https://bit.ly/3i117va

الطبيعية من زاوية وصول الفلسطيني إليها، ولا سيما في ظل وجود عامل موضوعي مثل الاستعمار الاستيطاني.[1]

لم تعتبر خطة التنمية الوطنية الاستعمار الاستيطاني عاملاً متأصلاً في "السياق الفلسطيني"، وكل ذلك انطلاقاً من شعاراتية الخطة المُتمركزة على إقامة الدولة، وبناء المستقبل، إذ أدت تلك الشعاراتية إلى إغفال الخطة عن كل ما يسيطر عليه الاستعمار الاستيطاني، من أرض ومياه وأملاح البحر الميت. والأكثر أهمية من ذلك أنَّها استبعدت قطاع غزة من سياساتها، في ظل الانقسام الفلسطيني، وغياب اللحمة الجغرافية والسياسية. وبالتالي فإنها ركزت على الجانب المؤسساتي أكثر من تركيزها على المشاكل الموضوعية المتأتية من وجود قوة استعمار استيطاني.

وضعت خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)، الاستعمار الاستيطاني كتحدي أساسي في العمل التنموي، ولا سيما في ظل سيطرته التي يفرضها على الموارد الطبيعية، كالأرض، في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة.[2] وركزت في أولويتها الأولى، انطلاقاً من الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة عضو مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، على الموارد الطبيعية، وخاصة الأرض، ومناطق (ج) منها، إذ يخسر الاقتصاد الفلسطيني في سياق عدم السيطرة على مناطق (ج) قرابة 3.4 مليار دولار أمريكي. وتطرقت إلى منطقة البحر الميت وأملاحها، وما فيها من معادن، وافترضت أنَّه من المرجح أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي قرابة 9% سنوياً إذا ما تمكنت الحكومة من الوصول إلى أملاح وموارد البحر الميت. وكذلك بالنسبة للمياه.[3]

يعني وضع الموارد الطبيعية والأرض في مقدمة الأولويات، أن تأخذ تلك الموارد جوهر العمل التنموي الفلسطيني. وثمة إشارة صريحة إلى أهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما باعتبار مناطق (ج) خزان استراتيجي لأي عمل تنموي. إلَّا أنَّ خطة التنمية

---

[1] **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013**. مرجع سابق. ص4.

[2] **خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)**. مرجع سابق. ص9 – 10.

[3] المرجع السابق. ص10 – 17.

الوطنية افتقرت إلى الأدوات الحقيقية لتعزيز الفلسطيني في وصوله إلى الموارد الطبيعية. أي أنَّه لم يكن ثمة برنامج وطني وشامل من أجل الوصول الموارد الطبيعية، سواء كانت أرض، ومياه، وأملاح وموارد البحر الميت.

يأتي افتقار خطة التنمية الوطنية إلى الأدوات الحقيقية لتعزيز الفلسطيني في وصوله إلى الموارد الطبيعية، من إفراطها في التركيز على المأسسة والمجتمع الدولي، بالتَّزامن مع فقدان الحكومة الفلسطينية لأي أداة اشتباك مباشر مع السياسات الاستعمارية الاستيطانية، والهادفة بمجملها إلى السيطرة على الأرض بما فيها من موارد طبيعية، فاستمرت المستوطنات والبؤر الاستيطانية بالتّوسع والبناء، كما يوضحه الشكل السابق رقم (43). وبالتالي فإنَّ خيار وصول الفلسطيني إلى موارد الطبيعية يصبح أقل مما كان عليه سابقاً.

اعتَبَرَت أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)، أنَّ العمل التنموي الفلسطيني له محددات موضوعية مثل الاستعمار الاستيطاني، إلَّا أنَّها لم تعكسه على أدواتها الاستراتيجية من أجل إنهائه، أو على خدمة الحكومة، وسياسات الإصلاح، و"التنمية المستدامة" في ظل انتهاكاته. ونظرت إلى الموارد الطبيعية كركائز أساسية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وذكرت كلمة موارد 13 مرة، كانت 8 منها ذات دلالة على الموارد الطبيعية، كالأرض والمياه وأملاح البحر الميت.

أقرت الخطة بواقع محدودية قدرة وصول الفلسطيني إلى موارده الطبيعية، ولا سيما في ظل عدم قدرة الخطط السابقة على تعزيز الفلسطيني في موارده الطبيعية، وفي ظل تمدد وتوسع للمستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، والتي يُتوقع وصول عدد المستوطنين فيها إلى قرابة مليون مستوطن في غضون عشر سنوات قادمة. الأمر الذي يُعزز من سيطرة الاستعمار الاستيطاني على مناطق (ج)، التي لا يُمكن للفلسطيني أن يستخدم منها إلا 0.5% من مجمل مساحتها.[1]

أمعنت استراتيجيا التنمية الخاصة بأجندة السياسات الوطنية في مراهنتها على العمل الدولي، في سبيل تعزيز وصول الفلسطيني إلى أرضه، وذلك من خلال الرجوع إلى المؤسسات

[1] **أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)**. مرجع سابق. ص12.

والمنظمات الدولية، التي انضمت إليها السلطة الفلسطينية، بعد الاعتراف بها كضو مراقب من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي ذلك تماهي كامل مع احتكام دول العالم الثالث إلى قيود جديدة تفرضها الاتفاقيات الدولية.

أغفلت الحكومة الفلسطينية في أجندة السياسات الوطنية في ظل رهانها على قرارات الشرعية الدولية، عن أن ذات القرارات الدولية غير ملزمة لسلطة استعمار استيطاني، قائمة بالقوة المادية اللامشروعة. فهي قرارات لا تُجبر الاستعمار الاستيطاني على أن يرفع منطومات سيطرته عن موارد الفلسطينيين، ولا سيما في ظل وجود مثال عملي وحيّ على ذلك، إذ أنَّه في 23 من ديسمبر لعام 2016، تمكنت الحكومة الفلسطينية أنْ تنزع قراراً من مجلس الأمن حول المستوطنات، بأنها غير شرعية، وهو قرار رقم 2334.[1] إلَّا أنَّ إسرائيل لم تلتزم بذلك القرار، بل استمرت في استيطانها وتوسعها وسيطرتها على مقدرات الفلسطينيين.

إنَّ ارتكاز خطة وطنية تنموية على جهود المجتمع الدولي، من أجل تمكين مجموعة بشرية في أرضهم ومواردهم، هو تعبير عن سطوة المجتمع الدولي أولاً، ثم عن افتقار الحكومة الفلسطينية لقوة الفعل ثانياً، ولا سيما في ظل تتابعية العمل الحكومي على مدار سنوات عديدة وممتدة منذ العام 2008 حتى صياغة هذه الأجندة، والتي أخذت طابعاً غريباً في التنمية، من خلال تدويل قضية التنمية الفلسطينية، وتدخل البنك الدولي، والأمم المتحدة، وغيرهما في عمليات الصياغة. ولذلك، فإنَّ أجندة السياسات الوطنية، ورغم اهتمامها بتعزيز صمود المواطن من خلال تدخلات سياساتية مختلفة، إلَّا أنَّها افتقرت لأدوات الفعل، التي من شأنها أن تتجاوز مرحلة تعزيز صمود المواطن، ولتنطلق إلى مناهضة شاملة للاستعمار الاستيطاني، في كل أماكن تواجده على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967.

أشارت أجندة السياسات الوطنية إلى افتقار المواطن الفلسطيني لحقه في الوصول إلى المياه، إذ أنَّ قرابة 70% من مواطني قطاع غزة يفتقرون وبشكلٍ حاد للمياه. وأشارت في تدخل

[1] **أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)**. مرجع سابق. ص19.

سياساتي واحد إلى ضرورة توصيل التجمعات الفلسطينية المختلفة بشبكات المياه.[1] إلَّا أنَّ الخطة لم تُظهر أدوات فعلية لمعالجة قضية محدودية وصول الفلسطيني إلى موارده المائية، ولا سيما في قطاع غزة. أو وصول الفلسطيني إلى المياه الجوفية التي تتوزع على أربعة خزانات جوفية، ثلاثة منها في الضفة الغربية، وواحد في قطاع غزة.

تبقى قضية المياه واحدة من أهم الموارد التي يُحرم منها الفلسطيني، في ظل وجود هوة كبيرة بين كمية ما يستخدمه الفلسطيني في قطاع غزة، والكمية التي يستخدمها الآخر في الضفة الغربية. وبين المعدل اليومي الذي يستخدمه الفرد الفلسطيني على وجه التعميم والذي يتراوح بين (20 – 73) لتر، ومعدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي يومياً والذي وصل إلى 240 لتر لكل فرد.[2]

تعاملت أجندة السياسات الوطنية مع الموارد الطبيعية باعتبارها حزمة واحدة، وذُكرت كلمة موارد في سياق تعبيرها عن الموارد الطبيعية 8 مرات، دون التخصيص أو التطرق إلى موارد بعينها، مثل موارد البحر الميت من أملاح وثروات معدنية، الأمر الذي يُظهر عجز الجهات الحكومية الرسمية على تقديم خطة عمل مخصصة يُمكن من خلالها الوصول إلى تلك الموارد، التي تُساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين من استنطاق خطط التنمية السابقة، أنه ثمة اهتمام بالجانب المؤسساتي أكثر من التركيز على القضايا الجوهرية في أي عمل تنموي، ولا سيما الركائز الثلاث المذكورة سابقاً (الأرض، المياه، أملاح البحر الميت). وتأتى ذلك الاهتمام من محاولة إسقاط النيوليبرالية على "السياق الفلسطيني"، ولا سيما من خلال استخدام البرادايم الاقتصادي السياسي.

تزامنت النيوليبرالية مع نشاطات أخرى بالغة الخطورة، وأدت إلى الحد من سيطرة الفلسطيني على موارده الطبيعية. إذ توازى مع خطط التنمية السابقة، والتي كانت تصب كلها

[1] أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022). مرجع سابق. ص44.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. 23 مايو 2017. ص13. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/3fCGgyp

لصالح بناء المؤسسات، تغيرات سوسيوحضرية، متمثلة في وجود ظاهرة مستحدثة في التوسع العمراني الفلسطيني على الأرض، تتناسب مع "تبرجز" (Gentrification) الواقع الفلسطيني.[1] ولا سيما في ظل ميل القطاع الخاص الهادف للربح، إلى الاستثمار في مجال العقارات العمودي، أي البناء العمودي لعدة طبقات وشقق سكنية تفوق 15 طبقة، من أجل خلق أحياء وشقق جديدة لفئات الطبقة الوسطى. إلى جانب عملية بناء المؤسسات التي قادت إلى ضرورة وجود وزارات، ومؤسسات، ومرافق عامة وخاصة كثيرة.

أدت المنهجية السابقة إلى حصر أماكن تجمع الفلسطينيين، ولا سيما المدن منها، بمساحات جغرافية صغيرة، الأمر الذي عزز من السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الأرض الفلسطينية المحيطة بها، والسيطرة على ما فيها من موارد. في حين سعى خطاب المانحين إلى تطوير فكرة تحضير المدن بطابعٍ جديد، ولا سيما رام الله، بهدف تسويقها كعاصمة فلسطينية بدلاً من القدس الشرقية.

يتبين مما سبق، أنَّ الفلسطيني لا يستطيع الوصول إلى أملاح وموارد البحر الميت، ولذلك فإنه يفقد سنوياً أكثر من 918 مليون دولار أمريكي وفق حسابات البنك الدولي.[2] ويحرم من قرابة 85% من مصادر المياه الخاصة به.[3] إلى جانب فقدانه المستمر للأرض الفلسطينية، ولا سيما آخرها خطة ضم قرابة 29% من مساحة الضفة الغربية إلى حدود دولة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.[4]

---

[1] هلال. السقا: **قراءات في بعض التغيرات السوسيوحضرية في رام الله وكفر عقب**. مركز دراسات التنمية. بير زيت. 2015. ص9.

[2] مصطفى وليد: **الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2016. ص39.

[3] دجاني، منى: **المقاربة "اللاسياسية" لأزمة المياه في فلسطين**. شبكة السياسات الفلسطينية. 30 يوليو 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UCrJJC

[4] مركز أبحاث الأرض (LRC – POICA). قوات الاحتلال الاسرائيلي تستهدف منطقة الاغوار بمزيد من أوامر الهدم و الاخلاء. 4 يونيو 2009. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3iCRwN1

2.4.5 النيوليبرالية وعجز صافي الميزان التجاري

تطرقت خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)، في سياق قطاع التنمية الاقتصادية، إلى محاولة توليد أفكار، وخلق مشاريع اقتصادية، أقرب إلى الاعتماد على الذات، من خلال الميزان التجاري بين حركتي الواردات والصادرات، وحركة السلع والخدمات. وراهنت في ذلك على دور القطاع الخاص في تحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني، إذ كان القطاع الخاص شرطاً مسبقاً لتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

جعلت خطة الإصلاح والتنمية من الاستعمار الاستيطاني مُحدداً لنجاح بنودها في الخطة القطاعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، إلَّا أنَّها لم تضع خطة عملية لإنهائه، رغم استراتيجيتها المتمحورة حول بناء الدولة وإنهاء الاحتلال. وتجلى ذلك في تناولها لأهميات تطبيق بروتوكول باريس الاقتصادي.[2] الذي يُكبل حركة التجارة الخارجية الفلسطينية في واقع الأمر، بسبب احتكامه لحسن نوايا الطرف الأقوى في معادلة الاتفاق.

أخذت خطة الإصلاح والتنمية في قطاع التنمية الاقتصادية بُعداً مؤسساتياً إدارياً. أكثر من كونه برنامجاً وطنياً شاملاً يسعى لتحقيق السيطرة الفلسطينية على التجارة الخارجية، وتقليل العجز بين حركتي الصادرات والواردات.[3] إذْ أنَّ تركيز الخطة على تنمية القطاع الخاص، ولا سيما في الضفة الغربية، وما يُحققه من ثروات فردية، أدى إلى أن يكون تراكم رأس المال في السياق الفلسطيني، تراكماً مالياً، وليس إنتاجياً، أي أنَّه تأتى من خلال الوكالات العالمية، والتجارة لصالح الواردات، وليس من خلال تدعيم أو إطلاق بنى إنتاجية مستدامة، وقادرة على التصدير، وهذا ينفي مقولة الاعتماد على الذات، أو على السلع الوطنية. ولا سيما في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي.

تعزز المراهنة على دور القطاع الخاص في سياق النيوليبرالية، في جعل القوى الاقتصادية الفاعلة، أقرب إلى أن تكون قوى تجارية وليست إنتاجية، ولا سيما في ظل الواقع

---

[1] خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010). مرجع سابق.

[2] المرجع السابق. ص114.

[3] المرجع السابق. ص76، 111.

الفلسطيني الموسوم بالاستعمار الاستيطاني. إذ أنَّ الأنشطة التجارية تحقق الربح السريع وقليل المخاطرة، على العكس تماماً من الأنشطة الإنتاجية التي تُحدث رسملة وتراكم، إلَّا أنَّها أسيرة السياسات الإسرائيلية بشكلٍ كبير، ولا سيما تحت وطأة سيطرة الاستعمار الاستيطاني على الموارد الطبيعة.

تتصفُ البنية الإنتاجية الفلسطينية بضعفها، جراء تأثّرها بظرفيات سياسية متعددة، ولا سيما انتفاضة الأقصى (في ظل الحديث عن مرحلة ما بعد أوسلو)، وما رافقها من انتهاكات جسيمة قام بها الاستعمار الاستيطاني. وقادت حالة ضَعْف الإنتاج إلى وجود اقتصاد فلسطيني هش، وتابع للاقتصاد الإسرائيلي. وهنا تكمن مفارقة خطة الإصلاح والتنمية، إذ أنَّها سوَّقت الإصلاح المؤسساتي الأمني كشرط مُسبق من أجل ازدهار الاقتصاد الفلسطيني.[1] وبالتالي فإنَّ هشاشة الإنتاج، بالتزامن مع تركيز خطة الإصلاح والتنمية على إصلاحات مؤسساتية، أكثر من تركيزها على برامج عملية، تُبقي ميزان التجارة الخارجية يميل لصالح الواردات أكثر من الصادرات.

تؤدي قراءة التجربة "الفياضية" في مرحلتها الأولى إلى ملاحظة مفادها أنَّ "الفياضية" خلقت فقاعة اقتصادية، ولم تبنِ تنمية حقيقية مُستدامة. وذلك عبر تحقيق نمو اقتصادي وهمي، ومبني على ريع الجهات المانحة لفئة اجتماعية مُنتقاة.[2] أخذت تلك الفئة في غالب الأحيان صفة الفئات التجارية (الكمبرادورية)، وذات المصالح المتحققة من دورها الكامن في ربطها بين المجتمع المحلي الفلسطيني، ومنتجات معولمة. وللتدليل على ذلك، فإن قطاعات إنتاجية بعينها، مثل الزراعة، تقلصت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة الإصلاح والتنمية، كما يظهر الشكل التالي رقم (44).[3] بينما انخفض قطاع الصناعة التحويلية بين عامي 2008 و2009، ليرتفع بعد ذلك في عام 2010. إلَّا أنَّه ورغم ذلك، طرأت حاجة فلسطينية لتلبية متطلبات السوق من خلال اللجوء إلى الواردات الأجنبية وزيادتها.

---

[1] **خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010)**. مرجع سابق. ص55.

[2] Tartir, Alaa. Ibid. P 481 – 482.

[3] **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013**. مرجع سابق. ص2.

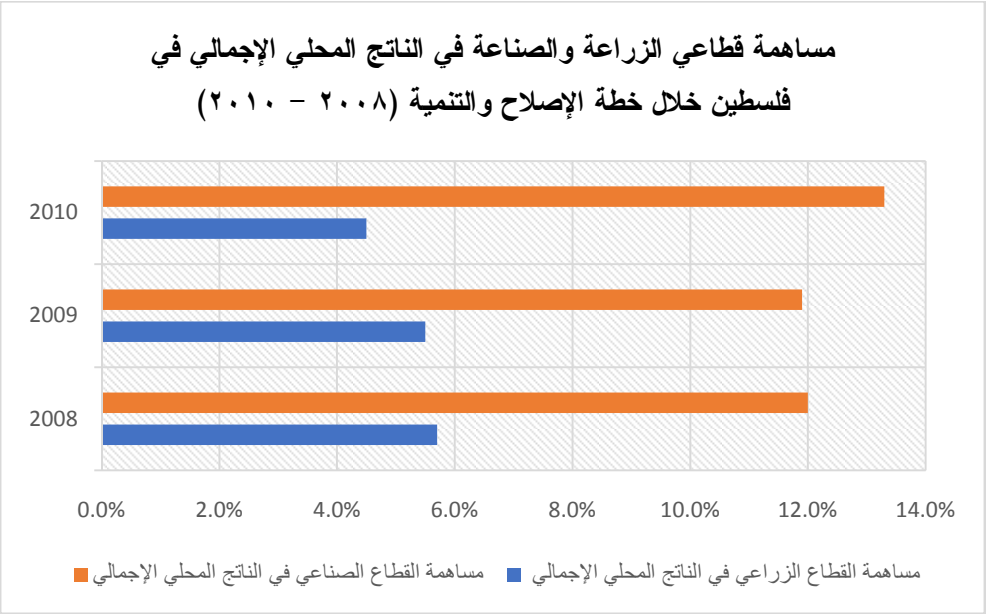

شكل (44): مساهمة قطاعي الزراعية والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال خطة الإصلاح والتنمية.[1]

جاءت النيوليبرالية بأفكار اقتصادية جديدة تتمثل في خلق رأس مال اجتماعي – اقتصادي يعمل ضمن إطار "السلام الاقتصادي"، ولا سيما في مؤتمر فلسطين للاستثمار عام 2008.[2] وبالتالي أصبح الاستعمار الاستيطاني هو من يحدد درجة ونوع التجارة الخارجية للفلسطينيين، ولا سيما في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر، بمنطق القوة العسكرية اللامشروعة.[3] وبالتالي فإنَّ الاستعمار الاستيطاني، أصبح يسعى لحل ما هو سياسي، عبر تدخلات اقتصادية، أو سياسات معينة، تجعل السوق أرضية مشتركة للوقوف عليها، وإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وخصوصاً أن السوق الفلسطيني المقصود، هو السوق المُغرَق بالمنتج الأجنبي.

ارتكزت خطة الإصلاح والتنمية على المجتمع الدولي في ضغطه على إسرائيل للالتزام ببروتوكول باريس، وإذا ما سُلِّم جدلاً بضرورة التزام إسرائيل ببروتوكول باريس الاقتصادي، فإنَّ هذا التسليم يُعيد إنتاج ذات الحالة الفلسطينية، ولا سيما أنَّ بنود البروتوكول تجعل حركة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994 – 2012). سبتمبر 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Hwaoz1

[2] Khalidi, Raja. Ibid.

[3] الرياحي، إياد: **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**. في: وهم التنمية. مرجع سابق. ص71.

التجارة مرتهنة للسيطرة الإسرائيلية، سواء كانت بشكلٍ مباشرٍ معها، أو غير مباشر، وبالتالي إعادة إنتاج ذات الحالة المتمثلة في حسن نوايا إسرائيل لتفسيرها لبنود البروتوكول.

لم يقلل انتهاء الفترة الزمنية متوسطة المدى لخطة الإصلاح والتنمية، من الفجوة القائمة في الميزان التجاري، بل ازدادت تلك الفجوة بالسالب، أي لصالح الواردات. انظر الشكل رقم (45). بينما وُضعت الخطة الوطنية العامة (2011 – 2013) على افتراض سيناريو أساسي متفائل، ويفترض زوال العوائق المادية والرمزية التي تحول دون التحكم الفلسطيني المطلق على تجارته الخارجية، انطلاقاً من شعاراتية إقامة الدولة وبناء المستقبل.[1] أي أنَّها كانت تفترض إقامة الدولة المستقلة، انطلاقاً من تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لها في العام 2012، في حين لم تعطِ صفة "مراقب غير عضو" للفلسطينيين أية امتيازات من شأنها أن تُخفف من الانتهاكات الإسرائيلية لمجمل الحياة الفلسطينية، ولا سيما حقهم في التحكم بحركتي الواردات والصادرات.[2]

أدى تجاهل الخطة الوطنية العامة للاستعمار الاستيطاني، والمحددات التي يفرضها، إلى استثناء تلقائيٍّ لقرابة 70% من الواردات الفلسطينية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالاستعمار الاستيطاني.[3] وبالتالي تُصبح خطة عمل التجارة الخارجية مُجردة من البُعد السياسي لها، والمتمثل بالسيطرة الاستعمارية الاستيطانية على المعابر والحدود. ولذلك ارتفع العجز في الميزان التجارب بين عامي 2011 و2013 من 3628 إلى 4263.3 مليون دولار أمريكي.[4] في حين كان خطاب الخطة الوطنية العامة يتطلع بشكلٍ كبير لتدخل المجتمع الدولي من أجل الضغط على إسرائيل. في ظل غياب قطاع غزة عن الصورة، باعتباره جزءاً أصيلاً من الوطن، ولا سيما في مجال التخصيصات المادية والرمزية المُدرجة في الخطة.

---

[1] **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013**. مرجع سابق. ص3.

[2] يقصد بمراقب غير عضو في الأمم المتحدة بالدولة التي لا يحق لها التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنها تستطيع تقديم مقترحات، وتستطيع المشاركة في نقاشاتها العامة واجتماعاتها الدورية.

[3] **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013**. مرجع سابق. ص4.

[4] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). **التجارة الخارجية في فلسطين**. مرجع سابق.

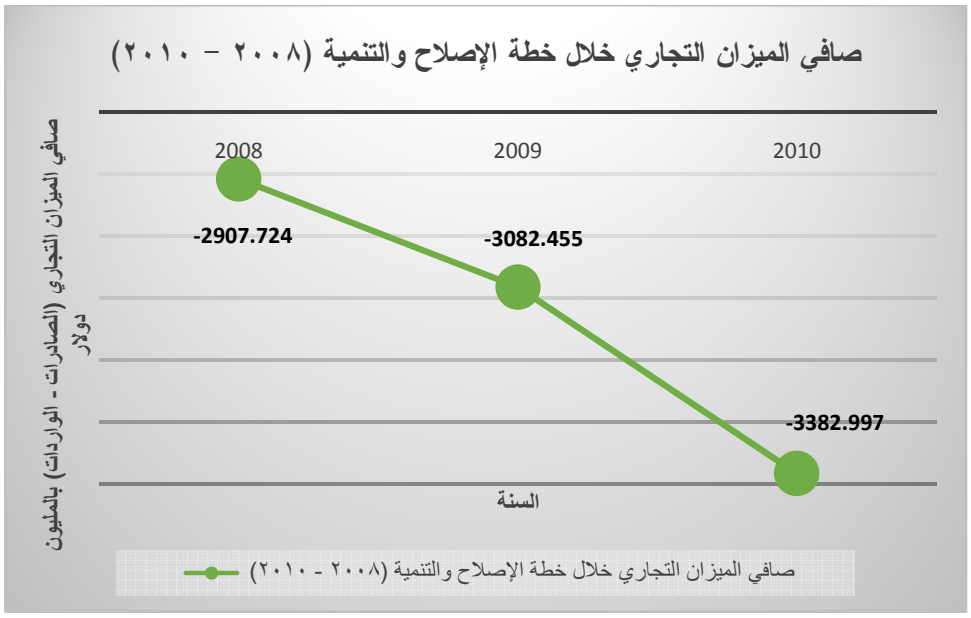

شكل (45): صافي الميزان التجاري خلال خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010).[1]

كانت استمرارية العجز في الميزان التجاري خلال سنوات 2011 – 2013، ذات حاجة ضرورية لمراجعة خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)، وأبرز أدواتها في مواجهة تلك المشكلة، وتبين أنَّها ذات تركيز على التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، والسياسات اللازمة لإنعاشه، باعتبارها أولوية وطنية. وخصصت ذلك التركيز لينصب على القطاع الخاص، ولا سيما قدرته التنافسية، إذ اهتمت بالتنمية الاقتصادية القائمة على تدخل محوري لرأس المال الخارجي في بناء المشاريع، وقيادة التجارة.[2] إلَّا أنَّها خلت من تدخلات سياساتية هادفة بشكلٍ واضح إلى تعزيز الفلسطيني في تجارته الخارجية.

لم يَأخذ بروتوكول باريس الاقتصادي حيزاً في محاولة البحث عن أدوات معينة لتقويضه في سياق برامج قطاع التنمية الاقتصادية، ولذلك بقيت خطة التنمية الوطنية ذات قصور في تحكم الفلسطيني بتجارته الخارجية. إلى جانب عدم تطرقها لموضوع الانقسام، ولا سيما مآلاته على توحيد الاستراتيجية التنموية، وبالتالي إنجاح خطط التنمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). التجارة الخارجية في فلسطين. 2020\8\24. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3eSVMWd

[2] **خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)**. مرجع سابق. ص17 – 20.

لم تختلف أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022) عن الخطط التنموية السابقة من زاوية بنيتها النظرية، أو حتى قدرتها على حل مشكلات رئيسية متأصلة في السياق الفلسطيني، مثل معضلة التجارة الخارجية، وسطوة الواردات السلعية على حجم الصادرات السلعية. وركزت أجندة السياسات الوطنية على القطاع الخاص، ولا سيما أهمية خلق بيئة مواتية لنموه وتطوره. إلى جانب استقطاب الاستثمارات، وجسر الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من زاوية الاقتصاد والتجارة الخارجية، من خلال إعادة ترميم البنية الإنتاجية في قطاع غزة.[1] ولذلك فإنَّ أهم ما يميز هذه الخطة اهتمامها الواضح بقطاع غزة، من خلال الأولوية الوطنية الثانية. إلَّا أنَّ الفجوة في صافي الميزان التجاري بقيت قائمة بشكلٍ كبير.

إنَّ المراجعة السابقة لخطط التنمية الوطنية المختلفة، من زاوية التجارة الخارجية، ومقارنة ما جاءت به نظرياً، بالنتائج العملية، تُظهر حقيقة مفادها أنَّه لا يُمكن الحديث عن اقتصاد سوق حر، في ظل وجود سيطرة استعمارية استيطانية على الاقتصاد الفلسطيني.[2] هادفة إلى هدم القوة الاقتصادية الفلسطينية.[3] فالنيوليبرالية تحت وطأة الاستعمار تبقى نيوليبرالية هشّة، لا تحقق إلَّا مصالح المستعمِر، ولا تحدث تراكم إلَّا لرأس ماله، أو لرؤوس الأموال المتحالفة معه.

يتحدث "فرانتز فانون" عن "البرجوازية الطفيلية"،[4] التي تكتسب صفة الكمبرادوريات، في ظل تحالفاتها الحقيقية مع رأس المال العالمي، وما ينعكس من ذلك على أي مشروع تنموي وطني، أو هدف تحرري.[5] وهذا ما حدث في "السياق الفلسطيني"، إذ أنَّ ثمة بيئة اقتصادية تحكمها سيطرة الاستعمار الاستيطاني، ويلجؤ الفاعلون فيها إلى أن يكونوا غير مخاطرين، من خلال الإقبال على تجارة الواردات. وسماها فانون بـ"الليبرالية الوطنية الاستعمارية الجديدة"،

---

[1] أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022). مرجع سابق. ص16-37.

[2] جابر، فراس: **خصخصة فلسطين**. في: وهم التنمية. مرجع سابق. ص102.

[3] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص96.

[4] يقصد بالبرجوازية الطفيلية الطبقة التي تتشكل بفعل استفادتها من أشكال الاحتكار والريع وحركة الواردات، وما يترافق مع ذلك من هيمنة لهذه الطبقة على قطاعات بعينها.

[5] Khalidi, Raja. Ibid.

في ظل افتقارها للإنتاج، والاعتماد على رأس المال الاستعماري، وأنانية الأعمال التجارية الفردية والمعولمة.

إنَّ زيادة العجز في صافي الميزان التجاري السلعي من قرابة 2907 مليون دولار لعام 2008، إلى حوالي 4707 مليون دولار في عام 2019،[1] جاء جرّاء تركيز "الفياضية"، والخطط التي تبعتها، على القطاع الخاص الخدمي، دون الإنتاجي والصناعي، خلق مأزقاً اقتصادياً متمثلاً في تجارة الوكالات العالمية، وتراكم الثروة لدى قلة قليلة من المجتمع. بالإضافة إلى تهميش ما هو عام ووطني، مقابل تسييد ما هو خاص وعالمي. وهذا أدى بشكلٍ كامل إلى ربط التنمية بالقطاع الخاص، ورفع تكاليف العودة إلى الصِّراع، من خلال سيطرة الشركات على جوهر السياسة. وانعكس بذلك على بقاء مستويات البطالة والفقر مرتفعة جداً.

3.4.5 النيوليبرالية ومستويات البطالة والفقر

ارتبطتا البطالة ومستويات المعيشة بطبيعة النظم الاقتصادية العاملة، إذ تقود تلك النظم إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية هامة، من خلال إعادة "هندسة المجتمع"، وعلاقات الإنتاج. وتَنْتُجُ البطالة في ظل وجود نظم اقتصادية غير قادرة على تأمين العمل. ويكون للنظام النيوليبرالي الهش، ولا سيما الذي يعمل تحت وطأة الاستعمار الاستيطاني، دور كبيرٌ في ذلك من خلال عدم قدرته على الإنتاج، وإعادة الإنتاج، وفقدان القدرة على التراكم.[2]

قاد تبني الحكومة الفلسطينية في خططها المتتالية منذ العام 2007، للفكر الاقتصادي النيوليبرالي، إلى تفاقم وجود الأزمة الاقتصادية، وما ينعكس منها على البنية الاجتماعية، والمستويات المعيشية، وبالتالي انصياع الوضع السياسي لطبيعة الاقتصاد العامل.

أشارت خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010) إلى ارتفاع مستويات البطالة والفقر، جراء توقف ريع الجهات المانحة في السنوات السابقة، ولا سيما خلال فترة انتفاضة الأقصى،

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). التجارة الخارجية في فلسطين. 1\9\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3eSVMWd

[2] قرومي. شلالي: موقف النيوليبرالية – انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل. ملتقى الباحثين السياسيين العرب. 4 ديسمبر 2019. للمزيد انظرالتالي: https://bit.ly/2FZJPBG

وفترة ترؤس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للحكومة الفلسطينية عام 2006. ولذلك فإنَّ خطة الإصلاح والتنمية نصت على التقليل من حدة الفقر، عبر تشجيع الأسواق، وزيادة التوظيف، من خلال استجابة مؤسساتية لهما.[1] إذ أوكلت مهمة التوظيف في جزئيات كثيرة إلى القطاع الخاص، ولا سيما في ظل إصلاحاتها المالية النيوليبرالية، والهادفة إلى تقليل عجز الموازنة العامة، من خلال سياسات التقشف.

يصبح الحديث عن تقليل البطالة والفقر عملاً شاقاً تحت وطأة إصلاحات مالية مرتكزة على مبادئ ما بعد "إجماع واشنطن". وتتمثل أبرزها في تقليص الرواتب من 27% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22% بحلول العام 2010، وتقليل صافي الإقراض، وإدخال تعديلات على الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، إلى جانب رفع قيمة الإيرادات الضريبية، وتغيير نظام التقاعد، والتقاعد المبكر.[2]

كانت بنود خطة الإصلاح والتنمية تتناول قضايا البطالة والفقر، من زاوية تقوية القطاع الخاص، والموارد المالية أولاً، ثم إصلاح المؤسسة المعنية بالتعامل مع الفئات الفقيرة ثانياً، مثل إصلاح مؤسسات الصحة والتعليم. إذ طغت تلك النظرة على منهجية عمل الحكومة بدلاً من الذهاب لصياغة توجهات وتدخلات هادفة للحد من مشكلة الفقر.[3] ولذلك بقيت مشاكل الفقر بليغة جداً، ولا سيما في قطاع غزة، الذي لم يُنظر إليه من زاوية التمييز الإيجابي في الخطة، في سياق مواجهته للحصار الإسرائيلي المُحكم آنذاك، والمستمر حتى نهايات 2020.

تضمنت خطة الإصلاح والتنمية العديد من الإجراءات التي عززت بطريقةٍ ما من مشكلتي البطالة والفقر، ولا سيما أنَّها لم تظهر الاستعمار الاستيطاني بشكل واضح في سياقات وضع الأدوات والسياسات والتدخلات اللازمة للحد من مشاكل البطالة والفقر. إلى جانب قيام "الفياضية" بـ"أمولة" الحياة الفلسطينية، من خلال تعزيز عمل المصارف، وتغلغل وصولها إلى

---

[1] خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010). مرجع سابق. ص29–76.

[2] المرجع السابق. ص59.

[3] المرجع السابق. ص76 – 84.

المجتمع، وتسهيل الديون الاستهلاكية والإسكانية المختلفة التي قيدت المواطن الفلسطيني، ولا سيما في مجال الاقتراض العقاري.

ثمة هيمنة حقيقية من قبل القطاعات المالية على بقية الاقتصاد من خلال "الأمولة"، ولهذا صعد مؤشر "الأمولة" إلى 29% في عام 2011، بينما كان 22% قبل عام 2006.[1] وتضاعف الإقراض المصرفي للقطاع الخاص بين عامي 2008 و2019 حوالي 9 مرات، ولقطاع الصناعة والتعدين قرابة 4 أضعاف. وبلغ نمو الإقراض الخاص الإجمالي سنوياً قرابة 13%، بينما كان نمو الدخل الأسري أقل من 2%.[2] أي سدس نمو المديونية الخاصة، الأمر الذي أدى إلى التضييق على الأسرة الفلسطينية، وتفقيرها، ولا سيما الطبقة المتوسطة. انظر الشكل التالي رقم (46).

شكل (46): التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (2008 – 2019).[3]

ثمة دور محوري للقطاع المصرفي في تفقير المجتمع الفلسطيني، وسلب خياراته التنموية، إذ شجعت قروض البنوك والمصارف على القيمة الاستهلاكية للمجتمع، وبالتالي باتت نشاطات الإنتاج أقل النشاطات تطوراً بالنسبة للقروض. وكلما كانت النشاطات الإنتاجية أقل، في

[1] الخالدي، رجا: **قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة**. مرجع سابق. ص75.

[2] سلطة النقد الفلسطينية. البيانات والمؤشرات السنوية. 2\9\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Rnobtf

[3] المرجع السابق.

ظل زيادة النشاطات التجارية الاستهلاكية، تصبح مستويات البطالة والفقر عالية، في ظل عدم وجود توظيف مُستدام لرأس المال في سياق استعمار استيطاني. والأهم أنَّ المواطن الفلسطيني يصبح مقيداً بالقروض والدفعات الائتمانية الشهرية.

لجأت "الفياضية" إلى استراتيجية إنعاش الحياة الفلسطينية، من خلال البنوك، والقروض، في ظل سياسات تقشفية، ومبادئ نيوليبرالية متعددة. إلى جانب أنَّها ساهمت في خلق ازدهار الوكالات الفردية، في ظل عملية تفقير جماعي.[1] إذ أنَّ فئة قليلة من المجتمع تمتلك قرابة 50% من الاقتصاد الفلسطيني.[2] ولا سيما في ظل وجود "السلام الاقتصادي"، والعلاقات التجارية المعولمة، وخطابات الحكومة المنطلقة من سياساتها النيوليبرالية، والمتمثلة في أنَّها لا تتحمل وزر المجتمع الذي يُقبل على قروض أكبر من طاقته.

نصَّت الخطة الوطنية العامة (2011–2013) في استراتيجيتها المتمحورة حول تقليل اعتماد القطاع العام على الدعم الخارجي للجهات المانحة (الريع)، إلَّا أنَّها لم تضع برنامجاً لسدِّ نقص هذا الدعم، والذي يصب لصالح الفقراء.[3] إذْ أنَّ الفقراء تحت خط الفقر، وضمن دائرة الفقر المدقع، من الفئات المستفيدة من الدعم الخارجي، عبر قطاع التنمية الاجتماعية. وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، يتطلب وجود تعويض مالي آخر لذات القطاع.

تابعت الخطة الوطنية العامة، ما بدأت به خطة الإصلاح والتنمية، أي أنَّها استمرت بتطبيق أفكار ما بعد "إجماع واشنطن"، ومبادئ النيوليبرالية، والإصلاحات الهيكلية، ولا سيما في ظل تزايد أعباء الضرائب على العامة، بالتزامن مع دخول متوسطة إلى منخفضة، الأمر الذي قاد إلى أزمة اجتماعية – اقتصادية حقيقية، تعكس أزمة الاقتصاد الفلسطيني برمته، في ظل نزعة استهلاكية واضحة المعالم، وتدفق كبير للواردات الخارجية، وارتفاع مديونية العديد من الأسر عبر البنوك.[4] وعملت جملة الإجراءات السابقة على تقييد البنية الاجتماعية،

---

[1] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص85.

[2] جابر، فراس: **خصخصة فلسطين**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مرجع سابق. ص92.

[3] **الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013**. مرجع سابق. ص4.

[4] Khalidi, Raja. Ibid.

ولا سيما الطبقة المتوسطة، والتي أمست طبقة متوسطة محاصرة، في ظل ازديات حدة الفقر والديون.

أشارت خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016) إلى مكافحة البطالة والفقر، وشكلت تلك القضايا أولوية الحكومة الفلسطينية آنذاك. وتعتبر المبادرة الاقتصادية الفلسطينية، التي أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري، بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية، من أحد الأمثلة على اهتمام الحكومة بتشغيل العاطلين عن العمل، والحد من الفقر، إذ أنَّها جاءت بقيمة تقارب 11 مليار دولار.[1]

اعتمدت آمال الحكومة، وتطلعاتها إلى الحد من نسب البطالة والفقر، على نوايا وإرادة المجتمع الدولي، ولا سيما ريع الجهات المانحة، الأمر الذي يظهر تذبذباً واضحاً في التخطيط الفلسطيني والمتخبط بين تقليل الدعم الخارجي إلى الحد الأدنى تارة، والاعتماد على الدعم الخارجي في حل معضلات فلسطينية أساسية مثل البطالة والفقر تارة أخرى، وبالتالي لم تعد منهجية واضحة في التدخلات والسياسات الحكومية في خطة التنمية الوطنية تجاه مشكلتي البطالة والفقر.

إنَّ اعتماد خطة التنمية الوطنية على الجهات المانحة في الحد من البطالة والفقر، يجعل من الحكومة أن تخضع للمزيد من الشروط والتغييرات الهيكلية والبنيوية، والتي قيدت المجتمع الفلسطيني أكثر مما مكنته، فالمجتمع الدولي يلجؤ دائماً إلى تقديم حلول اقتصادية لمشاكل سياسية المنبع. فالبطالة والفقر مشاكل متأصلة في الحياة اليومية الفلسطينية، جراء السيطرة الإسرائيلية على مقومات التنمية الفلسطينية، ومنها الموارد الطبيعية، والتجارة الخارجية الفلسطينية.

بقيت مؤشرات البطالة والفقر رغم خطط التنمية الحكومية السابقة مرتفعة، وبحلول أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)، كان ثمة 47% من أسر قطاع غزة تعاني بشدة من نقص الغذاء، ولا سيما جراء الحروب المتتالية على القطاع، أي أنها تفتقد للأمن الغذائي.

[1] **خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016)**. مرجع سابق. ص18 – 21.

وانخفضت قيمة المساعدات الخارجية بحلول عام 2016 قرابة 81% من مساهمتها في النـــاتج المحلي الاجمالي.[1] ولذلك، وضعت أجندة السياسات الوطنية تدخلات سياساتية من أجل الحد من مشكلة الفقر، ولا سيما تدخلات التمكين الاجتماعي والاقتصادي لفئات معينة، وعملـــت علـــى مراعاة الفقراء في رسم السياسات العامة، من خلال تخطيطها لتـــوفير الحمايـــة الاجتماعيـــة، والضمان الاجتماعي. إلى جانب توفير فرص عمل، من خلال تدخلات سياساتية متمحورة حول الشراكة المستدامة بين القطاع العام والخاص، وتسويق فكرة المشاريع الريادية.[2]

راهنت أجندة السياسات الوطنية على دور القطاع الخاص في الحد من مشكلة البطالـــة والفقر، في حين أنَّ القطاع الخاص لعب دوراً كبيراً في إسقاط قرار الضمان الاجتماعي الـــذي يحمي ذوي الدخل المحدود. بينما لم تتناول الأجندة سياسات الاستعمار الاستيطاني باعتبارهـــا عاملاً وجودياً يلعب دوراً محورياً في أي خطة هادفة إلى الحد من نسب البطالة والفقر، فبينمـــا كانت الحكومة تصمم على تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي، وتسعى لتطبيقـــه، فإنَّهـــا تجاهلـــت السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المال الفلسطيني من خلال البنوك، والقنوات المالية، إلى جانب عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية للحكومة الفلسطينية.

تُبين المراجعة السابقة لخطط التنمية، أنَّ الحكومة الفلسطينية كانت تتطلع إلى إصـــلاح المؤسسة أكثر من بناء عمل تنموي حقيقي، إذ أنَّها وخلال مناقشاتها لمشكلتي البطالة والفقر في الخطط التنموية الممتدة من عام 2008 حتى عام 2020، كانت تحاول إيجاد حل مؤسساتي لكلتا المشكلتين، من خلال تعزيز إدارة الموارد المالية، وتحسين عمل المؤسسة وفعاليتها، في حين أنَّ المُسبب الرئيسي هو سياسات الاستعمار الاستيطاني. ولذلك وصلت معدلات البطالة فـــي عـــام 2019 قرابة 30%.

جعل تبني خطط التنمية السابقة لاستراتيجية تعزيز عمل القطاع الخاص، العديـــد مـــن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم، لأنَّ عمل القطاع الخاص في سياق النيوليبراليـــة كـــان

[1] **أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)**. مرجع سابق. ص12 – 13.

[2] المرجع السابق. ص37 – 38.

يستند إلى مقولة الازدهار الفردي والتفقير الجماعي، وهذا ما حصل بالفعل، إذ ازدهرت فئات اجتماعية مُنتقاة في ظل عملية تفقير جماعي، حيث وصلت معدلات الفقر إلى حوالي 29%.[1]

يعتبر تطور الوكالات، والشركات الفوق قومية، والشبكات المعولمة، من أبرز الأمثلة على الازدهار الفردي والتفقير الجماعي. إذ أدى ذلك التطور إلى إعادة صياغة النشاطات الاقتصادية، بطريقة تم من خلالها استلاب النشاط الاقتصادي للوحدات الصغيرة أو العائلية، عبر قلب المهنة.[2] إذ أنَّ المشاريع الاقتصادية الكبيرة ولا سيما التجارية منها، باتت تُهدد الصغيرة.[3] بحيث تأخذ حصصها السوقية وبالتالي يُمسي القائمون على الصغيرة دون عمل، وإذا ما تفاقمت مشكلتهم تتطور إلى حد الفقر وما دون ذلك.

5.5 خلاصة الفصل: فشل النموذج التنموي

إنَّ التقاء النيوليبرالية، وما جاءت به من برادايم اقتصادي سياسي، بالتَّزامن مع تشكيل "الأغلبية الصامتة"، أدت إلى فقدان أي أمل تنموي مرتكز على نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس". إذ أصبح ثمة تعارض بين النيوليبرالية من جهة، ونموذج التنمية محل الدراسة من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى نتيجة مفادها أنَّ النيوليبرالية في "السياق الفلسطيني" أصبحت نيوليبرالية مُنتقاة، ولا سيما في ظل وجود نظام اقتصادي فلسطيني مشوه ومُبتلع من قبل الإسرائيلي.

أدى حصر خطط التنمية الوطنية في قضايا الإصلاح المؤسساتي تحت وطأة جملة السياسات الاستعمارية الاستيطانية، والمتمثلة بمصادرة الموارد الطبيعية، وسيطرتها على المعابر والحدود، إلى خلق بيئة غير مواتية للعمل التنموي. فالواقع الفلسطيني أصبح مضبوطاً ببنية ذاتية تُسمى نيوليبرالية من جهة، يُسيطر فيها الكل النيوليبرالي على الأجزاء السياساتية. إلى جانب المحددات الموضوعية والمتمثلة بسياسات الاستعمار الاستيطاني من جهة أخرى.

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. حوالي 13 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات. 3\9\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2GiXi7B

[2] قرومي. شلالي. مرجع سابق.

[3] Abraham, Rhonda: Don't let Amazon swallow your small business. USA TODAY. May 9, 2018. For more look: https://bit.ly/3kSXE42

تُظهر خطط التنمية الفلسطينية في ظل النيوليبرالية، أنَّها بقيت عاجزة عن تحقيق أولوياتها الوطنية بشكلٍ عام، فلا التنمية تحققت، ولا الدولة قامت بمعناها الحقيقي والعملي، ولا السيادة بانت على حدود عام 1967. وكل ذلك يتأتى من عدمية التوازن بين البرنامج الحكومي الفلسطيني، والقوة المادية التي يستخدمها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وهنا ثمة نتيجة مفادها أنَّ "القوة المادية بحاجة إلى قوة مادية أخرى بمقدورها أن تطيح بها".[1]

تتمظهر المعضلة المنهجية لرسم خطط التنمية المتلاحقة، في أنَّ قضية الاقتصاد، وفي كثير من المواقع، تتموضع مكان الصِّراع السياسي. فالمشكلة الأساسية هي مشكلة سيطرة استعمارية استيطانية على روافع التنمية الفلسطينية، وليست مشكلة عمل أو فقر. وإنما مشاكل العمل والفقر نتيجة لسياسات ممنهجة يقوم بها الاستعمار الاستيطاني، في ظل وجود برنامج حكومي غير قادر على المناهضة.

[1] الخالدي. سمور. مرجع سابق. ص88.

الفصل السادس

نتائج واستنتاجات الدراسة

الفصل السادس

نتائج واستنتاجات الدراسة

1.6 النتائج (Results)

ترتبط نتائج الدراسة بالمرتكزات البحثية الأساسية، أي بأسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية، وأهدافها، وفرضياتها، ومحدداتها، والعلاقة بين متغيراتها المستقلة والتابعة والوسيطة إن وجدت. ولذلك فإنَّ طبيعة نتائج الدِّراسة تحتكم لمنهج الدِّراسة، أي أنَّ النتائج في دراستنا هذه تأخذ بُعداً نوعياً حتى ولو ظهر بطريقة كمية، في ظل تبنِّي المنهج التفكيكي النقدي والقائم على دراسة استراتيجية سياسية – اقتصادية وجيوسياسية كمنهجٍ أساسيّ، ومَا احتواه من تفكيكٍ ودراسةٍ لمظاهر التنمية وللفواعل فيها، عبر استخدام أدوات اكتساب المعرفة النوعية.

يُعتبر تعذُّر نموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" من أكثر نتائج الدّراسة وضوحاً، ولا سيما في ظل ظل التقاء العوامل المستقلة الثلاثة خلال الحد الزماني المتمثل ببدء "العملية السلمية" عام 1993 حتى العام 2020. بالإضافة إلى الحد المكاني المتمثل بالضفة الغربية وقطاع غزة. وتَبيَّن ذلك التعذُّر من خلال ترجمة المتغير التابع إلى ثلاثة مؤشرات قياسية.

1.1.6 نقطة التقاء العوامل الثلاثة: تعذُّر التنمية

تبنّت الدراسةُ الفرضيةَ الرئيسية المتمحورة حول التَّمفصل القائم بينَ الاستعمار الاستيطاني والجهات المانحة فيْ سياق دعم "العملية السلمية"، بالإضافة إلى تحوُّل الاقتصاد السِّياسي نحوَ النموذج النيوليبرالي الذي بدأ بعد العام 2007، باعتبارها عواملاً مستقلة أدى اجتماعها إلى تعذُّر "التنمية التحرُّرية المُرتكزة علىْ النَّاس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

يُبَيِّن فحص الفرضية خلال الفصول البحثية السابقة أنها تتحقق، أي أنَّ الفرضية أثبتَت صحتها بفشل التنمية في ظل تأثير المتغيرات المستقلة الثلاثة، والتي تزامنت في ذات السياقات

المكانية والزمانية. وبالتالي تصبح التنمية المقصودة أُطراً نظرية مُفرغة من تدخلاتها العملية الهادفة إلى توسيع خيارات الإنسان الفردية والجماعية والمُستدامة إلىْ أقصى الحدود، على اعتبار أن الإنسان هو غاية العمل التنموي، وهو وسيلته في ذات الوقت.

تبقى نتيجة تعذُّر التنمية لوحدها غامضة، ورغم أنها أساسية، إلَّا أنَّ الدِّراسة وصلت إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال الفصول البحثية لكل عاملٍ مستقلٍ على حدا، وبالتالي فإنَّ الوصول إلى تعوّق التنمية كنتيجة جاء في سياق الإجابة على سؤال الدِّراسة الرئيسي والمتحمور حول الآلية التي من خلالها تعذَّرت التنمية، ولذلك ثمة نتائج متعددة أفضى إليها سؤال الدِّراسة الرئيسي.

يُمكن عرض أهم النقاط التي من خلالها تمفصلت منظومة التدخل في سياق "العملية السلمية"، أي كل من الاستعمار الاستيطاني، والجهات المانحة، وتحول الاقتصاد السياسي الفلسطيني نحو النيوليبرالية، وقادت مُجتمعة إلى تشكيل "سياق ما بعد النزاع"، وإعادة إنتاج الاستعمار الاستيطاني. ثم فصل الاقتصاد عن السياسة من خلال التعامل مع التنمية كعملية تقنية. وأخيراً تعزيز "الأمولة" واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الأجنبية.

2.1.6 مظاهر تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

فُكِّك المتغير التابع والمتمثل بـ"التنمية التحررية المرتكزة على الناس" إلى ثلاثة مؤشرات قياسية، وكانت تلك المؤشرات من أدوات الوصول إلى فشل التنمية كنتيجة قياسية، وتمثلت تلك المؤشرات بالموراد الطبيعية (الأرض، والمياه، وأملاح وموارد البحر الميت)، وحجم التجارة الخارجية (صافي الميزان التاجري)، ومؤشرات البطالة والفقر. وتبين من خلالها أن النموذج التنموي محل الدِّراسة تعذَّر كنتيجة. حيثُ يُمكن استعراض مظاهرها كما هو موضح في التالي:

جدول نتائج تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس".

مؤشرات تعذُّر التنمية		نتائج (مظاهر) تعذُّر التنمية
الموارد الطبيعية	الأرض	فقدان السيطرة المطلقة على مناطق (ج) المقدرة بـ 59% من مساحة الضفة الغربية. فقدان السيطرة الأمنية على مناطق (ب) المقدرة بـ 23.8% من الضفة الغربية. فقدان التواصل الجغرافي بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. خطة ضم الأغوار التي تهدد 29% من مساحة الضفة الغربية (أي 1664 كم^2 وبطول 153 كم بمحاذاة نهر الأردن من الجهة الغربية). فقدان 87% من الموارد الطبيعية لمناطق (ج). فقدان مساهمة مناطق (ج) في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تُقدر بـ 35%، أي 5970.5 مليون دولار أمريكي وفقاً لنتائج الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019. انتقال مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة من 22% من فلسطين التاريخية، إلى 15%.
	المياه	يُحرم الفلسطينيون من 85% من مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. يستخدم الفلسطينون 18% من الحوض الساحلي الجنوبي في قطاع غزة. يحرم الفلسطينيون من 80% من الأحواض المائية الثلاثة في الضفة الغربية، والتي يُقدر حجمها بـ 679 مليون متر مكعب. يخسر الفلسطينيون حقهم في 250 مليون م^3 من مياه نهر الأردن وفق خطة "جونستون". يخسر الفلسطينيون 56 عيناً سطحية، أي 90% من ينابيع الضفة الغربية. قل استهلاك الفلسطيني للمياه، بحيث يتراح للفرد الواحد بين 20 – 73 لتر\ يوم، في حين أوصت منظمة الصحة العالمية بـ 100 لتر\ يوم للفرد. ارتفع إنفاق الفلسطيني على المياه إلى 8% من نفقاته الشهرية، في حين المعدل العالمي لا يتجاوز 3.5%.

	أملاح وموارد البحر الميت	فقدان السيطرة على 37 كم على طول البحر الميت. فقدان قيمة تتراوح بين 917.7 – 2366.4 مليون دولار أمريكي كمساهمة سنوية في الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي لعام 2019.
التجارة الخارجية	صافي الميزان التجاري	العجز في صافي الميزان التجاري السلعي وصل إلى 4707.9 مليون دولار أمريكي في عام 2019 لصالح الواردات. بينما هناك 11.878 مليون دولار أمريكي لصالح الصادرات الخدمية.
البطالة والفقر	البطالة	وصلت البطالة إلى 30% في عام 2019 (45% في قطاع غزة، و15% في الضفة الغربية).
	الفقر	وصل الفقر إلى 29% في عام 2017 (53% في قطاع غزة، و14% في الضفة الغربية). وصل الفقر المدقع إلى 17% في عام 2017 (43% في قطاع غزة، و6% في الضفة الغربية).

يتبين من الجدول السابق أن نتائج تعذُّر التنمية تأتي من فقدان الفلسطينيين لسيطرتهم الحقيقية على مواردهم الطبيعية، وعجز الميزان التجاري لصالح الواردات، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر.

3.1.6 دور الاستعمار الاستيطاني في تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

قام الاستعمار الاستيطاني بالعمل على إفشال التنمية الفلسطينية من خلال سياساته التوسعية والاستيطانية والتي تمثلت بالتشريعات والقوانين، وتمدد الاستيطان وإنتاج المعازل، والممارسات الاستعمارية في سياق "العملية السلمية" التي لم تستند إلى الاتفاقيات الدولية والوضع القائم، والفصل العنصري الإسرائيلي وسياسات الجدار وضم الأراضي، ومصادرة الموارد المائية الفلسطينية الجوفية والسطحية، ومصادرة أملاح وموارد البحر الميت، والسيطرة على التجارة الخارجية من خلال الحصار والإغلاق للمعابر والحدود، وتعزيز مشاكل البطالة والفقر في "السياق الفلسطيني".

4.1.6 دور الجهات المانحة في تعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

يُبين فصل دور الجهات المانحة في تعذُّر نموذج التنمية محل الدِّراسة أنَّ العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع أخذا طابع الآليات السببية (Casual Mechanism)، الأمر الذي يوضح الكيفية التي من خلالها أثَّر المتغير المستقل على المتغير التابع. أي أنَّ ما بين دور الجهات المانحة وتعذُّر التنمية المقصودة متغيرات أخرى مُبهمة لم تكن معروفة، وبالاعتماد على الآليات السببية وفق ارتباط السبب بالنتيجة، يتبين أنَّ نموذج التنمية محل الدِّراسة يتعذَّر كما هو موضح في الشكل التالي الذي يُقدم نتيجة جديدة للعلاقات بين المتغيرات.

شكل (47): الآليات السببية لدور الجهات المانحة في تعذُّر نموذج التنمية محل الدراسة.

5.1.6 النيوليبرالية وتعذُّر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

خلقت النيوليبرالية في "السياق الفلسطيني" بيئة غير مواتية للتنمية من خلال ارتكازها على بنية اقتصادية – سياسية بالدرجة الأولى، ذات برادايم اقتصادي – سياسي تمحور حول قضايا سياسات الإنفاق العام (التقشف)، والأمن. إلى جانب مساهمتها في إعادة تشكيل "الذهنية

الاجتماعية"، عبر مؤشرات إدراك ذلك التشكيل والمتمثلة بالخوف السياسي، والنزعة الفردية، وثقافة الاستهلاك، النزوع العام للاقتراض.

فُقدت المرتكزات القياسية الثلاثة "للتنمية التحررية المرتكزة على الناس" من خلال تغيير البنى\ الهياكل الاقتصادية – السياسية. إذ أصبح ثمة تعارض بين النيوليبرالية ونموذج التنمية محل الدراسة، ولا سيما في ظل وجود نظام استعماري استيطاني يستخدم الرأسمالية كأداة توسع عبر الأمولة والنيوليبرالية.

2.6 استنتاجات الدراسة (Conclusion)

يقدم تفسير النتائج بناءً على الأطر النظرية المعتمدة في هذه الدراسة العديد من الاستنتاجات التي تُعتبر مساهمة في حقل التنمية في "السياق الفلسطيني"، وتنطلق معظمها من الفهم المبني على عدم إمكانية تحقيق "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" في ظل التمفصل القائم بين العوامل المستقلة الثلاثة.

1.2.6 ارتكاز التنمية على ضرورة التحرر الوطني

إنَّ توافق النتائج مع فرضية الدِّراسة يقودنا إلى أهمية تبني الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي باعتباره النموذج الأكثر ملاءمة لتوضيح مظاهر "السياق الفلسطيني"، ولذلك فإنَّ الاستعمار الاستيطاني كإطارٍ نظريٍّ يصبح أداة تفسيرية وموضوعية لمظاهر تعوّق التنمية. بينما يكون "لسياق ما بعد النِّزاع" مرتكزات نظرية ومحددات بنيوية لا تصلح للعمل التنموي الفلسطيني، لأنَّها تنطلق من افتراض عدم وجود الاستعمار الاستيطاني كعامل فاعل في تعوُّق التنمية. ولذلك فإنَّ أي نموذج تنموي ينطلق من تمثلات واعتبارات التحرر الوطني يصبح أكثر مواتاة "للسياق الفلسطيني"، وكلما ابتعد ذلك النموذج عن ضرورات التحرر، يُصبح أداة تُعيد إنتاج ذات الاستعمار الاستيطاني، وبضروراته المختلفة.

برزت المعضلة التنموية في "السياق الفلسطيني" مع انطلاق "العملية السلمية"، ولا سيما في المقطع الزمني الذي شهد تحولاً عملياً للاقتصاد السياسي الفلسطيني نحو النموذج

النيوليبرالي، إذ أنَّ ذات النموذج الرأسمالي يُعتبر واحداً من أدوات التوسع الرأسمالي الاستعماري الاستيطاني، ولا سيما في ظل ارتكازه على الأمولة، وبالتالي فإنَّ النموذج النيوليبرالي لا يُعزز الإنسانَ الفلسطيني في خياراته التنموية، بل يُصبح أداة من أدوات مناهضته سياسياً. ومن هنا تعتبر "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" من أهم النماذج التنموية المواتية "للسياق الفلسطيني"، لما لها من دور كبير في تعزيز الفرد في خياراته التي تحيط به، سواء كانت اقتصادية – سياسية، أو اجتماعية.

يهدف النموذج التنموي القائم على منطلقات التحرر إلى الجمع بين ما هو تنموي وما هو وطني، من خلال الانطلاق من تدخلات تنموية تعترف بديناميات وهياكل القوة، والعلاقة القائمة على منطق السيطرة الاستعمارية الاستيطانية، وبالتالي يكون للتنمية مهمة جديدة متمظهرة في الاشتباك مع سياسات الاستعمار الاستيطاني وتغييرها، ومن هنا تبرز حاجة إعادة الصياغة المفاهيمية للتنمية في "السياق الفلسطيني"، من أجل المقاومة والتحرُّر، وما ينعكس منها على مسألة الخيارات الوطنية والتنموية.

2.2.6 التخطيط الجزئي بدلاً من التخطيط الشامل

يُلاحظ من خلال دراسة الخطط التنموية الحكومية بين الأعوام 2008 – 2020، أنَّها كانت خطط تنموية شاملة، أي أنَّها استندت إلى برامج قطاعية تكنوقراطية، مثل قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبنية التحتية، والحكم. في حين غفلت عن طبيعة التقسيمات المناطقية بين كل من (أ)، و(ب)، و(ج)، الأمر الذي قاد إلى بون شاسع بين مراكز المدن وأطرافها، وبين مناطق (أ) باعتبارها مناطق تخضع أمنياً ومدنياً للسلطة الفلسطينية، ومناطق (ب) و(ج). ولذلك فإنَّ التخطيط الجزئي يظهر باعتباره مواتياً أكثر "للسياق الفلسطيني"، لأنه أكثر قدرة على صياغة تدخلات سياساتية هادفة إلى خلق تمييز إيجابي مناسب لكل حيز مكاني، إلى جانب إمكانية اعتماده على مبدأ التخطيط التشاركي الذي يأخذ الحاجة المحلية والوطنية باعتبارها ضرورة.

3.2.6 أهمية تحديد طبيعة السياق الفلسطيني

أصبح هناك غموضاً حول طبيعة "السياق الفلسطيني"، سواء كان سياق تحرر وطني، أو "سياق ما بعد النزاع" وبناء الدولة، وبين السياقين السابقين هناك اختلافات جوهرية ومُحددات نظرية لطبيعة الخطط التنموية. إذ تكون خطط الصمود والاعتماد على الذات ذات أولوية لدى الأول، بينما تكون المأسسة والحكم من ضرورات الثاني. في حين كانت العديد من التدخلات الحكومية تنطلق من افتراض أنَّ "السياق الفلسطيني" هو "سياق ما بعد النزاع".

4.2.6 ضرورة التغيير البنيوي

يتبين من خلال الفصل البحثي لدور النيوليبرالية باعتبارها تحولاً جديداً للاقتصاد السياسي الفلسطيني، أنَّ السياسات العامة والتدخلات الحكومية مهما كانت تميل لصالح تعزيز التنمية إلَّا أنَّ نتائجها تبقى دون تحقق، ولا سيما في ظل وجود بنية (ماكرو) ضابطة للأجزاء وفق الأولوية البنيوية للكل على الأجزاء. ويتأتى ذلك الفهم من أدبيات النظرية البنيوية، إذ أنَّ المشاكل التنموية الفلسطينية أصبحت ذات أصل بنيوي، أكثر من كونها نتيجة لقصور السياسات العامة في تدخلها في الشأن العام. والحاجة لوجود بنية جديدة ذات مهمة قادرة على التنمية والمقاومة في ذات الوقت، ولا سيما بسبب وجود بنية استعمار استيطاني موازية تحاول جاهدةً منع التنمية الفلسطينية من خلال استلابها، أو إفشالها.

5.2.6 المؤشرات القياسية لنموذج "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"

يتأتى الوصول إلى فشل التنمية كنتيجة، من جوهر الاعتماد على ثلاثة مؤشرات قياسية، بيَّنت جميعها مدى السيطرة التي أمسى يخضع لها المجتمع الفلسطيني، أي سيطرة كل من الاستعمار الاستيطاني، والجهات المانحة، والنيوليبرالية كنظام اقتصادي – سياسي، على كل من الموارد الطبيعية، وحجم التجارة الخارجية الفلسطينية، وكذلك على مستويات المعيشة وحجم قوى العمل في المجتمع الفلسطيني.

قَوْلَبَت المؤشرات القياسية الثلاثة مفهوماً جديداً للتنمية في "السياق الفلسطيني"، ولا سيما في ظل ما يسيطر عليه الفلسطينيون، وما يُحرم منه، كالأرض والمياه وموارد البحر الميت، والتجارة الخارجية، ومستويات البطالة والفقر، وبالتالي أصبحت التنمية عملية تحول اقتصادي – سياسي، وليست تعبيراً عن حالة اقتصادية لجماعة ما.

6.2.6 إدراج الاقتصاد السياسي في فهم التنمية

يعتبر الاقتصاد السياسي الأكثر قدرة على فهم "السياق الفلسطيني"، ولا سيما سياقات العمل التنموي الذي يُعتبر مزيجاً من السياسة والاقتصاد، ولا يُمكن لأحدهما أن ينفصل عن الآخر، إذ أنَّ الاستعمار الاستيطاني يرتكز على تراكم رأس المال الاستيطاني والمُستلب من مقدرات الفلسطينيين. وتأتي ضرورة إدراج الاقتصاد السياسي كأهمية في ظل الانزلاقات الاقتصادية التي يقع فيها الباحث وصانع القرار دون السياسية منها، أي أنَّ الفكر التنموي تحليلاً وتنفيذاً بمعزلٍ عن الاقتصاد السياسي ينزلق نحو ما هو اقتصاي فحسب.

7.2.6 "الريع" أداة سيطرة أكثر من كونه أداة تنمية

يُعرف "الريع" في سياق دراستنا هذه باعتباره أداة سيطرة من خلال السعي الواعي للجهات المانحة إلى نفي الإنتاج في "السياق الفلسطيني"، وتعزيز الأمولة، وتقويض الخيارات السياسية\ الوطنية بما هو مادي ومالي، وخلق رأس مال اجتماعي مهادن من خلال إعادة توزيع الثروة الذي تشكل من التماس الريع.

قاد "ريع" الجهات المانحة في ظل أولويات الاستعمار الاستيطاني إلى إفراغ التنمية الفلسطينية من البعد السياسي الأصيل، عبر التعامل مع إسرائيل باعتبارها طرفاً رئيسياً في العمل التنموي. وتمثلت النتيجة الأساسية في أنَّ "ريع" الجهات المانحة أصبح أداة سيطرة أكثر من كونه أداة تنموية حقيقية، تحالف مع القوة العسكرية في أوقات كثيرة، ولعل من أبرز الأمثلة

على ذلك قطع الولايات المتحدة في 31 من أغسطس لعام 2018 قرابة 365 مليون دولار سنوياً عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[1]

تُبين نتائج الدِّراسة أهم ما توصلت إليه الدِّراسة، وحجم التوافق بين النتائج وفرضية الدِّراسة، وكذلك الإجابة الموضوعية على أسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية. في حين تُفسر استنتاجات الدِّراسة النتائج بناءً على الفهم للنظريات التفسيرية التي كانت إطاراً نظرياً في دراستنا هذه.

[1] الجزيرة. وقف إدارة ترمب تمويل الأونروا.. ما الأهداف؟. 9\9\2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/34jw6is

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابراهيم، غسان: **الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية**. جامعة دمشق. سوريا.

بارت، بنجامين: **حلم رام الله (رحلة في قلب السراب الفلسطيني)**. ط1. جروس برس ناشرون. 2013.

جابر، فراس: **خصخصة فلسطين**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مركز بيسان للبحوث والإنماء. تشرين الثاني 2010.

جعبري، عمر: **طرق نسيج الحياة وفضاءات التنمية في الضفة الغربية عندما يتحول الاستيطان الكولونيالي إلى تنمية**. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013.

جونز، فيليب: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**. ط1. القاهرة. مؤسسة مصر العربية للنشر والتوزيع. 2010.

حمدان، آية: **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. مركز بيسان للبحوث والإنماء. رام الله. 2010.

الخالدي، رجا: **قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة**. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله. 2015.

الرياحي، إياد: **المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية**. في: وهم التنمية (في نقد خطاب التنمية الفلسطيني). مركز بيسان للبحوث والإنماء. تشرين الثاني 2010.

طبر. جعبري: **بعد أوسلو: الاستيطان الكولونيالي**، والتنمية النيوليبرالية والتحرير. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013.

طبر، وآخرون: **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**. رام الله. مركز دراسات التنمية – جامعة بير رزيت. 2013.

عبد الرازق، عمر: **تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية**. رام الله. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2002.

العيسوي، إبراهيم: **التنمية في عالمٍ متغير**. ط2. دار الشروق. مصر. 2001.

كاظم، هاشم: **مياه الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأطماع الصهيونية والاحتياجات الفلسطينية**. ع64. العراق. جامعة البصرة (كلية الآداب). 2013.

ليشته، جون: **خمسون مفكراً أساسياً معاصراً: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة**. ط1. لبنان. مركر دراسات الوحدة العربية. أكتوبر 2008.

مصطفى وليد: **الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2016.

ناغاراجان، **نيثيا: التنمية في ظل الاستعمار. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013.

نخلة، خليل: **فلسطين وطن للبيع**. ط1. فلسطين. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2011.

هلال. السقا: **قراءات في بعض التغيرات السوسيوحضرية في رام الله وكفر عقب**. مركز دراسات التنمية. بير زيت. 2015.

هنية، آدم: بعد أوسلو: **التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين**. في نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. مركز دراسات التنمية. بيرزيت. 2013.

وايلدمان، جيرمي: **فعالية مساعدات المانحين وسياسة عدم إلحاق الضرر في الأرض الفلسطينية المحتلة**. متابعة الدعم الدولي. 2018.

المجلات

أبو جامع، جابر: ***أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث**. نابلس. مج30، عدد9\2016.

سعيد، الأغا: ***حماية الموارد الطبيعية طبقا لاحكام القانون الدولي العام: الحالة الفلسطينية نموذجا*. مجلة الجامعة العربية الأمريكية**، فلسطين، 2017.

سفاريني، علي: ***مسألة الأرض في المفاوضات: حقوق ملكية الأراضي الأميرية في فلسطين*. مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. ع17\ 1994.

سلامة، عبد الغني: ***الصراع على المياه في فلسطين: واقع وحلول*. مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية**. ع257\ 2014.

عبده، فؤاد: ***لتنمية ومشكلة المياه*. المياه العربية وتحديات القرن الحادي وعشرون**. مركز دراسات المستقبل. أسيوط. 1998.

العشيري، دينا: ***موقع المياه في المشروع الصهيوني*. مركز الابحاث لمنظمة التحرير**. ع257\ 2014.

قرش، محمد: ***أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية*. مجلة شؤون فلسطينية**. 2014.

هرمز وآخرون: ***البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**.سوريا. مجلد 30، عدد5\2008.

المراجع الإلكترونية

أبو الغزلان، هيثم: المياه: مدخل لاختراق الأمن القومي العربي وإشعال الحروب. الوحدة الإسلامية. ع131\ نوفمبر 2012. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cHt9tS

أبو جامع، أكرم: المنطقة (ج) وأهميتها في الاقتصاد الفلسطيني. الاقتصـــادي. 29\11\2015. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Ul2hsR

أبو سمرة، قيس. إسرائيل تحرم الفلسطينيين من بحرهم الميت. 21\2\2019. للمزيـــد انظـــر التالي: https://bit.ly/30MYzMx

أبو عطا، أوس: الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع "اتفاق باريس الاقتصادي"... إنجازاته ومعوقاته. سبتنك عربي. 2\9\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3jr6SDU

أبو عيد، رائد: قراءة في بروتوكول باريس الاقتصادي. مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 62. ا يناير 2013. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3itqis5

أبو عيشة، أبو سمرة. بعد "شرعنة" واشنطن للاستيطان.. ماذا يتبقى من الضفة الغربية. وكالـــة الأناضول. 20\11\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Yir2ab

أبو يونس، هشام: السيادة الفلسطينية على الثروات الطبيعية من الثوابت. وكالة معاً الاخباريـــة. 2\2\2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2yPyXTd

أجندة السياسات الوطنيـــة (2017 – 2022). كـــانون الأول 2016. للمزيـــد انظـــر التـــالي: https://bit.ly/3hK0Qwy

الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية. معهد حوكمة الموارد الطبيعية. 17\ 12\ 2019. للمزيـــد انظر التالي: https://bit.ly/2YlmaS5

الأمـــم المتحـــدة. إعـــلان الحـــق فـــي التنميـــة. 21\ 10\ 2019. للمزيـــد انظـــر التـــالي: https://bit.ly/2KQh4qo

الأمم المتحدة. المياه. 25\1\2020. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/2UJssdj

إيمان، إيمان: تشخيص اعراض المرض الهولندي على الاقتصاديات الريعية (حالة الجزائر 2000–2012). (رسالة ماجستير منشورة). جامعة 8 ماي. الجزائر. 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/35sk5oI

براون، ناثان: فياض كشخص ليس مشكلة، لكن الفياضية كبرنامج ليس الحل للأزمة السياسية في فلسطين. مؤسسة كارينغي للسلام الدولي. سبتمبر 2010. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3kdbvl7

بي بي سي. صفقة القرن: ما هي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية" ولماذا يرفضها الفلسطينيون. 30 يناير 2020. للمزيد انظر التالي: https://bbc.in/3dbqJVC

الترتير، علاء: الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية: أمن من؟. شبكة السياسات الفلسطينية. 16 مايو 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3b3bKvH

الجامعة الإسلامية. غزة. المنهج البنيوي 2010. 26\11\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/35BRo9d

الجزيرة. الانتفاضة الفلسطينية الثانية. 28\9\2016. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2x90BcQ

الجزيرة. جدار الفصل العنصري. 21\11\2014. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/2LOly0S

الجزيرة. نص خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب من غزة. 18\3\2005. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2BSG66T

الجزيرة: كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟. 22\5\2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39AMVF7

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA). المناطق (ج). 22\1\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cVVtcJ

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA). المياه السطحية. 6\3\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2IUu3pN

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية(PASSIA). المياه الجوفية. 19\2\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3b1jwF8

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين، 2018. 9\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2NQjnLi

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018. 13\7\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3hD2YHf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. 11\7\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZLwB2K

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994 – 2012). سبتمبر 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Hwaoz1

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع لعام 2019. 17\3\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3iuZyXR

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. حوالي 13 مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات. 3\9\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2GiXi7B

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. نيسان 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39hogXu

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013. نيسان 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/39hogXu

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2018، 2019 بالأسعار الجارية. 25\1\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2JV5sBJ

حداد، توفيق: إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات العامة والحركة الوطنية. مجلة عمران. العدد 8\2. 2014. 13\ 10\ 2019. للمزيد انظر: https://bit.ly/36vuMs2

حلس، رائد محمد. الفقر في الأراضي الفلسطينية. الحوار المتمدن. 17\8\2013. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2VLFCX5

الخالدي. سمور: النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية. مجلة الدراسات الفلسطينية. 2\2011. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Zvbe54

الخالدي، رجا: تطور الاقتصاد الفلسطيني "2". السفير العربي. 5\12\2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2WVjQlb

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008 – 2010). وزارة التخطيط. 30 أبريل 2008. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZycJQ7

خطة التنمية الوطنية (2014 – 2016). 23 شباط 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3hTCyjX

الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 – 2013، الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 30 نيسان 2011. للمزيد انظر التالي. https://bit.ly/3hkE6TO

خمايسي، راسم: استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وأثره في التخطيط القطري والتنمية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية. م10. ع37\ شتاء 1999. للمزيد انظر: https://bit.ly/3cPZvlq

دائرة شؤون المفاوضات. 2015. ملخص الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل ومدى التزامها بها. 2020\1\16. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2C5dpmY

دائرة شؤون المفاوضات. اتفاقية أوسلو (اعلان المبادئ – حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية). 2019\11\19. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3cuC2al

دجاني، منى: المقاربة "اللاسياسية" لأزمة المياه في فلسطين. شبكة السياسات الفلسطينية. 30 يوليو 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UCrJJC

دنيا الوطن. الذكرى الثالثة عشر للإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. 2018\9\12. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3d2Qgyq

الرجوب، عوض: الاحتلال يحرم الفلسطينيين من البحر الميت. الجزيرة. 2007\6\7. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2yhGaeF

الرضيع، حسن: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية. دنيا الوطن. 2014\7\4. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/2w5mlGs

ريان، فؤاد: السوسيولوجيا والنيوليبرالية: التاريخ المفقود. 2020\2\4. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3knVYPx

زعرب، عبد المعطي: التجارة الخارجية الفلسطينية: واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله. وزارة الاقتصاد الوطني. نوفمبر 2005. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/38Cn2Gg

سعادة، وسام: تراكم رأس المال وإشكاليته "إعاة الإنتاج" من ماركس إلى لوكسمبورغ. مجلة بدايات. 2019\22. 2020\4\24. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/351uyqR

سلطة المياه الفلسطينية. اتفاق أوسلو بند (40). 2020\5\15. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3jN7mVo

سلطة المياه الفلسطينية. الآبار الإسرائيلية. 2020\5\15. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/30LRgnt

سلطة المياه الفلسطينية. الآبار الجوفية. 2020\4\15. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bNuVby

سلطة المياه الفلسطينية. الجدار والآبار المعزولة. 2020\5\14. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2GGPkWs

سلطة المياه الفلسطينية. نهر الأردن. 2018\1\17. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bZO4r9

سلطة النقد الفلسطينية. البيانات والمؤشرات السنوية. 2020\9\2. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Rnobtf

السهلي، نبيل. إسرائيل وسرقة المياه الفلسطينية. الجزيرة. 2010\1\24. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dPzTWQ

السهلي، نبيل. المساعدات الدولية ومستقبل السلطة الفلسطينية. الجزيرة. 2013\3\10. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2EMbQvE

سويل. إيفانز: النيوليبرالية: الأيدولوجيا، والسياسات، والآثار الاجتماعية. 22\8\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3mjYjgq

شعبان، أحمد: منهجان في التنمية الاقتصادية (1). الحوار المتمدن. 11\10\2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2F0D5TF

شلش، فيحاء. بذكراها.. ماذا فعلت "اتفاقية باريس" بالاقتصاد الفلسطيني؟. 2 مايو 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/31mstaF

عبد الله، كنعان: أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي. مجلة جامعة التنمية البشرية. العراق. مج3\ع3. آب 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/34imp16

العجلة، عبد الهادي: حول مدينة روابي والنيوليبرالية الفلسطينية المستجدة. 20 أغسطس 2016. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/32BPvKF

قرم، جورج: إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي. مجلة القبس. 4\2010. للمزيد امظر التالي: https://bit.ly/32aCTH4

قرم، جورج: الاقتصاد السياسي والقضية العربية. مقال خلال محاضرة في عمان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية مع المركز الاردني لابحاث السياسات. ديسمبر 18\6\2020. للمزيد انظر: https://bit.ly/2WBdvsV

قرومي. شلالي: موقف النيوليبرالية – انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل. ملتقى الباحثين السياسيين العرب. 4 ديسمبر 2019. للمزيد انظرالتالي: https://bit.ly/2FZJPBG

القزاز، سعيد: الفقر في فلسطين. برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. رام الله. آب 1998. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3bcXMX6

الكيلاني، حبيب: جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر – الميت). مجلة الجامعة الإسلامية. غزة. 2007. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dCHit8

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار". الفقر في الأراضي الفلسطينية. 2020\6\14. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2D03r76

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان المحتل. 23 مايو 2017. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/3fCGgyp

محسن، حاتم: التنمية كحرية: قراءة في نظرية أمارتيا سين. 25 نيسان 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UMg1gA

مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). دولة إسرائيل المنتشية تتكل بحل الدولتين. 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Ur2f2O

مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). نسيج الحياة، طريق جديدة لخدمة الأهداف الإسرائيلية. 11 أكتوبر 2007. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2YzQ99f

مراقب أنشطة الاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير والانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2013. 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3kVQ1tW

مركز أبحاث الأرض (LRC – POICA). قوات الاحتلال الاسرائيلي تستهدف منطقة الاغوار بمزيد من أوامر الهدم و الاخلاء. 4\6\2009. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3iCRwN1

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. نص الدستور الفلسطيني. 14\2\2001. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2wRr5QB

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (بيتسيلم). سياسة التخطيط في الضفة الغربية. 11 تشرين الثاني 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dgzfli

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم). قيود على حرية الحركة والتنقل – تأثير التقييدات على الاقتصاد داخل الاراضي المحتلة. 28\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dRTeWR

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم). قيود على الحركة والتنقل. 11 تشرين الثاني 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Vydqqt

مركز رؤية للتنمية السياسية. الطرق الاتفافية الصهيونية في الضفة الغربية. 13 مايو 2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2SEtcyb

المصري، هاني: الضفة الغربية: بين انحسار السلطة الفلسطينية ومخاطر التوسع الإسرائيلي. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. 20 أيار 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2UtvwJK

المصري، هاني: سر الجديد في جعبة حكومة سلام فياض. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). رام الله. 9 آب 2008. لممزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZLkBh4

مصطفى البرغوثي. كلمة مسجلة حول مشروع صفقة القرن. 12\6\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3d1Li57

معالي، زهران. الأغوار الفلسطينية حقائق وأرقام. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). 4\10\2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Azh6Bg

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): تقييم التعديلات الأخيرة (2914) لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطينية. تشرين أول 2014. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3btsZFt

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). خطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. القدس. آذار 2009. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2XUAhhM

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية. غور الأردن والبحر الميت شباطافبراير 2012. 1 مارس 2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2SJhsul

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA). حصار غزة. 26\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2C4QwjQ

ملك، محمود: الواقع التجاري للضفة الغربية وإمكانيات التطوير.المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار. رام الله. 30\12\2005. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2Uh0xzU

منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي). القانون الأساسي المعدل. 17\8\2020 للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2ZvZwXT

مور، أريغي: *التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي العالمي.* التنمية الرأسمالية في المنظور التاريخي العالمي. أغسطس 2017. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2SGsmm5

هواري، يارا: الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي: كيف يقاوم الفلسطينيون. شبكة السياسات الفلسطينية. 9 أبريل 2018. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2zyzqd9

وايلدمان، جيرمي: تصورات المانحين عن الفلسطينيين: قيود على فاعلية المعونة. شبكة السياسات الفلسطينية. 19 يونيو 2019. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2WN3eej

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني. الوضع الطارئ في غزة. 7\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/34L3VYQ

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). اتفاقية باريس الاقتصادية 1994/4/29. 20\7\2020. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/2W4HCKr

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). البطالة في فلسطين. 22\5\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dXrWi3

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). التجارة الخارجية في فلسطين. 8\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3eSVMWd

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). المشاريع الاستيطانية 11\6\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/30EfaSD

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). مؤتمر فلسطين للاستثمار يختتم أعماله في بيت لحم. 23\5\2008. للمزيد انظر التالي:https://bit.ly/35KoMNZ

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). واقع القطاع الزراعي في فلسطين. 6\8\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2QAKUSs

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). واقع قطاع التجارة في فلسطين. 3\3\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/2wbzpdE

وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). البطالة في فلسطين. 25\4\2020. للمزيد انظر التالي: https://bit.ly/3dfTaBq

المراجع الأجنبية

Abraham, Rhonda: Don't let Amazon swallow your small business. USA TODAY. May 9, 2018. For more look: https://bit.ly/3kSXE42

Al-Haq foundation. Pillage of the dead sea. 2012. For more look: https://bit.ly/2USCOab

Aljazeera. Palestine land loss since 1917. Jan 29, 2020. For more look: https://bit.ly/2SHkvmY

BAYTI real estate investment company. Rawabi maps. 27\8\2020. For more look: https://bit.ly/3cpWRnX

Beteslem. Arrested development. 26\6\2020. For more look: https://bit.ly/2GzwNLT

Booth, William: The $1.4 Billion bet on a new Palestinian future. The Washington Posts. Mar 25, 2017. For more look: https://wapo.st/33yJeid

Brynen. Denoeux: A very political economy: Peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza. Middle East Policy Council. 2000. For more look: https://bit.ly/30NVLOP

Busbridge, Rachel: Israel-Palestinian and the Settler Colonial ‘Turn’: From Interpretation to Decolonization. In: SAGE Journal. January 23, 2017. For more look: https://bit.ly/2T5cAj9

David, Muhammad: Relationship between Poverty and Unemployment in Niger State. IImu Ekonomi Journal. Vol. 8(1). March 2019. For more look: https://bit.ly/3aTfE9C

Ghattas and more: Opportunities and Challenges of Palestinian Development Actions in Area C. The Applied Research Institute (ARIJ). Jerusalem. 2016. For more look: https://bit.ly/2QQltN8

Haddad, Mohammed: Palestine and Israel: Map an Annexation. Aljazeera. 26 Jun 2020. For more look: https://bit.ly/3i117va

Hanieh, Adam: Development as struggle: confronting the reality of power in Palestine. In: Journal of Palestine studies. No.4/ 2016. For more look: https://bit.ly/2POolcx

Hass, Amira: Study: Palestinians Incest Twice as Much in Israel as They Do in West Bank. HAARETZ. 22\11\2011. For more look: https://bit.ly/2XSkDmn

Hijab. Rosenfeld: Palestinian Roads: Cementing Statehood, or Israeli Annexation? The Nation. April 30, 2010. For more look: https://bit.ly/31S2vua

Hinteregger, Tess: A Global Dilemma: How Unemployment Creates Poverty. Borgen Magazine. October 3, 2017. For more look: https://bit.ly/2RmAOFy

Khalidi, Raja: After the Arab Spring in Palestine: Contesting the Neoliberal Narrative of Palestinian National Liberation. Jadaliyya. Mar 23, 2012. For more look: https://bit.ly/2ZyN4H2

Korten, David: Voluntary Organizations and the Challenge of Sustainable Development. Australian Development Studies Network. No. 15. Australia. April 1990. For more look: https://bit.ly/3sVqdm6

Middle east online. Natural resources in Palestine robbed by Israel. 19\2\2020. For more look: https://bit.ly/2SSGKqj

Ministry of Foreign Affairs of Japan. Japan's Concept for Creating the Corridor for Peace and Prosperity (Background Paper). 9\7\2020. For more look: https://bit.ly/3iupPou

Morris, Amanda: What is settler colonialism. Teaching Tolerance magazine. January 22, 2019. For more look: https://bit.ly/39KTKV4

Nagan, Winston: The Concept, Basic and Implication of Human-Centered Development. In: Cadmus. Volume3. October 18, 2016. For more look: https://bit.ly/339zh8M

Organization for economic co-operation and development (OCED). Paris Declaration and Accra Agenda for Action. 26/8/2020. For more look: https://bit.ly/3b2FPvp

Palestine Economy Portal. Official Foreign aid given to Palestine During the Period between 1994 – 2017. 22\1\2021. For more look: https://bit.ly/2NCGoEL

Palestinian Academy Society for the Study of International Affairs (PASSIA). Area C. 22\1\2020. For more look: https://bit.ly/34T1iob

Palestinian Academy Society for the Study of International Affairs (PASSIA). Ground Water. 20\2\2020. For more look: https://bit.ly/30OkhPo

Palestinian Academy Society for the Study of International Affairs (PASSIA). Surface Water.6\3\2020. For more look: https://bit.ly/36KFbCI

Palestinian Academy Society for the study of the international affairs (PASSIA). Interim (OSLO 2) Agreement, Taba, 28 September 1995. For more look: https://bit.ly/3iFoc7a

Rawabi. Rawabi masterplan. 27\8\2020. For more look: https://bit.ly/3hQ4lSo

Representative Office of Japan to Palestine. corridor for peace & prosperity. 30\7\2019. For more look: https://bit.ly/2PPlJeh

Tartir, Alaa: Securitized development and Palestinian authoritarianism under Fayyadism. In: Taylor & Francis Online. 23 Dec 2015. For more look: https://bit.ly/2ZywIyh

The Applied Research Institute (ARIJ). The Economic Costs of The Israeli Occupation of The Occupied Palestinian Territories. Jerusalem. 2015. For more look: https://bit.ly/2yge979

World Bank: West Bank and Gaza Coping with Conflict? Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza. July 29, 2011. For more look: https://bit.ly/3iLDhET

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Liberation-Oriented Development in the Palestinian Occupied Territories of 1967: Manifestations and Challenges

By
Eleyan Raji Eleyan Sawafta

Supervised By
Dr. Hasan Ayoub

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

The Liberation-Oriented Development in the Palestinian Occupied Territories of 1967: Manifestations and Challenges

By
Eleyan Raji Eleyan Sawafta
Supervised By
Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This study focuses on the field of development in the Palestinian context distinguished by the Settler Colonization. In other words, the model of liberation-oriented development, which is based on considering human beings as the main goal of the developmental activities and their method, is one of its examples.

It is an attempt to answer the main question of the study which is about exploring how the international intervention system support peace process along with the economic-political dramatic change towards the neo-liberal model in 2007. This change came as a result of the developmental model failure in being applied in the 1967 Palestinian occupied territories.

The researcher has followed the deconstructionist critical method which is based on the strategic, political, economic and geo-political study of the dependent variables along with the inductive approach.

In order to explain the failure of development, the theoretical framework has been a mixture of the theory of the Settler Colonialism and Structuralism. However, the conceptual framework includes the concept of

economic rent and its relationship with development and liberation-oriented development.

This study consists of six chapters whose results show a full agreement among the main and secondary hypotheses of the study. These hypotheses considered the failure of liberation-oriented development in the 1967 Palestinian occupied territories.

It is concluded that the most suitable developmental model to the Palestinian context is the one based on liberal considerations. The more we are away from liberation necessities; we bring in the same Settler Colonization.

Keywords: Settler Colonialism, the political rent, neo-liberalism, the liberation-oriented development, donor community, political economy, natural resources, foreign trade, unemployment, poverty.